

1

المقدمات الأساسية

في علوم القرآن

تأليف

عبد الله بن يوسف الجديع

طبعة جديدة مزيدة ومنقحة

الجزء الثاني

مؤسسة الريان
للطباعة والنشر والتوزيع

دار ابن حزم

المقدمات الأساسية

في علوم القرآن

(٢)


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمات الأساسية
في علوم القرآن

تأليف
عبد الله بن يوسف الجديع

الجزء الثاني

مؤسسة الريان
للطباعة والنشر والتوزيع

حُقُوقُ النَّشْرِ مَحْفُوظَةٌ

لمركَزِ الْجُدَيْعِ لِلْبُحُوثِ وَالاسْتِشَارَات

الطبعة العاشرة

نشرة جديدة مزيدة ومنقحة

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م



ISBN 978-1-0687908-1-2

9 781068 790812

نشر

الجديع للبحوث والاستشارات

ليدز - بريطانيا

Aljudai Research & Consultations

Website: https://www.aljudai.com

Email: arac@fastmail.com

مؤسسة الريان

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان: ☎/📠 (009613) 207 488 ص.ب: 14/5136 الرمز البريدي: 11052020

البريد الالكتروني: alrayanpub2011@gmail.com الموقع الالكتروني: www.alrayanpub.com

الفصل الرابع

نقد مناهج التَّفسير

مِن خِلالِ النَّظَرِ في المؤلَّفاتِ المتنوِّعَةِ الكَثيرَةِ في عِلْمِ التَّفسيرِ، يُلاحَظُ أنَّ المشتَغِلينَ بهِ سَلَكُوا مَناهِجَ مُختلِفَةً مُتعدِّدةً، ولِما تقدَّمَ ذكْرُهُ مِن خُطورَةِ الرَّأي الَّذي يَحْكُمُهُ الهَوَى والبِدْعَةُ في هذا البابِ، ومِن أجْلِ الاهْتِداءِ إلى أفْضَلِ ما يُعينُ على فَهْمِ القرآنِ مِن كُتُبِ التَّفسيرِ، يَنْبَغي للدَّارِسِ لعُلومِ القرآنِ أن يُحِيطَ دِرايةً بِمناهِجِ تلكَ المصنَّفاتِ، معَ مُلاحَظَةِ ما يُؤخَذُ عليها.

فإليكَ تلخِيصَها في المباحِثِ التَّاليةِ، مُمثِّلًا بأبْرَزِ الكُتُبِ الَّتي يُمْكِنُ الوُقوفُ عليها، مُلْحَقةً بالنَّقْدِ الَّذي يَقْتَضِيهِ الحالُ.

المبحث الأول
المؤلفات في التَّفسير بالمأثور

وهو التَّفسيرُ بالقُرآنِ نَفْسِهِ، وبالسُّنَّةِ، وبالآثارِ عن الصَّحابةِ والتَّابِعينَ.

وهذا المنْهَجُ أفْضَلُ المناهِجِ، والزِّيادَةُ عليهِ يجِبُ أن تُسْتَفادَ مِن خِلالِهِ، ومُراعاتُهُ عَلامَةُ الصَّوابِ، وقاعِدَةٌ لضَبْطِ التَّجديدِ في فَهْمِ القرآنِ.

وتَقدَّمَ شَرْحُ هذا المنْهَجِ بما لا يحتاجُ إلى مَزيدٍ، وقَدْ تميَّزَتْ بهِ طائِفَةٌ مِمَّن كتَبَ في التَّفسيرِ وجَمعَ فيهِ مِنَ السَّابقينَ واللَّاحِقينَ، فمِن أبرَزِ الكُتُبِ فيهِ:

١ ـ جامِع البَيانِ عن تأويلِ آيِ القرآنِ.

تأليف: الإمامِ أبي جَعفَرٍ مُحمَّدِ بن جَريرٍ الطَّبريِّ المتوفَّى سنةَ (٣١٠هـ).

هذا الكِتابُ أفْضَلُ كُتُبِ التَّفسيرِ بالمأثورِ وأجمَعُها، مع التَّحريرِ والنَّقْدِ، ويَمتازُ بإسْنادِ جَميعِ الرِّواياتِ من الحديثِ والآثارِ،

كما يُراعي اختِلافَ القراءاتِ واللُّغَةَ، ومُؤلِّفهُ إمامٌ مُجتَهدٌ ثِقةٌ مُتقِنٌ كبيرُ القَدْرِ.

قالَ في بيانِ شَرطِه في مقدِّمَتِهِ: «ونحنُ في شَرْحِ تأويلِهِ وبيانِ ما فيهِ من مَعانيهِ، مُنشِئونَ إن شاءَ اللهُ كِتابًا مُستوعبًا لكُلِّ ما بالنَّاسِ إليهِ الحاجَةُ من علمِهِ جامعًا، ومِن سائرِ الكُتُبِ غيرهِ في ذلكَ كافيًا، ومُخبرونَ في كُلِّ ذلكَ بِما انتهى إلينا من اتِّفاقِ الحُجَّةِ فيما اتَّفقت عليه الأمَّةُ، واختِلافِها فيما اختلَفَتْ فيهِ منهُ، ومُبيِّنُو علَلِ كُلِّ مَذهَبٍ من مَذاهبِهم، ومُوضِّحُو الصَّحيحِ لدَيْنا من ذلكَ، بأوجَزِ ما أمكَنَ مِنَ الإيجازِ في ذلكَ، وأخصَرِ ما أمكَنَ مِنَ الاختِصارِ فيهِ».

وقَدْ وَفَّى بشَرْطِهِ.

ولم يزَلْ أهْلُ العلمِ يُثنونَ على هذا الكِتابِ ويُقدِّمونَه:

قالَ النَّوويُّ: «لم يُصَنَّفْ مثْلُهُ»[(١)].

وقالَ ابنُ تيميَّة: «وأمَّا التَّفاسيرُ الَّتي في أيدي النَّاسِ فأصَحُّها تفسيرُ مُحمَّدِ بن جَريرٍ الطَّبريِّ، فإنَّه يَذْكُرُ مَقالاتِ السَّلَفِ بالأسانيدِ الثَّابِتَةِ، وليسَ فيهِ بِدْعَةٌ، وَلا يَنقُلُ عنِ المتَّهمينَ، كَمُقاتِلٍ وَالكَلْبيِّ»[(٢)].

---

(١) تهذيب الأسماء واللُّغات، لِلنَّوَوِيِّ (٧٨/١).

(٢) مجموع الفتاوى، لِابنِ تَيمِيَّة (٢٠٨/١٣).

قلتُ: لم يُخرِّج ابنُ جريرٍ لمقاتل وهو ابنُ سُلَيْمانَ إلَّا موضعًا واحدًا ـ فيما أحسبُ ـ وذلكَ في اسمِ مَن بَعثَه أصحابُ الكَهْف بوَرِقِهم، ولكنَّه خرَّج للكلبيِّ في مواضعَ قليلةٍ، ويُمكِنُ القولُ: ليسَ فيما خرَّجه لهما منكَرٌ.

وكانَ مُختَصَرًا لأهلِ زَمانِهِ حينَ كانَت الهِمَمُ عاليةً، أمَّا أهْلُ زَمانِنا فيرَوْنَهُ أطْوَلَ المطوَّلاتِ، وقَدْ وَصلَنا بتَمامِهِ بحَمدِ الله.

٢ ـ تَفسِيرُ القرآنِ العَظيمِ مُسْنَدًا عن رَسولِ اللهِ ﷺ وَالصَّحابَةِ والتَّابعينَ.

تأليف: الإمامِ عَبدِالرَّحمن بن أبي حاتِمٍ الرَّازيِّ، المتوفَّى سنةَ (٣٢٧هـ).

وهذا التَّفسيرُ وافَقَ مَضْمُونُهُ اسْمَهُ، وهُوَ مِن جَمع حافظٍ ثقةٍ عارِفٍ، نِسبَتُهُ إليهِ صحيحَةٌ.

وقد قالَ في مقدِّمته مُبيِّنًا شَرطَه فيه: «سألَني جَماعَةٌ مِن إخواني إخْراجَ تَفسيرِ القرآنِ مُختصرًا بأصحِّ الأسانيدِ، وحَذْفِ الطُّرُقِ والشَّواهِدِ والحُروفِ والرِّواياتِ وتَنزيلِ السُّوَرِ، وأن نَقْصِدَ لإخراجِ التَّفسيرِ مُجرَّدًا دونَ غيرِهِ، مُتَقصِّينَ تَفسِيرَ الآي حتَّى لا نَتْرُكَ حَرْفًا من القرآنِ يُوجَدُ لهُ تفسيرٌ إلَّا أخْرِجَ ذلكَ»، حتَّى قالَ: «فتحرَّيتُ إخراجَ ذلكَ بأصحِّ الأخبارِ إسنادًا وأشْبَهِها مَتْنًا».

وقَد وفَّى بِما اشترَطَهُ، لكن لا تَفهمَنَّ مِن قَولِهِ: «بأصحِّ» أنَّ كُلَّ ما في هذا التَّفسيرِ صَحيحٌ إلى مَن عُزِيَ إليهِ، وإنَّما هُوَ الأصَحُّ نَقلًا في تَفسيرِ تلكَ الآيةِ عندَ ابنِ أبي حاتِمٍ، أي لا شيءَ عندَه أحسَنُ منْهُ، مَع جوازِ أن يكونَ ضعيفًا لا يَصِحُّ بنَفسِهِ، كَما يُعلَمُ من استِعمالِ هذه الصِّيغةِ، والواقِعُ يُثْبِتُ أنَّ في الكِتابِ ما يَثْبُتُ وَما لا يَثْبُتَ.

ولم يَزَلْ هذا التَّفسيرُ مَرْجِعًا لأهْلِ العلمِ يَصْدُرونَ عنهُ، ويعتَمِدونَ عليهِ، لكن لم يَصِلْنا منهُ نُسخَةٌ تامَّةٌ، أو لم تزَل في بَعضِ خَبَايَا الزَّوايَا، وإن كانَ السُّيوطيُّ قد ضمَّنهُ كتابَه الآتي قريبًا: «الدُّر المنثور»، ونَقَلَ منهُ ابنُ كَثيرٍ في «تَفسيرِهِ) الكثيرَ يَسوقُهُ بإسنادِ ابنِ أبي حاتِمٍ.

٣ ـ مَعالم التَّنزيل.

تأليف: الإمامِ مُحيي السُّنَّةِ أبي مُحمَّدٍ الحُسَيْنِ بْنِ مَسْعُودٍ البَغويِّ المتوفَّى سنةَ (٥١٦هـ).

هذا التَّفسِيرُ جُلُّ اعتِمادِهِ على المأثورِ عنِ السَّلَفِ، وهُوَ مُختصرٌ فيما تَضمَّنَهُ من الآثارِ مِن تَفسيرِ شَيخِهِ أبي إسْحاقَ أحمَدَ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ إبراهيمَ الثَّعلبيِّ المتوفَّى سنةَ (٤٢٧هـ) والمسَمَّى «الكَشْفُ والبَيانُ في تَفسيرِ القرآنِ»[1]، كَما بيَّنَ ذلكَ البَغويُّ نَفسُهُ في مقدِّمتِهِ، وزادَ بروايةِ نَفسِهِ كَثيرًا مِنَ الحَديثِ المسنَدِ وبَعْضَ الأثرِ، كما اعتنى باختِلافِ القُرَّاءِ، ويَعتَمِدُ اللُّغَةَ، ولم يَخْلُ مِن نَفَسِ فَقيهٍ وإن قَلَّ.

وقَد سُئلَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّة عن تَفسيرِ الزَّمَخشَريِّ والقُرطُبيِّ والبَغويِّ؟ فقالَ: «أسْلَمُها منَ البِدْعَةِ والأحاديثِ الضَّعيفَةِ البَغويُّ،

(١) وَهُوَ مَنشُورٌ، وَقَد جمَع فيهِ جَمعًا واسعًا، ويُسنِدُ الكَثيرَ مِنَ الرِّوايَةِ فيهِ، وهوَ مُفيدٌ لأهل الاختِصاصِ.

لكنَّه مُختصرٌ من تَفسيرِ الثَّعلبيِّ، وحَذَفَ منهُ الأحاديثَ الموضوعَةَ والبدعَ الَّتي فيهِ، وحذَفَ أشياءَ غيرَ ذلكَ»[1].

٤ ـ زادُ المسير في علمِ التَّفسيرِ.

تأليف: الإمامِ أبي الفَرَجِ عبدالرَّحمن بن عليِّ ابنِ الجَوزيِّ، المتوفَّى سنةَ (٥٩٧هـ).

هذا الكِتابُ يَعْتَمِدُ على الأثَرِ واللُّغَةِ وبَعْضِ الرَّأي، ويَسوقُ الأقوالَ في ذلكَ بأحسَنِ سِياقَةٍ وأخْصَرِها، كَما يَعتني باختلافِ القراءاتِ وتَوجيهِها، حتَّى الشَّاذَّةِ منها، كذلكَ يَذْكُرُ أسبابَ النُّزولِ

(١) مجموع الفتاوى، لابنِ تَيمِيَّةَ (٢٠٨/١٣). وأقولُ: الأمرُ كما قالَ، لكن يَنْبَغي حمْلُ قولهِ أوَّلًا: «الأحاديث الضَّعيفة» على الموضُوعَة، كما ذكَرَ مِن بَعْدُ؛ لأنَّ الكِتابَ فيه الضَّعيفُ، بل المنكَرُ، لكنَّه قليلٌ، ثُمَّ إنَّ العِبارَةَ قَد تُشيرُ إلى أنَّ الثَّعلبيَّ كانَ صاحِبَ بدعةٍ، وليسَ كذلكَ؛ لِما قالَه ابنُ تيميَّة نَفْسُهُ من بَعْدُ، فإنَّه ذكَرَ الواحديَّ فقالَ: «وأمَّا الواحديُّ فإنَّه تلميذُ الثَّعلبيِّ، وهُوَ أخبرُ منهُ بالعربيَّةِ، لكنَّ الثَّعلبيَّ فيهِ سَلامَةٌ منَ البِدَعِ، وإن ذكَرَها تَقليدًا لغيرِهِ، وتَفسِيرُهُ وتَفسيرُ الواحديِّ (البَسيطُ، والوَسيطُ، والوَجيزُ) فيها فَوائدُ جليلةٌ، وفيها غَثٌّ كَثيرٌ من المنقولاتِ الباطِلَةِ».
قلتُ: الواحديُّ هذا هُوَ أبو الحَسَنِ عليُّ بْنُ أحمَدَ بن مُحمَّد النَّيسابوريُّ المتوفَّى سنةَ (٤٦٨هـ)، وهُوَ صاحبُ «أسباب النُّزولِ»، تَفاسيرُهُ تُعَدُّ مَزيجًا بينَ الأثَرِ والرَّأيِ، ويُسْنِدُ فيها الحديثَ، سِوى «الوَجيز» فهوَ مختصرٌ كاسمِهِ، ويَعتَمِدُ اللُّغَةَ، وهوَ مِنَ المبرَّزينَ فيها، والحديثُ الموضوعُ وبَعْضُ الرَّأيِ الفاسِدِ في العقائدِ موجودٌ فيها.
وتَفاسيرُهُ الثَّلاثَةُ مَطبوعَةٌ.

والمكِّيَّ والمدنيَّ، والنَّسْخَ، وتَوضيحَ الْمُشْكِلِ، جميعُ ذلكَ بعِبارَةٍ سَهْلَةٍ وعَرْضٍ مُمْتِعٍ، ويَقِلُّ جدًّا أن يذْكُرَ شيئًا غيرَ مَعْزوٍّ لأحَدٍ، وإذا علَّقَ بشيءٍ من قِبَلِ نفسِهِ أتى بأتَمِّ معنى وأخْصَرِ عِبارَةٍ.

غيرَ أنَّه لِما قَصَدَ إليهِ منَ الاختِصارِ فإنَّه لا يذكُرُ الأسانيدَ، والتزَمَ ما قالَهُ في مقدِّمتهِ: «وقَدْ حَذِرْتُ من إعادَةِ تَفسيرِ كلمةٍ مُتقدِّمَةٍ إلَّا على وَجْهِ الإشارَةِ، ولم أغادِرْ مِنَ الأقوالِ الَّتي أحَطْتُ بها، إلَّا ما تبعُدُ صحَّتُهُ معَ الاختِصارِ البالِغِ، فإذا رأيْتَ في فَرْشِ الآياتِ ما لم يُذْكَرْ تَفسِيرُهُ فهُوَ لا يخلو مِن أمرَيْنِ: إمَّا أن يكونَ قَدْ سَبَقَ، وإمَّا أن يكونَ ظاهرًا لا يحتاجُ إلى تفسيرٍ، وقد انتقى كِتابُنا هذا أنْقى التَّفاسيرِ، فأخَذَ مِنْها الأصحَّ والأحسَنَ والأصْوَنَ، فنظَمَه في عِبارَةِ الاختِصارِ».

ويُمكِنُ القَوْلُ: إنَّ ابنَ الجوزيِّ راعى في تَفسيرِهِ أكْثَرَ ما يَجبُ أن يتَّصِفَ بهِ المفسِّرُ.

وهذا الكِتابُ مَطبوعٌ بتَمامِهِ.

❑ وَقْفَة: عنْدَ المقارَنَةِ بينَ هذا التَّفسير وتَفسيرِ شَيخِ الشَّافعيَّةِ أبي الحَسَنِ عليِّ بْنِ حَبيبٍ الماورديِّ المتوفَّى سنة (٤٥٠هـ) والمسمَّى «النُّكت والعُيون»، نجِدُ تَوافقًا شَديدًا في المنهَجِ، فإنَّ ما وَصفْتُ بهِ كِتابَ ابنِ الجوزيِّ يَصْلحُ وَصْفًا لكِتابِ الماوَرْديِّ، وهذا أقدَمُ، فيجوزُ أن يكونَ ابنُ الجَوزيِّ قَدْ بنى عليهِ وزادَ، كما أنَّه جانَبَ ما سَلَكَهُ الماوَرْديُّ من الرَّأي والتَّرجيحِ.

ومَع ما وَقَعَ من الماوَرديِّ من اعتِبارِ الأثَرِ، إلَّا أنَّه فاتَه منهُ ما يُعتَبَرُ، وقالَ مِنَ الرَّأي ما كَثُرَ، حتَّى جعَلَ كِتابَهُ ألْصَقَ بكُتُبِ التَّفسيرِ بالرَّأيِ.

٥ ـ تَفسِيرُ القرآنِ العَظيمِ.

تأليف: الإمام أبي الفِداءِ إسْماعيلَ بْنِ كَثيرٍ الدِّمشقيِّ، المتوفَّى سنةَ (٧٧٤هـ).

وهذا الكِتابُ أكثَرُ هذهِ الكُتُبِ تحرِّيًا وتحقيقًا مع الاختِصارِ والتَّهذيبِ، أحسَنُ مِثالٍ لمراعاةِ المنهَجِ السَّليمِ في التَّفسيرِ، يَقِفُ عندَ المنقولِ، ويُحقِّقُ الرِّوايةَ المرفوعَةَ، بل وكثيرًا مِنَ الآثارِ الموقوفةِ والمقطوعَةِ من كلامِ الصَّحابَةِ والتَّابعينَ، ويُبيِّنُ دَرَجاتِ الكَثيرِ مِن الأخبارِ مِن جِهَةِ الثُّبوتِ، ويُلاحِظُ اللُّغَةَ واختِلافَ القرَّاء، معَ العِنايَةِ بالأصولِ والعَقائِدِ والأحكامِ والفِقْهِ، ولهذهِ الخصائصِ كَتَبَ اللهُ لهُ القَبولَ منْذُ زَمانِهِ وإلى اليوم، يَرِدُ منْهُ الخاصُّ والعامُّ.

٦ ـ الدُّرُّ المنثورُ في التَّفسيرِ بالمأثورِ.

تأليف: الحافِظِ جَلال الدِّين عبدالرَّحمن بن أبي بكرِ السُّيوطيِّ، المتوفَّى سنةَ (٩١١هـ).

هذا التَّفسيرُ لا يكادُ يُوجَدُ فيهِ غيرُ الأحاديثِ والآثارِ، مُخرَّجةً مَعزوَّةً إلى الأصولِ الَّتي استُفيدَت مِنْها، ومنها كُتُبٌ كَثيرَةٌ لَيسَتْ بأَيْدِي النَّاسِ إمَّا لأنَّها ليسَت مَنْشورَةً وإمَّا لكَونِها في حُكْمِ المفقودِ،

وقَدْ حذَفَ السُّيوطيُّ فيهِ الأسانيدَ اختِصارًا، وكانَ قَدْ كتَبَهُ أوَّلًا بالأسانيدِ وسمَّاهُ «ترجمان القرآن»، ثُمَّ لخَّصَ هذا الكِتابَ منهُ.

ومعَ اختِصارِهِ إلَّا أنَّه يُعَدُّ دليلًا للباحِثِ يُوقِفُهُ على الكَثيرِ من الأحاديثِ والآثارِ في التَّفسيرِ، ولا يَنْبَغي أن يَعتَمِدَ على مجرَّدِ الأخْذِ منهُ مَن لا خبرَةَ لهُ بالصَّحيحِ مِنَ السَّقيمِ من الرِّواياتِ؛ لِما فيهِ مِنَ الضَّعيفِ والمنْكَرِ، والسُّيوطيُّ يَسْكُتُ عنْ ذلكَ لا يُبيِّنُهُ، كَما يؤخَذُ عليهِ نِسْبَةُ بَعْضِ الأخبارِ إلى بَعْضِ الكُتُبِ، وليسَت فيها، وذلكَ مِنْهُ على سَبيلِ الوَهْمِ، كَما أنَّهُ إذا خرَّجَ الرِّوايَةِ مِن مَصادِرَ عِدَّةٍ تَختَلِفُ سِياقاتُها اختِصَارًا وطُولًا، فإنَّهُ يحمِلُ تَخريجَ الجميعِ على السِّياقِ الَّذِي يَذكُرُهُ.

٧ ـ فتح القَدير الجامع بينَ فنَّي الرِّوايةِ والدِّرايَةِ من علمِ التَّفسيرِ.

تأليف: العلَّامة محمَّدِ بن عليٍّ الشَّوكانيِّ اليَمانيِّ، المتوفَّى سنةَ (١٢٥٠هـ).

هذا كِتابٌ قَدْ راعى فيهِ مُؤلِّفهُ الأثرَ، ووَقَفَ على المنقولِ والخبرِ، وفيهِ شَبَهٌ في المنهَجِ من ابنِ كثيرٍ، لكنَّه أظْهَرَ اسِتعمالَ العربيَّةِ، واعتَنى بالبلاغَةِ، يعتَمِدُ فيما يَذكُرُهُ فيهِ النَّقْلَ عَمَّن تَقدَّمَهُ دونَ تَقليدٍ، إلَّا في الصُّدورِ عنِ «الدُّر المنثورِ» للسُّيوطيِّ، فإنَّه استَفادَ منهُ الكثيرَ من الآثارِ وهوَ لم يَقِفْ على أسانيدِها، وهُوَ في الجُملَةِ نافعٌ مُفيدٌ.



المبحث الثاني
نَقد المؤلَّفات على هذا المنهاج

بيَّنْتُ آنفًا ما تَمتازُ بهِ تلكَ المؤلَّفاتُ المذكورَةُ مِن حيْثُ الجُملةُ، وهِيَ مَراجِعُ لهذا العِلمِ، وبِخاصَّةٍ المتقدِّمةُ منها، وذلكَ مِمَّا وَصَلَنا وهُوَ مَنشورٌ مُتداوَلٌ، وإلَّا فأشْباهُها مِن كُتُبِ التَّفسيرِ كَثيرَةٌ في كُلِّ زَمانٍ، وليسَ ذكْرُ هذهِ الكُتُبِ يُعطِيها ميزَةَ التَّقدُّمِ على ما لم يُذْكَرْ مِمَّا يُشاكِلُها في المنهَجِ.

ثُمَّ إنَّ التَّفسيرَ المأثورَ غيرَ المفرَدِ بالتَّأليفِ كثيرٌ مُنتَشِرٌ لا يَخلو مِنْهُ كِتابٌ مِنْ أمَّهاتِ كُتُبِ الحديثِ، وإنَّما هذه الكُتُبُ المذكورَةُ قُصِدَ بها التَّفسيرُ دونَ غيرِه.

ومِن خِلالِ الدِّراسَةِ والتَّأمُّلِ لهذهِ المصنَّفاتِ، يُلاحَظُ أنَّها اشتَرَكَتْ في اتِّباعِ أفْضَلِ المناهِجِ في التَّفسيرِ، لكنَّ الكَمالَ في هذا مُمتَنِعٌ؛ لِذا لم يَخْلُ كِتابٌ مِنها من أن يُؤخَذَ عليهِ، والمآخِذُ على كُلٍّ منها تتَفاوَتُ في الجُزئيَّاتِ قِلَّةً وكثرَةً، لكنَّها بالنَّظَرِ إلى غَلَبَةِ الصَّوابِ، تَصِيرُ لهذهِ الكُتُبِ بمَنزلَةِ المحاسِنِ،

وإنَّما يجِبُ التَّنبيهُ على مَأخذَينِ كَبيرَيْنِ واردَينِ على جَميعِها:

❑ المأخذ الأوَّل: إيراد الأحاديثِ الضَّعيفةِ والمنكرَةِ دون بَيانٍ:

وسَبَقَ في شَرْطِ المفسِّرِ أن يجْتَنِبَ ما لا يَثبُتُ نَقْلُهُ، والتَّساهُلُ في ذلكَ لا يَجوزُ، وجَميعُ مَن ذُكِرَ مِن مُؤلِّفي هذهِ الكُتُبِ مَعدُودٌ في الأئمَّةِ العارفينَ بالصَّحيحِ والسَّقيمِ، نعَمْ يكونُ العُذْرُ لِمَنْ ذكَرَ الإسنادَ أنَّ عُهْدَتَهُ بَرِئَت بسِياقِ السَّنَدِ، كابنِ جَريرٍ وابنِ أبي حاتِمٍ، أمَّا الآخَرونَ فلا يَذكُرونَ الإسنادَ، أو يذكُرونَهُ قليلًا، فالأصْلُ أن لا يُحْذَفَ الإسنادُ إلَّا معَ بَيانِ درجَةِ الحديثِ، أو تَخريجِهِ مِنْ أصْلٍ مِنَ الأصولِ الصِّحاحِ، مِثْلِ «صَحيحي البُخاريِّ ومُسْلِمٍ».

وهذهِ الكُتُبُ تَقَعُ لمن يُميِّزُ هذا البابَ وَمن لا يُميِّزُهُ، وخُطورَةُ هذا المأخَذِ على مَن لا يُميِّزُهُ لا تَخْفَى.

رُبَّما قيلَ: التَّساهُلُ بقَبولِ الضَّعيفِ الَّذي لم يَشْتَدَّ ضَعْفُهُ مذْهَبٌ مَعروفٌ لبَعْضِ العُلماءِ.

والجوابُ: نعَمْ، لكن هذا مُشْكِلٌ، فلو سَلَّمْنا هذا المذْهَبَ، فإنَّ قَدْرَ الضَّعْفِ هُنا غيرُ مُتَميِّزٍ، بلْ ما نَعْنيهِ من الحديثِ الضَّعيفِ في هذا البابِ كثيرٌ منهُ هُوَ من قَبيلِ الضَّعيفِ الواهي، على أنَّ راجِحَ القَوْلَيْنِ تَرْكُ الضَّعيفِ وإن كانَ يَسيرَ الضَّعْفِ، إلَّا ما لهُ عاضِدٌ يُقوِّيهِ[1].

(١) كَما بيَّنْتُه في كتابي «تحرير علوم الحَديث» (٢/١١٠١-١١١٤)، وانظُر كذلكَ تَعليقي على كتابِ «المقنع في علوم الحديث» لابن الملقِّن (١/٢٤٧-٢٤٨).

والتَّساهُلُ في الآثارِ المنقولَةِ عَمَّن دُونَ النَّبيِّ ﷺ أكْثَرُ، وأكثرُهُ عَنِ الصَّحابَةِ فيما يُرْوَى عن ابنِ عبَّاسٍ، وحيثُ إنَّ الاعْتِمادَ على الرِّوايَةِ عنهُ أصْلٌ في التَّفسيرِ؛ فإنِّي مُبيِّنٌ درَجاتِ أشْهَرِ الأسانيدِ الَّتي يَدورُ عليها تَفسيرُ ابنِ عبَّاسٍ في الكُتُبِ المشهورَةِ، مِمَّا ذكَرْتُ ومِن غَيرِهِ:

أوَّلًا: رِوايةُ مجاهدٍ عن ابنِ عبَّاسٍ:

مِن طَريقِ شِبلِ بْنِ عبَّادٍ المكِّيِّ، أو وَرْقاءَ بن عُمَر، أو عيسى بْنِ مَيمونٍ الجُرَشيِّ المكِّيِّ المعروفِ بـ(ابنِ دايَةَ)، عن عبدالله بن أبي نَجيحٍ، عن مجاهِدٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ.

وهذا إسنادٌ صَحيحٌ مِن أيِّ هذهِ الطُّرُقِ جاءَ، وهُوَ أصحُّ الأسانيدِ في التَّفسيرِ إلى مجاهِدٍ، بشَرْطِ مُلاحَظَةِ سَلامَةِ الإسنادِ قبلَهُم[1].

ثانيًا: رِوايةُ سَعيدِ بن جُبيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ:

نُقِلَ عنهُ التَّفسيرُ من طُرُقٍ كثيرةٍ، أشْهَرُها ثلاثٌ:

أوَّلُها: رِوايةُ أبي بِشْرٍ جَعْفَرِ بْنِ إياسِ بْنِ أبي وَحشيَّةَ، عنهُ.

وهذهِ صَحيحَةٌ، وأشْهَرُ طُرُقِها: شُعبةُ بن الحجَّاجِ، وهُشَيمُ بْنُ بشيرٍ، وأبو عَوانةَ الوَضَّاحُ اليَشْكُريُّ، وقَدْ خرَّجَ منها البخاريُّ في «صحيحه» في كتاب (التَّفسير) شَيئًا.

---

(١) ذكَرَ الحافِظُ الخليليُّ في كتاب «الإرشاد» (١/٣٩٣) روايةَ شِبلٍ للتَّفسيرِ، وقالَ: «قَريبٌ إلى الصِّحَّةِ».

ثانِيهَا: رِوايةُ المنهالِ بْنِ عَمْرٍو، عنه.

وهذهِ صَحيحةٌ أيضًا، وعندَ البُخاريِّ بها مَوضعٌ في (التَّفسيرِ)[١].

ثالِثُها: رِوايةُ عَطاءِ بن السَّائبِ، عنه.

وهذهِ صَحيحَةٌ بشَرطِ أن يكونَ الرَّاوي عن عَطاءٍ مِمَّن حمَلَ عنهُ قبلَ اختِلاطِه مِنَ الثِّقاتِ؛ لأنَّ عَطاءً كانَ ثقةً فلمَّا كَبِرَ تغيَّرَ حفظُهُ، فإن كانَ الرَّاوي حدَّثَ عنهُ بعْدَ تَغيُّرِهِ أو لم يُعْرَفْ متى حدَّثَ عنهُ، فهذا يُعَدُّ حسَنًا بشَرْطِ السَّلامَةِ مِنَ الغَلَطِ، وفي جميعِ الأحوالِ يجِبُ أن يَسْلَمَ الإسنادُ إلى عَطاءٍ[٢].

ثالثًا: رِوايةُ عِكرِمَةَ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ:

وجاءَ التَّفسيرُ عَنْهُ من طُرُقٍ كَثيرَةٍ، مِن أشهَرِها:

الأولى: رِوايَةُ سِماكِ بْنِ حَرْبٍ، عنه.

وهذه رِوايةٌ صالحةٌ إذا ثبَتَ الإسنادُ إلى سِماكٍ، ما لم تَكُن في تَفسيرِ مَرفوعٍ، فإن كانَت في مَرفوعٍ فهيَ ليِّنَةٌ؛ وذلكَ لأنَّ سِماكًا معَ صِدْقِهِ وحُسنِ حَديثِهِ فَقَدْ وقَعَ في رِوايَتِهِ عن عكرِمَةَ اضْطِرابٌ.

الثَّانِيَة: رِوايةُ الحَكَمِ بْنِ أبانٍ، عنه.

---

(١) صحيح البُخاريِّ (رقم: ٤٥٣٧م).

(٢) ووَجدْتُ السُّيوطيَّ في «الإتقان» (٢/٥٣٤) صحَّح رِوايةَ عَطاءٍ على شَرطِ الشَّيخينِ، وهذا تَساهُلٌ ظاهرٌ، فإنَّهما لم يُخَرِّجا له إلَّا انتقاءً.

وهذهِ رِوايةٌ إذا ثبتَ بها الإسنادُ إلى الحَكَم فهيَ جيِّدَةٌ، لكن احذَرْ فيها روايةَ حَفْصِ بن عُمَرَ العَدنيِّ، فإنَّه ليسَ بثِقَةٍ، فقَدْ خرَّجَ بها ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتِم في «تفسيرَيهِما».

الثَّالِثَةُ: رِوايةُ يَزيدَ بْنِ أبي سَعيدٍ النَّحويِّ، عنه.

ويَرويها عَن يزيدَ: الحُسينُ بْنُ واقدٍ المَرْوَزيُّ، وهيَ رِوايةٌ جيِّدةٌ إذا ثَبَتَ الإسنادُ إلى الحُسينِ، وفيها نقلُ النَّاسخِ والمنسوخِ عنِ ابنِ عبَّاسٍ.

الرَّابِعَةُ: رِوايةُ مُحمَّدِ بْنِ أبي مُحمَّدٍ مولى زَيدِ بن ثابتٍ، عَن عِكرِمَةَ أو عَن سَعيد بن جُبيرٍ.

هكذا تأتي هذهِ الرِّوايةُ بالشَّكِّ، لكنَّه شَكٌّ لا يَضُرُّ لو ثَبَتَ الإسنادُ إليهِما؛ لأنَّه تردُّدٌ بينَ ثقتينِ، وهذهِ روايةٌ حدَّثَ بها سَلَمَةُ بْنُ الفَضْلِ عن مُحمَّدِ بْنِ إسحاقَ، حدَّثهُ بها مُحمَّدٌ هذا، وهُو رجلٌ غيرُ مَشهورٍ، تَفرَّدَ بالرِّوايةِ عنهُ ابنُ إسحاقَ، ولم يُوَثَّق من أحَدٍ يُعْتَدُّ بتَوثيقهِ، فهيَ لهذا رِوايةٌ ليِّنَةٌ، وإذا أخَذْتَها من «تفسير الطَّبريِّ» فضَعْفُها أشَدُّ؛ لأنَّه خرَّجَها بواسِطَةِ شَيخِهِ مُحمَّدِ بْنِ حُميدٍ الرَّازيِّ، وهُوَ ضَعيفٌ جدًّا[1].

---

(١) فقَولُ السُّيوطيِّ في «الإتقان» (٢/٥٣٤): «هي طَريقٌ جيِّدةٌ، وإسنادُها حَسَنٌ» وقلَّدَه فيهِ كثيرٌ من المعاصرينَ، حُكْمٌ غيرُ مَقبولٍ، فمُحمَّدُ بن أبي مُحمَّدٍ هذا ذكَره الذَّهبيُّ في «الميزان» (٤/٢٦) وَقالَ: «لا يُعرَف»، وقالَ ابنُ حجرٍ في «التَّقريب» (التَّرجمة: ٦٢٧٦): «مجهولٌ»، فأنَّى لرِوايَتِهِ الحُسْنُ؟! وَقَدْ كانَ ابنُ إسحاقَ لا يُبالِي عَمَّنْ أخَذَ.

رَابعًا: رِوايةُ أبي صالحٍ باذامٍ مولى أمِّ هانئٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ:

ورِوايتُهُ جاءَت من طُرُقٍ عَديدَةٍ، لكنَّ أشْهَرَها عنه اثنتانِ:

أولاهُما: روايةُ إِسماعيلَ بن عَبْدِالرَّحمن السُّدِّيِّ، عنه.

وهِيَ من طَريقِ عَمْرِو بن حمَّادٍ القنَّادِ، عن أسْباطِ بْنِ نَصْرٍ الهَمْدانيِّ، عنِ السُّدِّيِّ.

وهذهِ طَريقٌ حَسَنَةٌ في التَّفسيرِ.

وبِنَفْسِ هذا الإسنادِ رَوى السُّدِّيُّ عن مُرَّةَ بْنِ شَراحيلَ الهَمْدانيِّ، عن عَبْدِالله بْنِ مسعودٍ تَفسِيرَهُ.

والتَّفسيرُ المنقولُ عنِ السُّدِّيِّ مِن أحَسَنِ التَّفاسيرِ المرويَّةِ عنِ السَّلَفِ، لحُسْنِهِ معَ كَثرَةِ ما نُقِلَ بهِ(١).

وخرَّجَ هذا التَّفسيرَ ابنُ جريرٍ(٢).

وَثانِيهما: رِوايةُ مُحمَّدِ بْنِ السَّائبِ الكَلبيِّ، عنه.

وهذه رِوايةُ الكَذِبِ، فالكَلبيُّ هذا مِن رُءوسِ الكذَّابينَ،

---

(١) قال الخليليُّ في «الإرشاد» (٣٩٨/١): «أمثَلُ التَّفاسيرِ تَفسيرُ السُّدِّيِّ».

(٢) زعَمَ السُّيوطيُّ في «الإتقان» (٥٣٤/٢) أنَّ ابنَ أبي حاتِمٍ لم يُورِدْ مِن تَفسِيرِ السُّدِّيِّ شيئًا؛ لأنَّه التزَمَ أن يُخرِّجَ أصحَّ ما ورَدَ، وأقولُ: إن أرادَ أنَّه لم يُخَرِّجْ من روايتِهِ عن أبي صالحٍ عن ابنِ عبَّاسٍ، فهذا يَبدو صَحيحًا، أمَّا إن أرادَ أنَّه لم يُخرِّجْ من تفسيرِ السُّدِّيِّ شيئًا مُطْلَقًا فغيرُ صحيحٍ، بل أخرَجَ منهُ الكثيرَ، يَقولُ في ذلكَ: «حدَّثنا أبو زُرعة، قالَ: حدَّثنا عَمْرُو بن حمَّاد» بإسناده.

وقَدْ شانَ أبا صالحٍ بِما أتى بهِ عنهُ، ورِوايتُهُ أكبرُ الرِّواياتِ عَن ابنِ عبَّاسٍ في التَّفسيرِ، ولِذا لم يَصْبِرْ عنها كَثيرٌ مِنَ نُقَّادِ المحدِّثينَ معَ علمِهِم بكَذبِ الكَلبيِّ.

وثَبَتَ عن سُفيانَ الثَّوريِّ، قالَ: قالَ لنا الكلبيُّ: «ما حَدَّثتُ عَن أبي صالحٍ عَن ابنِ عبَّاسٍ فهُوَ كَذِبٌ، فلا تَرْوُوهُ»[(١)].

وقَدْ سُئلَ الإمامُ أحمَدُ بن حنبلٍ عن تَفسيرِ الكلبيِّ؟ فقالَ: «مِن أوَّلِهِ إلى آخِره كَذبٌ». فقيلَ له: فَيحلُّ النَّظَرُ فيه؟ قالَ: «لا»[(٢)]. وكانَ الإمامُ يحيى بْنُ مَعين يَقولُ: «كِتابٌ يَنْبَغِي أن يُدْفَنَ»[(٣)].

وإذا جاءَت الرِّوايةُ عَنِ الكلبيِّ من طَريقِ مُحمَّدِ بن مَروانَ المعروفِ بـ(السُّدِّيِّ الصَّغيرِ)، فهِي أشَدُّ وَهاءً، فهذا رَجُلٌ متروكٌ ليسَ بثقةٍ.

خَامِسًا: رِوايةُ عليِّ بْنِ أبي طَلْحَةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ:

وهذه مِن أشْهَرِ رِواياتِ التَّفسيرِ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ، خرَّجها عامَّةُ مَن جمَعَ التَّفسِيرَ بالمأثورِ، وذكَرَ البُخاريُّ بعضَ المعلَّقاتِ في التَّفسيرِ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، فوُجِدَت مَوْصُولةً من روايةِ ابنِ أبي طلحةَ عنه، فقالَ بَعْضُ العلماء: اعتَمَدَ البُخاريُّ هذه الرِّوايةَ، وفي هذا نَظرٌ.

---

(١) الجرح والتَّعديل، لابن أبي حاتِم (٢٧١/٧)؛ تهذيب الكَمال، لِلمِزِّيِّ (٢٥٠/٢٥).

(٢) الجامع لأخلاق الرَّاوي، للخَطيب (١٦٣/٢).

(٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٩٧/١٦)؛ تهذيب الكَمال (١٩٧/٨).

وهِيَ نُسْخَةٌ حدَّثَ بها أبو صالحٍ عبدُاللهِ بْنُ صالحٍ المصريُّ كاتبُ اللَّيثِ بْنِ سَعْدٍ، عن مُعاوِيَةَ بْنِ صالحٍ، عن عليِّ بْنِ أبي طَلْحَةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ.

وهذه الرِّوايَةُ معَ شُهرَتها، فإنَّها ضَعيفةٌ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، عِلَّتُها ضَعْفُ عبدالله بن صالحٍ، والانْقِطاعُ فيما بينَ ابنِ أبي طلحةَ وابنِ عبَّاسٍ، فإنَّه لم يَسْمَعْ منْهُ، كَما اتَّفقَتْ على ذلكَ عِبارَةُ أئمَّةِ الحديثِ، ودَعْوى أنَّ بَيْنَهما مُجاهِدًا دَعْوَى ضَعِيفةٌ لا دَليلَ عليها، بل صَحَّ عَن الحافِظِ صالحِ بْنِ مُحَمَّدٍ الأَسَدِيِّ المعرُوفِ بِـ(جَزَرَةَ)، أنَّه سُئلَ: عليُّ بْنُ أبي طَلْحَةَ مِمَّن سَمِعَ التَّفسيرَ؟ قالَ: مِن لا أحَدَ[1].

فاعْتِبارُ بَعْضِ العُلماءِ لها من صَحيحِ رواياتِ التَّفسيرِ عن ابنِ عبَّاسٍ[2]، غيرُ صَوابٍ، والأكثرونَ جَرَوا فيهِ على تَقليدِ مَن ادَّعى أن بينَهُما مجاهِدًا.

سادِسًا: رِوايةُ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزاحِمٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ:

وهذه اشتهَرَت عنهُ مِن طَريقينِ:

أوَّلُهما: رِوايةُ أبي رَوْقٍ عَطيَّةَ بْنِ الحارثِ الهَمْدانيِّ، عنه.

---

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٤٢٨/١١)، بإسنادٍ جيِّد. وَأنَبِّهُ عَلى أنَّهُ وَقَعَ منِّي سهوًا في طَبَعات هَذَا الكِتابِ السَّابِقَةِ نِسبَةُ هَذَا النَّصِّ إلى حافِظِ مِصْرَ أحمَدَ بْنِ صَالحٍ المصريِّ، وهو خَطأٌ.
وقَدْ فَصَّلْتُ بيانَ ضعْفِ هذه الرِّواية عن ابنِ عبَّاسٍ في كتابي «أحكام العورات فِي الكِتاب والسُّنَّة».

(٢) كما ذَهَبَ إليه السُّيوطيُّ في «الإتقان» (٥٣٢/٢) وغيرُه.

وهِيَ رِوايةٌ ضَعيفةٌ، علَّتُها الانقِطاعُ بينَ الضَّحَّاكِ وابنِ عبَّاسٍ، فإنَّه لم يَسْمَعْ منهُ، هذا لو ثبتَ الإسنادُ إلى أبي رَوْقٍ.

وقَدْ خرَّجَها ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتِمٍ وغيرهُما مِن طَريقِ بِشْرِ بْنِ عُمارةَ الخَثْعَميِّ، عَن أبي رَوقٍ، وبِشْرٌ هذا ضَعيفٌ.

وَثانِيهِمَا: رِوايةُ جُوَيبرِ بْنِ سَعيدٍ البَلخيِّ، عنهُ.

وهذهِ طَريقٌ واهيَةٌ تَزيدُ على علَّةِ الانقِطاعِ أنَّ جُويبرًا مَتروكٌ ليسَ بثِقَةٍ، وروايتُهُ للتَّفسيرِ مُنْتَشِرَةٌ في الكُتُبِ.

سابِعًا: رِوايةُ عَطيَّةَ بْنِ سَعْدٍ العَوفيِّ، عن ابنِ عبَّاسٍ:

عَطيَّةُ ضَعيفٌ، والطَّريقُ بالتَّفسيرِ إليهِ في نُسخَةٍ خرَّجَها ابنُ جريرٍ قالَ فيها: (حدَّثني مُحمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قالَ: حدَّثني أبي، قالَ: حدَّثني عَمِّي الحُسَينُ بن الحَسَنِ، عَنْ أبيهِ، عن جَدِّهِ، عن ابنِ عبَّاسٍ).

وهذا إسنادٌ ضَعيفٌ جدًّا، شَيخُ ابنِ جَريرٍ هُوَ مُحمَّدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ الحَسَنِ بْنِ عطيَّةَ العَوفيُّ، صُوَيلحٌ، وأبوهُ ضَعيفٌ لم يكُن أهلًا للرِّوايةِ في قَولِ أحمَدَ بْنِ حنبلٍ، والحُسينُ بن الحَسَنِ العَوفيُّ ضَعيفٌ أيضًا، وكانَ قاضيًا ببَغْدادَ، وأبوه الحَسَنُ بْنُ عطيَّةَ ضَعيفٌ كذلكَ، وزِدْ عليهِ ضَعْفَ عطيَّةَ، فهذا إسنادٌ مُسَلْسَلٌ بالضُّعفاءِ، لا يجوزُ الاعتِمادُ عليهِ.

ثامِنًا: رِوايةُ عَبْدالملكِ بن عبدالعَزيزِ بْنِ جُريجٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ:

وَهِيَ ضَعيفةٌ، فإنَّه لم يُدْرِكِ ابنَ عبَّاسٍ، وكانَ مُدلِّسًا

ربَّما حمَلَ عنِ المجرُوحينَ وأسقَطَهُم من أسانيدِهِ، وقالَ الخليليُّ عَن تَفسيرِهِ: «ابنُ جُريْجٍ لم يَقْصِد الصِّحَّةَ، وإنَّما ذكَرَ ما رُوِيَ في كُلِّ آيَةٍ من الصَّحيحِ والسَّقيمِ»[١].

قلتُ: هذا أيضًا لو سَلِمَ الإسنادُ إليهِ، فإنَّ ابنَ جَريرٍ أخرَجَ نُسخَةً كبيرةً مِن طَريقِ الحُسينِ بْنِ داودَ، عن حَجَّاجِ بْنِ مُحمَّدٍ، عَنِ ابنِ جُريجٍ، والحُسينُ هذا هُوَ المعروفُ بـ(سُنَيدٍ) ضَعيفٌ جدًّا.

نعَمْ جاءَ التَّفسيرُ عنِ ابنِ جُريجٍ مُفرَّقًا بأحسَنَ من هذا الإسنادِ، لكن تَبْقَى عِلَّتُهُ ما تَقدَّمَ من تَدليسِ ابنِ جُريجٍ والانقِطاعِ.

هذهِ أشهرُ رواياتِ التَّفسيرِ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ، وعنهُ الكثيرُ غيرُها، لكنَّهُ دونَ هذهِ في الكَثرَةِ، ولو تَتبَّعَ ناقِدٌ ما يَثبُتُ من الأسانيدِ السَّابقَةِ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، وَضَمَّ إليها ما يَثْبُتُ من المتفرِّقاتِ، لَاجْتَمَعَ لدَيْهِ تَفسيرٌ كبيرٌ عنهُ.

وأمَّا قَوْلُ الشَّافعيِّ: «لم يَثْبُتْ عَن ابنِ عبَّاسٍ في التَّفسيرِ إلَّا شَبيهٌ بمئَةِ حَديثٍ»[٢]، فهذا ـ إن صحَّ ـ فهُوَ مَحمولٌ على الحَديثِ المرفوعِ في التَّفسِيرِ.

تَفاسِيرُ غَيْرِ ابنِ عَبَّاسٍ مِنَ الصَّحابَةِ:

المنقولُ عَن غيرِ ابنِ عبَّاسٍ مِن الصَّحابَةِ يَأتي على سَبيلِ

---

(١) الإرشاد، لِلْخَلِيلِيِّ (١/٣٩٨).

(٢) أورَدَه السُّيوطيُّ في «الإتقان» (٢/٥٣٥).

الرِّواياتِ المتفرِّقَةِ، لا النُّسخِ المجموعَةِ، سِوى ما ذكرْتُهُ آنفًا من تَفسيرِ السُّدِّيِّ عَن مُرَّةَ عن ابنِ مَسعودٍ.

كذلكَ ورَدَت جُملَةٌ مِن تَفسِير أُبيِّ بْنِ كَعْبٍ مِن طَريقِ أبي جَعْفَرٍ الرَّازيِّ، عن الرَّبيعِ بْنِ أنَسٍ، عن أبي العاليةِ الرِّياحيِّ، عن أُبيٍّ.

وخرَّجَ ابنُ جريرٍ منها قَدْرًا يَسِيرًا، وإسنادُها إذا سَلِمَ مِن علَّةٍ إلى أبي جَعْفَرٍ، فهُوَ إسنادٌ لا بأسَ بهِ، وأبو جعفرٍ صَدوقٌ فيهِ لينٌ.

تَفْسِيرُ مُقاتِلٍ:

كما يجبُ التَّنبُّه إلى أنَّ كُتُبَ التَّفسيرِ بالمأثورِ لم يَحتَرِزْ أكثَرُها من الاعتِمادِ على تَفسيرِ مُقاتِلِ بن سُلَيمانَ، وكانَ رَجُلًا مُتَّهمًا بالكذبِ وفَسادِ الاعتِقادِ، وهُوَ غيرُ مُقاتِل بن حيَّان، فهذا ثقةٌ، وهُوَ صاحبُ تفسيرٍ أيضًا، لكنَّه إذا ذُكِرَ قُيِّدَ بذكْرِ أبيهِ.

فائِدَةُ استِبعادِ ما لا يَثْبُتُ مِنَ التَّفسيرِ المأثُورِ:

لا أشكُّ أنَّ اسْتبعادَ ما لا يثبُتُ إسنادُه منَ التَّفسيرِ المأثورِ، سواءٌ ما يُعزَى للصَّحابَةِ أو مَن دونَهُم مِنَ التَّابعينَ؛ يُبْعِدُ كثيرًا مِنَ الخللِ والاختلافِ وضَعفِ الوَجْهِ في التَّفاسيرِ المنقولَةِ، كَما تبرَأُ بها ساحَةُ المفسِّرِ، وليسَ يُخشى مِن رِواياتِ الضُّعفاءِ والمجروحينَ مِمَّا له أصْلٌ مَعروفٌ، فرِواياتُهُم لا تَزيدُ عن أن تكونَ شاهِدًا لِما هُوَ مَعروفٌ، وإنَّما في رِواياتٍ كثيرةٍ مَوجودَةٍ في كُتُبِ التَّفسِيرِ بالمأثورِ، ليسَ لها ما يَشُدُّها، ربَّما انتصرَ بها صاحِبُ هوًى لمذهبِهِ وهَواهُ.

❑ المأخذ الثَّاني: إيرادُ الإسرَائِيلِيَّاتِ:

الإسرائيليَّاتُ: هي الأخبارُ المنقولةُ عن أهْلِ الكِتابِ من غيرِ طريقِ القرآنِ والسُّننِ الثَّابتةِ عن النَّبيِّ ﷺ، كالَّذي يُحكَى عن كَعْبِ الأحبارِ وكَانَ مِن أحْبارِ اليَهودِ فأسلَمَ، ووَهْبِ بْنِ مُنبِّهٍ، وقَدِ اعتَنى بأخبارِهِم، وغيرِهِما.

ولم يَكَدْ يوجَدُ كِتابٌ في التَّفسيرِ بالمأثورِ يَخْلُو من إيرادِ الإسرائيليَّاتِ، حتَّى زَعَمَ بَعْضُهُم أنَّها مَصْدَرٌ من مَصادرِ التَّفسيرِ، وذلكَ لِما رأوْا من تَسَهُّلِ بَعْضِ الصَّحابَةِ فيها، مثلُ عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرِو بن العاصِ، وأبي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ ما وَقعَ مِن اعتِناءِ النَّقَلَةِ مِنَ التَّابعينَ فمَن بعدَهُم برِوايَتِها والتَّحديثِ بها.

فَما أصْلُ ذلكَ؟ وَما مَعناهُ؟ وَما حُكْمُهُ؟

أَصْلُ هذهِ المسألَةِ يَرْجِعُ إلى الحَديثِ الصَّحيحِ عن عَبْدِالله بن عَمْرٍو، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلوْ آيةً، وَحَدِّثُوا عن بَني إسرائيلَ وَلا حَرَجَ، وَمَن كَذَبَ عليَّ مُتعمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[1].

---

(١) حَديثٌ صحيحٌ. أخرَجَه أحمد (رقم: ٦٤٨٦، ٦٨٨٨)؛ والبُخاريُّ (رقم: ٣٢٧٤)؛ والدَّارميُّ (رقم: ٥٤٨)؛ والتِّرمذيُّ (رقم: ٢٦٦٩)، وقال: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».
وصَحَّ نحوُهُ من حديثِ أبي هُرَيرَة، وأبي سَعيدٍ الخُدْريِّ، وجابرِ بن عبدالله، فهوَ حديثٌ مَشهورٌ.

وفي هذا ما يُشْعِرُ أنَّ نَهْيًا كانَ قَبْلَ ذلكَ، أو ظنُّوا أنَّه لا يَحِلُّ لهُم، كَما يَدُلُّ عليهِ قَولُهُ: «وَلا حَرَجَ»، فجاءَ هذا بالرُّخْصَةِ.

وَجائزٌ أن يَكونَ مَوْرِدُ الحَرَجِ عليهِم، مِمَّا فَهِموهُ مِن قَوْلِهِ تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العَنكَبُوت: ٥١]، كَما استَدَلَّتْ عائشةُ رضي الله عنها بهذهِ الآيةِ حينَ أهْديَ لها شَيْءٌ من كُتُبِ أهْلِ الكِتابِ[١].

وَكانَ عبْدُالله بْنُ عبَّاسٍ يقولُ: «يا مَعْشَرَ المسلمينَ، كَيْفَ تَسألونَ أهْلَ الكِتابِ عَنْ شيءٍ، وكِتابُكُم الَّذي أنْزَلَ اللهُ على نبيِّكُم ﷺ أحدَثُ الأخبارِ باللهِ، مَحْضًا لَمْ يُشَبْ[٢]، وقَدْ حدَّثكُم اللهُ أنَّ أهْلَ الكِتابِ بدَّلُوا مِن كُتُبِ اللهِ وغيَّرُوا، فكتَبوا بأيديهِم، قالُوا: هُوَ من عندِ اللهِ؛ ليشْتَرُوا بذلكَ ثَمنًا قليلًا؟ أوَلا ينهاكُم ما جاءَكُم من العِلْمِ عن مَسألَتِهم؟ فلا واللهِ، ما رأينا رجُلًا منهُم يسألُكُم عن الَّذي أنْزِلَ إليكُم»[٣].

وعَن مُرَّةَ الهَمْدانيِّ، قالَ: جاءَ أبو قُرَّةَ الكِنْديُّ بكِتابٍ مِنَ الشَّامِ، فحمَلَه فدَفَعهُ إلى عبداللهِ بْنِ مَسعودٍ، فنظَرَ فيهِ، فدَعا بطَسْتٍ،

---

(١) أخرَجه ابنُ أبي حاتم في «تفسيره» (رقم: ١٧٣٨١)، بإسنادٍ حسَنٍ.

(٢) أي: لم يُخلَط بغيرِهِ.

(٣) أثَرٌ صحيحٌ. أخرَجه الشَّافعيُّ في «الأم» (٥٣٨/١٢) والبخاريُّ (رقم: ٢٥٣٩، ٦٩٢٩، ٧٠٨٥) والبيهقيُّ في «الكُبرى» (١٦٢/١٠-١٦٣) وغيرهم من طُرُقٍ عن الزُّهريِّ، عن عُبيدِالله بن عبدالله بن عُتبة، عن ابن عبَّاسٍ، به.

ثُمَّ دَعا بماءٍ فمرَسَهُ فيهِ، وقالَ: «إنَّما هَلَكَ مَن كانَ قَبْلَكُم باتِّباعِهِم الكُتُبَ وتركِهِمْ كِتابَهُم»(١).

أو يكونَ مَوْرِدُ الحرَجِ جاءَ من نَهيِ النَّبيِّ ﷺ عَن ذلكَ، كَما ورَدَ بهِ حَديثُ جابرِ بْنِ عبدِاللهِ، قالَ:

نَسَخَ عُمَرُ، رضي الله عنه، كِتابًا مِنَ التَّوراةِ بالعربيَّةِ، فجاءَ بهِ إلى النَّبيِّ ﷺ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ وَوَجْهُ رَسولِ اللهِ ﷺ يَتغيَّرُ، فقالَ رجلٌ من الأنْصارِ: وَيْحَكَ يا ابنَ الخطَّابِ، ألا ترى وَجْهَ رَسولِ اللهِ ﷺ؟ فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «**لا تَسألُوا أهْلَ الكِتابِ عَن شيءٍ، فإنَّهم لن يَهْدوكُم وَقَدْ ضَلُّوا، وإنَّكم إمَّا أن تُكذِّبوا بحَقٍّ، أو تُصدِّقوا بباطِلٍ، واللهِ لو كانَ موسى بينَ أظْهُرِكُم، ما حَلَّ لهُ إلَّا أن يتَّبِعَني**»(٢).

---

(١) **أَثَرٌ صحيحٌ**. أخرجه الدَّارميُّ (رقم: ٤٨٣) والهرويُّ في «ذمِّ الكلام» (ص: ١٤٧) وإسنادُهُ صحيحٌ.

(٢) **حَديثٌ حَسَنٌ**. أخرَجَهُ أحمد (رقم: ١٤٦٣١، ١٥١٥٦) والدَّارميُّ (رقم: ٤٤١) وأبو يعلى (رقم: ٢١٣٥) والبزَّار (رقم: ١٢٤ ـ كشف الأستار) والبيهقيُّ في «الكبرى» (٢/١٠) و«شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ١٧٦، ١٧٩) وغيرهم من طرقٍ عن مجالدِ بن سعيدٍ، عن عامرٍ الشَّعبيِّ، عن جابرٍ، به.

وإسنادُه حَسَنٌ لغيرِهِ، فإنَّ له شواهِدَ صالحةً من حديثِ أبي الدَّرداءِ، والحسن البصريِّ وأبي قِلابَةَ الجَرميِّ ويحيى بن جَعْدَة مرْسلًا، وعلَّقَ البخاريُّ في «الصَّحيح» (٦/٢٦٧٩) طرفًا منه جازمًا به، وقوَّاهُ ابنُ حجرٍ في «الفتح» (١٣/٣٣٤، ٥٢٥).

فهذا الحديثُ نَهيٌ صَريحٌ عن سؤالِ أهْلِ الكِتابِ، لعلَّتينِ:

الأولى: أنَّ اللهَ أغنى هذه الأمَّةَ بما أوحَى إلى نَبيِّهِ مُحمَّدٍ ﷺ من العِلمِ والهُدَى، وأنَّ شريعَتَهُ نَسَخَت ما تَقدَّمَها، فهُوَ المتبُوعُ والقُدْوَةُ لأمَّتِهِ دُونَ غَيْرِهِ.

والثَّانية: أنَّ ما عندَ اليَهودِ والنَّصارى لا يُعْرَفُ حقُّهُ من باطِلِهِ، وذلكَ لِما وقَعَ فيهِ من قِبَلِهِم من التَّحريفِ والتَّبديلِ.

وهذا المعنى لم يَنفَكَّ الصَّحابَةُ عن مُراعاتِهِ، معَ ما فَهِموهُ من الإذْنِ في الحديثِ عَن أهْلِ الكِتابِ، كَما تقدَّمَ من صَنيعِ عائشةَ وابنِ مَسْعودٍ وقَولِ ابنِ عبَّاسٍ، فأحاديثُ الإذْنِ أزاحَت عنهُم شُبْهَةَ المنعِ المطْلَقِ، لكنَّهم بَقوا على مُلاحَظَةِ المعنى الَّذي لأجْلِهِ جاءَ النَّهيُ.

فتَرخُّصُ الصَّحابَةِ في الحَديثِ عن بَني إسرائيلَ كانَ في حُدودٍ ضَيِّقَةٍ، وبالاستقراءِ ثَبَتَ أنَّ القَدْرَ الَّذي ترخَّصوا فيه من ذلك يتَّسمُ بأمُورٍ ثلاثةٍ:

أوَّلُها: القِلَّةُ، فإذا استَبْعَدْتَ ما لا تَثْبُتُ أسانيدُهُ إليهِم، فإنَّه يخلُصُ منهُ قَدْرٌ قَليلٌ جدًّا.

ثانِيها: أنَّه أُخِذَ عَن مُسْلِمَةِ أهْلِ الكِتابِ، مثلُ عَبْدِاللهِ بن سَلَامٍ، وكَعْبِ الأحبارِ، وليسَ هذا كَمَن يتلقَّى عنِ الأحبارِ والرُّهبانِ وهُمْ على دينِهم؛ لأنَّ الأصْلَ في هؤلاءِ الَّذينَ أسْلَمُوا منْهُم أنَّهم يَتَحَرَّوْنَ، فلا يُحدِّثونَ بِما ظَهَرَ كَذِبُهُ، أو عارَضَ القرآنَ

وأصولَ الإسلامِ، إنَّما يُخبِرونَ بِما يأتي على التَّصديقِ لِما جاءَ به الرَّسولُ ﷺ.

واليَهودُ والنَّصارى أوتوا العِلْمَ، وعَلِمُوا الحقَّ فَزاغُوا عنهُ وضَلُّوا، وليسُوا كسائرِ الكفَّارِ، والقرآنُ نبَّهَ على هذا في مَواضعَ، كما قالَ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وقالَ: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٣]، بل قالَ اللهُ لنبيِّهِ مُحمَّدٍ ﷺ: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤][1]، واعتدَّ بشَهادَتِهِمْ على صِدْقِه وصِدْقِ ما بَعَثَهُ به، كَما قالَ: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرَّعْد: ٤٣]، وقالَ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [الأحقاف: ١٠].

فَما جاءَ بِهِ المسلِمونَ منهُم وحدَّثوا بِهِ فالأصْلُ أنَّه مُصدِّقٌ لِما جاءَ به الرَّسولُ ﷺ، وذلكَ ما أفادَتْهُ نماذجُهُ الثَّابِتَةُ الأسانيدِ مِمَّا وَصَلَنا.

ثالثها: لم يكُن الصَّحابَةُ يَتلقَّونَ ما يَسْمَعونَهُ من ذلكَ بالتَّسليمِ دونَ نَقْدٍ وتَثبُّتٍ، حتَّى معَ أخْذِهِ عَمَّن أسْلَمَ من أهْلِ الكِتابِ، كَما تَدُلُّ على ذلكَ الآثارُ، وَمنها:

---

(١) أخرَجَ ابنُ أبي حاتِم في «تفسيرِه» (رقم: ١٠٥٨٣)، بإسْنادٍ صحيحٍ عن ابنِ عبَّاسٍ في هذهِ الآية، قالَ: «لم يَشُكَّ رسولُ اللهِ ﷺ ولم يَسْأل». كَما جاءَ مثلُه عن سَعيدِ بن جُبيرٍ من قَولِهِ.

عَن السَّائبِ بْنِ يزيدَ، قالَ: سَمِعْتُ عُمَر بْنَ الخطَّابِ قالَ لكَعْبٍ: «لتترُكَنَّ الأحاديثَ، أو لأُلْحِقنَّكَ بأرْضِ القِرَدَةِ»(١).

وعَنْ حُميدِ بْنِ عَبْدِالرَّحمنِ بْنِ عَوْفٍ، سَمِعَ مُعاويةَ بْنَ أبي سُفيانَ يُحدِّثُ رَهْطًا مِن قُرَيْشٍ بالمدينَةِ، وذكَرَ كَعْبَ الأحبارِ، فقالَ: «إن كانَ مِن أصْدَقِ هؤلاءِ المحدِّثينَ الَّذينَ يُحدِّثونَ عَن أهْلِ الكِتابِ، وإن كُنَّا معَ ذلكَ لَنَبْلو عليهِ الكَذِبَ»(٢).

وعَن سَعيدِ بْنِ جُبيرٍ، قالَ: قلتُ لابنِ عبَّاسٍ: إنَّ نوفًا البِكاليَّ يَزعُمُ أنَّ موسى صاحِبَ بني إسرائيلَ، ليسَ هُوَ موسى صاحِبَ الخَضِرِ، فقالَ: كَذَبَ عَدُوُّ الله، سَمِعْتُ أبيَّ بْنَ كعْبٍ يَقولُ: سَمِعْتُ رَسولَ الله ﷺ يَقولُ: «**قامَ موسى عليه السلام خَطيبًا في بَني إسرائيلَ**» وذكرَ الحديثَ(٣).

---

(١) أخرجه أبو زُرعة الدِّمشقيُّ في «تاريخه» (١/٥٤٤)، بإسْنادٍ صحيحٍ.
ومَقصودُ عُمَرَ الزَّجْرُ عن الإكثارِ من ذلكَ؛ لأنَّ كَعبًا ثَبتَ تحديثُهُ بالشَّيءِ من ذلكَ بمحضَرِ عُمَرَ، كما سَيأتي مثالُهُ.

(٢) أَثَرٌ صحيحٌ. علَّقه البخاريُّ في «صحيحه» (٦/٢٦٧٩)، ووصَلَه في «التَّاريخ الأوسط» (رقم: ٢٠١)، بإسنادٍ صحيحٍ.
وانظُر: فتح الباري، لابن حَجَر (١٣/٣٣٤)؛ تَغليق التَّعليقِ، له (٥/٣٢٨).
وأمَّا المرادُ بقَولِهِ: «لنبلو عليه الكَذِبَ» فقالَ ابنُ الجوزيِّ: «المعنى: أنَّ بعضَ الَّذي يُخبرُ بهِ كعبٌ عن أهْلِ الكِتابِ يكونُ كَذبًا، لا أنَّه يتعمَّدُ الكذبَ». وانظُر: فتح الباري (١٣/٣٣٥) وتفسير ابن كثير (٥/٣٣٠).

(٣) حَديثٌ صحيحٌ. متَّفقٌ عليه: أخرجه البُخاريُّ (رقم: ١٢٢ ومواضع أخرى)؛ ومسلم (رقم: ٢٣٨٠). ونوفٌ هو ابنُ امرأة كعبٍ، وكانَ يحدِّث بالإسرائيليَّاتِ.

فهذا وشِبْهُهُ دليلٌ على منهاجِ الصَّحابَةِ فيما كانُوا يَسْمَعُونَهُ من الأخبارِ الإسرائيليَّةِ، فالأصْلُ أنَّها مَعروضَةٌ على ما جاءَ بهِ القرآنُ والسُّنَّةُ، فما وافَقَ منها فهُوَ شاهِدُ حَقٍّ، وما خالَفَ رَدُّوهُ.

فهذانِ قِسمانِ، ويَبْقَى قِسمٌ ثالثٌ، وهُوَ: ما لا يُوجَدُ لهُ في الكِتابِ والسُّنَّةِ تَصديقٌ أو تكذيبٌ، فهذا وَجَدْنا الصَّحابَةَ تَسَهَّلوا فيهِ لمعنًى صَحيحٍ اشتَمَلَ عليهِ، وإن كانَ لا يُمْكِنُ القَطْعُ بصِحَّتِهِ أو كَذبهِ من كُلِّ وَجْهٍ.

مِثالُهُ: ما حدَّثَ بهِ عبدُالرَّحمن بْنُ حاطِبٍ، قالَ:

جلَسْنا إلى كَعْبِ الأحبارِ في المسجِدِ وهُوَ يُحدِّثُ، فجاءَ عُمَرُ فجلَسَ في ناحيةِ القَوْمِ، فناداهُ، فقالَ: وَيْحَكَ يا كَعْبُ، خَوِّفْنا، فقالَ: «والَّذي نَفسي بيَدِهِ، إنَّ النَّارَ لتَقْرُبُ يومَ القيامَةِ، لها زَفيرٌ وشَهيقٌ، حتَّى إذا أدْنِيَتْ وقُرِّبَتْ زَفَرَت زَفْرَةً، ما خلَقَ اللهُ من نبيٍّ وَلا صِدِّيقٍ وَلا شَهيدٍ إلَّا وَجَثا لرُكبَتيهِ ساقطًا، حتَّى يقولَ كُلُّ نبيٍّ وكُلُّ صِدِّيقٍ وكُلُّ شَهيدٍ: اللَّهُمَّ لا أكْلَفُكَ[1] اليومَ إلَّا نَفسي، ولَوْ كانَ لكَ يا ابنَ الخطَّابِ عَمَلُ سَبعينَ نبيًّا لظَنَنْتَ أن لا تَنْجُوَ». قالَ عُمَرُ: إنَّ الأمْرَ لَشَديدٌ[2].

---

(١) أي: لا أتحمَّلُ عندَكَ.

(٢) أخرجه ابنُ أبي شيبة (١٣/١٥٤-١٥٥)؛ وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (رقم: ٧٥٣٩)، بإسنادٍ حسَنٍ.

فهذا يَدُلُّ على معنًى صَحيحٍ من حيثُ الجُملَةُ، وإن كانَ الإيمانُ بِما فيهِ من التَّفصيلِ يَتوقَّفُ على تَصديقِ القرآنِ أو السُّنَّةِ له، فمِثلُ هذا لا يُصَدَّقُ ولا يُكذَّبُ، إذ ربَّما كُذِّبَ وهُوَ حقٌّ، أو صُدِّقَ وهوَ باطِلٌ.

والتَّوجيهُ النَّبويُّ في هذا النَّوعِ كانَ مَعلومًا للصَّحابَةِ، فَقدْ ثَبتَ فيهِ غيرُ ما حَديثٍ، منها: حديثُ أبي هُريْرَةَ، قالَ:

كانَ أهْلُ الكِتابِ يَقرأونَ التَّوراةَ بالعِبْرانيَّةِ، ويُفسِّرونَها بالعَربيَّةِ لأهْلِ الإسلامِ، فقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «**لا تُصدِّقوا أهْلَ الكِتابِ، ولا تُكذِّبوهُم، وقولوا**: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ **الآية** [البَقَرَة: ١٣٦]»[(١)].

فخُلاصَةُ القَوْلِ في الإسرائيليَّاتِ في نظرِ الصَّحابَةِ أنَّها ثلاثةُ أقسامٍ:

١ ـ خبرٌ جاءَ في القرآنِ أو السُّنَّة ما يُصَدِّقُهُ، فهو حَقٌّ.

٢ ـ خبرٌ جاءَ في القرآنِ أو السُّنَّةِ ما يُكذِّبُهُ، فهو باطِلٌ.

٣ ـ خبرٌ لم يأتِ ما يُصدِّقُهُ أو يُكَذِّبُهُ، فلا يُوصَفُ بكَونِهِ حقًّا أو باطِلًا.

وعلى هذا جَرى أكثَرُ مَن جاءَ بَعْدَهُم من تلامِذَتِهم من التَّابعينَ، كأصْحابِ ابنِ عبَّاسٍ، فإذا استَثْنَيْتَ تَفسِيرَ مُجاهِدٍ،

---

(١) حَديثٌ صحيحٌ. أخرَجه البُخاريُّ (رقم: ٤٢١٥، ٦٩٢٨، ٧١٠٣)؛ وابنُ جرير (٣/٢١)؛ والبيهقيُّ في «الكبرى» (١٦٣/١٠)، و«شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٥٢٠٧). ونحوُهُ من حَديثِ أبي نَملةَ الأنصاريِّ، ومن حَديثِ عطاءِ بن يَسارٍ مُرسلًا.

فما أقلَّ تلكَ الأخبارَ عنهُم، لكنْ وَقَعَ من آخَرينَ تَوسُّعٌ في ذلكَ، مِثْلُ: كَعْبِ الأحبارِ، ووَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، وشَهْرِ بْنِ حوشَبٍ، ونَوفٍ البِكاليِّ، وتُبَيعِ بْنِ عامِرٍ الحِمْيريِّ، ثُمَّ مُحمَّدِ بْنِ إسحاقَ صاحِبِ «السِّيرة»، وعبدالملك بن عبدالعَزيز بن جُرَيْجٍ.

واتِّباعُ منهَجِ الصَّحابَةِ في ذلكَ عاصِمٌ مِمَّا في تلكَ الأخبارِ من الأباطيلِ، كالَّذي يحكونَهُ في شأنِ الأنبياءِ من النَّقائصِ، وبَدْءِ الخَليقَةِ من الغرائبِ المخالِفَةِ والخُرافَةِ.

ولا رَيْبَ أنَّ ما يُؤخَذُ على كُتُبِ التَّفسيرِ بالمأثورِ، هوَ ذِكْرُ تلكَ الأخبارِ بمنزِلَةِ ما يُذْكَرُ في تَفسيرِ الآيَةِ لبَيانِ مَعناها من النُّصوصِ النَّبويَّةِ والشَّواهِدِ اللُّغويَّةِ، معَ السُّكوتِ عَن نَقْدِها.

وهذا خَطأٌ جَسِيمٌ، فتلكَ الأخبارُ إن سَلِمَتْ من النَّكارَةِ فإنَّها لا تَثبُتُ لذاتِها، إنَّما تُقبَلُ بشَواهِدِها، كَما تَقدَّمَ، فإذا لَزِمَ ذلكَ فقَدْ أغنانا ذِكْرُ شاهِدِها عنها، وإن كانَت لا شاهِدَ لها، فمُجرَّدُ ذكْرِها مُنَزَّلَةً مَنْزِلَةَ التَّفسيرِ للآيَةِ يَقْدَحُ في الأذْهانِ مِنَ المعاني ما يكونُ لبَعْضِ النَّاسِ بمنزِلَةِ خبرِ الصَّادِقِ الَّذي لا يَنطِقُ عنِ الهَوى، وبِخاصَّةٍ معَ ما تَمتازُ بهِ تلكَ الأخبارُ من الغَرابَةِ، والنَّفسُ تميلُ بالطَّبعِ إلى مثْلِ ذلكَ.

ولَم يَزَلْ نَقْدُ ذِكْرِ الإسرائيليَّاتِ في كُتُبِ التَّفسيرِ مِمَّا لا يُغْفِلُهُ مُحقِّقو العُلماءِ على مَرِّ العُصورِ، وتَنبيهُهُم على ضَرُورَةِ إبْعادِها عَن كُتُبِ العُلومِ الإسلاميَّةِ، وبخاصَّةٍ التَّفسيرُ، كتَأكيدِهِم على تَنقيَةِ تلكَ الكُتُبِ مِنَ الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضُوعَةِ.

قالَ أبو بَكْرِ بْنُ عيَّاشٍ: قلتُ للأعمَشِ: ما لَهُم يتَّقونَ تَفسِيرَ مُجاهِدٍ؟ قالَ: «كانُوا يَرَوْنَ أنَّه يَسْأَلُ أهْلَ الكِتابِ»[١].

وقالَ إسْماعيلُ بْنُ أبي أوَيْسٍ: سَمِعْتُ خالي مالكَ بْنَ أنَسٍ، وسَألَهُ رجُلٌ عن زَبورِ داوُدَ؟ فقالَ له مالكٌ: «ما أجْهَلَكَ! ما أفْرَغَكَ! أما لَنا في نافعٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ عَن نَبيِّنا، ما شَغَلَنا بصَحيحِهِ عَمَّا بينَنا وبينَ داوُدَ عليه السلام؟!»[٢].

ومُجانَبَةُ ذِكْرِ تلكَ الأخبارِ في كُتُبِ التَّفسيرِ أصَحُّ، فقَدْ عَلِمْتَ مِمَّا تقدَّمَ أنَّ الفائِدَةَ مِنْها ضَعيفَةٌ، إلَّا أن تُذْكَرَ لبَيانِ خَلَلٍ فيها.

قالَ الحافِظُ ابنُ كثيرٍ: «ليُعْلَمْ أنَّ أكثَرَ ما يَتَحَدَّثونَ بهِ غالبَهُ كَذِبٌ وبُهتانٌ؛ لأنَّهُ قَدْ دَخَلَهُ تَحريفٌ وتَبديلٌ، وتَغييرٌ وتَأويلٌ، وما أقلَّ الصِّدْقَ فيهِ، ثُمَّ ما أقلَّ فائِدَةَ كَثيرٍ منهُ لو كانَ صَحيحًا»[٣].

وبِما تَقدَّمَ تَعلَمُ بُطلانَ دَعْوَى المستَشْرِقينَ ومَنْ تأثَّرَ بقَوْلِهِم: (الرِّواياتُ الإسرائِيليَّةُ مَصْدَرٌ مِن مَصادرِ التَّفسيرِ عِندَ المفسِّرينَ مِنَ المسلمينَ)، وذلكَ أنَّ الصُّدورَ لا يَكونُ عَمَّا أحسَنُ أحوالهِ أن يكونَ تَصديقُهُ مَوقوفًا على الشُّهودِ.



(١) أخرَجهُ ابنُ سعدٍ في «الطَّبقات» (٤٦٧/٥)، وإسنادُهُ صحيحٌ.

(٢) أخرَجه الخطيبُ في «الجامعِ لأخلاق الرَّاوي» (رقم: ١٤٨٩)، وإسنادُهُ حسَنٌ.

(٣) تفسير ابنِ كثير (٣٢٩/٥). وانظُر كذلك: مقدِّمة «تفسيره» (٨/١-٩)، وكلام شَيخِهِ ابن تيميَّةَ ضِمْنَ «مجموع الفتاوى» (١٨٥/١٣).

المبحث الثالث
التَّفسير بالرَّأي

تَقدَّم بيانُ أنَّ التَّفسيرَ بدَلالَةِ لُغَةِ القرآنِ من خلالِ استِعمالاتِها في عُرْفِ أهْلِها في نَثْرِها وشِعْرِها، وَالاجتِهادِ في إطارِ قَواعِدِهِ، من الطُّرُقِ الَّتي يَسْلُكُها المفسِّرُ، وهُما رُكْنا إعمالِ الرَّأيِ في تَفسيرِ القرآنِ.

وقبلَ تَسمِيَةِ طائفَةٍ من أمَّهاتِ كُتُبِ التَّفسيرِ مِمَّا يَنْدَرِجُ تحتَ هذا النَّوعِ، أقدِّمُ بالتَّنبيهِ على مَسائلَ:

المسألة الأولى: التَّفسيرُ باللُّغَةِ تَفسِيرٌ بالرَّأيِ.

ولَيسَ ذلِكَ مِن جِهَةِ أنَّ اللُّغةَ تَثْبُتُ بالرَّأيِ، وإنَّما مِن جِهَةِ تَحديدِ كَونِ ذلكَ المعنى هُوَ المرادَ بالآيَةِ أو اللَّفْظِ المعيَّنِ من القُرآنِ.

واستِعمالُ اللُّغةِ في تَفسيرِ القُرآنِ أخطَرُ ما يَسْلُكُهُ المفسِّرُ، فهُوَ إذا فسَّرَ الآيةَ بنَفسِ القُرآنِ أو الحديثِ أو الأثَرِ، فإنَّه وإن كانَ يَسْتَعمِلُ رأيَهُ في تَتبُّعِ النَّصِّ والأثَرِ والرَّبْطِ له بالآيَةِ وتَوجيهِ ذلكَ،

إلَّا أنَّه قَدْ أحالَ واعتَمدَ في غالِب أمْرِهِ على النَّقْلِ، بينَما اللُّغَةُ بِما وَقَعَ فيها من السَّعَةِ واحتِمالِ المعاني الكَثيرَة المختلِفة للَّفْظِ الواحِدِ، معَ تَنوُّعِ الأساليبِ في تَركيبِ الكَلامِ، لا يَسْهُلُ تَنزيلُها على ألْفاظِ القرآنِ وتَراكيبِهِ دونَ أصْلٍ يرتكِزُ عليهِ المفسِّرُ.

ثُمَّ إنَّ الاقتِصارَ على مُجرَّدِ اللُّغَةِ لا يُعيِّنُ المرادَ الشَّرعيَّ بالألفاظِ، فلَفْظُ الصَّلاةِ أو الزَّكاةِ أو الصِّيامِ مثلًا، لا تُسْعِفُكَ فيها اللُّغَةُ لمعرِفَةِ مُرادِ الله تعالى بها، ولِذا احتيجَ إلى بيانِ الرَّسولِ ﷺ.

ولو تَأمَّلْتَ منْهَجَ الصَّحابَةِ في التَّفسيرِ، ثمَّ مَن تَبِعَهُم مِن تلامِذَتِهِم، وجَدْتَهُم يَسْتَنِدونَ إلى السَّمْعِ ويَنْتَهونَ إليهِ، لا يُجاوزونَه إلى اللُّغَةِ إلَّا عندَ فَقْدِ بيانِ الله ورَسولِهِ ﷺ، معَ أنَّهم أنْفُسَهُم كانُوا مَصْدرًا للُّغَةِ، وَبخاصَّةِ الصَّحابَةُ، فإذا صارُوا إلى التَّفسيرِ باللُّغَةِ والنَّظَرِ، فَسَّرُوا بِما لا يَأتي على المخالَفَةِ للنُّصوصِ المسمُوعَةِ، ولا المناقَضَةِ للأصولِ المعلومَةِ.

وهذا المنهَجُ استَعمَلَهُ بَعْدَهُم خَلائقُ من أئمَّةِ التَّفسيرِ، فرَشَدُوا، وَلم يُؤتَوْا في الغالِبِ من هذا البابِ، كبَعْضِ مَنْ سمَّيْتُ كُتُبَهُم في المبحَثِ السَّابِقِ، كابنِ جَريرٍ، والبَغويِّ، وابنِ كثيرٍ، والشَّوكانيِّ، فهؤلاءِ اجتَهَدُوا في التَّفسيرِ، وأبانُوا من رَأيِهِمْ فيهِ، لكنَّ اجتِهادَهُم قليلٌ بالنِّسبَةِ إلى ما اعْتَمدوهُ أو بَنَوْا عليهِ من النَّقْلِ.

المسألةُ الثَّانية: صِياغَةُ كِتابَةِ التَّفسير باللُّغةِ المناسِبَةِ.

الإبداعُ بتَجديدِ صِيغَةِ كِتابَةِ التَّفسيرِ، وتَقريبِ مَعاني القرآنِ

بالألفاظِ المناسِبَةِ لِمَن قُصِدَت مُخاطَبَتُهُ بهِ من عُمومِ المسلمينَ، إذا كانَ المنْشئُ قَدِ انتَهى فيهِ عندَ المأثورِ، وجَرى فيهِ على مُراعاةِ المنهجيَّة المعتبرةِ في التَّفسيرِ، على ما تَقدَّمَ بيانُهُ، فهذا ربَّما يُدْرِجُهُ بَعْضُهُم تحتَ التَّفسيرِ بالرَّأي؛ وذلكَ لِما وَقَعَ فيه مِن الاجتِهادِ في الصِّيغَةِ والتَّعبيرِ، وهذا ـ فيما أرى ـ تجوُّزٌ، فإنَّه ألْصَقُ بأن يكونَ تَفسِيرًا بالأثَرِ، وعلى تَسليمِ كونِهِ تفسِيرًا بالرَّأيِ فهُوَ رأيٌ مَحمودٌ؛ لاسْتِنادِهِ إلى الأصولِ الصَّحيحَةِ.

وعليهِ: فإنَّ طائِفَةً كبيرَةً من المصنَّفاتِ في التَّفسيرِ على مَدى القُرونِ الْمُتعاقِبَةِ من تاريخِ هذهِ الأمَّةِ، سَلَكَ مُؤلِّفوها المنهجيَّةَ المعتبرةَ في التَّفسيرِ، بَلْ دَعَوْا إليها وقَرَّرُوها، وأدْخَلُوا عِباراتِهِم في تَقريبِ لَفْظٍ، أو تَوجيهِ إشْكالٍ، أو رَفْعِ لَبْسٍ، بينَ تَطويلٍ واختِصارٍ.

وهذا لا يَصِحُّ أن يكونَ مأخَذًا بحالٍ، فكُتُبُ التَّفسيرِ إنَّما تؤلَّفُ في الأصْلِ ـ كسائرِ ما يُكْتَبُ في عُلومِ الإسلامِ ـ لنُصْحِ الأمَّةِ، ورَبْطِها بِدينِها، وذلكَ يوجِبُ أن يُخاطَبَ كُلُّ جِيلٍ بِلُغَتِهِ.

وَالبقَاءُ في إطارِ الاتِّباعِ للسَّلَفِ في التَّفسيرِ، لا يَعني الجُمودَ على حِكايَةِ ألْفاظِهِمْ، فهذا يَرْفُضُهُ منهَجُ السَّلَفِ ذاتُهُ، فإنَّهم بكلامِهِم أرادُوا تَبصيرَ العِبادِ بالقُرآنِ، وإنَّك لتَجِدُ في كَلامِ ابنِ عبَّاسٍ أو مُجاهِدٍ في التَّفسِيرِ ما يحتاجُ إلى تَفسيرٍ لجُمهورِ النَّاطِقينَ بالعربيَّةِ في زَمانِنا، فَضْلًا عن عُمومِ المسلمينَ، وإنَّما المطلوبُ الاهتِداءُ ببَيانِهِم، والحَذَرُ مِن الإتْيانِ بِما يُخالِفُهُ.

المسألة الثَّالثة: تَرجمة مَعاني القُرآنِ.

المقْصُودُ بالتَّرجَمة: نَقْلُ الكَلامِ مِن لُغَةٍ إلى لُغَةٍ أخرى، كنَقْلِ كَلامٍ من العَربيَّةِ إلى الإنجليزيَّةِ، أو العَكْسِ.

وهِيَ نَوعانِ:

١ ـ حَرفيَّة، وهي ما تأتي على سَبيلِ الْمُطابَقَةِ، بنَقلِ اللَّفْظِ إلى نَظيرِهِ في اللُّغةِ الأخرى، معَ الموافَقَةِ في النَّظْمِ والتَّرتيبِ.

٢ ـ تَفسِيريَّة، وهي بَيانُ معنى الكلامِ في لُغةٍ أخرى، بِما يَتطابَقُ فيهِ المقصُودُ في اللُّغَةِ المنقُولِ عنها واللُّغةِ المنقُولِ إليها، دونَ تَقيُّدٍ بُمراعاةِ الْمُقابِلاتِ اللَّفْظيَّةِ.

وتَرْجَمَةُ القُرآنِ واقِعَةٌ على هذينِ المعنَيينِ، وكِلاهُما تُخْرِجانِ القُرآنَ عَن قرآنيَّتِهِ، فعَربيَّتُهُ وَصْفٌ لازِمٌ لَهُ، وإنْ كانَ رسالةً إلى جَميعِ النَّاسِ.

والتَّرْجَمَةُ بأيِّ نَوْعَيْها كانَتْ هيَ مِن قَبيلِ التَّفسيرِ للقُرآنِ، وَلأجْلِ هذا يَتَفاوَتُ المترجِمونَ في الإبانَةِ عَن المرادِ، وتَخْتَلِفُ عِباراتُهم في اللُّغَةِ المترجَمِ إليها، بل تَختَلِفُ المعاني وتَتعدَّدُ، بمنزِلَةِ ما يَقَعُ من الاختِلافِ بينَ المفسِّرينَ.

وبِخُصوصِها ثَلاثةُ تَنبيهاتٍ:

التَّنبيهُ الأوَّل: يجِبُ أن يتَّصِفَ المترجِمُ بِصِفاتِ المفسِّرِ، ويَتقيَّدَ بِالمنهَجِ المتقدِّمِ شَرْحُهُ في التَّفسيرِ، معَ خَصْلَةٍ زائِدَةٍ، وهيَ:

أن يَكونَ مُتَمَكِّنًا في اللُّغتينِ جميعًا تَمكُّنَ أهْلِ كُلٍّ مِنهُما العارفينَ بهما.

ولِما نَعْلَمُ مِن القُصُورِ في الواقِعِ الْمُشاهَدِ عَن تَحقيقِ الشُّروطِ اللَّازِمَةِ في الشَّخْصِ الواحِدِ، فإنِّي أرَى ضَرورةَ حِفْظِ الدِّينِ تُوجِبُ أن لا يُقْتَصَرَ في ترجَمةِ مَعاني القُرآنِ على عَمَلِ شَخْصٍ واحِدٍ، مَهْما ظُنَّ تمكُّنُهُ في التَّرجَمَةِ، بلْ تُؤلَّفَ لَها لِجانٌ تَجْمَعُ بينَ مَن تَجْتَمِعُ فيهِ خِصالُ المفسِّرِ، ومُقْتَدِرينَ أكْفاءَ في مَعرفَةِ اللِّسانينِ، معَ الأمانَةِ والدِّينِ.

وسَبَبُ ذلكَ: أنَّ شَأنَ التَّرجَمَةِ خَطِيرٌ، فإنَّ مَن تُرْجِمَتْ له مَعاني القُرآنِ بلُغَتِهِ، لا سَبيلَ لدَيهِ لمعرفَةِ الإسلامِ والقُرآنِ إلَّا تلكَ التَّرجَمَة، بِخِلافِ مَن لِسانُهُ العربيَّةُ، فإنَّ كَلامَ اللهِ بينَ يَدَيْهِ دونَ الوَسائِطِ.

التَّنبيه الثَّاني: لا يَصِحُّ أن يُلقَّنَ غيرُ العَربيِّ أنَّ هذهِ التَّرجَمةَ لمعاني القُرآنِ بلُغَتِهِ، هيَ القُرآنُ نَفسُهُ، إنَّما يَجِبُ أن يُبَصَّرَ أن هذه اجتِهادُ بَشرٍ في بَيانِ مَعاني كَلامِ اللهِ، جائزٌ عليهِ الوَهْمُ والغَلَطُ والقُصُورُ، وواجِبٌ أن يُبيَّنَ ذلكَ ضِمْنَ تلكَ التَّرجَماتِ؛ لأنَّنا رَأيْنا مِنَ النَّاسِ مِن أهْلِ تِلكَ اللُّغاتِ مَن يَحسَبُ التَّرجَمَةَ هيَ عَيْنَ القُرآنِ، فإذا رَأى أحدُهُم مِنْ بَعْدُ تَفاوُتًا بينَ تَرجمتينِ في لُغَتِهِ وَرَدَهُ الشَّكُّ.

التَّنبيه الثَّالث: للتَّرجمَةِ من القُدسيَّةِ والحُرمَةِ والمنزِلَةِ ما لسائِرِ كُتُبِ التَّفسيرِ، لا ما يكونُ من ذلكَ للمُصْحَفِ، إلَّا إذا كُتِبَ معَها بنَصِّهِ.

كَما يُلاحَظُ في ذلكَ ما يَكونُ من الثَّوابِ على تِلاوَةِ القُرآنِ،

فقراءَةُ التَّرجَمَة بمنزِلَةِ القراءَةِ في «تفسيرِ ابنِ كثيرٍ» مَثلًا، يُؤجَرُ عليها القارئُ أجْرَ التَّعلُّم، فإذا قَرأَ التَّرجمَةَ يَرجُو بِها الأجْرَ الَّذي يُحصِّلُهُ التَّالي على تِلاوَةِ القرآنِ، فإنَّه يَرْجو رَحيمًا جَوادًا كَريمًا، وإنِّي أخافُ أن أقولَ: مَن قَرأَ حُروفَ القُرآنِ فلهُ بكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَناتٍ، ومَنْ عَجَزَ عن ذلكَ لعُجْمَتِهِ فما تمكَّنَ أن يَصِلَ إلى القُرآنِ إلَّا من خِلالِ تَرجَمَةِ معانيهِ، فهُوَ دونَ الأوَّلِ في الأجْرِ، بل أحِبُّ لهُ أن يَطْمَعَ في فَضْلِ اللهِ ورَحمَتِهِ.

المسألة الرَّابعة: الوقايَة من مَزالق الرَّأي في كُتبِ التَّفسيرِ.

لا يَخْلو كِتابٌ مِن كُتُبِ التَّفسِيرِ مِن نَقْدٍ، وقَدْ تقدَّم أنَّ كُتُبَ التَّفسيرِ بالمأثورِ معَ الحِرْصِ على النَّقْل لم تَسْلَمْ مِنَ النَّقْدِ، فكيْفَ بمَن تكلَّمَ في التَّفسيرِ برَأيِهِ؟ فمَظِنَّةُ الخَلَلِ في ذلك أشَدُّ، ولَسْتُ أرى حَجْبَ النَّاسِ عَنِ النَّظَرِ في كِتابٍ من كُتُبِ العِلْمِ والانتفاعِ بِما فيهِ مِنَ الصَّوابِ، لخَطأ لا يَسْلَمُ منْ مِثْلِهِ الإنسانُ بخِلْقَتِهِ، بل هذهِ الكُتُبُ يُنْتَفَعُ بِما فيها مِنْ خَيرٍ، إلَّا مَن يَغْلِبُ على كِتابِهِ مُجانَبَةُ الصَّوابِ، وهذا لا يُتصَوَّرُ إلَّا في طائِفَةٍ من المتعرِّضينَ للتَّفسيرِ، قَصَدُوا إلى نُصْرة بِدَعِهِم وأهوائِهِم بتَأويلِ القرآنِ، وهُم طائِفَتانِ سَأذْكُرُهم في المبحَثِ الثَّامِنِ.

وتَحقيقُ الوِقايَةِ عِندَ الأخْذِ مِن تلكَ التَّفاسيرِ المشارِ إليها، يَكونُ بمُراعاةِ أمْرينِ:

أوَّلُهما: اسْتِصحابُ حَقِيقَةِ أنَّ كُلَّ أحَدٍ مِنَ البَشَرِ يُؤخَذُ من قَولِهِ ويُتْرَكُ، إلَّا رَسولَ الله ﷺ.

وثانيهما: مَعرِفَةُ سيرَةِ المفسِّرِ: تَحصِيلِهِ، تَخَصُّصِهِ، عَقِيدَتِهِ، مَذْهَبِهِ، فالمدرَسَةِ الَّتي تَلقَّى فيها، والشُّيوخِ الَّذين أخَذَ عنهُم، والمذْهَبِ الَّذي اعتَنى بهِ، والبيئةِ والزَّمَنِ الَّذي كانَ فيهِ، جميعُ ذلكَ قَدْ يَتْرُكُ آثارًا في شَخْصِيَّتِهِ تَنعَكسُ في صَوابِها وخَطئِها على ما يُؤلِّفُهُ ويَكتُبُهُ.

فمُفَسِّرٌ عاشَ في بلادِ الشَّامِ في القَرْنِ السَّابعِ الهجريِّ، شُيوخُهُ حَنابِلَةٌ في الفِقْهِ والاعْتِقادِ، والفِقْهُ أغلَبُ عليهِ معَ دِرايَةٍ صالحَةٍ بالحديثِ والأثَرِ، معَ حَظٍّ حَسَنٍ من اللُّغَةِ، وزَمانُهُ لم يَخْلُ مِن جَدَلٍ كَلاميٍّ، لكنَّ خَوْضَ الحَنابِلَةِ فيهِ أقَلُّ مِن غيرِهِم، فهذا تَرْكَنُ إليهِ النَّفْسِ في تَفسِيرِهِ في جانِبِ العَقائدِ، معَ بَعْضِ الحَذَرِ، فإنَّ لبَعْضِ الحَنابِلَةِ في ذلكَ شَطَطًا في مَسائلَ، فإن جاءَ على تَفسيرِ الأحكامِ فمَظْنونٌ أنَّ حظَّ مَذْهَبِهِ فيهِ أكْثَرُ، وتَحريرَهُ لَهُ أظْهَرُ، وقَدْ لا يأتي على ذكْرِ مَذْهَبِ مُخالفِهِ أصْلًا.

قابِلْهُ بمُفَسِّرٍ مِن أهْلِ زَمانِهِ: شُيوخُهُ في العَقائِدِ أشْعريَّةٌ، ومَذْهَبُهُ في الفِقْهِ شافعيٌّ، معَ اطِّلاعٍ حَسَنٍ على المأثورِ، وتمكُّنٍ في العَربيَّةِ وفُنونِها، فهذا يُفارِقُ الحَنْبَليَّ بالحاجَةِ إلى مَزيدِ احتِياطٍ فيما يَقولُهُ في تَفسِيرِ نُصوصِ العَقائدِ، فإنَّ الأشعريَّةَ أهْلُ كَلامٍ، ومَذاهِبُهُم في صِفاتِ اللهِ تعالى مخالِفَةٌ للأثَرِ، خارِجَةٌ عن المنْهَجِ المعتَبَرِ، لكنَّكَ تَجِدُ من البَيانِ بأساليبِ المعاني والبَيانِ فيما يُضمِّنُهُ أحدُهُم تَفسِيرَهُ للقُرآنِ، ما لا يَنْقَضِي مِن حُسْنِهِ العَجَبُ.

فإذا تَيقَّظْتَ لهذا فلا عَليكَ بَعْدَه أن تَنْتَفِعَ بِما وَقَعَ لكَ من تِلْكَ الكُتُبِ، فالمظنَّةُ في أصحابِها أنَّهم أئمَّةُ المسلِمينَ، قَصَدُوا إلى الصَّوابِ ونُصْحِ الأمَّةِ، فسَعْيُهُم مَشْكورٌ، وخَطؤهُم مَغفورٌ، لا يَحْسُنُ بالعاقِلِ الإعراضُ عَنْ عِلْمِ أحَدِهِمْ لخَطأ أخطَأَهُ قَدْ بانَ وَظَهَرَ.

وقَدْ صَحَّ عَن مُعاذِ بْنِ جبلٍ، رضي الله عنه، قالَ: «أحذِّرُكُم زَيْغَةَ الحَكيمِ، فإنَّ الشَّيطانَ قَدْ يَقولُ كلمَةَ الضَّلالَةِ على لِسانِ الحَكيمِ، وَقَدْ يقولُ المنافِقُ كَلِمَةَ الحَقِّ». فقالَ لهُ رَجلٌ من أصْحابِهِ: ما يُدْريني - رَحِمَكَ اللهُ - أنَّ الحكيمَ قَدْ يقولُ كَلمةَ الضَّلالةِ، وأنَّ المنافِقَ قَدْ يَقولُ كَلمةَ الحَقِّ؟ قالَ: «بَلى، اجتَنِبْ مِن كَلامِ الحَكيمِ الْمُشتَهِراتِ (وفي لفظٍ: الْمُشْتَبِهات) الَّتي يُقالُ لها: ما هذِهِ! وَلا يَثْنِيَنَّكَ ذلكَ عنهُ، فإنَّه لَعلَّهُ أن يُراجِعَ، وتَلَقَّ الحَقَّ إذا سَمِعْتَهُ؛ فإنَّ على الحَقِّ نورًا»[1].

قالَ البيهقيُّ: «فأخبَرَ مُعاذُ بْنُ جَبلٍ أنَّ زَيْغَةَ الحَكِيمِ لا تُوجِبُ الإعراضَ عنهُ، ولكن يُتْرَكُ من قَولِهِ ما ليسَ عليهِ نُورٌ، فإنَّ على الحقِّ نُورًا، يعني - والله أعلَمُ - دلالةً من كِتابٍ أو سُنَّةٍ أو إجماعٍ أو قِياسٍ على بَعْضِ ذلكَ»[2].

---

(١) أَثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجه أبو داود (رقم: ٤٦١١)؛ والبَيْهَقِيُّ (١٠/٢١٠)، وغيرُهما، بإسنادٍ صحيحٍ.

(٢) السُّنن الكبرى، لِلبَيْهَقِيِّ (١٠/٢١٠-٢١١).

واعْـلَـمْ أنَّ هـذا الَّـذي ذكَـرْتُ قَـصَـدْتُ بـهِ مَـنْ لَـهُ حَـظٌّ مِـنَ الاشْتِغالِ بالعِلْمِ، ولَدَيْهِ القُدْرَةُ على تَمييزِ ما أشَرْتُ إليهِ، فإن لم يكُن كذلكَ بأن كانَ مُقلِّدًا، فهذا عليهِ أن يَسْتَفْتِيَ مَن حَضَرَهُ مِن أهْلِ العِلْمِ فيما يختارُهُ مِن كُتُبِ التَّفسِيرِ يُعينُهُ على فَهْمِ القُرآنِ، قالَ اللهُ ﷻ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النَّحل: ٤٣].



المبحث الرابع
تَسْمِيَة بَعْضِ جَوامِع التَّفسِير

وَهذا مُرادٌ بهِ التَّمْثِيلُ ببَعْضِ المصنَّفاتِ الَّتي صارَتْ مَرْجِعًا للنَّاسِ في تَفسِيرِ القُرآنِ، مِمَّا قَصَدَ مُصَنِّفوها إلى بَيانِ القُرآنِ بالأثرِ واللُّغَةِ والنَّظَرِ والتَّدَبُّرِ، فبَرَزَ فيها جانِبُ التَّفسِيرِ بالرَّأيِ، لكن مِمَّا يَغْلِبُ عليهِ الصَّوابُ، وأصْحابُها عُرِفُوا بقَصْدِ الخَيْرِ، والحِرْصِ على إصابَةِ الهُدَى والسُّنَّةِ، وذلكَ سِوى ما تَقدَّمَ التَّمثيلُ ببَعْضِهِ عندَ الكلامِ على التَّفسِيرِ بالمأثورِ:

١ ـ المحرَّر الوَجيز في تَفسيرِ الكِتابِ العَزيز.

تأليف: الإمام أبي مُحمَّدٍ عَبدِالحَقِّ بن غالبِ بْنِ عَطيَّةَ، الغَرناطيِّ الأنْدَلُسيِّ، المتوفَّى سَنَةَ (٥٤١هـ).

كانَ إمامًا مُبَرَّزًا في التَّفسيرِ والعَربيَّةِ والفِقْهِ، وتَفسِيرُهُ من الأمَّهاتِ المعتَبَرةِ، والتَّفاسِيرِ المفِيدَةِ المحرَّرَةِ، سَلَكَ فيهِ مَسْلَكَ التَّحقِيقِ لِما تَقدَّمَهُ مِن كَلامِ المفسِّرينَ، مع اقْتِفاءٍ لا بأسَ بهِ للأثَرِ، واعتِناءٍ بالعربيَّةِ.

قالَ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: «تَفسيرُ ابنِ عَطيَّةَ وأمْثالِهِ أتْبَعُ للسُّنَّةِ والجَماعَةِ، وأسْلَمُ مِنَ البِدْعَةِ من تَفسِيرِ الزَّمَخْشَريِّ»[1]، ثُمَّ أخَذَ عليهِ في أمْرَينِ سَأذْكُرُهما مِن بَعْدُ.

وقالَ أيْضًا ـ وقَدْ ذكَرَ تَفسِيرَ الثَّعلبيِّ والبَغويِّ والواحِديِّ والزَّمَخشَريِّ والقُرطُبيِّ وابنِ عَطيَّةَ ـ: «وتَفسِيرُ ابنِ عطيَّةَ خيرٌ من تَفسِيرِ الزَّمَخْشَريِّ، وأصَحُّ نَقْلًا وبَحْثًا، وأبْعَدُ عَن البِدَعِ، وإن اشتمَلَ على بَعْضِها، بل هُوَ خيرٌ منهُ بكَثيرٍ، بل لَعلَّهُ أرْجَحُ هذه التَّفاسِيرِ، لكن تَفسِيرُ ابنِ جَريرٍ أصَحُّ من هذهِ كُلِّها»[2].

٢ ـ أنوار التَّنزيلِ وأسرارُ التَّأويلِ.

تأليف: القاضي الإمام ناصرِ الدِّينِ عبدالله بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحمَّد البَيْضاويِّ الشَّافعيِّ، المتوفَّى سنة (٦٨٥هـ).

تَفسِيرُه يتَّسِمُ بنَفَسٍ فَقيهٍ لُغويٍّ، لا مُحدِّثٍ ذي دِرايَةٍ بالأسانيدِ والآثارِ المرويَّةِ، معَ أنَّه ذكَرَ في مُقدِّمَتِهِ أنَّه انتَخَبَهُ ممَّا بَلَغَهُ من الأثَرِ، وضَمَّ إليهِ فَوائدَ استَفادَها من تَحريراتِ المتأخِّرينَ، أو مِمَّا فُتِحَ عليهِ بهِ، مع الاعتِناءِ باختِلافِ القرَّاءِ وذِكْرِ وُجوهِ القراءاتِ، والإعرابِ.

وهُوَ كِتابٌ معَ استيعابِهِ أشْبَهُ بالمختَصَرِ، وَيَنْطَوِي على فوائِدَ كثيرَةٍ،

---

(١) مجمُوع الفَتاوى، لابنِ تَيْمِيَّةَ (١٣/١٩٣).

(٢) مجمُوع الفَتاوى، لابنِ تَيْمِيَّةَ (١٣/٢٠٩).

لكن ليتَه لم يُذَيِّلْ منهُ السُّوَرَ بالحَديثِ الموضُوعِ المشْهورِ في فَضائِلِها[١].

٣ ـ البَحر المُحِيط.

تأليف: الإمام أبي حيَّانَ مُحمَّدِ بْنِ يوسُفَ بن عليٍّ الغَرْناطيِّ الأنْدَلسيِّ، المتوفَّى سنة (٧٤٥هـ).

كِتابُهُ مَوسُوعَةٌ ضَخْمَةٌ في التَّفسيرِ، جَمَعَ وحرَّرَ وناقَشَ وقَرَّرَ، وبالغَ في الاعتِناءِ بالنَّحْوِ حتَّى جاوَزَ الحَدَّ المطْلوبَ للقُرآنِ، وهُوَ فيهِ سِيبَويهِ زَمانِهِ، واعتنى بالقراءاتِ عِنايَةً فائقةً، معَ قَدْرٍ من الاعتِناءِ بالأثَرِ.

قالَ شَيخُ القرَّاءِ ابنُ الجزَريِّ: «لهُ التَّفسِيرُ الَّذي لم يُسْبَقْ إلى مِثْلِهِ، سَمَّاهُ البَحْرَ الْمُحِيطَ»[٢].

وأبو حيَّانَ كانَ إمامًا في عُلومٍ شَتَّى كالحَديثِ والفِقْهِ، وإنْ غَلَبَتْ عليهِ العَربيَّةُ، وكانَ مِن ثِقاتِ القُرَّاءِ ومُتْقِنيهِم، ظاهِريًّا في الفِقْهِ، صالحًا دَيِّنًا.

٤ ـ نَظْمُ الدُّرَرِ في تَناسُبِ الآياتِ والسُّوَرِ.

تأليف: الإمام بُرهانِ الدِّينِ أبي الحَسَنِ إبراهيمَ بن عُمَرَ بن الحَسَنِ البِقاعِيِّ الشَّافعيِّ، المتوفَّى سنة (٨٨٥هـ).

---

(١) هو الحديثُ المرويُّ عَنْ أبيِّ بن كَعْبٍ في فَضائل القرآنِ سُورةً سُورةً، بيَّنَ ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات» (رقم: ٤٧٠-٤٧٤) أنَّه مَوضُوعٌ، وأقرَّه عامَّةُ المحقِّقينَ.

(٢) غاية النِّهاية في طبقات القرَّاء، لابن الجزريِّ (٢/٢٨٦).

نَحا في تَفسِيرِهِ هذا طَرِيقَةً مُبتَكَرةً، بَناها على اعتِبارِ المناسَبَةِ بينَ الآياتِ والسُّوَرِ، فأوقَفَ على أسرارٍ كَثيرَةٍ، ومَعانٍ جَليلَةٍ، استَفادَها بالتَّدبُّرِ، تَجري على مُقتَضى اللُّغَةِ وإفادَةِ السِّياقِ، معَ مُراعاةِ النَّقْلِ والحَديثِ في المواضِع المختَلِفَةِ.

والحَقُّ أنَّه كِتابٌ جَمُّ الفائِدَةِ، كَثيرُ النَّفْعِ، غيرَ أنَّ مُراعاةَ المناسَبَةِ بينَ السُّوَرِ بُنِيَتْ على القَوْلِ: إنَّ تَرتِيبَ السُّوَرِ تَوقيفيٌّ، وقَدْ تقدَّمَ أنَّ راجِحَ القولينِ أنَّ ترتيبَ السُّوَرِ دَخَلَهُ الاجْتِهادُ مِن قِبَلِ الصَّحابَةِ، وإن كانَ لا يَمْتَنِعُ أن تَكونَ أكْثَرُ السُّوَرِ اسْتُفيدَ تَرتيبُها في المصحَفِ كَما سُمِعَتْ مِنَ النَّبيِّ ﷺ، ويُؤخَذُ كذلكَ على مَسْلَكِ اعتِبارِ المناسَبَةِ عَدَمُ السَّلامَةِ من التَّكلُّفِ في كَثيرٍ من المواضِعِ، حتَّى فيما بينَ الآياتِ في السُّورَةِ الواحِدَةِ إذا كانَتِ السُّورَةُ تَتَحَدَّثُ عن أمورٍ مُختَلِفَةٍ، وسَأنبِّهُ على ذلكَ في الفَصْلِ التَّالي.

نَقْدُ هذهِ الكُتُبِ:

هذه الكُتُبُ تُعَدُّ مِن أفْضَلِ المؤلَّفاتِ الجوامِعِ في التَّفسيرِ، مِمَّا يَتيسَّرُ الوُقوفُ عليهِ، إضافَةً إلى ما تَقدَّمَ ذكْرُهُ من كُتُبِ التَّفسِيرِ بالمأثورِ، وعَلى ما وَصَفْتُ من حُسْنِها وما يُعْرَفُ مِن جَلالَةِ مُؤلِّفيها، إلَّا أنَّها قَدِ اشتَمَلَتْ على ما لا بُدَّ من التَّنبيهِ عليهِ وأخْذِ الاحتِياطِ فيهِ، فلَها نَصِيبٌ مِمَّا تَقدَّمَ ذِكْرُهُ من المآخِذِ على كُتُبِ التَّفسيرِ بالمأثورِ، وإن تفاوَتَتْ فيها قلَّةً وكثرةً، وذلكَ بالاستِشْهادِ

بِما لا يَثبُتُ وذِكْرِ الإسرائيليَّاتِ وإن قَلَّتْ أو نَدَرَتْ في بَعْضِها، وزادَت على ذلكَ مأخَذَينِ:

المأخَذُ الأوَّل: القُصُورُ في ذِكْرِ مَذاهِبِ السَّلَفِ وأقوالِهم في التَّفسِيرِ، معَ الاعتِناءِ بذِكْرِ أقوالِ غيرِهِم، مِمَّا يَقَعُ بِهِ أحيانًا تَفويتٌ للمَعرِفَةِ بذلكَ القَوْلِ، وقَدْ يكونُ أصْوَبَ الأقوالِ، بَيْنما قَوْلُ مَن بَعْدَهُم ربَّما كانَ سَتْرُهُ خيرًا من كَشْفِهِ، كالأقوالِ الَّتي تُذْكَرُ في مَسائلِ العَقائِدِ.

المأخَذُ الثَّاني، وقَد يَكونُ نتيجَةً للَّذي تَقدَّمهُ: سُلوكُ طَريقَةِ الخَلَفِ في تَفسيرِ آياتِ صِفاتِ اللهِ ﷻ، ومَن يُنبِّهُ منهُم على طَريقَةِ السَّلَفِ لا يَقتَصرُ عليها أو لا يختارُها، كالشَّأنِ في تَفسيرِ الاستِواءِ على العَرْشِ، وتَكليمِ الله لموسى، ويَدِ اللهِ، وَوَجْهِ الله، وأفعالِهِ تَعالى كرِضاهُ وحُبِّهِ وسَخَطِهِ وانْتِقامِهِ، مِمَّا أضافَهُ ﷻ لنَفْسِهِ، فمَذْهَبُ السَّلَفِ فيها إمْرارُها كَما جاءَت دونَ خَوْضٍ في تَفسيرِها، فكُلُّها مُثْبَتَةٌ كَما أخبرَ اللهُ بها عن نَفْسِهِ، على ما يَليقُ بِهِ، دونَ تَشْبيهٍ لهُ بخَلْقِهِ.

والْمُنْتَسِبُونَ للسُّنَّةِ في هَذهِ القَضِيَّةِ **ثَلاثةُ أصْنافٍ**، كُلُّهُم قالُوا: نُثْبِتُ للهِ ما أثْبَتَه لنَفْسِهِ، لكنَّهم افتَرقُوا في مَعنى الإثْباتِ كَما يلِي:

الصِّنفُ الأوَّلُ: قالُوا: لا مَعنى لليَدِ والوَجْهِ والكَلامِ إلَّا ما نَفْهَمُ، فاليَدُ والوَجْهُ عُضوانِ في البَدَنِ مَعلومانِ، والكَلامُ لا يَكونُ إلَّا بفَمٍ ولِسانٍ وفكَّينِ، فتخيَّلَ هؤلاءِ من هذهِ الصِّفاتِ لربِّهِم صُورَةً

هيَ حاصِلُ قِياسِ الغائبِ على الشَّاهِدِ، حَتَّى قالَ بَعْضُهُم: لله جِسْمٌ، فَشَبَّهَهُ بخَلْقِهِ، تعالى اللهُ عن ذلكَ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشُّورَى: ١١].

واعلَمْ أنَّه ليسَ المرادُ بأصْحابِ هذا الاعتِقادِ طائفةً اعتَقَدُوا للهِ جِسْمًا كجِسْمِ الإنسانِ، فإنَّ هذا لا يكادُ يُوجَدُ فيمَن يَنْتَسِبُ إلى الإسلامِ، وإنَّما هُوَ مِمَّا يُشنِّعُ بهِ المخالفونَ على بَعضِهم، بل لَو جَزَمْتَ بنَفي وُجُودِهِ في الواقِعِ في المسلمينَ لَمْ تُلَمْ إن شاءَ اللهُ؛ لأنَّ مُتَعَلَّقَ النَّاسِ ظَواهِرُ النُّصوصِ، وَليسَ فيها ما يُسوِّلُ لنَفْسٍ أن تَبْنِيَ للهِ ﷻ صُورةً في الأذْهانِ.

وحينَ يَقولونَ: «فلانٌ كانَ مُجَسِّمًا» فإنْ كانَ نُعِتَ بذلكَ مِن صاحِبِ سُنَّةٍ واتِّباعٍ، فمُرادُهُ ما تَقدَّمَ ذكْرُهُ من أنَّ فُلانًا هذا أثْبَتَ للهِ الصِّفاتِ معَ اعْتِقادِ صُورَةِ تِلْكَ الصِّفَةِ على ما عَهِدَ في عالَمِ الشَّهادَةِ، وإن كانَ نُعِتَ بذلكَ مِن قِبَلِ الصِّنْفِ التَّالي، فرُبَّما قَصَدَ بهِ مَن يَعْتَقِدُ مذْهَبَ السَّلَفِ، مِمَّن يُمِرُّها كَما جاءَت دونَ تَفسِيرٍ.

ولم يَزَلْ لهذا الصِّنْفِ الَّذي يُجْرِي الصِّفاتِ على الظَّاهِرِ المعلومِ في عالَمِ الشَّهادَةِ بَقِيَّةٌ إلى يَومِنا، فرَأيْنا مَن يقولُ: (لِلَّه عَينَان اثنَتانِ) ثُمَّ يَسْتَدِلُّ لذلكَ بأنَّ النَّبيَّ ﷺ نَفى عَنِ اللهِ العَوَرَ[1]،

---

(١) كَما في الحديثِ الوارِدِ في ذِكْرِ المسيحِ الدَّجَّال، وقَول النَّبيِّ ﷺ فيه: «**إنَّه أعوَرُ، وإنَّ اللهَ ليسَ بأعْوَرَ**». مُتَّفَقٌ عَلَيهِ: أخرَجه البُخاريُّ (رقم: ٣١٥٩)؛ ومسلمٌ (رقم: ١٦٩).

قال: (والعَوَرُ في اللُّغَة: ذهابُ حاسَّةِ إحدَى العَينَينِ، فَدَلَّ على أنَّ للهِ عينينِ)، وهذا تجوُّزٌ ظاهرٌ، فإنَّ اللُّغةَ إنَّما عَرَّفَتْ ذلكَ في المخلُوقِ، وتَفسِيرُ صِفَةِ الخالقِ بصِفَةِ المخلوقِ تَشْبِيهٌ، واللهُ تعالى لا مِثْلَ له يُقاسُ به.

الصِّنفُ الثَّانِي: طائِفَةٌ خافُوا مِن إثْباتِ الظَّاهِرِ؛ لأنَّهم ظَنُّوا بينَهُ وبينَ التَّشبِيهِ تَلازُمًا، فهَرعُوا إلى تَفسِيرِ الصِّفَةِ بشَيءٍ من لازِمِها، ففَسَّرُوا مَثَلًا اليَدَ بالنِّعْمَةِ والقُدْرَةِ، وقالُوا: تَعبِيرُ القرآنِ مَجازٌ لا حَقيقَةٌ، وَخاضُوا في ذلكَ خَوْضًا عَجِيبًا واضطَرَبُوا، وما استَقرُّوا فيهِ على قَدَمٍ، وآفَةُ ذلكَ دَخَلَتْ عليهِمْ مِن جِهَةِ ما حَسِبُوهُ تَشْبِيهًا بإثْباتِ الظَّاهِرِ، ومِن جِهَةِ التَّأثُّرِ بإلزاماتِ الطَّوائفِ الخارِجَةِ عنِ السُّنَّةِ كالمعتَزِلَةِ، مَعَ أنَّهُم بطَريقتِهم لم يَنْفَكُّوا عن تِلْك الإلزاماتِ على أيِّ حالٍ، ومِن جِهَةٍ ثالثةٍ: ما تَركُوا بهِ مَنْهَجَ الأئمَّةِ الأوَّلينَ، والَّذينَ كانُوا أعْلَمَ بالله مِمَّن بَعْدَهُم.

والصِّنْفُ الثَّالثُ: طائِفَةٌ قالُوا: نُثْبِتُ ما أثْبَتَهُ اللهُ تعالى لنَفْسِهِ على الوَجْهِ الَّذي أرادَ، لا نُفسِّرُهُ ولا نَزيدُ، معَ اعتِقادِ التَّنزيهِ عَن مُشابَهَةِ الخَلْقِ، وَظاهِرُ الألْفاظِ عندَهُم مُرادٌ لكن على ما يَعْلَمُ اللهُ منْها، قالُوا: ولا فَرْقَ بينَ أن نؤمِنَ أنَّ اللهَ تعالى حَيٌّ سَميعٌ بَصيرٌ، وأنَّ لهُ يَدَيْنِ، وأنَّه استوى على العَرْشِ، وأنَّه يُحيي ويُميتُ ويَرضى ويَغْضَبُ ويتكلَّمُ، فهذه وغيرُها مِمَّا نَسَبَهُ اللهُ لنَفْسِهِ ونَسَبَهُ إليهِ رَسولُهُ ﷺ مِمَّا حَجَبَ اللهُ عَنَّا كَيْفَ يكونُ.

وليسَ بينَ هذا وبينَ إدراكِ مَعاني هذهِ الألفاظِ ودَلالاتِها في اللِّسانِ إشْكالٌ، فنحنُ نجأَرُ إلى اللهُ بالدُّعاءِ والتَّسبيحِ والذِّكْرِ، ونَعْلَمُ بلا رِيبَةٍ أنَّ اللهَ يَرانا ويَسْمَعُنا ويَعْلَمُ حالَنا، وما ذلكَ إلَّا بِما نَفْهَمُهُ من معنى السَّمْعِ والبَصَرِ والعِلْمِ مِمَّا أخبرَنا بهِ عن نَفسِهِ، لكنْ لا نَدري كَيْفَ.

وهذا الاعْتِقادُ قَدْ جَمَعَ بينَ الإثْباتِ والتَّنزيهِ.

وهُوَ الحَقُّ مِن هذه المسالكِ، فإنَّ أصحابَهُ لم يَزيدُوا في تَفسيرِ النُّصوصِ بآرائهِم، وهذا هُوَ الموافِقُ للسُّنَّةِ، والصِّنْفانِ الأوَّلانِ لَيْسا على السُّنَّةِ ولا طَريقِ الجَماعَةِ الأولى أئمَّةِ الإسلامِ: كأبي حَنيفَةَ ومالكٍ وسُفْيانَ الثَّوْريِّ والشَّافعيِّ وعَبْدِالله بْنِ المُبارَكِ، وسُفيانَ بْنِ عُيينَةَ، وأحمَدَ بْنِ حَنبلٍ، والحُميديِّ، والبُخاريِّ، وإخْوانِهم، فإنَّهم أدْرَكُوا البِدَعَ في هذا البابِ ورَدُّوها بالوُقوفِ عندَ الخَبَرِ، وتَرْكِ مُجاوَزَتِهِ بالنَّظَرِ، وطَريقهُم هُوَ الأسْلَمُ والأعْلَمُ والأحْكَمُ.

وعليهِ: فأكْثَرُ المفسِّرينَ مِمَّن وَقَعُوا في التَّأويلِ للصِّفاتِ مِن الأمْثِلَةِ الأرْبَعَةِ المذْكورَةِ، ومِن سِواهُم مِمَّن سَلَكَ هذا السَّبيلَ، سَلَكُوا منْهَجَ المتكلِّمينَ من الأشعريَّةِ، إذ كانَ هُوَ المنهْجَ السَّائِدَ في مَدارِسِ التَّلقِّي في أزمِنَتِهِم، ولم يَزَلْ إلى يَوْمِنا هذا في كَثيرٍ مِنَ المدارِسِ الإسْلاميَّةِ، ومَعَ قَصْدِ أتْباعِهِ إلى نَصْرِ السُّنَّةِ، لكنَّهم وَقَعُوا في مُوافَقَةِ المعتزِلَةِ وغيرِهِم مِنْ أهْلِ البِدَعِ في كَثيرٍ من الأصُولِ،

فطَريقُهُم في هذا ليسَ السُّنَّةَ، ولا مَنْهَجَ الجَماعَةِ، وهُم يُقرُّونَ بالتَّفريقِ بينَ مَنْهَجِ السَّلَفِ ومَنْهَجِ الخَلَفِ في هذا، فاللهُ يَغْفِرُ لَهُم، فقَدْ قَصَدُوا الإحسانَ فِيما نَحْسَبُ، واللهُ تعالى يَقولُ: ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التَّوْبَة: ٩١].

واعْلَمْ أنَّ هذا المأخَذَ لم تَسْلَمْ منهُ أكثَرُ كُتُبِ التَّفسيرِ المتأخِّرَةِ، فاحفَظْ ذلكَ، واعلَمْ أنَّه منْدَرِجٌ تَحتَ التَّفسيرِ بالرَّأيِ غيرِ الْمَحمُودِ، وإن وَقعَ مِن فاضِلٍ، فكُلٌّ يُؤخَذُ من قَولِهِ ويُترَكُ إلَّا النَّبيَّ ﷺ.



المبحث الخامس
تفاسير الفقهاء

والْمَقصودُ بهِ طائِفَةٌ من أهْلِ العِلْمِ قَصَدَتْ إلى التَّركيزِ على تَفسيرِ آياتِ الأحكامِ الَّتي تَشْرَحُ شَرائعَ الإسلامِ وتُبيِّنُ الحَلالَ والحرامَ، وإذا تَعرَّضوا لِما سِوى ذلكَ فهُوَ مَقصُودٌ بالتَّبَعِ لا بالأصالَةِ، وتَقدَّمَ أن نَبَّهْتُ على طَرَفٍ مِمَّا صُنِّفَ في ذلكَ في (تاريخِ التَّفسيرِ).

وأنا ذاكِرٌ هُنا وَصْفًا موجَزًا لأرْبعَةٍ مِنَ أمَّهاتِ المراجِعِ في هذا البابِ، وهِيَ موزَّعَةٌ على المذاهِبِ الفِقهيَّةِ الثَّلاثَة: الحنفيَّة، والمالكيَّة، والشَّافعيَّة، أذْكرُها مُسَلسَلةً حَسَبَ القِدَمِ:

١ ـ أحكام القُرآن:

تأليف: أبي بَكْرٍ أحمدَ بن عليٍّ الرَّازيِّ الجصَّاصِ، المتوفَّى سنةَ (٣٧٠هـ).

تقدَّمَ في (تاريخ التَّفسير) أنَّ الجصَّاصَ جرى فيهِ على خُطا أبي جَعفَرٍ الطَّحاويِّ في تَصنيفهِ في هذا البابِ، وهُوَ إمامٌ في المذْهَبِ، ثقةٌ.

وكِتابُهُ هذا مَوضُوعٌ على طَريقَةِ الحنَفيَّةِ في الفِقْهِ، والتزَمَ فيهِ تَفسيرَ آياتِ الأحكامِ خاصَّةً، قَدْ يُجاوِزُها إلى غيرِها قَليلًا، ويَعتني بتَقريرِ ذلكَ من جِهَةِ اللُّغَةِ والأصولِ، كَما يَعْتَمِدُ على النَّقْلِ من الحَديثِ والأثَرِ، ويَسوقُ كَثيرًا من ذلكَ بأسانيدِهِ، ويَذْكُرُ خِلافَ الفُقَهاءِ، ويُناقِشُهُ، لكن فيما يَصيرُ في نَتيجَتِهِ إلى تَرجيحِ مَذْهَبِ أبي حَنيفَةَ وأصْحابِهِ.

والكِتابُ في الجُملَةِ: مَرْجِعٌ ضَروريٌّ في أدلَّةِ مَذْهَبِ الحنفيَّةِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ والأثَرِ، وتَخريجِ خِلافِهِم، بل هُوَ من المراجِعِ المهمَّةِ في فِقْهِ الخِلافِ، كَما أنَّه نَموذَجٌ مُفيدٌ لتَطبيقِ الأصولِ على الفرُوعِ.

ومِنَ المأخَذِ عليه: أنَّه في قِلَّةِ ما خرَجَ بهِ عن آياتِ الأحكامِ، فقَدْ فسَّرَ بَعْضَ الآياتِ المشتَملةِ على ذكْرِ صِفاتِ الباري ﷻ، فجرَى لسانُهُ فيها بالتَّأويلِ على طَريقَةِ الخَلَفِ، كتَفسيرِ ذِكْرِ اليَدينِ في سورةِ المائِدَةِ، وغيرِها.

٢ ـ أحكام القُرآنِ:

تأليف: الإمامِ أبي الحَسَنِ عَليِّ بْنِ مُحمَّد بن عليٍّ الطَّبريِّ، الملقَّبِ «إلْكِيا» الهَرَّاسيِّ، المتوفَّى سنة (٥٠٤هـ).

كانَ من رءوسِ الشَّافعيَّةِ، وكِتابُه المذكورُ بَناهُ على كِتابِ الجصَّاصِ، لكنَّه انتَصَرَ لمذْهَبِ الشَّافعيَّةِ، وهُوَ يأتي على كلامِ الجصَّاصِ فيَخْتَصِرُ منهُ ما وافَقهُ فيهِ، ويَسْتَقِلُّ عَنْهُ بتَحريرِ قَولِ الشَّافعيَّةِ،

وربَّما نبَّهَ على بَعْضِ ما أخَذَهُ عَن الجصَّاصِ في ثَنايا الكِتابِ، لكن ليْتَهُ شرَحَ ذلكَ وَبيَّنهُ في مُقدِّمَتِهِ، لِئلَّا يُظَنَّ أنَّ تلكَ عِبارَتُهُ، فإنَّ مَن لا يَخْبُرُ الكِتابَينِ لا يَتَبَيَّنُ لهُ ذلكَ.

وكِتابُهُ دونَ كِتابِ الجصَّاصِ، لكنَّه مُفِيدٌ على طريقَةِ مذْهَبِهِ.

٣ ـ أحكام القُرآنِ:

تأليف: الإمامِ المحقِّق القاضي أبي بكْرٍ مُحمَّدِ بن عَبدِاللهِ الإشبيليِّ المعروف بـ«ابن العَربيِّ»، المتوفَّى سنة (٥٤٣هـ).

كِتابُه مِن أجَلِّ هذهِ الكُتُبِ الموضُوعَةِ في هذا البابِ، سَلَكَ فيهِ طَريقَةً حَسَنةً مُبتَكَرةً، وذلكَ أنَّه يَرْقُمُ الآياتِ الدَّالَّةَ على الأحكامِ في السُّورَةِ، فإذا ذكَرَ الآيَةَ المقْصودَةَ بالتَّفسيرِ، وكانَت مُشْتَمِلةً على أنواعٍ من الأحكامِ، قالَ: (وفيها كذا مسألة) ويحصرُها بالعَدَدِ، ثُمَّ يَسُوقُها، وفي ذلكَ من تَقريبِ العلمِ وتَيسيرِ أخْذِهِ ما لا يخفى.

ثُمَّ إنَّه وإن اعتنى بمذْهَبِ مالكٍ، وحرَّرَ مِن أقْوالِ أصْحابِهِ، وجَرى في الغالبِ على مِنْهاجِهِ، إلَّا أنَّه استَقَلَّ باستِدْلالٍ ونَظَرٍ، فأتى مِن ذلكَ بِدُرَرٍ، وهكذا شَأنُ مَن لم يَحْكُمْهُ التَّقليدُ وقَدَّمَ اعتِبارَ صَحيحِ الأثرِ، وكانَ قَدِ استقى من كِتابِ «أحكامِ القرآنِ» لإسماعيلَ القاضِي المالكيِّ، والَّذي يُعَدُّ في التَّصنيف في هذا البابِ أوَّلَ مُبْتَكرٍ، والإنْصافُ واجِبٌ، فكِتابُ ابنِ العَربيِّ زادٌ لا يَسْتَغني عنهُ الفَقِيهُ على أيِّ المذاهِبِ جَرَى وإلى أيِّها انتَصَرَ.

٤ ـ الجامِع لأحكامِ القُرآنِ.

تأليفُ: الإمامِ أبي عَبْدِاللهِ مُحمَّدِ بْنِ أحمَدَ بْنِ أبي بكْرِ بن فَرْحٍ القُرطُبيِّ، المتوفَّى سنة (٦٧١هـ).

هذا الكِتابُ لَوْلا ما بَقِيَ بَعْدَهُ مِن حَظٍّ في فَهْمِ كِتابِ اللهِ، لصَحَّ القَوْلُ: طَابَقَ في مَضْمونِهِ مُسمَّاهُ، فإنَّه جَمَعَ ما بَلَغَهُ في التَّفسيرِ واستَقصى، وزادَ عليهِ بالتَّدبُّرِ والنَّظَرِ والوُقوفِ على ما لم يُسْبَقْ إلى ذِكْرِهِ في التَّفسيرِ من الأثَرِ، فوائِدَ كَثيرةً، وتَحقيقاتٍ نافعةً، معَ دِرايَةٍ بالعَربيَّةِ ومذاهِبِ أهْلِها، واختِلافِ الفُقهاءِ، مِمَّا يَشْهَدُ بتَبحُّرِهِ وسَعَةِ اطِّلاعِهِ.

ومعَ مالكيَّتِهِ فإنَّه لم يَقْتَصِرْ على مَذْهَبِهِ، ومعَ قَصْدِهِ تَفسيرَ آياتِ الأحكامِ لكنَّهُ تعرَّضَ لتَفسيرِ جميعِ القُرآنِ.

وقَدِ اشترَطَ فيه اتِّباعَ أحْسَنِ طُرُقِ التَّفسيرِ، مِمَّا تَقدَّمَ بَيانُهُ، وحَذَّرَ من خُطورَةِ التَّفسيرِ بالرَّأيِ، وحَقَّقَ ذلكَ في الجُملَةِ، ولكنَّ الطَّمَعَ في الزِّيادَةِ سَبيلٌ قَلَّ مَن يَنْجُو منْهُ مِنَ المؤلِّفينَ، فأوقَعَهُ ذلكَ في ذكْرِ الحَديثِ الموضوعِ والمنكَرِ والأخبارِ الإسرائيليَّةِ، وكانَ يُغنيهِ ما يَسوقُهُ من ثابِتِ الأخبارِ عن ذلكَ، كمَا ذكَرَ فيهِ مِن مَسائلِ الفِقْهِ والأحكامِ ما لا صِلةَ لهُ بالقُرآنِ.

كذلكَ يَتطرَّقُ إلى ذِكْرِ الخِلافِ بينَ أهْلِ الكَلامِ في بَعْضِ مَسائلِ العَقائدِ، وكانَ يَكفِيهِ الاقْتِصارُ على ذكْرِ مَذاهِبِ السَّلَفِ، فإنَّ النَّاسَ لا يحتاجونَ إلى خَلْطِ المتكلِّمينَ، غيرَ أنَّ هذه السِّمَةَ

كانَت جُزءًا من الثَّقافَةِ الشَّائِعَةِ في ذلكَ الوَقْتِ، فلا يَكادُ يَنفكُّ أكثَرُ العُلماءِ عَن التَّأثُّرِ بها.

ومِمَّا يُنبَّهُ عليهِ كذلكَ: أنَّه جَرى في خُطَّةِ تَصْنِيفهِ على مَنْهَجِ القاضي أبي بكرٍ ابنِ العَربيِّ، وكادَ أن يَسْتَوْعِبَ ذِكْرَ مَسائلهِ بحرُوفِها، كذلكَ اعتَمَدَ على تَفسيرِ ابنِ عَطيَّةَ «المحرَّر الوَجيزِ»، بل كانَ من أهَمِّ مَراجِعِه[1]، وكَثيرًا يَنْقُلُ كَلامَهُما دونَ عَزْوِهِ إليهِما.

وفي الجُملَةِ: فهوَ مِن جَوامِعِ التَّفسيرِ المعتبرَةِ، ومَرْجِعٌ مُعْتَمَدٌ فيهِ، ومِن أمَّهاتِ كُتُبِ الفِقْهِ، وَحُجَّةٌ فيما ينقُلُهُ مِن مَذْهَبِ أصْحابهِ.



(١) وانظُر: مقدِّمة ابنِ خلدون (٢/٥٣٣).

المبحث السادس
التَّفاسير اللُّغَويَّة

كَما اعتَنَتْ طائِفةٌ مِنْ عُلماءِ الأمَّةِ بجَمْعِ المأثورِ وتَتبُّعِهِ في التَّفسيرِ، وأخرى بِما يُسْتَفادُ منهُ مِنَ الفِقْهِ والأحكامِ، وذلكَ بالإفرادِ بالتَّأليفِ، فإنَّ آخَرينَ قَصَدُوا إلى الاعتِناءِ ببَيانِ نَحْوِهِ بالإعرابِ، وبَلاغَتِهِ بإظهارِ أنواعِ المعاني والبَيانِ والبَديعِ، كَما أبرَزَتْ طائِفةٌ مَعانِيَهُ وغَرِيبَهُ مِن جِهَةِ ما عُرِفَ عَنِ العَرَبِ.

وهذهِ الوُجوهُ قَدِ اعتَنَتْ بها جوامِعُ التَّفسيرِ، كالأمثلةِ المتقدِّمَةِ، لكنَّ المقصودَ هُنا ما أُفرِدَ فيها من الكُتُبِ.

وأنا ذاكرٌ من ذلكَ أمثلةً مِن جَوامِعِ تِلْكَ الكُتُبِ تُحقِّقُ الغَرَضَ إن شاءَ الله، إضافةً لِما تَقدَّم ذكْرُهُ في (تاريخ التَّفسير):

١ ـ إعراب القرآنِ.

تأليفُ: إمامِ النَّحْوِ أبي جَعْفَرٍ أحمَدَ بن مُحمَّدِ بن إسْماعيلَ النَّحَّاسِ، المتوفَّى سنة (٣٣٨هـ).

وهذا الكِتابُ أفرَدَه مُؤلِّفُهُ في إعرابِ القُرآنِ والقِراءاتِ واخْتِلافِها،

وأتى فيهِ على عُلومِ مَن تَقَدَّمهُ في النَّحْوِ، فقَرَّبها وأوجَزَها، مَعْزُوَّةً إليهِم بالعِبارَةِ، وهُوَ بحقٍّ مِنْ أجَلِّ ما يُرْجَعُ إليهِ في هذا البابِ، مَطبوعٌ بتَمامِه، وبمِثْلِهِ الغِنى إن شاءَ الله عَن كشَّافِ الزَّمَخْشَريِّ المعتزليِّ وشِبْهِهِ.

٢ ـ مُشْكِلُ إعْرابِ القُرآنِ.

تأليف: الإمامِ أبي مُحمَّدٍ مَكِّيِّ بن أبي طالبٍ القَيْسيِّ القُرطُبيِّ، المتوفَّى سنة (٤٣٧هـ).

هذا الكِتابُ كَما سمَّاهُ مُؤلِّفُهُ اعتَنى فيه بإعرابِ ما يُشْكِلُ، لا جَميعِ مُفرَداتِ القُرآنِ، كَما أنَّه ألَّفهُ لمن لهُ حَظٌّ من علمِ النَّحْوِ.

٣ ـ إملاءُ ما مَنَّ بهِ الرَّحمن مِن وُجوهِ الإعرابِ والقراءاتِ في جَميعِ القرآنِ[1].

تأليف: الإمام أبي البَقاءِ عَبْدِالله بن الحُسينِ العُكْبَريِّ الحنبليِّ، المتوفَّى سنةَ (٦١٦هـ).

وهذا مُختَصرٌ يُحقِّقُ كَثيرًا مِمَّا يَقْصِدُهُ مَن يُريدُ مَعرِفَةَ إعرابِ القرآنِ.

وفي عَصْرِنا أُلِّفَت كُتُبٌ مُفيدَةٌ في هذا البابِ، وزادَت بَيانَ بَلاغَةِ القُرآنِ كذلكَ، مِن أبرَزِها كِتابُ «إعرابُ القُرآنِ وَبيانُهُ» من تأليفِ

(١) هكذا أثْبتَ اسمُهُ في طبعتِهِ المصريَّةِ، والَّتي كانت سنةَ ١٣٨٩هـ، وصُوِّرَت في بيروت سنة ١٣٩٩هـ، وجاءَ في آخِرِ الكِتاب: «وهذا آخِرُ ما تيسَّرَ من إمْلاءِ كِتاب التِّبيانِ في إعرابِ القرآنِ».

الأسْتاذِ مُحيي الدِّينِ الدَّرويشِ الحِمْصيِّ، المتوفَّى سنة (١٤٠٢هـ)، وهُوَ كِتابٌ فَريدٌ في أسلُوبهِ واستيعابِهِ وسُهولَةِ عَرْضِهِ، اعتنَى فيه بالإعرابِ أحسَنَ عِنايَةٍ، فأعرَبَ القُرآنَ مُفْرَدةً مُفْرَدةً، ونبَّهَ على الصُّوَرِ البَلاغيَّةِ فيهِ، معَ شرحِ غَريبهِ، لكن يُؤخَذُ عليهِ التَّأثُّرُ بقَوْلِ المؤوِّلَةِ في صِفاتِ اللهِ، وتارةً يَقِفُ عندَ مذْهَبِ السَّلَفِ، فإذا اسْتَثْنَيْتَ هذا فالكِتابُ في مَوضوعِهِ كَبيرُ الفائِدَةِ.



المبحث السابع
تَفاسِير الصُّوفِيَّة

ويُسمَّى (التَّفسيرَ الإشاريَّ).

وهو تَفسِيرُ اللَّفْظِ بغيرِ الْمُتَبادِرِ مِن ظاهِرِهِ، أو: اسْتِخراجُ مَعاني كامِنَةٍ وَراءَ الظَّاهِرِ.

كَذَا قِيلَ!

وَهُوَ أيْضًا التَّفسِيرُ بِما يُسَمِّيهِ الصُّوفيَّةُ «العلمَ اللَّدُنِّي» أخْذًا مِن قَوْلِ اللهِ ﷻ في شَأنِ الخَضِرِ عليه السلام: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكَهْف: ٦٥].

مِثْلُ قَوْلِهم في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النِّسَاء: ٣٦]: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ هُوَ القَلْبُ، ﴿وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾ النَّفْسُ، ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ الجَوارِحُ.

وقَوْلِ أحَدِهِمْ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿فَنَجَّيْنَٰكَ مِنَ ٱلْغَمِّ وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠]، قالَ: نَجَّيْناكَ مِنَ الغَمِّ بقَوْمِكَ، وفَتَنَّاكَ بِنا عَمَّن سِوانا[1].

---

(١) انظُر: تَلبيس إبلِيس، لابن الجوزيِّ (ص: ٣٣١-٣٣٢).

وقالَ آخَرُ في قَولِهِ تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المائدة: ٥]: مَن لا يَجْتَهِدُ في مَعْرِفَتِهِ لا يَقْبَلُ خِدْمَتَهُ[١].

وقَدْ سُئِلَ الإمامُ أبو عَمْرٍو ابنُ الصَّلاحِ عَن هذا النَّوْعِ مِنَ التَّفسيرِ؟ فأجابَ: «الظَّنُّ بمَن يُوثَقُ بهِ مِنهُم أنَّه إذا قالَ شَيئًا مِنْ أمْثالِ ذلكَ أنَّه لم يَذْكُرْهُ تَفسِيرًا، ولا ذَهَبَ بهِ مَذْهَبَ الشَّرْحِ للكَلِمَةِ المذْكورَةِ في القُرآنِ العَظيمِ، فإنَّه لو كانَ كَذلكَ كانُوا قَدْ سَلَكُوا مَسالِكَ الباطِنيَّةِ، وإنَّما ذلكَ ذِكْرٌ مِنْهُم لنَظيرِ ما وَرَدَ بهِ القُرآنُ، فإنَّ النَّظيرَ يُذْكَرُ بالنَّظيرِ». قالَ: «ومَع ذلكَ فيا لَيْتَهُم لم يتَساهَلُوا بمِثلِ ذلكَ؛ لِما فيهِ مِنَ الإيهامِ والالتِباسِ»[٢].

وسَلَكَ هذا الطَّريقَ في التَّفسيرِ طائِفَةٌ، وألَّفُوا فيهِ، أبرَزُهم رَجُلانِ:

الأوَّل: أبو عَبْدِالرَّحمن مُحمَّدُ بْنُ الحُسَينِ السُّلَميُّ النَّيسابُوريُّ، المتوفَّى سنة (٤١٢هـ).

كَبيرُ الصُّوفيَّةِ في وَقْتِهِ، وكانَ مُحدِّثًا حافِظًا، لكنَّه ألَّفَ كِتابًا في التَّفسيرِ سمَّاهُ «حقائق التَّفسير» ضَمَّنَهُ هذا النَّوْعَ مِنَ التَّفسيرِ المسمَّى بـ(الإشاريِّ)، وحَكى فيه مَقالاتِ الصُّوفيَّةِ وعِباراتِهِم، وفيها ما لا يُحتَمَلُ، بل يَنبو عنهُ الظَّاهِرُ، وفي الاعتِذارِ عنهُ تكلُّفٌ شَديدٌ.

---

(١) طَبقات الصُّوفيَّةِ، لأبي عبدالرَّحمن السُّلَميِّ (ص: ٤٣٩).

(٢) فَتاوى ابنِ الصَّلاحِ (١/١٩٦-١٩٧). وذكَر الزَّركشيُّ هذا الكَلامَ بنَصِّه في «البُرْهان» (٢/١٧٠، ١٧١) عنهُ كذلكَ.

وشَدَّدَ كَثيرٌ مِنَ العُلَماءِ النَّكيرَ على هذا الكِتابِ، وعابُوهُ على السُّلَميِّ، حتَّى بالغَ الواحِديُّ المفسِّرُ فَقالَ: «صنَّفَ أبو عبدالرَّحمن السُّلَميُّ (حَقائقَ التَّفسير)، فإن كانَ قَدِ اعتَقَدَ أنَّ ذلكَ تَفسِيرٌ، فقَدْ كَفَرَ»[(١)].

وقالَ الذَّهبيُّ: «في حَقائقِ تَفسيرِهِ أشياءُ لا تَسُوغُ أصْلًا، عَدَّها بَعْضُ الأئمَّةِ مِن زَنْدَقَةِ الباطنيَّةِ، وعَدَّها بَعْضُهُم عِرفانًا وحَقيقَةً»[(٢)].

وانتقَدَهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ، ولكن بعِبارَةٍ أخفَّ[(٣)].

وَظاهِرُ الأمْرِ أنَّ السُّلَميَّ كانَ ناقلًا، وإنْ عِيبَ فبِحكايَتِهِ ما لا يُحْتَمَلُ حتَّى معَ التَّكلُّفِ في تأويلِهِ، لا أنَّه يؤاخَذُ بشَيءٍ قالَهُ مِن جِهَةِ نَفْسِهِ.

والثَّاني: الشَّيخُ مُحيي الدِّين مُحمَّدُ بن عليِّ بْنِ مُحمَّدٍ الطَّائيُّ الحاتِميُّ، المعروف بـ«ابن عَرَبيٍّ»، المتوفَّى سنةَ (٦٣٨هـ).

وهُوَ مُتَّهَمٌ في دينِهِ عِنْدَ جُمْهُورِ أئمَّةِ المسلِمينَ، ومِنْهُم مَن كَفَّرَهُ، وهُوَ رَأسُ القائلينَ بفِكْرَةِ وَحْدَةِ الوُجودِ، وزعَمَ لنَفْسِهِ أنَّه خاتَمُ الأولِياءِ، وتكلَّمَ بِالألْفاظِ الكُفريَّةِ، ولَهُ تَفسيرٌ على طَريقَتِهِ،

---

(١) فتاوى ابن الصَّلاح (١/١٩٧).

(٢) سير أعلامِ النُّبلاءِ، للذَّهبيِّ (١٧/٢٥٢).

(٣) انظُر: مجموع الفتاوى، لابنِ تَيمِيَّة (١٣/١٣٠).

لكن ما حمَلَ النَّاسُ عليهِ في شيءٍ مِن كُتُبِهِ كالَّذي حمَلوهُ عليه في كِتابِهِ «فُصوص الحِكَم»، ذلكَ لِما رَأوْا فيهِ مِن شَنيعِ العِبارَةِ، وفي كَلامِهِ ما يَشُقُّ على المسلمِ حِكايَتُهُ، نَسْأَلُ اللهَ العَفْوَ والعافيةَ، وأمْرُهُ إلى اللهِ، وقَدْ أغنى اللهُ المسلمينَ عنهُ وعَن كُتُبِهِ، فإنْ كانَ عنْدَهُ حَقٌّ فإنَّه لم يُقْصَرْ عليه، والحمدُ لله[1].

فتَفْسيرُ هذهِ الطَّائفَةِ للقُرْآنِ تَفسيرٌ على غَيرِ مُقتَضى الظَّاهِر، وربَّما سمَّاهُ بَعْضُ العلماءِ «تفسيرًا باطنيًّا»، وجعَلَ أصْحابَهُ كالقَرامِطَةِ[2]، وهُم طائفَةٌ «يَدَّعُونَ أنَّ للقرآنِ والإسلامِ باطنًا يُخالِفُ الظَّاهِر»، وحَقيقَةُ أمْرِهِم أنَّ «ظاهِرَهُم الرَّفْضُ، وباطِنَهُم الكُفْرُ الْمَحْضُ»[3].

لكِنِ التَّحقيقُ أنَّ مَسْلَكَهُم في التَّفسيرِ وإن أشْبَهُوا فيهِ الباطنيَّةَ القَرامِطَةَ، إلَّا أنَّه لا يَبْلُغُ مَبْلغَهُم، فأولئكَ مَلاحِدَةٌ زَنادِقَةٌ،

---

(١) انظُر ترجمَته في: سِير أعلام النُّبلاء، للذَّهبيِّ (٢٣/٤٨)، تاريخ الإسلام، له (وفَيات سنة ٦٣١-٦٤٠، ص: ٣٧٤)؛ الوافي بالوَفَيات، للصَّفَديِّ (٤/١٧٣)؛ البداية والنِّهاية، لابن كثير (١٣/١٨٤)؛ «لسان الميزان» لابن حجر (٥/٣٠٧).

(٢) هُمْ طائِفةٌ مِن المارِقَةِ، ظَهَرَ أمرُهُم في خِلافَةِ المعتَضِدِ العبَّاسيِّ في سنة (٢٧٨هـ)، وكانَ منهُم بعْدَ ذلكَ شَرٌّ عَظيمٌ، أظْهَروا الكُفْرَ، واستَباحُوا المحرَّماتِ، ووَقعَت منهُم أعاجيبُ، وقيلَ في نِسبتِهِم: إنَّ (قِرْمِط) لَقبٌ لرَجلٍ من أهْلِ الكوفَةِ اسمهُ (حَمْدان)، أوَّلُ من أظْهَرَ هذه الدَّعوَةَ، وقيلَ غيرُ ذلكَ، وانظُر خبرَهُم في: الكامل، لابن الأثير (٦/٦٩)؛ الأنساب، للسَّمعانيِّ (١٠/٣٨٧).

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تَيميَّة (١٣/١٢٧).

ولشَيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة كَلامٌ مُحرَّرٌ يَفْصِلُ في سَبيلِ هذينِ الفَريقيْنِ، ويُبيِّنُ الحُكْمَ في هذا النَّمَطِ مِنَ التَّفسيرِ، قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وجِماعُ القَوْلِ في ذلكَ أنَّ هذا البابَ نوعانِ:

أحدُهما: أن يكونَ المعنى المذكورُ باطلًا؛ لكونِهِ مُخالفًا لِما عُلِمَ، فهذا هُوَ في نَفْسهِ باطلٌ، فلا يَكونُ الدَّليلُ عليهِ إلَّا باطِلًا؛ لأنَّ الباطِلَ لا يكونُ عليه دَليلٌ يَقْتَضي أنَّه حَقٌّ.

والثَّاني: ما كانَ في نَفْسِهِ حقًّا، لكن يَسْتَدِلُّونَ عليه من القُرآنِ والحَديثِ بأَلْفاظٍ لم يُرَدْ بها ذلكَ، فهذا الَّذي يُسَمُّونَهُ (إشاراتٍ)، و(حَقائِق التَّفسِيرِ) لأبي عَبدِالرَّحمنِ فيهِ مِن هذا البابِ شَيءٌ كَثيرٌ.

وأمَّا النَّوعُ الأوَّلُ فيوجَدُ كَثيرًا في كَلامِ القَرامِطَةِ والفَلاسِفَةِ المخالِفينَ للمُسلِمينَ في أصُولِ دينِهم».

قالَ: «وأمَّا النَّوعُ الثَّاني، فهُوَ الَّذي يَشْتَبِهُ كثيرًا على بَعْضِ النَّاسِ، فإنَّ المعنى يَكونُ صَحِيحًا لدَلالَةِ الكِتابِ والسُّنَّةِ عليهِ، ولكنَّ الشَّأنَ في كَونِ اللَّفْظِ الَّذي يَذْكُرونَهُ دَلَّ عليهِ، **وهذا قِسْمانِ**:

أحدُهما: أن يُقالَ: إنَّ ذلكَ المعنى مُرادٌ باللَّفْظِ، فهذا افتِراءٌ على اللهِ، فمَن قالَ: المرادُ بقَولِهِ: ﴿تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البَقَرَة: ٦٧] هيَ النَّفْسُ، وبقَوْلِهِ: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [طه: ٢٤] هُوَ القَلْبُ، ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ أبو بَكْرٍ، ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ عُمَرُ، ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ عُثمانُ، ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفَتْح: ٢٩] عَليٌّ، فقَدْ كَذَبَ على اللهِ، إمَّا مُتعمِّدًا، وإمَّا مُخْطِئًا.

وَالثَّاني: أن يُجْعَلَ ذلكَ مِن بابِ الاعتِبارِ والقِياسِ، لا مِن بابِ دَلالَةِ اللَّفْظِ، فهذا مِن نَوعِ القِياسِ، فالَّذي تُسَمِّيهِ الفُقهَاءُ (قِياسًا) هُوَ الَّذي تُسمِّيهِ الصُّوفيَّةُ (إشارَةً)، وهذا يَنْقَسِمُ إلى صَحيحٍ وباطِلٍ، كانْقِسامِ القِياسِ إلى ذلكَ.

فمَن سَمِعَ قَوْلَ اللهِ تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقِعَة: ٧٩]، وقالَ: إنَّه اللَّوْحُ المحفوظُ أو الْمُصْحَفُ، فقالَ: كَما أنَّ اللَّوْحَ المحفوظَ الَّذي كُتِبَ فيهِ حُروفُ القُرآنِ لا يَمَسُّهُ إلَّا بَدَنٌ طاهِرٌ، فَمَعاني القُرآنِ لا يَذوقُها إلَّا القُلوبُ الطَّاهِرَةُ، وهِيَ قُلوبُ المتَّقِينَ، كانَ هذا معنًى صَحيحًا واعتِبارًا صَحيحًا، ولهذا يُرْوَى هذا عن طائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ»[1].

قلتُ: فهذا يُبيِّنُ أنَّ التَّفسيرَ الإشاريَّ ليسَ جميعُهُ مَرفُوضًا، بل مِنْهُ ما هُوَ صَحيحٌ مَقْبولٌ، وَقرَّبَ هذا العلَّامَةُ ابنُ القيِّمِ فذَكَرَ لقَبُولِهِ أرْبَعَةَ شُروطٍ، هِيَ:

١ ـ أن لا يُناقِضَ مَعنى الآيةِ.

٢ ـ أن يكونَ معنًى صَحيحًا في نَفسِهِ.

٣ ـ أن يكونَ في اللَّفْظِ إشْعارٌ به.

٤ ـ أن يكونَ بينَهُ وبينَ مَعنى الآيةِ ارتِباطٌ وتَلازُمٌ[2].

---

(١) مَجموع الفَتاوى، لابن تيميَّة (١٣/١٢٩-١٣٠).

(٢) التِّبيان في أقْسامِ القُرآنِ، لابن القيِّم (ص: ٥٠).

فَمَن فسَّرَ الصَّلاةَ والزَّكاةَ بمَعناهُما الشَّرعيِّ في الكِتابِ والسُّنَّةِ، ثُمَّ قالَ: الصَّلاةُ: صِلَةٌ بينَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ، والزَّكاةُ: تَطهيرُ النَّفْسِ مِن أوساخِ الدُّنْيا، فهذا التَّفسِيرُ صَحِيحٌ مُعتَبَرٌ، قَدْ جاءَ على تَحقيقِ الشُّروطِ المذْكورَةِ.

وَكانَ الإمامُ السَّريُّ السَّقَطيُّ سَيِّدُ الصُّوفيَّةِ يَقولُ: «مَنِ ادَّعى باطِنَ عِلْمٍ يَنقُضُ ظاهِرَ حُكْمٍ فهُوَ غالِطٌ»[1].

واعلَمْ أنَّ مِنَ الجَوامِعِ الَّتي اعتَنَتْ بذِكْرِ التَّفسِيرِ الإشاريِّ مُضافًا إلى التَّفسِيرِ الْمَعهودِ: بالأثَرِ والرَّأيِ: تَفسيرَ «روحِ المعاني» للعلَّامَةِ شِهابِ الدِّينِ أبي الثَّناءِ مَحْمُودِ بْنِ عَبْدِالله الآلوسِيِّ، المتوفَّى سنةَ (١٢٧٠هـ)، وتَفسِيرُهُ جامِعٌ واسِعٌ، وجَميعُ ما ذكَرْتُ مِنَ المآخِذِ على كُتُبِ التَّفسِيرِ بالمأثورِ أو بالرَّأيِ أو التَّفسِيرِ الإشاريِّ، فإنَّهُ ضَرَبَ مِنْهُ بنَصيبٍ، لكنِ الأشْبَهُ أنَّه أرادَ في العَقائدِ مَذْهَبَ السَّلَفِ، وإن تَرجَّحَ منْهُ غيرُ ذلكَ في بَعْضِ المواضعِ.



(١) تَلبيس إبْليس، لابن الجوزيِّ (ص: ١٦٨).
والسَّريُّ تِلميذُ مَعروفٍ الكَرخيِّ، وشَيخُ الجُنيدِ بن مُحمَّدٍ، رحِمَهم الله.

المبحث الثامن
التَّفسِير بالرَّأي الفاسِدِ

الَّذي قَصَدْتُ التَّنبيهَ عليهِ في هذا المبْحَثِ: تِلْكَ المؤلَّفاتِ في التَّفسيرِ الَّتي وُضِعَتْ لتَأييدِ البِدَعِ في العَقائِدِ، أو جَرَتْ في تَحقِيقِ هذا المأرِبِ لأهْلِ الأهواءِ.

وذلكَ كالكُتُبِ الَّتي نَصَرَت مَذاهِبَ المعتَزِلَةِ في التَّوحيدِ وغَيرِهِ من عَقائدِهِم، فحَرَّفُوا فيها مَعانِيَ الكِتابِ، وأسْقَطُوا اعتِبارَ السُّنَنِ الثَّابتَةِ، وَجانَبوا فيها الآثارَ.

وكالكُتُبِ الَّتي وَضَعَها بَعْضُ الرَّافِضَةِ في الغُلوِّ في أهْلِ البَيْتِ، والطَّعْنِ في ساداتِ الأمَّةِ من أصْحابِ النَّبيِّ ﷺ، والَّتي تَشْتَمِلُ على الأخبارِ الواهِيَةِ الَّتي لا تَقومُ في مِيزَانِ النَّقْدِ.

كقَوْلِهِمْ: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الرَّحمن: ١٩]: عَليٌّ وَفاطِمَةُ، و﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرَّحمن: ٢٢]: الحَسَنُ والحُسَيْنُ.

وَقَوْلِهِمْ: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ قالُوا: أبو بَكْرٍ، ﴿يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ يَعني مُحمَّدًا، ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ يَعني عُمَرَ، ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ﴾ [الفُرْقان: ٢٧ ـ ٢٩] يَعني عَليًّا.

وَقَولِهِمْ في قَولِهِ تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ﴾ [التَّوْبَة: ٤٠] لا يَلْزَمُ مِنَ الصُّحْبَةِ الإيمانُ؛ لأنَّ الله يَقولُ: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ﴾ [الكَهْف: ٣٧].

وتَفاسِيرُ الرَّافِضَةِ ظاهِرَةُ العَوارِ، لا يَحتاجُ كَشْفُها إلى كَثيرِ عِلْمٍ.

وإنَّما الَّذي يَلْتَبِسُ على كَثيرٍ مِنَ النَّاسِ الكُتُبُ الَّتي احتَوَتَ سُمومَ المعْتَزِلَة والْمُشكِّكَةِ، والتَّنبيهُ بالتَّعيينِ على كِتابَيْنِ في ذلكَ:

الأوَّل: الكَشَّاف عَن حَقائق التَّنزيلِ وعُيونِ الأقاويلِ في وُجوهِ التَّأويلِ.

تأليف: أبي القاسِمِ جارِ الله مَحمُودِ بن عُمَرَ الزَّمَخْشَريِّ، المتوفَّى سنةَ (٥٣٨هـ).

هذا الكِتابُ لرَأْسٍ من رءوسِ الاعتِزالِ، وفَحْلٍ مِن فُحولِ العَربيَّةِ، جَنَّدَ مَعرِفَتَهُ باللِّسانِ لنَصْرِ مَذْهَبِهِ في هذا الكِتابِ.

قالَ ابنُ تيميَّةَ: «وأمَّا الزَّمَخْشَريُّ فتَفْسيرُهُ مَحْشُوٌّ بالبِدْعَةِ، وعلى طَريقَةِ المعتَزِلَةِ، مِن إنْكارِ الصِّفاتِ والرُّؤيَةِ، والقَوْلِ بخَلْقِ القرآنِ، وأنْكَرَ أنَّ اللهَ مُريدٌ للكائِناتِ وخالِقٌ لأفْعالِ العِبادِ، وغيرِ ذلكَ مِن أصولِ المعتزِلَةِ،... معَ ما فيهِ مِنَ الأحاديثِ الموضُوعَةِ، ومِن قلَّةِ النَّقْلِ عنِ الصَّحابَةِ والتَّابِعينَ»[1].

---

(١) مَجموع الفتاوى، لابنِ تَيمِيَّة (١٣/٢٠٨-٢٠٩).

وَقالَ وقَدْ ذكَرَ تَفاسيرَ المعتزِلَةِ: «ومِن هؤلاءِ مَن يَكونُ حَسَنَ العِبارَةِ فَصيحًا، كَصاحِبِ الكَشَّافِ ونَحوِهِ، حتَّى إنَّه يَرُوجُ على خَلْقٍ كَثيرٍ مِمَّن لا يَعْتَقِدُ الباطِلَ من تَفاسيرِهم الباطِلَةِ ما شاءَ اللهُ»[١].

وقَدْ تَعقَّبَهُ بالنَّقْدِ لأباطيلِهِ في العَقائدِ كَثيرٌ مِنَ العُلماءِ، بَل إنَّهم تَعقَّبوهُ حتَّى في العَربيَّةِ وخَطَّأوهُ في طَرَفٍ مِنْها، ومِن أهْلِ العِلْمِ مَن مَنَعَ النَّظَرَ فيهِ، لكِن قالَ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ: «مَن رَسَخَتْ قَدَمُهُ في السُّنَّةِ، وقرأَ طَرَفًا مِن اختِلافِ الْمَقالاتِ، انتَفعَ بتَفْسِيرِهِ، ولم يَضُرَّهُ ما يُخشى مِن دَسائِسِهِ»[٢].

قلتُ: لَقَدْ أتى كَثيرٌ مِنَ المفسِّرينَ بَعْدَهُ فانتَزَعُوا فَوائِدَ كِتابِهِ، وزادُوا، فأغنى ما كَتَبُوا عن ذلكَ الكِتابِ، ولا تَحسَبَنْ أن سَيَفوتُكَ بفَواتِهِ ما لا تَجِدُهُ عِنْدَ سِواهُ.

والثَّاني: مَفاتيحُ الغَيب، أو: التَّفسير الكَبير.

تأليف: الإمامِ العلَّامةِ النَّظَّارِ فَخْرِ الدِّين مُحمَّدِ بن عُمَرَ بن الحُسَينِ الرَّازيِّ، المتوفَّى سنةَ (٦٠٦هـ).

هذا الكِتابُ امتازَ بِسعَتِهِ، وَاستِيعابِهِ لِتفاصِيلَ في أنواعِ التَّفسِيرِ، وغلَبَةِ حُسْنِ تَرْتِيبِهِ، لَكِنْ معَ ذلِكَ وعَلى كِبَرِ حَجْمِهِ، فإنَّكَ إن سَلِمْتَ من تَشْكيكاتِهِ، فلا أحْسَبُكَ تَخْرُجُ منْهُ بفائِدَةٍ يَنْفَرِدُ بِها

(١) مجموع الفَتاوى، لَابنِ تَيْمِيَّة (١٣/١٩٢).

(٢) لِسان الميزان، لابن حَجَر (٦/٤-٥).

في تَفسِيرِ القُرآنِ، وفيهِ ظُلْمَةٌ في مَواضِعَ، الوَصْفُ الَّذِي تراهُ في أكثَرِ مُصنَّفاتِ الرَّازيِّ، وذلكَ لِما شَحَنَ بهِ هذا الكِتابَ مِنَ الآراءِ الفَلْسَفيَّةِ الَّتي لا تَعودُ بنَفْعٍ.

وَقَدْ قالَ بَعْضُ العُلماءِ: «فيهِ كُلُّ شَيءٍ إلَّا التَّفسِير»[١].

وَقالَ الحافِظُ ابنُ حجَرٍ: «كانَ يُعابُ بإيرادِ الشُّبَهِ الشَّديدَةِ، ويُقصِّرُ في حَلِّها، حتَّى قالَ بَعْضُ المغارِبَةِ: يُورِدُ الشُّبَهَ نَقْدًا، ويحلُّها نَسيئَةً»[٢].

وقَدْ أغْناكَ اللهُ عَنْ هذا الكِتابِ بِما تَقدَّمَ ذكْرُهُ مِنَ الكُتُبِ، وبما سَيأتي، وبِما هُوَ على مَناهِجِ ذلكَ، فإن أصْرَرْتَ على أن تَرْجِعَ إلَيْهِ فَكُنْ فِي الأخْذِ على حَذَرٍ، وَوَازِنْ بغَيْرِهِ وَقارِنْ، وإن وجَدْتَ فيهِ مَنقُولًا فعُدْ إلى أصُولِهِ تَكْفِكَ.



(١) الإتقان، للسُّيوطيِّ (٢/٥٣٩).

(٢) لسان الميزان، لابنِ حَجَر (٤/٥٠٥).

المبحث التاسع
التَّفاسِير المعاصِرَة

إفْرادُها بالتَّنبيهِ؛ مِن أجْلِ ما تميَّزَتْ بهِ من المنهجيَّةِ المناسِبَةِ للعَصْرِ، في لُغَةِ الإنْشاءِ، ولُغَةِ المضمُونِ.

فأمَّا لُغَةُ الإنْشاءِ، فإنَّ لُغَةَ التَّفسيرِ في العُصُورِ الماضِيَةِ كانَت أشْبَهَ بخِطابِ الخاصَّةِ، فلا يَكادُ يَنتَفِعُ بها عُمومُ النَّاسِ، ولعَلَّ مِن أبرَزِ أسْبابِ ذلكَ: أنَّ تَداوُلَ الكِتابِ لم يَكُن مَيْسُورًا إلَّا لِمَنْ تَعَنَّى طَلَبَ العِلْمِ، بخِلافِ زَمانِنا، فإنَّ ما أنْعَمَ اللهُ تعالى بهِ على بَني الإنسانِ مِن وَسائلِ الطِّباعَةِ والنَّشْرِ ذَلَّلَ ذلكَ، حتَّى يَسَّرَ اقْتِناءَ الكِتابِ لكُلِّ مَن شاءَ.

وحَسَنٌ أن يُكْتَبَ التَّفسِيرُ لعُمومِ المسلِمينَ باللُّغَةِ الَّتي تُيسِّرُ عليهِم فَهْمَ القرآنِ، لكن لا يَصِحُّ أن يَهْبِطَ الكاتِبُ في التَّفسِيرِ إلى لُغَةِ الإعلامِ المعاصِرِ، وَالَّتي هِيَ في الحَقيقَةِ مَزيجٌ في التَّعابيرِ من لُغاتٍ شتَّى، وإن كانَتْ بمُفْرَداتٍ عَربيَّةٍ!!

وأمَّا لُغَةُ المضمُونِ، فإنَّ العِلْمَ الحَديثَ قَدْ أوْقَفَ الإنسانَ

على كَثيرٍ مِن أسْرارِ الخَلْقِ، مِمَّا يَجِدُ المفسِّرُ ارْتِباطَهُ بالقُرآنِ ارْتِباطًا مُباشِرًا، بل إنَّه لَيوقِفُ على حَقائِقَ لم يَتهيَّأْ لِمَنْ سَبَقَ مِنَ المفسِّرينَ الوُقوفُ عليها، وَلا رِيبَةَ أنَّ هذا جانِبٌ مَقْصودٌ مأمورٌ بهِ بِعُمومِ الأمْرِ بتَدبُّرِ القرآنِ، وإن كُنَّا نَرى ضَرورَةَ ضَبْطِهِ بِبَعْضِ الضَّوابِطِ.

كَذلكَ لاحَظَتْ كُتُبُ التَّفسيرِ المعاصِرَةُ مُسْتَجِدَّاتِ هذا العَصْرِ، وَما يُلامِسُ حاجَةَ المسْلِمِ اليَوْمَ.

ونَماذِجُ تِلْكَ الكُتُبِ كَثيرةٌ، ولا نَزالُ نَرى فيها الجَدِيدَ، لكنِّي رَأيْتُ انْتِخابَ أرْبَعةٍ مِن مَشاهيرِها، لأرْبَعَةٍ مِن عُلماءِ العَصْرِ الحَديثِ، اختَلَفَتْ مَناهِجُهُم في صِياغَةِ التَّفسيرِ:

١ ـ تَفسِير المنار.

تأليف: العلَّامةِ المصْلِح مُحمَّدِ رَشيدِ رِضا القَلمونيِّ، البَغداديِّ الأصْلِ، المتوفَّى سنة (١٣٥٤هـ).

هذا التَّفسيرُ مُبْتَداهُ دُروسُ الشَّيخِ مُحمَّدِ عَبْده، رَحِمَهُ اللهُ، اسْتَفادَها الشَّيخُ مُحمَّدُ رَشيدٍ، فبَنى عَليْها، وزادَ، وهِيَ تَسْتَنِدُ إلى النَّقْلِ والأثَرِ، كَما تَمتازُ بالنَّظَرِ الجَريءِ، بِعِبارَة عليها طابَعُ التَّجديدِ، مَع الرَّبْطِ بمُقتَضِياتِ الواقِعِ ومُتغيِّراتِهِ، واعْتِناءٍ بتَعْليلِ الأحكامِ بِما يتَوافَقُ معَ العِلْمِ الحَديثِ، ولَهُ فيهِ مِنَ الرَّأيِ ما يُناقَشُ كغَيرِهِ، بل فيهِ ما يُرَدُّ عليهِ، وبِخاصَّةٍ ما تَضَمَّنَهُ مِن رَدِّ بَعْضِ الحَديثِ الصَّحيحِ بالرَّأيِ، والَّذي يُعَدُّ مِن أكْبَرِ المآخِذِ عليه.

وهُوَ وَثيقَةٌ تاريخيَّةٌ إضافَةً إلى كَونِهِ تَفسيرًا؛ لأنَّه امتَدَّتْ كِتابَتُهُ سِنينَ طويلَةً، وكانَ ما يُكْتَبُ فيهِ مُراعِيًا للحَدَثِ.

والأصْلُ أنَّ الشَّيخَ رَشِيدًا كانَ يَنْشُرُ هذا التَّفسيرَ ضِمْنَ مجلَّةِ «المنار»، ثُمَّ اسْتَقلَّ عَنْها بالنَّشْرِ.

وقَدْ حظِيَ في وَقْتِهِ بإقبالِ النَّاسِ عليهِ، ولم يَزَلْ لهُ اعتِبارُهُ في نَظَرِ الباحثينَ وأهْلِ العِلْمِ، وفيهِ خيرٌ كَثيرٌ، معَ أنَّه لم يُتِمَّهُ، إنَّما انتهى فيهِ إلى الآيَةِ (١٠١) من سُورَةِ يوسُفَ، فكانَ آخِرُهُ تَفسيرَ قَوْلِهِ تعالى: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١]، فتَوفَّاه الله عنْدَئذٍ، فهِيَ بِشارَةُ خيرٍ له إن شاء اللهُ، رَحِمَهُ اللهُ.

٢ ـ في ظِلالِ القُرآنِ.

تأليفُ: الأديبِ العالِمِ المفكِّرِ سَيِّدِ بْنِ قُطْب بن إبراهيمَ المِصريِّ، المقتولِ شَهيدًا إن شاءَ الله سنةَ (١٣٨٧هـ).

هذا الكِتابُ عُصارَةُ تَدبُّرِ رَجُلٍ أوتِيَ نَصِيبًا وافِرًا مِنَ أدَبِ النَّثْرِ والكِتابَةِ، لَيْسَ لُغَويًّا بَرَعَ في تَحليلِ الألْفاظِ وتَراكيبِها، أو فَقِيهًا غاصَ في دَقائِقِ الشَّرائِعِ، أو نَظَّارًا قَصَدَ إلى أساليبِ الجَدَلِ وخاضَ في مَتاهاتِ النَّظَرِ، ولكنَّهُ رَجُلٌ أقْبَلَ على القُرآنِ يَتأمَّلُ مَعانيَهُ، مُسْتَرشِدًا ببَعْضِ كُتُبِ التَّفسيرِ الَّتي سَبَقَتْهُ، كتَفسيرِ الإمامِ ابنِ كَثيرٍ، معَ البَراعَةِ الأدبيَّةِ الَّتي أوتِيَها، رابِطًا ذلكَ بمُحيطِهِ وواقِعِهِ، مُحاكِمًا ذلكَ الواقِعَ بِما فَهِمَهُ مِن خِلالِ تَدبُّرِهِ، وذلكَ في مِقْدارِ صِلَتِهِ بربِّهِ ودينِهِ وكِتابِهِ، مُراعِيًا مُتَغيِّراتِ زَمانِهِ وتَطوُّراتِ عَصْرِهِ،

مُستَشْعِرًا ظُلْمَ المتَجبِّرينَ الخارِجينَ عن حُكْمِ اللهِ، ونَفَسُهُ في ذلِكَ يُوحِي في مَواضِعَ بتَأثُّرِهِ بِمِحنَتِهِ ومِحْنَةِ رُفَقائِهِ الَّذِينَ شارَكُوهُ تَوَجُّهَهُ الفِكْرِيَّ.

جاءَ كِتابُهُ بِما قَرَّبَ بِهِ مِن مَعاني القُرآنِ بمنزِلَةِ التَّفسِيرِ، وإن لم يكُن يأتي على تَحليلِ مُفرَداتِهِ.

وَفيهِ اعْتِمادُ الحَديثِ والأثَرِ، والتَّنبيهُ على أسْبابِ النُّزولِ.

كَما سَلَكَ فيهِ مَسْلَكًا مُبْتَكرًا، وإن لم يكُن جَدِيدًا في مَوْضوعِهِ، لكنَّه غيرُ شائعٍ في تَطبِيقِهِ في كُتُبِ التَّفسيرِ، وهُوَ مُراعاةُ الوَحْدَةِ الموضُوعيَّةِ للسُّورَةِ، والاعتِناءُ بتَحليلِ مَضمُونِها، ثُمَّ تَجزئَتِهِ إلى مَقاطِعَ، مِمَّا يحْصُلُ بِهِ تَقريبٌ للبَعيدِ، ورَبْطٌ للمَعاني بِبَعْضِهَا.

وهُوَ نَمَطٌ فَريدٌ في شَرْحِ الكِتابِ العَزيزِ[1]، ويَقَعُ تَصنِيفُهُ ضِمْنَ كُتُبِ التَّفسيرِ بالرَّأيِ، لكنَّهُ الرَّأيُ المحمُودُ، وذلكَ باعْتِبارِ ما غلَبَ عليهِ.

وَوَقَعَتْ في «الظِّلالِ» هَفَواتٌ، عَظَّمَتْها طائِفَةٌ، وحَقَّرَتْها أخرى، ونَحْنُ نُحِبُّ سيِّدًا، لكنَّ الحَقَّ أحَبُّ إلَينا منهُ، لا نَرْضى قَوْلَ هؤلاءِ ولا أولئكَ، فلا نُعادي أولياءَ الله ولا نُغالي فيهم،

---

(١) سَلَكَ طريقَتَه الشَّيخ سَعيد حوَّى المتوفَّى سنة (١٤٠٨هـ) في تَفسِيره المسمَّى بـ«الأساس في التَّفسير»، بل إنَّه زادَ عليهِ اعْتِبارَ ما سمَّاهُ بالوَحْدَةِ القُرآنيَّةِ، فالقُرآنُ مُجْمَلٌ في الفاتِحَةِ، ثُمَّ سائِرُهُ مجموعاتٌ مُترابِطَةٌ يُفصِّلُ بَعْضُها بَعضًا. وهُو تَفسِيرٌ سَهْلٌ مُيَسَّرٌ، يَعْتَمِدُ على مَصادرَ مَعروفَةٍ، يُؤخَذُ عليهِ ذِكْرُ الإسرائيليَّاتِ والأخبارِ الضَّعيفَةِ.

وإنَّما هُم بَشَرٌ مِمَّن خَلَقَ الله، ليسُوا برُسُلٍ ولا أنبياءَ، يُؤخَذُ منهُم ويُرَدُّ عليهِم، وفي تلكَ الهَفَواتِ ما هُوَ خَطأٌ بيِّنٌ، اعتِذارُنا عَن سيِّدٍ فيها يَعودُ تارةً إلى خَلفيَّتِهِ الثَّقافيَّةِ، كالَّذي يُؤخَذُ عليه في بابِ العَقائِدِ، وتارةً إلى ما عاناهُ هُوَ وإخوانُهُ مِن ظُلْمٍ، كالَّذي يُؤخَذُ عليه في تَفسِيرِ المجتَمَعِ الجاهليِّ، واللهُ يَتولَّاهُ برَحمَتِهِ وعَفْوِهِ.

٣ ـ التَّحريرُ والتَّنويرُ.

تأليف: العلَّامة الشَّيخِ مُحمَّدِ الطَّاهِر بْنِ عاشُورٍ المالكيِّ، شَيخِ جامِعِ الزَّيتُونَةِ بتُونُس، المتوفَّى سنة (١٣٩٣هـ).

كِتابٌ جَمَّ الفَوائدِ، كَثيرُ التَّحقِيقاتِ، جرَى في أسْلوبهِ على طَريقَةِ مَنْ تقدَّمَ مِنَ المفسِّرينَ، واسْتَخلَصَ مِن كُتُبِهِم وزادَ، يُفسِّرُ باللُّغَةِ والرَّأيِ، ويُبَيِّنُ النُّزولَ وأسْبابَهُ، ويَعتَمِدُ الحَديثَ، ويُحرِّرُ الأحكامَ، ويَعْتَني بمقاصِدِ التَّشريعِ، ويُراعي الْمُناسَبَةَ والارْتِباطَ بينَ الآياتِ، وَالبَلاغَةَ القرآنيَّةَ، ويُحَدِّدُ أغراضَ السُّورَةِ بينَ يَدَيْها، كَما يُبيِّنُ طَرَفًا مِنَ التَّفسيرِ العلميِّ الْمُسْتَفادِ مِن اكْتِشافاتِ العِلْمِ الحَديثِ، فهُوَ تَفسيرٌ مُعاصِرٌ، لكن بلُغَةٍ مَتينَةٍ.

ويُؤخَذُ عليه: تَفسِيرُ آياتِ الصِّفاتِ على طَريقَةِ الخَلَفِ، وذِكْرُ ما لا يَثْبُتُ مِنَ الحَديثِ والأثَرِ.

٤ ـ أضْواءُ البَيانِ في إيضاحِ القرآنِ بالقرآنِ.

تأليف: العلَّامَة الشَّيخِ مُحمَّدِ الأمينِ بْنِ مُحمَّدِ المختارِ الجَكَنيِّ الشَّنقِيطيِّ، المتوفَّى سنةَ (١٣٩٣هـ).

هذا التَّفسيرُ مِن أَجَلِّ التَّفاسيرِ الْمُعاصِرَةِ وأنْفعِها، اجتَهَدَ مُؤلِّفُهُ أن يُراعِيَ فيهِ مُسَمَّاهُ، لكنَّه إذا أتى على تَفسيرِ آياتِ الأحكامِ بالَغَ في بَيانِها، حتَّى يَخْرُجَ فيما يَذكُرهُ إلى ما هُوَ ألْصَقُ بكُتُبِ الفِقْهِ، غيرَ أنَّه فيما يُفسِّرُ أو يُحرِّرُ يأتي بدُرَرٍ نَفيسَةٍ، وتَحقِيقاتٍ دَقيقةٍ، معَ سَلامَةٍ في الاعْتِقادِ، وحِرْصٍ على الدَّليلِ، واتِّباعٍ لأحسَنِ مَناهِجِ التَّفسِيرِ بالرَّأيِ، وذلكَ بسَبَبِ ما أوتِيهُ مِن تَمكُّنٍ مَشْهودٍ لَهُ بهِ في اللُّغَةِ والأصولِ والمنطِقِ، ولهُ مِمَّا ذهَبَ إليهِ باجتِهادهِ ما يُخالَفُ فيهِ، ولم يُكْمِلْهُ، إنَّما انتَهى بهِ عنْدَ آخِرِ سورَةِ الْمُجادَلة.





فِيها مَسْأَلَتانِ:

المسألة الأولى: مِنَ المباحِثِ المهمَّةِ في تَفسيرِ القرآنِ، مِمَّا خُصَّ بالبَحْثِ: تَفسيرُ مُشْكِلِ القُرآنِ.

والمُرادُ بهِ رَفْعُ اللَّبْسِ ودَفْعُ الاشْتِباهِ فيما أشْكَلَ مَعناهُ، وسَبَقَ في (تاريخِ التَّفسير) أنَّ ابنَ قُتَيْبَةَ اللُّغويَّ صنَّفَ فيهِ قَديمًا، ومِنَ الكُتُبِ النَّافِعَةِ فيه:

١ ـ فَوائِدُ في مُشْكِلِ القرآنِ، لسُلْطانِ العُلماءِ عِزِّ الدِّينِ عَبدِالعَزيزِ بْنِ عَبْدِالسَّلام السُّلَميِّ.

٢ ـ تَفسيرُ آياتٍ أشْكَلَتْ، لشَيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة.

٣ ـ فَتْحُ الرَّحمن بِكَشْفِ ما يَلْتَبِسُ في القُرْآنِ، لشَيخِ الإسلامِ زَكريَّا الأنْصاريِّ.

وَلا رَيْبَ أنَّ رَفْعَ الالْتِباسِ عن آياتِ الكِتابِ مَطْلوبٌ، وهُوَ جُزْءٌ مِنَ البَيانِ للكِتابِ، لكن لا يَجوزُ أن يَخْرُجَ عنِ الأصُولِ المعتَبرَةِ في التَّفسيرِ.

المسألة الثَّانِية: مِنَ المناهِجِ المبتكَرَةِ في التَّفسِيرِ المعاصِرِ للقُرآنِ أربَعَةُ أنْماطٍ[١]:

١ ـ التَّفسِيرُ بحَسَبِ النُّزُولِ:

والمقصُودُ بِهِ: التَّفسيرُ بتَرتِيبِ سُوَرِ القُرآنِ كُلِّها (المئَةِ والأربَعَ عَشرَةَ سُورةً) في نُزولِهَا سُورَةً سُورَةً، لا بمُراعاةِ تَرتِيبها في المصْحَفِ.

وهَذا طَريقٌ مُعاصِرٌ في تَفسيرِ القرآنِ، لا يُعْرَفُ في الأمَّةِ مِن قَبْلُ.

وَمِمَّن عُنِيَ بِهِ الباحِثُ محمَّدُ عِزَّةَ دَرْوَزَةَ النَّابُلْسِيُّ، المتوَفَّى سنَةَ (١٤٠٤هـ)، وكتَبَ فيهِ تَفسيرَهُ المسمَّى «التَّفسِير الحَدِيث»، والشَّيخُ عَبدالرَّحمن حسَن حَبَنَّكة الميدانِيُّ الدِّمشقِيُّ (ت: ١٤٢٥هـ)، فكتبَ فيهِ تَفسيرَه: «مَعارجَ التفكُّر ودَقائِقَ التَّدبُّر».

ولهذا المنهَجِ مِيزَةٌ بَدِيعَةٌ، وَهِيَ فَهمُ القُرآنِ عَلى الصِّفَةِ الَّتِي أنزِلَ عليها مفرَّقًا على مَدى ثَلاثٍ وعِشرينَ سنَةً، واستِكْشَافُ كَيفَ راعَى أحوالَ المخَاطَبِينَ والتَّدرُّجَ في تَربِيَتهم وتعليمِهم، كَما فيهِ تَمييزُ المتقدِّمِ والمتأخِّرِ ومُناسَبَةُ كُلٍّ مِنهما لظَرفِهِ.

لَكِن يُشْكِلُ عليهِ أنَّ تَرتِيبَ النُّزولِ بالنَّظَرِ إلى كُلِّ سُورَةٍ بعَيْنِها أمرٌ يعوزُهُ الدَّلِيلُ الثَّابِتُ، ولا يَصِحُّ في ذلكَ شَيءٌ يَستَغرِقُ جَمِيعَ سُورِ القُرآنِ، كيفَ وقَد دَخلَ في بَعضِ السُّورِ المكِّيَّةِ آياتٌ مدنِيَّةٌ؟

---

(١) وَلي رِسالَةٌ مُفرَدَةٌ بعُنوانِ: «التَّجْدِيدُ في التَّفْسِيرِ»، فِيهَا مَزِيدُ تَفْصِيلٍ لِما يَتعلَّقُ بالمناهِجِ الجَدِيدَةِ في التَّفسِيرِ.

ومِنْ أجلهِ كانَ تَمييزُ المكِّيِّ والمدنِيِّ يُعْرَفُ غالبًا بعلاماتٍ وصِفاتٍ، لا يُعرَفُ بالتَّوقِيفِ إلَّا لبَعْضِ سُوَرِ القُرآنِ، كَما تَقَدَّمَ بَيانُهُ في مَوضِعِهِ من هَذا الكِتابِ.

غيرَ أنَّ بناءَ هذا النَّوعِ من التَّفسيرِ على التَّغلِيبِ مَقبُولٌ في الاجتهادِ.

٢ ـ التَّفسيرُ الموضُوعيُّ للقُرْآنِ:

وهُوَ الاعْتِناءُ بدِراسَةِ الموضُوعاتِ القرآنيَّةِ على غيرِ الصُّورَةِ التَّقليديَّةِ في التَّفسيرِ، وإنَّما بالنَّظَرِ إلى الأبوابِ، كدِراسَةِ: الإيمانِ والكُفْرِ والنِّفاقِ في القرآنِ، الأخْلاقِ في القرآنِ، الرِّبا في القرآنِ، وهكذا.

وهذا أسْلوبٌ عَصْريٌّ، لم يكُن شائِعًا في تَصانيفِ السَّابِقينَ على سَبيلِ الإفرادِ بالتَّأليفِ، إنَّما كانُوا يُراعُونَ تتَبُّعَ المصْطَلَحِ القرآني مِن حيثُ الجُمْلَةُ.

وَهُوَ مَعَ حَداثَتِهِ، فإنَّه لا مانِعَ مِنْه وَلا حرَجَ فيهِ، بشرْطِ التِزامِ المنْهَجِ المعتَبَرِ في التَّفسيرِ.

٣ ـ التَّفسيرُ العِلميُّ:

والمرادُ بهِ تَفسيرُ الآياتِ الَّتي تتحدَّثُ عَنِ الكَوْنِ وخَلْقِ الإنْسانِ ونَحْوِ ذلكَ، بِما تَوصَّلَ إليهِ العِلْمُ الحَديثُ من اكْتِشافٍ واطِّلاعٍ على حَقائِقَ لم يَهْتَدِ إلَيْها عُمومُ النَّاسِ مِن قَبْلُ.

وَهذا فَنٌّ مِنَ التَّفسيرِ لا يُغْفَلُ أثَرُهُ في إعْجازِ القرآنِ، وزِيادَةِ الإيمانِ، لكنِّي أراهُ لا يُقْبَلُ إلَّا بشُروطٍ ثَلاثَةٍ:

١ ـ أنْ لا يُصادِمَ أصْلًا مَعلومًا بنَفْسِ دَلالَةِ القرآنِ أو السُّنَّةِ.

٢ ـ أن يَحْتَمِلَهُ اللَّفْظُ مِنْ جِهَةِ اللُّغَةِ.

٣ ـ أن يَكونَ حَقيقَةً علميَّةً ثَبَتَتْ بالبَراهينِ، لا مُجرَّدَ نظريَّةٍ مُحْتَمَلَةٍ، خَشْيَةَ أن تُجْعَلَ نُصوصُ القرآنِ غَرَضًا لتَجارِبِ النَّاسِ.

فإذا اجتَمَعَتْ هذه الشُّروطُ فلا مانِعَ من قَبولِ هذا النَّوْعِ مِنَ التَّفسيرِ، فإنَّ الله تعالى قالَ: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فُصِّلَت: ٥٣]، وأمَرَ في مَواضِعَ كَثيرَةٍ بالنَّظَرِ فِي آياتِه في الخَلْقِ.

ويُمْكِنُ القَوْلُ: فِكْرَةُ هذا النَّوْعِ مِنَ التَّفسيرِ ليسَتْ حَديثَةً، فَقَدْ نَبَّهَ الأطبَّاءُ وغيرُهُم مِن قَبْلُ على أشْياءَ، ورَبَطوها بالقُرآنِ، لكنَّها لم تَبْلُغْ ما بَلغَهُ العِلْمُ الحَديثُ اليَوْمَ.

وَفي العَصْرِ الحَديثِ خِلالَ القَرْنِ الماضي، أَلَّفَ الشَّيخُ طَنْطاوي بْنُ جوهَري المصريُّ المتوفَّى سنةَ (١٣٥٨هـ) تَفسِيرَهُ المسمَّى بـ«الجواهِر»، وشَحَنَهُ بذِكْرِ الاكتِشافاتِ العَصريَّةِ وربَطَها بالقُرآنِ، وكانَ يمَثِّلُ بالصُّوَرِ في كِتابِهِ هذا، فرَفَضَهُ النَّاسُ وعابوهُ، لِما رَأوْا فيهِ مِنَ التَّكلُّفِ والمبالَغَةِ.

٤ ـ التَّفسير العَدديُّ للقُرآنِ:

كَذا سمَّاهُ بَعْضُ أهْلِ هذا الزَّمانِ، والمقصُودُ بهِ: اسْتِخراجُ دَلائِلَ ومَعانٍ، بِناءً على حِسابِ عَدَدِ الحُروفِ أو الكَلِماتِ، ومِنْهُ البَحْثُ عن سِرِّ عَدَدِ السَّبْعَةِ أو السَّبْعينَ أو الأرْبعينَ، وشِبْهِ ذلكَ.

فهذا تَكلَّمَ فيهِ بَعْضُ النَّاسِ مِن قَبْلُ، كَما أشارَ إليهِ الزَّركشيُّ[1].

وهُوَ مِن بِدَعِ التَّفاسيرِ، ولاحِقٌ بالتَّفسيرِ بالرَّأيِ المذْمومِ، فهُوَ لا يَتخرَّجُ عَلى لُغَةٍ ولا على أثَرٍ، كَما أنَّنا لم نَرَ مَن تَكَلَّمَ فيهِ أتى بِمثالٍ صالحٍ مُقْنِعٍ، بل لا تَخريجَ لَهُ إلَّا التَّكلُّفُ، واللهُ أعْلَمُ.



(١) البُرهان، للزَّركشيِّ (٢/١٨١-١٨٢).

الفصل الخامس

قَواعد التَّفسِير

هذا الفَصْلُ مُختَصرٌ، مَعقُودٌ للتَّنبيهِ على ما يحتاجُ المفسِّرُ أو مُتَدبِّرُ القُرْآنِ إلى مُلاحَظَتِهِ، وهُوَ أُصُولٌ جامِعَةٌ وقَواعِدُ كُلِّيَّةٌ، تُعِينُ على التَّدبُّرِ الأمْثَلِ، والفَهْمِ الصَّحيحِ للقُرآنِ، تُتَمِّمُ الأُصُولَ المتقدِّمَةَ، وتُقْرَنُ بما ذَكَرْتُهُ في طُرُقِ التَّفسِيرِ، لا أعِيدُ فيها ما نبَّهْتُ عليهِ من قَبلُ في مَوضِعهِ من هذا الكِتابِ، كمُراعاةِ أسْبابِ النُّزولِ، والمكِّيِّ والمدنيِّ، واخْتِلافِ القراءاتِ، والنَّسْخِ، والمأثورِ في التَّفسيرِ، والحَذَرِ مِنَ الرَّأي الفاسِد، وتَرْكِ تَفسيرِ المتَشابِهِ.

وهذا بَيانُ تلكَ القَواعِدِ والأُصُولِ في ثلاثَةِ مَباحِثَ.

المبحث الأول
محتوى القُرآن

في القرآنِ ما يَنْفَعُ النَّاسَ في الدُّنْيا والآخِرَةِ، عُلومُهُ لا نِهايَةَ لَها، وخَيرُهُ لا انْقِضاءَ له ولا انْقِطاعَ.

صَحَّ عَنْ عَبدِاللهِ بْنِ مَسْعودٍ، رضي الله عنه، قالَ: «مَن أرادَ العِلْمَ فلْيُثَوِّرِ القُرآنَ، فإنَّ فيهِ عِلْمَ الأوَّلينَ والآخِرينَ»(١).

وعَن مَسْروقِ بْنِ الأجْدَعِ، قالَ: «ما نَسْأَلُ أصْحابَ مُحمَّدٍ ﷺ عَن شَيءٍ، إلَّا وعِلْمُهُ في القُرآنِ، ولكنْ عِلْمُنا قَصَرَ عنْهُ»(٢).

---

(١) أخْرَجَهُ ابنُ المبارَكِ في «الزُّهْد» (رقم: ٨١٤)؛ وابنُ أبي شيبة (رقم: ٣٠٠٠٩)؛ وأبو عُبيدٍ في «فَضائل القرآن» (ص: ٩٦)؛ وسَعيدُ بْنُ مَنصورٍ (رقم: ١)؛ ومُسدَّدٌ (كما في «المطالب العالية» رقم: ٣٤٠٠)؛ والفِريابيُّ في «فَضائل القُرْآن» (رقم: ٧٨)؛ والنَّحَّاسُ في «القَطْع» (ص: ٨٤)؛ والطَّبرانيُّ في «الكبير» (رقم: ٨٦٦٤-٨٦٦٦)؛ وَالبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ١٩٦٠)، مِن طُرُقٍ عن أبي إسْحاقَ السَّبيعيِّ، عن مُرَّةَ بْنِ شَراحِيلَ، عنِ ابنِ مَسْعودٍ، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ.
وقَوْلُه: «فَلْيُثَوِّر» أي: فليُنقِّرْ عنه ويُفكِّرْ في مَعانيهِ وتَفسيرِهِ وَقِراءَتِهِ (النِّهاية في غريب الحَديث، لابنِ الأثير ١/٢٢٩).

(٢) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أبو عُبيدٍ في «فَضائِله» (ص: ٩٦)؛ وَالبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٢٨٤).

واعْلَمْ أنَّ مَجموعَ مادَّةِ القرآنِ تَرْجِعُ إلى ثَلاثَةِ أشْياءَ:

١ ـ العَقيدَة: وتحتَها: أسْماءُ اللهِ تعالى وصِفاتُهُ، والآياتُ الدَّالَّةُ عليهِ، والإيمانُ باليَوْمِ الآخِرِ، وسائرِ الغَيْبِ، والرُّسُلِ، والكُتُبِ.

٢ ـ التَّذكير: وتَحتَه: الأمْثالُ، والقَصَصُ، وَالوَعْدُ، والوَعيدُ.

٣ ـ الشَّرائع: وهِيَ الأوامِرُ والنَّواهي، وأحكامُ الحَلالِ والحَرامِ.

وهذهِ القِسْمَةُ أصْلُها الحَديثُ الصَّحيحُ المتواتِرُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تَعْدِلُ ثُلُثَ القرآنِ»(١).

وفي رِوايةٍ صَحيحةٍ مِن حَديثِ أبي الدَّرداءِ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «**إنَّ اللهَ جَزَّأَ القرآنَ ثَلاثَةَ أجْزاءٍ: فجَعَلَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ جُزءًا من أجْزاءِ القرآنِ**»(٢).

وذلكَ مِن جِهَةِ أنَّ هذه السُّورَةَ قَدِ اشْتَمَلَتْ على التَّوحيدِ خاصَّةً، وهذا ثُلُثُ القُرآنِ، باعْتِبارِ القِسْمَةِ السَّابِقَةِ.

فإذا ظَهَرَ هذا فههُنا تَنبيهٌ على ثَلاثةِ أصُولٍ يَحْتاجُ إلى رِعايَتِها الْمُتَدَبِّرُ:

❑ **الأصْلُ الأوَّل: أمْثالُ القُرآنِ.**

القُرآنُ مَليءٌ بضَرْبِ الأمْثالِ، وَعلَّةُ ذلكَ: ما في المثَلِ

---

(١) وَرَدَ مِن حَديثِ عَدَدٍ كَبيرٍ مِنَ الصَّحابَةِ، وهُوَ عنْدَ البُخاريِّ (رقم: ٤٧٢٦ ومواضِع أخرَى)، من حَديثِ أبي سَعيدٍ، ومُسلمٍ (رقم: ٨١١) مِن حَديثِ أبي الدَّرْداءِ، و(رقم: ٨١٢) مِن حَديثِ أبي هُريْرَةَ.

(٢) هذا مِن رِوايَةِ أبي الدَّرْداءِ عندَ مُسلمٍ في «صَحيحه».

مِن تَصويرِ الشَّيءِ وتَقريبِهِ في الأذْهانِ، إذْ هُوَ تَشبِيهٌ، والتَّشبِيهُ يُنَزِّلُ البَعيدَ مَنزِلَةَ القريبِ، والمعقُولَ منزِلَةَ المحسُوسِ، فتَعيهِ العُقولُ وتَقْبَلُهُ.

والمثَلُ لا يكونُ إلَّا والممثَّلُ بهِ حَقيقَةٌ مَعلومَةٌ، لا يَكونُ صُورَةً وَهْميَّةً.

والأمْثالُ في القرآنِ ثَلاثَةُ أنواعٍ[1]:

النَّوعُ الأوَّل: أمثالٌ يُصرَّحُ فيها بلفْظِ (المثَلَ) أو ما يَدلُّ على التَّشبيهِ، وتُسمَّى (الأمْثالَ المصرَّحَةَ).

فَمِثالُ التَّصريحِ بلَفْظِ المثَلِ قَوْلُهُ تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرَّعد: ١٧].

ومِثالُ التَّصريحِ بالتَّشبيهِ، قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ [النُّور: ٣٩].

---

(١) اعتنى بالنَّوعينِ الأوَّلينِ كَثيرٌ مِنَ العُلماءِ، مِنهُم: أبو بكرٍ ابنُ العربيِّ في «قانون التَّأويل» (ص: ٥٦٦)، والعِزُّ بن عبدالسَّلام في «الإمام في بيانِ أدلَّةِ الأحكام» (ص: ١٤٣)، وابنُ القيِّم في «إعْلام الموقِّعين» (١/١٦٣-٢٦٦) وأفْرِدَ بالنَّشرِ كذلكَ.

النَّوْعُ الثَّاني: أمْثالٌ لا يُصرَّحُ فيها بلَفْظِ التَّمثيلِ، ولكنَّها تَدلُّ على مَعانٍ تمثيليَّةٍ بإيجازٍ، وهِيَ (الأمثالُ الكامِنَةُ)، كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحُجرات: ١٢].

وتَشْبِيهاتُ القُرآنِ جَميعُها أمْثالٌ مَضرُوبَةٌ لفَهْمِ مُرادِ اللهِ ﷻ بخِطابِهِ لعِبادِهِ، كَما قالَ: ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، وَقالَ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١]، ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العَنكبُوت: ٤٣].

النَّوعُ الثَّالث: قَصَصُ القرآنِ.

قَصَّ اللهُ ﷻ عَلينا مِن أنْباءِ الأوَّلينَ ما جَعَلَهُ أعْظَمَ مَثَلٍ للاعْتِبارِ والقِياسِ، فقالَ: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [النُّور: ٣٤].

فهذا الْمَثَلُ هُوَ قِصَّةُ آدَم ونُوحٍ وهُودٍ وصالحٍ وإبراهيمَ ولُوطٍ وبَني إسرائيلَ، وغيرِ ذلكَ، فالْمُخاطَبونَ بهذا القرآن هُمُ الممثَّلونَ، وأصْحابُ تلكَ القَصَصِ هُمُ الممثَّلُ بهِم، والمثَلُ شَأنُهُم وما كانُوا عليهِ وما صارُوا إليهِ.

وهذا الْمَثَلُ قَضيَّةٌ قِياسيَّةٌ، أصْلُها تِلْكَ الأمَمُ الخالِيَةُ، وفَرْعُها هذهِ الأمَّةُ ومَن بَلَغَهُ هذا القرآنُ، والمعنى الجامِعُ لإلْحاقِ الفَرْعِ بالأصْلِ: إمَّا اسْتِقامَةٌ تُلْحِقُ بمَن أنْعَمَ اللهُ عليهِمْ، وإمَّا انْحِرافٌ يُلْحِقُ بمَصيرِ المغضُوبِ عليهِم والضَّالِّينَ.

كما قال الله ﷻ: ﴿فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِهِمْ ۚ قُلْ فَٱنتَظِرُوا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ ﴿١٠٢﴾ ثُمَّ نُنَجِّى رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٢ ـ ١٠٣].

وكما قال سُبْحانَهُ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ هِىَ حَسْبُهُمْ ۚ وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٦٨﴾ كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٦٩﴾ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَٰهِيمَ وَأَصْحَٰبِ مَدْيَنَ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ ۚ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [التَّوْبَة: ٦٨ ـ ٧٠].

وهذا النَّوْعُ مِن أعْجَبِ الأمْثالِ، وَما هُوَ بالأساطيرِ ولا الخَيالاتِ، بَلْ هُوَ كَما قالَ اللهُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ﴾ [آل عِمْرَان: ٦٢]، وَقالَ: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يُوسُف: ٣]، وَقالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يُوسُف: ١١١].

وَتَدبُّرُ أمْثالِ القرآنِ وقَصَصِهِ يَتجاوَزُ الاعْتِبارَ، إلى تَرسيخِ مَعاني العَقيدَةِ، وشَرْحِ أساليبِ الدَّعْوَةِ والحِجاجِ، وبَيانِ الشَّرائِعِ[1].

(١) انْظُر: الإمام في بيانِ أدلَّةِ الأحكام، للعِزِّ بن عبدالسَّلام (ص: ١٤٣).

❑ الأصْلُ الثَّاني: جَدَلُ القرآنِ.

المقْصودُ بجَدَلِ القرآنِ: أَساليبُ المناظَرَةِ الَّتي جاءَ بِها لإظهارِ الحقِّ وإقامةِ الحُجَّةِ على الْمُخالفينَ.

وقَد تَضمَّنَ القُرآنُ جميعَ ما يُسْتَعْمَلُ في المناظَراتِ والحِوارِ مِنَ البَراهينِ والأدلَّةِ العقليَّةِ، كَما قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفُرْقَان: ٣٣]، وَقالَ تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعْرَاف: ١٨٥، الْمُرْسَلَات: ٥٠]، لكنَّ ذلكَ مَوقوفٌ على اسْتِكْشافِهِ منْهُ بحُسْنِ التَّدبُّرِ والفَهْمِ عَنِ اللهِ ﷻ.

وَفي قَصَصِ الأنْبياءِ كَثيرٌ مِن تلكَ الأدلَّةِ، على التَّوحيدِ وإثْباتِ النُّبوَّاتِ.

فَمِن تِلْكَ الأساليبِ:

أوَّلًا: إلْزامُ المخاطَبِ بطَريقِ الاستِفْهامِ عَمَّا هوَ مُسَلَّمٌ عندَه، حتَّى يعتَرِفَ بِما يُنكِرُهُ.

كقَولِهِ تعالى في رَدِّ فِرْيَةِ اليَهودِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١].

ثانيًا: إلزامُ المُخاطَبِ بِما تَقْتَضيهِ العُقولُ.

كَما في قَولِهِ تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبيَاء: ٢٢]، أيْ: لَفَسَدَ تَدْبيرُ السَّماواتِ والأرْضِ واختَلَّ نِظامُهُما،

والسَّماواتُ والأرْضُ لم تَفْسُدا، فنَتَجَ عنْهُ أن ليسَ فيهما آلِهَةٌ إلَّا الله، كما قالَ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وكما قالَ سُبحانَهُ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢].

ثالثًا: الاستدلالُ بالمبدأ على المعادِ.

كقولِهِ تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ ۝٧ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٥ ـ ٨][1].

رابعًا: الاسْتِدْلالُ بقِياسِ الأوْلى.

كقِياسِ إحياءِ الموتى على خَلْقِ السَّماواتِ والأرْضِ، كما قالَ تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ﴾ [الأحقاف: ٣٣].

خامِسًا: السَّبْرُ والتَّقسِيمُ.

وذلكَ بحَصْرِ الأوصافِ وإبطالِ أن يكونَ واحِدٌ منها علَّةً للحُكْمِ[2]، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝١٤٣ وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ

(١) انظُر: مَجموع الفتاوى، لابنِ تيميَّة (١٢١/٩).
(٢) الكلِّيَّات، للكَفويِّ (٢٢/٢).

قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣ ـ ١٤٤](١).

سادِسًا: المُطالَبَة بالبُرهانِ على صِحَّةِ الدَّعوى.

كقَوْلِ اللهِ تعالى لأهْلِ الكِتابِ: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ عنْهُم: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البَقَرَة: ١١١]. وكَمَا قَالَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

سابِعًا: التَّحدِّي.

كَقَوْلِهِ تعالى في إثْباتِ التَّوحيدِ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦].

وقَوْلِهِ في إثْباتِ عَجْزِ الكُفَّارِ عنِ الإتيانِ بسُورَةٍ مِثْلِ هذا القرآنِ: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [يُونُس: ٣٨].

هذه بَعْضُ صُوَرِ الجَدَلِ في القُرآنِ ذكْرُها على سَبيلِ التَّنبيهِ، لا التَّتبُّعِ والاسْتِقصاءِ، فهذا فَنٌّ خاصٌّ مِن عُلومِ القُرآنِ.

---

(١) مَباحِث في عُلوم القرآنِ، مَنَّاع القطَّان (ص: ٣٠٣).

❑ الأصْلُ الثَّالثُ: أحْكامُ القرآنِ.

أحْكامُ القرآنِ بمعنى الأمْرِ والنَّهيِ يَنْدَرِجُ تَحْتَها جَميعُ التَّكاليفِ: سَواءٌ كانَت مِنْ أعْمالِ القُلوبِ، كالتَّوحيدِ والإيمانِ والإخْلاصِ، أو كانت موَزَّعةً بينَ القُلوبِ والجوارِحِ، كالعِباداتِ، مثلُ الصَّلاةِ والزَّكاةِ والصِّيامِ والحجِّ، أو كانَت من أعمالِ الجَوارحِ، كالمعامَلاتِ لصَلاحِ أمْرِ الدُّنْيا، وحِفْظِ الضَّروراتِ وتَحقيقِ الحاجاتِ، كالبَيْعِ والشِّراءِ والنِّكاحِ.

وسَوَاءٌ كانَت مُختَصَّةً بالفَرْدِ، أو بالجَماعَةِ، أو مشْتَرَكَةً بينَهُما.

فالقرآنُ قَدْ أتى بجَميعِ تِلْكَ الأحكامِ، تَصريحًا أو تَلويحًا، بالقاعِدَةِ العامَّةِ أو بالحُكْمِ المفَصَّلِ، كَما قالَ اللهُ ﷻ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النَّحل: ٨٩][1].

والآياتُ الدَّالَّةُ على الأحكامِ في القُرآنِ لا ينْبَغي أن تُقيَّدَ بعَدَدٍ، فكُلُّ آيَةٍ في القُرآنِ جائِزٌ أن تكونَ مَظِنَّةً للحُكْمِ.

كما قالَ عَبْدُالله بْنُ مَسْعودٍ، رضي الله عنه: «ما مِنْ حَرْفٍ أو آيَةٍ، إلَّا وَقَدْ عَمِلَ بها قَوْمٌ، أو لَها قَوْمٌ سَيَعْمَلُونَ بها»[2].

كَيْفَ تُسْتَفادُ الأحكامُ مِنَ القرآنِ؟

الآياتُ الدَّالَّةُ على الأحكامِ في القُرآنِ نَوعانِ:

الأوَّل: ما جاءَ بالحُكْمِ صَراحَةً، كالَّذي يُستَفادُ مِن سُوَرِ البَقَرَةِ والنِّساءِ والمائِدَةِ، من الفَرائِضِ والحَلالِ والحَرامِ، وهذا ظاهِرٌ.

---

(١) انْظُر كِتابي «تيسير علم أصول الفقه» (ص: ١٣٧).

(٢) أخرَجَه أبو عُبيد في «فَضائل القُرْآن» (ص: ٩٩)، بإسْنادٍ صحيحٍ.

والثَّاني: ما يُؤخَذُ بطَريقِ الاسْتِنْباطِ، وَهذا قِسْمانِ:

أحدُهما: ما يُسْتَنْبَطُ بالتَّدبُّرِ لنَفْسِ الآيَةِ.

مِثالُهُ: اسْتِنْباطُ صحَّةِ أنْكِحَةِ الكُفَّارِ مِن قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المَسَد: ٤]، فَلَوْ كانَ عَقْدُ النِّكاحِ بينَهما باطِلًا بسَبَبِ الكُفْرِ لَما أَضافَها إليهِ.

واسْتِنْباطُ صِحَّةِ صَوْمِ مَن أدْرَكَه الفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ، مِن قَوْلِهِ تعالى: ﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ﴾ [البَقَرَة: ١٨٧]، فَأبْقى الإذْنَ في الجِماعِ والأكْلِ والشُّرْبِ حتَّى يَتبيَّنَ الفَجْرُ، فإذا دَخَلَ الفَجْرُ وَجَبَ الإمْساكُ عَن كُلِّ ذلكَ، فمَن حَلَّ له أن لا يَنْزِعَ عَن أهْلِهِ إلَّا بدُخولِ الفَجْرِ، فقَدْ أُقِرَّ على أن يُدْرِكَهُ وَقْتُ الصَّوْمِ جُنُبًا، وَلا يَقْدَحُ ذلكَ في صَوْمِهِ وَلا يَمْنَعُهُ.

وثانيهِما: بضَميمَةِ آيَةٍ أخْرى.

كَاسْتِنْباطِ أقَلِّ مُدَّةِ الحَمْلِ مِنْ آيَتَينِ: قَولِهِ تعالى: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، مَع قَوْلِهِ: ﴿وَفِصَـٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ﴾ [لُقمان: ١٤][1].

كَيْفَ تَدُلُّ ألْفاظُ القرآنِ على الأحكامِ؟

هذا مَبْحَثٌ مَوضِعُهُ بتَفْصيلِهِ (علم أصولِ الفقهِ)، والتَّنبيهُ مِن حيثُ الجُملَةُ على أنَّ ألْفاظَ القرآنِ تَدُلُّ على الأحكامِ:

بصيغَةِ الطَّلَبِ الْمُباشِرَةِ، كالأمْرِ ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البَقَرَة: ١١٠]، والنَّهي: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسْرَاء: ٣٢].

---

(١) انْظُر: البُرهان، للزَّركشيِّ (٢/٤، ٥).

أو بالخَبَرِ المفيدِ للحُكْمِ، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البَقَرَة: ١٨٣].

أو بِما رُتِّبَ على العَمَلِ مِن جَزاءٍ في العاجِلِ والآجِلِ، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزَّلزَلة: ٧ ـ ٨].

وللإمامِ عِزِّ الدِّينِ بْنِ عَبْدِالسَّلامِ في هذا تَصنِيفٌ نافِعٌ، يُحقِّقُ الغايَةَ في هذا الأصْلِ، اسْمُهُ: «الإمامُ في بَيانِ أدلَّةِ الأحكامِ».

المبحث الثاني
قواعد لُغَويَّة

التَّنبِيهُ في هذا المبحَثِ على أصُولٍ في التَّفسيرِ تَنْبَني على مُراعاةِ الجانِبِ اللُّغويِّ في القُرآنِ، فإلَيْكَ بَيانَها:

١ ـ اتِّباعُ مَعنى الكَلمَةِ القرآنيَّةِ كَما جاءَ بهِ لِسانُ العَرَبِ، وما عُرِفَ مِن كَلامِهِمْ، ومُلاحَظَةُ الوُجوهِ فيهِ.

والوُجوهُ هِيَ: اللَّفْظُ الواحِدُ يُسْتَعمَلُ في المعاني المتعدِّدَةِ.

كأَلْفاظِ (الهُدَى) و(الإيمانِ) و(الكُفْر) و(العَفْو)، اسْتُعْمِلَ كُلٌّ مِنْها في القرآنِ في أكْثَرَ من معنى.

ومِن أحْسَنِ الطُّرُقِ المساعِدَةِ على ذلكَ ويُقدَّمُ على الرُّجوعِ إلى المعاجِمِ اللُّغويَّةِ: تَتبُّعُ اللَّفْظَةِ في مَوارِدِها في القرآنِ نَفسهِ بمُختَلَفِ اشْتِقاقاتِها، فإنَّ أحسَنَ الطُّرُقِ في التَّفسيرِ: أن يُفسَّرَ القُرآنُ بالقُرآنِ، وهذا منْهُ.

واعتَنى بَعْضُ العُلماءِ بإفرادِ دَلالاتِ الألْفاظِ والمصطَلحاتِ

المتكرِّرَةِ في القرآنِ، بالتَّأليفِ، ومِن أجَلِّ الكُتُبِ فيهِ: «بَصائرُ ذَوي التَّمييزِ في لَطائِفِ الكِتابِ العَزيزِ» للإمامِ مَجْدِ الدِّينِ مُحمَّدِ بْنِ يعْقوبَ الفَيْروزآباديِّ صاحِبِ «القاموسِ الْمُحِيط»، المتوفَّى سنةَ (٨١٧هـ).

وسَبَقَ إليهِ غيرُ واحِدٍ كذلكَ، مِنْ أقدَميهِم: ابنُ قُتيبةَ في «مُشْكِلِ القرآنِ».

ومِمَّا يندَرِجُ تحتَ هذهِ القاعِدَة مُلاحَظَةُ الأضْدادِ اللُّغويَّة في القُرآنِ، كاسْتِعمالِ (ظَنَّ) لليَقينِ والتَّرَدُّدِ أو الشَّكِّ، كقَولِهِ تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقَّة: ٢٠] في اليَقينِ، وقَوْلِهِ: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ [القَصَص: ٣٩] في الشَّكِّ.

٢ ـ هَلْ في القُرآنِ ألْفاظٌ مُتَرادِفَةٌ؟

التَّرادُفُ: هُوَ تَوالي كَلِمَتينِ فأكْثَرَ دَالَّةٍ على شَيءٍ واحِدٍ باعْتِبارٍ واحدٍ، مثْلُ: (البُرِّ) و(القَمْحِ) و(الحِنْطَة)، فهذهِ ألْفاظٌ مُختَلِفَةٌ لشَيءٍ واحدٍ.

وعَلامَةُ صِحَّةِ التَّرادُفِ: إمْكانُ حُلولِ أحَدِ اللَّفْظينِ محلَّ الآخَرِ، لو حذَفْتَ أحدَهُما.

وأكْثَرُ أهْلِ العِلْمِ على القَوْلِ بصِحَّةِ وُقوعِهِ في اللُّغَةِ، ولم يُنْكِرْهُ إلَّا قَليلٌ مِن عُلماءِ العَربيَّةِ، أقدَمُهُم أبو العبَّاسِ ثَعْلَبٌ، وتَبِعَهُ عليه تِلميذُهُ أبو الحُسَيْنِ بْنُ فارِسٍ[1].

---

(١) وانْظُر: المحصُول، للرَّازيِّ (١/٣٤٧)؛ الإبْهاج في شَرح المنْهاج، لتَقيِّ الدِّين السُّبْكيِّ وابنِه تاجِ الدِّين (١/٢٣٨، ٢٤١)؛ الإحْكام، للآمديِّ (١/٣٣)؛ =

وَعلى القَوْلِ بثُبوتِهِ، فَلا يُظَنُّ كَثْرَةُ وُقوعِهِ في كَلامِ العَرَبِ.

أمَّا في القُرآنِ، فَطائِفَةٌ على وُجُودِهِ، وطائِفَةٌ على عَدَمِهِ، والقَوْلُ بعَدَمِهِ هُوَ الصَّحِيحُ، إذْ مَن قالَ بوُجودِهِ فيهِ لم يَذْكُر لَهُ مِثالًا صالحًا، إنَّما ذكَرَ مِثْلَ قَوْلِهِ تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، و﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدثر: ٢٨]، و﴿أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، و﴿بَثِّي وَحُزْنِي﴾ [يوسف: ٨٦].

وهذا ليسَ مُتَرادِفًا، ولَيْسَ اللَّفْظانِ في هَذهِ المواضِعِ بمَعنى واحدٍ، والأصْلُ أنَّ العَطْفَ يَقْتَضي المغايَرَةَ بينَ المعطُوفِ والمعْطُوفِ عليهِ.

نَعَمْ، يُوجَدُ في القرآنِ اسِتعْمالُ الألْفاظِ الْمُتَقارِبَةِ المعاني، مثْلُ: (الخَوف) و(الخَشْيَة)، و(الخُشوع) و(الخُضوع)، لا على سَبيلِ التَّرادُفِ، وإنَّما بمَجيءِ اللَّفْظِ مُستقلًا عنِ الآخَر.

وهذهِ الألْفاظُ وشِبْهُها لو تَوالَتْ فلَيْسَت مُتَرادِفَةً على التَّحقِيقِ، وذلكَ لِما بينَها مِن دَقيقِ الفارِقِ في المعنى.

ولإمامِ اللُّغَةِ أبي هِلالٍ العَسْكريِّ في هذا النَّوعِ مِنَ الْمُفْرَداتِ كِتابُ «الفُرُوق»، يُثْبِتُ وُجودَ الفَرْقِ بينَ هذهِ الألْفاظِ وإن تَقارَبَت في المعنى.

= الكُلِّيَّات، للكَفويِّ (٢/١٠٨)؛ مَجموع الفتاوى، لابن تيميَّة (١٣/١٨٣)؛ رَوضَة المحبِّين، لابن القيِّم (ص: ٥٤)؛ إرْشاد الفُحول، للشَّوكانيِّ (ص: ١٦).

فجَديرٌ بمتَدَبِّرِ القُرآنِ أن يَسْتَبْعِدَ فِكرةَ وُجودِ المترادِفِ فيهِ؛ فذَلِكَ أدعَى لاستِخْرَاجِ المعاني.

٣ ـ الحَقيقةُ والمجَازُ:

الحَقيقَةُ: هيَ اللَّفْظُ المسْتَعْمَلُ فيما وُضِعَ لهُ في اصْطِلاحِ التَّخاطُبِ.

وهُوَ ما يَتَبادَرُ إلى الذِّهْنِ مَعناهُ مِن مُجرَّدِ لَفْظِهِ دونَ التَّوقُّفِ على قَرينَةٍ.

فإنْ كانَ ذلكَ الوَضْعُ لُغويًّا فهِيَ (الحَقيقَةُ اللُّغويَّةُ)، مثْلُ لَفْظِ (أسَد)، فإنَّه لَفْظٌ مُسْتَعمَلٌ في لُغَةِ العَرَبِ اسمًا للحَيوانِ المعرُوفِ.

وإنْ كانَ الوَضْعُ شَرعيًّا، فهِيَ (الحَقيقَةُ الشَّرعيَّةُ)، مثْلُ لَفْظِ (الإيمانِ) و(الكُفْرِ)، و(المؤمِنِ) و(الكافِر)، و(الصَّلاةِ) و(الزَّكاةِ) و(الصَّوْمِ)، فهذهِ ألْفاظٌ اسْتُعْمِلَتْ في خِطابِ الشَّارِعِ للدَّلالَةِ على مَعاني مَخصوصَةٍ.

وإنْ كانَ الوَضْعُ بحَسَبِ ما اصْطَلَحَ عليهِ النَّاسُ مِن مَعنى اللَّفْظِ، فهِيَ (الحَقيقَةُ العُرفيَّةُ)، كإطلاقِ النَّاسِ اليَوْمَ لَفْظَ (طَيَّارَة) على وَسيلَةِ النَّقْلِ الجَوِّيَّةِ المعرُوفَةِ.

وَالحَقيقَةُ بأنواعِها الثَّلاثَةِ مُعتَبرةٌ لفَهْمِ القُرآنِ.

وتَرتيبُ الحَقائِقِ: الشَّرعيَّةُ، فالعُرفيَّةُ، فاللُّغويَّةُ.

فتَفسيرُ لَفْظِ (الصَّلاةِ) في الكِتابِ والسُّنَّةِ، لا يُصارُ إليهِ بدَلالَةِ اللُّغَةِ، إنَّما يُطْلَبُ مَعْناهُ في مُرادِ اللهِ ورَسُولِهِ ﷺ.

قالَ ابنُ تيميَّةَ: «القرآنُ وَالحَديثُ إذا عُرِفَ تَفسيرُهُ مِن جِهَةِ النَّبيِّ ﷺ، لم يُحْتَجْ في ذلكَ إلى الاسْتِدْلالِ بأقْوالِ أهْلِ اللُّغَةِ وَلا غَيرِهِمْ»(١).

فإن قامَ دَليلٌ على عَدَمِ إرادَةِ الحَقيقَةِ الشَّرعيَّةِ فيهِ، حَمَلْنا اللَّفْظَ على ما قامَ عليه الدَّليلُ مِن مَعناهُ، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التَّوْبَة: ١٠٣]، فالصَّلاةُ هُنا الدُّعاءُ لَهُم، وهذا تَفسِيرٌ باللُّغَةِ.

فإن فَقَدْتَ تَفْسيرَ اللَّفْظِ في بَيانِ اللهِ ورَسولِهِ ﷺ، فإنْ كانَ مِمَّا تعلَّقَتْ بهِ التَّكاليفُ العَمَليَّةُ، فاطْلُبْهُ في عُرْفِ النَّاسِ واسْتِعمالِهِم، مِثْلُ لَفْظِ (السَّفَرِ) و(عِشْرَةِ الزَّوجَةِ)، فَهذا لا تُسْعِفُ اللُّغَةُ في تَوضيحِ مَعناهُ، وَتَرَكَتِ الشَّريعَةُ تَفْسِيرَهُ أَو تَقْدِيرَهُ لِلعُرْفِ.

أمَّا سائِرُ الألْفاظِ فالمعتَبَرُ فيها الحَقيقَةُ اللُّغويَّةُ، وَقَدْ قالَ تَعالى عَنِ القُرْآنِ: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشُّعَراء: ١٩٥].

المَجاز:

الْمَجازُ مُقابِلٌ للحَقِيقَةِ، وهُوَ: اسْتِعْمالُ اللَّفْظِ في غَيرِ ما وُضِعَ لهُ، لِعَلاقَةٍ بينَهُما، مَعَ قَرينَةٍ تَمْنَعُ مِن إرادَةِ الحَقِيقَةِ.

والعَلاقاتُ الَّتي تكونُ بينَ المعنَيَيْنِ المجازيِّ والحَقيقيِّ لِلَّفْظِ كَثيرَةٌ، مُفَصَّلةٌ في (كُتُبِ البَلاغَةِ)، مِثْلُ التَّعبيرِ عَنِ الكُلِّ بالجُزْءِ،

(١) مَجْموعُ الفَتاوى، لابن تيميَّة (١٨/١٣).

كالتَّعبيرِ بالسُّجودِ عَنِ الصَّلاةِ، والتَّعبيرِ بلَفْظِ المحلِّ عنِ الحالِّ فيهِ، كَما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يُوسُف: ٨٢]، والمرادُ مَن حَلَّ فيها، وهُم أهْلُها، وإسْنادِ الفِعْلِ إلى الزَّمانِ أو المكانِ، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سَبَأ: ٣٣]، ولا مَكْرَ للزَّمَنِ، إنَّما أَسْنَدَ إليه لأنَّ المكْرَ يكونُ فيهِ.

وَمِنَ المجازِ الاسْتِعارَةُ كذلكَ.

وَقَدِ اختَلَفَ النَّاسُ في صِحَّةِ القَوْلِ بإثْباتِ المجازِ في القُرآنِ، فجُمهُورُ أهْلِ العلْمِ على إثْباتِهِ، وطائِفَةٌ منَعَتْهُ[1].

والنِّزاعُ بينَهُم أشْبَهُ أن يكونَ لَفظيًّا، وكأنَّ حَقيقَةَ قَوْلِ المانعينَ تَرْجِعُ إلى ما تذَرَّعَ بهِ أهْلُ البِدَعِ باسْتِعمالِ المجازِ في تأويلِ صِفاتِ الباري تَعالى، والتَّحقِيقُ أنَّ فَسادَ قَوْلِ أهْلِ البِدَعِ لا يكونُ بإبْطالِ القَوْلِ بالمجازِ؛ لأنَّ حَمْلَ صِفاتِ اللهِ ﷻ أو شَيءٍ مِنْها على المجازِ لا يَخْلو مِن تَفسيرِ الغَيْبِ بالشَّهادَةِ، وهُوَ مَمْنوعٌ.

---

(١) مَواضِعُ شَرْحِ ذلكَ كَثيرَةٌ، فمُعْظَمُ كُتُبِ الأصولِ تذكُرُ هذهِ المسألَةَ، انظُر مِنها: الواضِح، لابنِ عَقِيل (١/١٢٧-١٢٨، و٣٨٤-٣٩٦)؛ التَّمهيد، للكَلْوَذانيِّ (١/٧٧-٨٧)؛ المحصُول، للرَّازيِّ (١/٣٩٥-٤٨٦)؛ الإحكام، للآمِديِّ (١/٤٥-٥٠)؛ الإشارة إلى الإيجازِ في بَعضِ أنْواعِ المجازِ، لعِزِّ الدِّينِ بْنِ عبدالسَّلام؛ الإبْهاج، للسُّبكيَّينِ (١/٢٧١-٣٢١)؛ إرْشاد الفُحول، للشَّوكانيِّ (ص: ١٨)، ولابنِ تيميَّةَ كَلامٌ كَثيرٌ حولَ ذلكَ، وكذا لتِلْميذِهِ ابنِ القيِّم، وهُما يَنتَصرانِ لمنْعِ القَوْلِ بالمجازِ، كذلكَ للشَّيخِ مُحمَّدِ الأمينِ الشَّنقيطيِّ في هذا كِتابُ «مَنْعِ جَوازِ المجازِ في المنزَّلِ للتَّعبُّدِ وَالإعْجازِ».

فالمجازُ أسْلُوبٌ مِن أساليبِ العَربيَّةِ، نَعَم هُوَ مُبْتَكَرٌ في تَسْمِيَتِهِ كسائرِ مُصطَلحاتِ فُنونِ العربيَّةِ، ولكنَّهُ جُزْءٌ مِن هذهِ اللُّغةِ.

وظُهورُ الكَلامِ فيهِ قَدِيمٌ، حتَّى نَسَبَ أبو الخطَّابِ وابنُ عَقيلٍ القَوْلَ بهِ إلى الإمامِ أحمَدَ بْنِ حَنبلٍ(١).

والأصْلُ أن لا يُصارَ إلَيْهِ إلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِ حَمْلِ اللَّفْظِ على حَقيقَتِهِ.

ومِن عَلامَةِ المجازِ: أنَّه لا يُؤكَّدُ بالمصْدَرِ ولا بالتَّكرارِ، تَقولُ: (أرادَ الحائِطُ أن يَسْقُطَ)، فإرادتُهُ مَجازٌ، بدَليلِ أنَّه لا يَصِحُّ أن يُقالَ: (أرادَ الحائِطُ أن يَسْقُطَ إرادةً شَدِيدةً)، وتَقولُ: (قالَت الشَّجَرَةُ فَمالَتْ)، ولا تَقولُ: (قالَت الشَّجَرَةُ فمالَتْ قَوْلًا شَديدًا).

فالتَّكليمُ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] حَقِيقةٌ؛ لأنَّه أكَّدَهُ بالمصدَرِ، وفي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النَّحل: ٤٠]، أكَّدَ القَوْلَ بالتَّكرارِ، كما أكَّدَ المعنى بإنَّما، فانتَفى المجازُ(٢).

كذلكَ، فإنَّ المجازَ إنَّما يَظْهَرُ مَعناهُ برَدِّه إلى أصْلِهِ، بخِلافِ الحَقيقةِ، فمَعناها ظاهِرٌ في لَفْظِها(٣).

---

(١) التَّمهيد، لِلكَلْوَذانيِّ (١/٨٠)؛ الواضِح، لابن عَقِيل (٢/٣٨٦).

(٢) تأويل مُشْكِل القرآنِ، لابن قُتيبة (ص: ١١١). وذكرَ ابنُ عَقيلٍ في «الواضِحِ» (٢/٣٩٥) كذلكَ علاماتٍ أخرى تُميِّزُهُ عن الحَقيقَةِ.

(٣) الواضِح، لابن عَقِيل (١/١٢٨).

٤ ـ الكِنايَةُ:

الكِنايَةُ وارِدَةٌ في ألْفاظِ القُرآنِ، على مَعنى: تَرْكِ التَّصْريحِ باللَّفْظِ المباشِرِ لعِلَّةٍ، الأشْبَهُ أن تكونَ تَنزيهًا للقُرآنِ عنِ الألْفاظِ المبتَذَلَةِ، فيَأتي بِما يُحقِّقُ المقصُودَ بأرْفَعِ الألْفاظِ.

وذلكَ مِثْلُ الكِنايَةِ عَنِ الجِماعِ بالرَّفَثِ والمباشَرَةِ والمسِّ واللَّمْسِ، كَما قالَ تَعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ حتَّى قالَ: ﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ [البَقَرَة: ١٨٧]، وقالَ: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٦]، وقالَ: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النِّساء: ٤٣، المائِدَة: ٦].

عَنِ ابنِ عبَّاسٍ، رضي الله عنهما، قالَ: «الدُّخولُ، والتَّغشِّي، والإفْضاءُ، والمباشَرَةُ، والرَّفَثُ، واللَّمْسُ، هذا الجِماعُ، غيرَ أنَّ اللهَ حَيِيٌّ كَريمٌ، يَكْني بِما شاءَ عَمَّا شاءَ»(١).

٥ ـ دَلالَةُ المشْتَرَكِ اللَّفْظيِّ:

المشْتَرَكُ: هُوَ اللَّفْظُ المسْتَعْمَلُ في مَعنَيَيْنِ أو أكْثَرَ بأوْضاعٍ مُتَعدِّدَةٍ.

كلَفْظِ (القُرْءِ) في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٨]، مُشْتَرَكٌ بينَ الطُّهْرِ والحَيْضِ، ولَفْظِ (الملامَسَةِ) في قَوْلِهِ: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النِّساء: ٤٣، المائِدَة: ٦]، مُشْتَرَكٌ بينَ الجِماعِ واللَّمْسِ باليَدِ.

---

(١) أخْرَجَه عبدُالرَّزَّاق في «المصنَّف» (رقم: ١٠٨٢٦)، بإسْنادٍ صَحيحٍ.
وهُوَ مَرويٌّ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ مِن طُرُقٍ.

ومِنَ النَّاسِ مَن جَعَلَ هذا مِن قَبيلِ الْمُتَشابِهِ، وهذا ضَعِيفٌ، إنَّما المتَشابِهُ ما استأثَرَ اللهُ بِعلمِهِ.

ولا يَخْتَلِفُ العُلَماءُ في أنَّ (المشترَكَ) من قَبيلِ (المجمَلِ) يحتاجُ تَعيينُ المرادِ بهِ إلى دَليلٍ، وذلكَ إذا كانَ المعنَيانِ أو المعاني مُتضادَّةً لا يُمْكِنُ اجتِماعُها، أمَّا إذا أمْكَنَ حَمْلُهُ على جَميعِ مَعانيهِ فاختَلفُوا فيهِ على قَوْلينِ:

أوَّلُهُما: قَوْلُ الحنَفيَّةِ والحَنابِلَةِ وبَعْضِ الشَّافعيَّةِ: إنَّه (مُجمَلٌ)، وَلا يَصِحُّ حمْلُهُ على جَميعِ مَعانيهِ؛ وهُوَ أصَحُّ القَوْلينِ.

والثَّاني: قَوْلُ المالكيَّةِ والشَّافعيِّ وجُمهورِ أصْحابهِ: يَعُمُّ جَميعَ مَعانيهِ.

٦ ـ فَهْمُ المرادِ باللَّفْظِ مِن خِلالِ السِّياقِ.

وهذا مَطلوبٌ في جَميعِ القُرآنِ، فإنَّ المفرَدَةَ فيهِ لا يَحْسُنُ أن تُفسَّرَ مُسْتَقِلَّةً عن سِياقِها.

قالَ العِزُّ بْنُ عبدالسَّلامِ: «السِّياقُ مُرْشِدٌ إلى تَبيينِ الْمُجْمَلاتِ، وتَرْجيحِ المحتَمَلاتِ، وتَقريرِ الواضِحاتِ، وكُلُّ ذلكَ بعُرْفِ الاسْتِعْمالِ، فكُلُّ صِفَةٍ وَقَعَتْ في سِياقِ المَدْحِ كانَت مَدْحًا، وكُلُّ صِفَةٍ وَقَعَتْ في سِياقِ الذَّمِّ كانَت ذَمًّا، فما كانَ مَدْحًا بالوَضْعِ فوَقَعَ في سِياقِ الذَّمِّ صارَ ذَمًّا واسْتِهزاءً وتهَكُّمًا بعُرْفِ الاسْتِعمالِ»[1].

(١) الإمام في بيانِ أدلَّةِ الأحكام، للعزِّ بن عبدالسَّلام (ص: ١٥٩).

فلَو أرَدْتَ أن تَفْهَم قَوْلَهُ تعالى في وَصْفِ قَوْمِ شُعيبٍ لهُ: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هُود: ٨٧] مُجرَّدةً عن اعْتِبارِ عَداوَتِهِم لَهُ ورَفْضِهِم لدَعْوَتِهِ، لكانَت ثَناءً منهُم عَليْهِ، ولَيْسَت كذلكَ، إنَّما أرادُوا التَّهكُّمَ بهِ والسُّخرِيَةَ منْهُ.

٧ ـ مُلاحَظَةُ تأثيرِ القَواعِدِ النَّحويَّةِ:

الإعرابُ مِفْتاحٌ لكَثيرٍ مِن مَعاني القُرآنِ، ومَعرِفَةُ الإعرابِ تُوجِبُ معرفةَ الأساسيَّاتِ في علمِ النَّحْوِ، ولا يحِلُّ الإقدامُ على تَفسِيرِ القُرآنِ مِمَّن لا يُميِّزُ مَواقِعَ الكَلِماتِ في الجُمَلِ.

وهذا يُوجِبُ تَمييزَ العُمْدَةِ في الجُملَةِ مِن الفَضْلَةِ مِن التَّابِعِ، والحَدَثِ وأزْمِنَتِهِ، وَالمعارِفِ مِنَ النَّكِراتِ، ومعرِفَةَ الضَّمائِرِ، وأسْماءِ الإشارَةِ، والأسْماءِ الموصولَةِ، وأدَواتِ الشَّرْطِ، والاسْتِفهامِ، والتَّوكيدِ، والاسْتِثْناءِ، وحُروفِ العَطْفِ، والجَرِّ، والقَسَمِ.

كَما يُلاحَظُ فيهِ ما يأتي على القاعِدَةِ، وما يَخرُجُ عنْها، كالذِّكْر، والتَّقديرِ، والتَّقديمِ، والتَّأخيرِ، والزِّيادَةِ، والحَذْفِ، وَمجيءِ الاسْمِ لَفْظًا صَريحًا، أو مُؤوَّلًا، وَما يأتي مُفرَدًا ويأتي جُملَةً كالخبَرِ والحالِ.

وَمِنَ القَواعِدِ النَّحويَّةِ المهمَّةِ في التَّفسيرِ:

(١) أن تَبْحَثَ عَمَّا يَعودُ عليهِ ضَميرُ الغائِبِ، وتُراعِيَ أنَّ الأصْلَ عَوْدُ الضَّميرِ إلى أقْرَبِ مَذْكورٍ.

(٢) أن تَبْحَثَ عن جَوابِ ما يحتاجُ إلى الجَوابِ، كالشَّرْطِ، والقَسَمِ، وَالاسْتِفهامِ.

(٣) أن تَبْحَثَ عَمَّا يَتعلَّقُ بهِ الجارُّ والمجرورُ.

(٤) أن تُلاحِظَ صِلَةَ الموصُولِ وعائِدَهُ.

(٥) أن تُحدِّدَ صاحِبَ الحالِ، وهُوَ الموصُوفُ حالُهُ.

٨ ـ تَأثيرُ التَّغييرِ الصَّرفيِّ في المعنى.

وَذلكَ مِن جِهَةِ الأصالَةِ والزِّيادَةِ والحَذْفِ، وغَيْرِ ذلكَ.

كالفَرْقِ بينَ لَفْظَي (الضَّلالِ) و(الإضْلالِ) بسَبَبِ الزِّيادَةِ الصَّرفيَّةِ، والفَرْقِ بينَ ﴿ٱسْطَعُوٓاْ﴾ و﴿ٱسْتَطَٰعُوٓاْ﴾ [الكهف: ٩٧] في الحَذْفِ، وفائِدَةِ التَّكْريرِ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا﴾ [الشُّعَراء: ٩٤].

والتَّغييرُ الطَّارئُ على أبنِيَةِ الأفْعالِ يُكْسِبُها كَثيرًا مِن دَقيقِ المعاني، والقُرآنُ مَقصُودٌ أن يُراعى فيهِ جَميعُ ذلكَ، فدَلالَةُ (فعَلَ) غَيرُ (فعَّلَ) وكِلاهُما غيرُ (أفْعَلَ)، وهكذا.

٩ ـ علومُ المعاني البَلاغيَّةِ في القُرآنِ:

اشْتَمَلَ القرآنُ مِنْ أنْواعِ (عِلم المعاني) على أحْسَنِها، ففيهِ: استِعمالاتُ الألْفاظِ في حَقائِقِها، وفي مَجازاتِها بقَرائِنِها الدَّالَّةِ على ذلكَ، وهذا بابٌ واسِعٌ، وهُوَ عَظيمُ الفائِدَةِ، ضَروريٌّ لمتدبِّرِ القُرآنِ، محَلُّهُ كُتُبُ البَلاغَةِ، وجَوامِعُ التَّفسيرِ، وبَعْضُ المصنَّفاتِ الخاصَّةِ فيهِ، كبَعْضِ ما كَتَبَ سُلْطانُ العُلماءِ عِزُّ الدِّينِ بْنُ عبدالسَّلامِ،

لكن لا بُدَّ مِن تَنبيهٍ على المرادِ على سَبيلِ الإيجازِ بالإشارَةِ، فَمِن ذلكَ ما يَلِي:

(١) مَجيءُ الخَبَرِ والإنْشاءِ يُرادُ بِكُلٍّ منْهُما أصْلُ ما يُساقُ لهُ، كَما يَقومُ أحدُهما مَقامَ الآخَرِ مَجازًا بقَرينَةٍ، وأمْثِلَتُهُ كَثيرَةٌ.

(٢) مَجيءُ صِيَغِ الأمْرِ والنَّهيِ والاسْتِفْهامِ والتَّمنِّي والنِّداءِ يُرادُ بها حَقائِقُها، كَما تخرُجُ للدَّلالَةِ على مَعانٍ مَجازيَّةٍ بالقَرائنِ، والقُرآنُ مَليءٌ بهذا.

(٣) التَّعبيرُ بلَفْظِ الماضِي عَمَّا لم يكُن بَعْدُ تأكيدًا لوُقوعِهِ، كَقوْلِهِ تَعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النَّحل: ١].

وَلاحِظْ أنَّ (كانَ) خاصَّةً قَدْ تَدُلُّ على الماضي والحالِ والاسْتِقْبالِ، واسْتِعمالُها في القُرآنِ بهذا المعنى كَثيرٌ، كَقوْلِهِ تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النِّساء: ١٤٨].

كذلكَ يأتي اللَّفْظُ المضارِعُ مَعناهُ الماضي لفائِدَةٍ، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البَقَرة: ٩١]، والمعنى: لِمَ قَتَلْتُمْ.

(٤) دَلالَةُ التَّنكِيرِ أو التَّعريفِ وفائِدَةُ كُلٍّ في محلِّهِ.

دخَلَ أبو الفَرَجِ غُلامُ ابنِ شَنَبُوذَ على عَضُدِ الدَّوْلَةِ زائرًا، فقالَ لهَ: يا أبا الفَرَجِ، إنَّ اللهَ يَقولُ: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النَّحل: ٦٩]، ونَرى العَسَلَ يَأكُلُهُ المحرورُ فيَتأذَّى بهِ، واللهُ الصَّادِقُ في قَوْلِهِ؟ قالَ: «أصْلَحَ اللهُ الملكَ، إنَّ اللهَ لم يَقُلْ:

فيهِ الشِّفاءُ للنَّاسِ، بالألِفِ واللَّامِ الَّذَيْنِ يَدْخُلانِ لاسْتيفاءِ الجِنْسِ، وإنَّما ذَكَرَهُ مُنَكَّرًا، فمَعناهُ: فيهِ شِفاءٌ لبَعْضِ النَّاسِ دونَ بَعْضٍ»[1].

(٥) مَعرِفَةُ المقيِّداتِ اللَّفْظيَّةِ، كالتَّقييدِ بالنُّعوتِ، كَقوْلِهِ تعالى: ﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النِّساء: ٩٢]، وبالعَطْفِ كقَوْلِهِ تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائِدَة: ٩٧]، وَهذا عَطْفُ بَيانٍ، وهكذا.

(٦) دَلالَةُ القَصْرِ، كَما في قَوْلِهِ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصَّافَّات: ٣٥]، فقُصِرَت الألوهيَّةُ على اللهِ، وقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطِر: ٢٨]، قُصِرَت الخَشْيَةُ على العُلماءِ، وهكذا.

(٧) تَمييزُ الوَصْلِ والفَصْلِ بينَ الجُمَلِ.

فالوَصْلُ: الرَّبْطُ بينَ الجُمْلَتينِ بحرْفِ العَطْفِ الواو، كَما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التَّوْبَة: ١١٩].

والفَصْلُ: قَطْعُ الارْتِباطِ بينَ الجُمْلَتينِ، ويَكونُ لأسْبابٍ، مِنْها:

أن يَكونَ الاتِّصالُ تامًّا بينَ الجُمْلَتينِ، كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ [الشُّعَراء: ١٣٢ ـ ١٣٣]، فَالجُملَةُ الثَّانيةُ بَدَلٌ مِنَ الأولى، ولو وُصِلَتا بالعَطْفِ لَزِمَ أن تَكونَ إحْداهُما غيرَ الأخرى.

---

(١) معرفة القرَّاء الكِبار، للذَّهبيِّ (١/٣٣٣-٣٣٤). وأبو الفَرَجِ هذا هُوَ مُحمَّدُ بْنُ أحمَدَ بن إبراهيمَ، مِن أئمَّة القراءاتِ والتَّفسير، توفِّي سنة (٣٨٨هـ).

ومِنْها: أن يكونَ بينَ الجُمْلَتينِ ارْتِباطٌ، لكن مَنعَ مِنَ الوَصْلِ مانِعٌ، مِثْلُ قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البَقَرَة: ١٤ ـ ١٥]، فَلو وُصِلَت جُملَةُ ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ لكانَت مَعْطوفَةً على قَوْلِ المنافقينَ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾.

(٨) مُلاحَظَةُ الاسْتِئْنافِ:

وهُوَ الكلامُ المنْقَطِعُ عَمَّا قَبْلَه في السِّياقِ، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ [النِّساء: ١١٧ ـ ١١٨].

وقَدْ تَدْخُلُ عليهِ الواوُ، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحَجّ: ٥]، فجُمْلَةُ ﴿وَنُقِرُّ﴾ مُسْتَأنَفَةٌ، والواوُ للاسْتِئْنافِ.

وقَدْ تدخُلُ كذلكَ الفاءُ، ويُقالُ فيها ما يُقالُ في الواوِ، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البَقَرَة: ١١٧]، فجُملَةُ ﴿فَيَكُونُ﴾ اسْتِئنافيَّةٌ.

(٩) رِعايَةُ مَواقِعِ الإيجازِ ومَواقِعِ الإطْنابِ:

عَنِ الرَّبيعِ بْنِ سُلَيْمانَ، قالَ: قالَ رجُلٌ للشَّافعيِّ: يا أبا عَبْدِالله، ما البَلاغَةُ؟ قالَ: «البَلاغَةُ أن تَبْلُغَ إلى دَقيقِ المعاني بجَليلِ القَوْلِ». قالَ: فَما الإطْنابُ؟ قالَ: «البَسْطُ ليَسيرِ المعاني في فُنونِ الخِطابِ». قالَ: فأيُّما أحْسَنُ عِنْدَكَ: الإيجازُ أم الإسْهابُ؟ قالَ: «لكُلٍّ من المعنيينِ مَنزِلَةٌ، فمنْزِلَةُ الإيجازِ عندَ التَّفهُّمِ في منْزِلَةِ الإسْهابِ عندَ الموعِظَةِ، ألَا تَرى أنَّ اللهَ تعالى إذا احتَجَّ في كَلامِهِ كَيْفَ يُوجِزُ،

وإذا وَعَظَ كيْفَ يُطْنِبُ، في مِثْلِ قَوْلِهِ مُحتَجًّا: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وإذا جاءَت الموعِظَةُ جاءَ بأخْبارِ الأوَّلينَ، وضَرَبَ الأمْثالَ بالسَّلَفِ الماضِينَ»[1].

(١٠) مُلاحَظَةُ أسْلوبِ الالْتِفاتِ.

وهُوَ العُدولُ في الكَلامِ مِن حالٍ إلى حالٍ، كالعُدولِ مِن حالِ التَّكلُّمِ إلى الخِطابِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ﴾ [الأنعام: ٧١ ـ ٧٢]، أو مِنَ الخِطابِ إلى الغَيْبَةِ، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢].

(١١) مُلاحَظَةُ وُقوعِ الحذْفِ في الكَلامِ.

مِثْلُ حَذْفِ الجَوابِ اختِصارًا في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الرعد: ٣١] أي: لَكانَ هذا القُرآنَ.

ومِنْهُ حَذْفُ المضافِ وإقامَةُ المضافِ إليهِ مَكانَه، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أي: وَقْتُ الْحَجِّ.

وحَذْفُ الموصُوفِ وإقامَةُ الصِّفَةِ مَكانَهُ، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ٥٩] أي: آيَةً مُبْصِرَةً[2].

وهذا بابٌ كَبيرٌ.

---

(١) أخْرَجه الخطيبُ في «الفقيه والمتفقِّه» (رقم: ٧٠٧)، بإسنادٍ صالحٍ.

(٢) وفي الحذْفِ في القرآنِ تأصيلٌ للعِزِّ بن عبدالسَّلام في «الإمام» (ص: ٢٠٤).

قالَ العِزُّ بْنُ عبدالسَّلامِ: «القاعِدَةُ أن يُحْمَلَ القُرآنُ على أصَحِّ المعاني، وأفْصَحِ الأقْوالِ، فلا يُحْمَلُ على مَعنى ضَعيفٍ، وَلا على لَفْظٍ رَكيكٍ، وكذلكَ لا يُقدَّرُ فيهِ مِنَ المحذوفاتِ إلَّا أحْسَنُها وأشَدُّها مُوافَقَةً ومُلاءمَةً للسِّياقِ»[1].

(١٢) وُرُودُ الزِّيادَةِ.

كَما في زِيادَة (لا) في سِياقِ النَّفي في قَوْلِهِ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعْرَاف: ١٢]، أي: أن تَسْجُدَ.

وَزِيادَةِ (ما) في قَوْلِهِ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النِّسَاء: ١٥٥، المائِدَة: ١٣]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عِمْرَان: ١٥٩].

وفائِدَةُ الزِّيادَةِ: التَّوكيدُ، وهُوَ مِن أساليبِ العَرَبِ مَعْروفٌ في كَلامِها.

وذَهَبَ بَعْضُ أهْلِ العلمِ إلى مَنْعِ القَوْلِ: (في القُرآنِ حُروفٌ زائِدَة)[2]، وأكْثَرُهُم على صِحَّةِ ذلكَ، والوَصْفُ لَها بالزِّيادَةِ ليسَ على مَعنى خُلُوِّها مِنَ الفائِدَةِ، فالزِّيادَةُ في المبنى زِيادَةٌ في المعنى، وإنَّما هِيَ تَسْمِيَةٌ اصْطِلاحيَّةٌ.

(١٣) مُلاحَظَةُ التَّقديمِ والتَّأخيرِ.

كقَوْلِهِ تعالى: ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا﴾ [الكَهْف: ١ ـ ٢]، أي: أنْزَلَ على عَبْدِهِ الكِتابَ قَيِّمًا ولم يَجْعَل لَهُ عِوَجًا.

---

(١) الإشارة إلى الإيجاز، للعِزِّ بن عبدالسَّلام (ص: ٢٢٠).

(٢) انظُر: البُرهان، للزَّركشي (١٧٨/٢).

وقَـوْلِـهِ ﷻ: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [طه: ١٢٩]، أي: وَلَوْلا كَلِمَةٌ سَبَقَت مِن رَبِّكَ وأجَلٌ مُسمًّى لَكانَ لِزامًا.

(١٤) دَلالَةُ القَسَمِ في القُرآنِ.

أنْماطُ القَسَمِ في القُرآنِ لَها منَ الدَّلالَةِ ما خَرَجَت بهِ عَن القَسَمِ الواقِعِ مِنَ الخَلْقِ؛ لِذا فإنَّ معرِفَةَ مَعانِيها ووُجوهِها جُزءٌ مُهِمٌّ في تَفسيرِ القُرآنِ.

وللعلَّامَةِ ابنِ القيِّم فيها كِتابٌ مُفْرَدٌ، اسمُهُ: «التِّبيانُ في أقْسامِ القرآنِ».

(١٥) التَّوْكيدُ والتَّكرارُ.

التَّوكيدُ: عِبارَةٌ عَن تَقويَةِ مَدلُولِ اللَّفْظِ المذكورِ أوَّلًا بلَفْظٍ مَذْكورٍ ثانيًا مُسْتَقِلٍّ بالإفادَةِ[1].

ويَكونُ بتَكْرارِ اللَّفْظِ أو مَعْناهُ، كَما يَكونُ بأدَواتٍ مَخصوصَةٍ، ومَحلُّ بَسْطِهِ كُتُبُ النَّحْوِ.

والمقصُودُ هُنا أنْ يُلاحَظَ: أنَّ التَّوكيدَ مِن أساليبِ الكَلامِ، وفائِدتُهُ: تَمكينُ المعنى في نَفْسِ المخاطَبِ، وهذا لا يَنْبَغي أن يكونَ محَلَّ نِزاعٍ.

---

(١) الإبهاج في شرح المنهاج، للسُّبْكيَّين (١/٢٤٤).

أمَّا التَّكرارُ، فإنَّه يُفيدُ التَّوكيدَ، لكنَّه غَيْرُ مَقصُورٍ عليهِ، فقَدْ يأتي التَّكرارُ لغيرِ التَّوكيدِ؛ لِذا فَعلى مُتدَبِّرِ القرآنِ أن يَطْلُبَ ما وَراءَ ذلكَ الأسْلوبِ مِن دَقيقِ المعاني.

فلَوْ قُلْتَ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القِيامَة: ٣٤ ـ ٣٥]: هذا التَّكرارُ لمجرَّدِ التَّوكيدِ، فَقَدْ حَجَبْتَ نَفْسَكَ عمَّا هُوَ أولى بالاعتِبارِ في مَعنى الآيَةِ.

وَقالَ الإمامُ العِزُّ: «اتَّفَقَ الأدَباءُ على أنَّ التأكيدَ في لِسانِ العَرَبِ إذا وَقَعَ بالتَّكرارِ، لا يزيدُ على ثَلاثِ مَرَّاتٍ، قالَ: وأمَّا قَوْلُهُ تعالى في سُورَةِ المرْسَلاتِ: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ في جَميعِ السُّورَةِ، فذلكَ ليسَ تأكيدًا، بل كُلُّ آيَةٍ قِيلَ فيها: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ في هذهِ السُّورَةِ، فالمرادُ: المكذِّبونَ بِما تَقدَّمَ ذكْرُهُ قُبيلَ هذا القَوْلِ، ثُمَّ يَذْكُرُ اللهُ تعالى معنًى آخَرَ ويَقولُ: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ أي: بهذا، فلا يَجْتَمعانِ على مَعنى واحدٍ، فلا تأكيدَ، وكذلكَ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ في سُورَةِ الرَّحمن»[1].

وَمِن هذا القَبيلِ تَكْرارُ القِصَّةِ في القُرآنِ، فلَها في كُلِّ مَوضعٍ مِنَ الدَّلالَةِ ما يَخْتَلِفُ عن المَوْضِعِ الآخَر، وأدْنى ما يُفِيدُهُ تكرارُها تمكينُ العبرَةِ بتلكَ القِصَّةِ مِن نفسِ المخاطَبِ.

ولا تَجِدُ في القُرآنِ إعادَةً مُجرَّدةً للقِصَّةِ، وعَلامَةُ ذلكَ

(١) الإبهاج في شرح المنْهاج، للسُّبكيَّين (١/٢٤٧).

أنَّكَ لا ترى قِصَّةً يَتَّفقُ سِياقُها في الموضِعَينِ، فَضْلًا عن الاتِّفاقِ في الدَّلالَةِ والمقْصُودِ.

(١٦) ذِكْرُ الشَّيءِ على العُمومِ، ثُمَّ تَخصيصُ الأفْضَلِ منْهُ، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٨].

(١٧) مُلاحَظَةُ الدَّلالاتِ اللُّغويَّةِ لحُروفِ المعاني بحسَبِ اسْتِعمالِها.

والمرادُ بِها: الحرُوفُ الَّتي تَدلُّ على معنى في غيرِها، كحُروفِ الجَرِّ والتَّوكيدِ والقَسَمِ، وغَيْرِها.

وفيهِ مُؤلَّفاتٌ مُفيدَةٌ مُحقِّقَةٌ للغَرَضِ، مِنْها: «مُغني اللَّبيب» للإمامِ جَمالِ الدِّينِ ابنِ هِشامٍ، و«الجنَى الدَّاني في حُروفِ المعاني» للحَسَنِ بن قاسمٍ المراديِّ، و«رَصْفُ المباني في شَرْحِ حُروفِ المعاني» لأحمَدَ بْنِ عبدالنُّورِ المالِقيِّ، ومُطوَّلاتُ الكُتُبِ المؤلَّفَةِ في عُلومِ القُرآنِ تَناوَلَت ذلكَ أيْضًا.

وههُنا مَسْألَةٌ جَديرةٌ بالتَّنبيهِ، وهِيَ تَناوُبُ حُروفِ المعاني، وبخاصَّةٍ حُروفُ الجَرِّ، وذلكَ بمَجيءِ الحَرْفِ بمَعنى الآخَرِ، كَما قيلَ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، أي: على جُذوعِ النَّخْلِ.

فَهذا مِمَّا اختَلَفَ فيهِ أئمَّةُ العَربيَّةِ مِنَ البَصريِّينَ معَ أكْثَرِ الكوفيِّينَ ومَن تَبِعَهُم مِنَ المتأخِّرينَ، فَمَذْهَبُ البَصريِّينَ: أنَّ حُروفَ المعاني لا يَنوبُ بَعْضُها عن بَعْضٍ، ولكُلِّ حَرْفٍ مَعناهُ، ويتأوَّلونَ الفِعْلَ الَّذي تَعلَّقَ بهِ الحَرْفُ على تَضْمينِهِ مَعنى فِعْلٍ يَتعدَّى بذلكَ الحَرْفِ، والآخَرونَ قالُوا بصحَّةِ ذلكَ.

مِثالُهُ قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، فعنْدَ البصريِّينَ: ونَجَّيْناهُ مِنَ القَوْمِ، وعنْدَ الكوفيِّينَ: ونَصَرْناهُ على القَوْمِ.

وتَأوَّلَ البَصْريُّونَ الآيَةَ الأولى على: أنَّه شَبَّهَ المصْلوبَ لتَمكُّنِهِ مِنَ الجِذْعِ بالحالِّ في الشَّيْءِ[1].

وفي الجُمْلَةِ، فهذه مَسأَلَةٌ حَرِيَّةٌ بأن يُلاحِظَ المتدبِّرُ فيها الخِلافَ، ومذْهَبُ البصريِّينَ أعْمَقُ في المعاني، ومَذْهَبُ الكوفيِّينَ أسْهَلُ.

١٠ ـ اشْتِمالُ القرآنِ على المحسِّناتِ البَديعيَّةِ:

عِلمُ البَديعِ هُوَ الجَمالُ اللُّغويُّ، اشْتَمَلَ القُرآنُ على أكْمَلِهِ وأحْسَنِهِ، ففيهِ: المُحسِّناتُ المعنويَّةُ، واللَّفْظيَّةُ.

فَمِن ذلكَ: التَّوريَةُ في قَولِهِ تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرَّحمن: ٦]، فالمعنى القَريبُ للنَّجْمِ هُوَ الَّذي في السَّماءِ، وإنَّما المرادُ ما لا ساقَ لهُ مِنَ النَّباتِ.

والافْتِنانُ، وهُوَ الجمْعُ بينَ فنَّينِ مُختَلِفَيْنِ، كَما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرَّحمن: ٢٦ ـ ٢٧]، فعزَّى خَلْقَهُ بالفَناءِ، ومَدَحَ نَفْسَهُ بالبَقاءِ.

---

(١) انْظُر: مُغني اللَّبيب، لابن هِشام النَّحويِّ (١/١١١)؛ مَجموع الفتاوى، لابنِ تيميَّة (١٣/١٨٣).

والطِّباقُ، وهُوَ الجَمْعُ بينَ المتَقابِلَينِ في المعنى، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النَّجم: ٤٣ ـ ٤٤].

ومِنَ الْمُحسِّناتِ اللَّفظيَّةِ: الجِناسُ، وأنواعُهُ عَديدَةٌ، وفي القُرآنِ مِنها أشْياءُ، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الرُّوم: ٥٥].

وهكذا في أنْواعٍ كَثيرَةٍ للبَديعِ، اعتَنى ببَيانِها بَعْضُ المفسِّرينَ، ويَحْسُنُ بالمتَدبِّرِ مُراعاتُها وإن كانَت لَيْسَتْ من لوازِمِ التَّفسيرِ.



المبحث الثالث
قواعد أخرى

١ ـ ما يُروَى عَنِ السَّلَفِ في تَفسِيرِ الآيةِ الواحدَةِ من تَفسِيراتٍ مختلفةٍ للكَلِمَةِ الواحِدَةِ أو الجُمْلَةِ المعيَّنَةِ، فإنَّ أكثَرَها يعودُ إلى اختِلافِ التَّنوُّعِ، لا تَضادَّ بينَها وَلا تَخالُفَ، وهُناكَ معنى كُلِّيٌّ تَجْتَمِعُ فيهِ كُلُّ تلكَ التَّفسِيراتِ.

مِثْلُ اخْتِلافِ ألْفاظِ المفسِّرينَ في تَفسيرِ كَلِمَةِ (طُوبَى) في قَولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾ [الرَّعْد: ٢٩]، فقيلَ: فُعلى مِنَ الطِّيبِ، والمعنى: العَيْشُ الطَّيِّبُ لَهُم، وقيلَ: نُعمى، أو نِعْمَ ما لهُم، وقيلَ: حُسنى، وقيلَ: غِبْطَةٌ، وقيلَ: فَرَحٌ وقُرَّةُ عَيْنٍ، وقيلَ: خَيْرٌ، ومنه قَوْلُ الرَّجُل: طُوبى لكَ، أي: أصَبْتَ خيرًا، وقيلَ: الجنَّةُ، وقيلَ: شجَرَةٌ في الجنَّةِ، فهذه التَّفسِيراتُ وإن اختَلَفتْ إلَّا أنَّها تَشْتَرِكُ جَميعًا في معنى واحِدٍ، هُوَ الثَّوابُ الحَسَنُ، وإن كانَ الأخيرُ مِنْها يحتاجُ إلى الخَبَرِ، والحَديثُ فيهِ ضَعيفٌ.

ومِثْلُ هذا ما ثَبَتَ عَنِ النَّبيِّ ﷺ في تَفسِيرِ قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكَوْثَر: ١]، قالَ: «**بَيْنَما أنا أسيرُ في الجَنَّةِ،**

إذا أنا بنَهْرٍ حافَتاهُ قِبابُ الدُّرِّ المجوَّفِ، قلتُ: ما هذا يا جِبريلُ؟ قالَ: هذا الكَوْثَرُ الَّذي أعْطاكَ رَبُّكَ»[(١)].

مَعَ ما صحَّ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ مِن قَوْلِهِ: «الكَوْثَرُ: الخَيْرُ الكَثيرُ الَّذي أعْطاهُ اللهُ إيَّاهُ»[(٢)].

فلَيْسَ بينَ الحَديثِ والأثَرِ تَضادٌّ، فإنَّ نَهْرَ الكَوْثَرِ في الجنَّةِ هُوَ الخيرُ الكَثيرُ الَّذي أعْطاهُ اللهُ لنبيِّهِ ﷺ.

وكذلكَ قيلَ لسَعِيدِ بْنِ جُبيرٍ حينَ حدَّثَ بِما تَقدَّمَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: فإنَّ النَّاسَ يَزْعُمونَ أنَّه نَهْرٌ في الجَنَّةِ؟ فقالَ سَعِيدٌ: «النَّهْرُ الَّذي في الجَنَّةِ مِنَ الخيرِ الَّذي أعْطاهُ اللهُ إيَّاهُ»[(٣)].

واخْتِلافُ الألْفاظِ في التَّعبيرِ عنِ الشَّيءِ الواحِدِ مُدْرَكٌ مَعلُومٌ[(٤)]، وقَدْ يُعَبَّرُ عنِ الشَّيءِ بما يُقرِّبُ مَعناهُ وإن لم يكُن يُساويهِ مِن كُلِّ وَجْهٍ[(٥)].

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَه أحمَدُ (رقم: ١٢٠٠٨ ومواضِع أخرى)؛ والبُخاريُّ (رقم: ٤٦٨٠، ٦٢١٠)؛ وأبو داود (رقم: ٤٧٤٨)؛ والتِّرمذيُّ (رقم: ٣٣٥٩، ٣٣٦٠)؛ والنَّسائيُّ في «التَّفسير» (رقم: ٧٢٦)، وغيرُهم، مِن حَديثِ أنَسِ بْنِ مالكٍ.

(٢) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجه البُخاريُّ (رقم: ٤٦٨٢، ٦٢٠٧)؛ والنَّسائيُّ في «التَّفسير» (رقم: ٧٢٤).

(٣) هذا في رِوايةِ البُخاريِّ.

(٤) انظُر: مَجْمُوع الفتاوى، لابن تيميَّة (١٣/٢٠٥-٢٠٦)؛ البُرهان، للزَّركشيِّ (٢/١٥١).

(٥) انظُر: مَجْمُوع الفتاوى، لِابن تيميَّة (١٣/١٨٣).

ولا يَكادُ يوجَدُ تَعارُضٌ حَقِيقيٌّ بينَ أقاويلِ السَّلَفِ في التَّفسِيرِ، فإن وُجِدَ وَصَحَّ إسْنادُهُ عَن قائلِهِ، ولم يُوجَدْ مُرجِّحٌ مِنَ النُّصوصِ، فالتَّرجيحُ لِمَن رَسَخَ قَدَمُهُ في التَّفسِيرِ، أو مَن لَهُ مَزيدُ دِرايَةٍ في مَوضُوعِ اللَّفْظِ المختَلَفِ فيهِ[1].

والأصْلُ أنَّ كُلَّ تَفسِيرٍ يَحتَمِلُهُ اللَّفْظُ مِن جِهَةِ اللُّغَةِ، ولا مُعارِضَ لهُ يُساوِيهِ أو يَرْجُحُ عليهِ، فهُوَ مَقْبولٌ.

٢ ـ جميعُ نُصوصِ القرآنِ مُتكافئةٌ في درَجةِ الاعتبارِ بها، إلَّا ما ثَبَتَ نَسْخُهُ.

وهذا يَعني أنَّهُ لا يَصِحُّ اللُّجوءُ إلى التَّرجيحِ بينَ نَصَّينِ، إنَّما الواجِبُ الاجتِهادُ في التَّوفيقِ بينَهُما، وذلكَ باتِّباعِ الأصُولِ المعتَبَرَةِ في عِلمِ أصُولِ الفِقْهِ، كتَخصيصِ العامِّ، وتَقييدِ المطْلَقِ.

وَلا يَحلُّ الفَزَعُ لادِّعاءِ النَّسْخِ عنْدَ مَظِنَّةِ التَّعارُضِ، إلَّا أن توجَدَ شُروطُ النَّسْخِ، على ما سبَقَ في (المقدِّمَةِ الرَّابعة).

٣ ـ مُراعاةُ دَلالاتِ: العُمومِ والخُصوصِ، والإطْلاقِ والتَّقييدِ، والأمْرِ والنَّهي، والمنْطُوقِ والمفهُومِ.

وَمُلاحَظَةُ مَن تَوجَّهَ له الخِطابُ، إن كانَ خاصًّا أو عامًّا، أو خاصًّا أُريدَ بهِ العامُّ، أو عامًّا أُريدَ بهِ الخاصُّ، وهكذا.

ومَحلُّ بَسْطِ ذلكَ كُتُبُ أصُولِ الفِقْهِ.

---

(١) انظُر: البُرهان، للزَّركشيِّ (٢/١٥٩-١٦٠، ١٧٢).

٤ ـ إذا وَجَدْتَ النَّصَّ يُخْبِرُ عَمَّا هُوَ مَعْلومٌ عادةً أو حِسًّا أو عَقْلًا، فليسَ المرادُ منْهُ مُجَرَّدَ الإعلامِ بذلكَ، إنَّما يَشْتَمِلُ على غَرَضٍ آخَر، فتَأَمَّلْهُ[1].

وذلكَ كقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: ٢٢]، في رَدِّ دَعْوى المبْطلينَ، إذْ شَأْنُهُ مَعلومٌ في نَفي الجُنونِ عَنْهُ، وكقَولِهِ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزُّمَر: ٣٠] للوَعْظِ والتَّذكيرِ، وإلَّا فالموتُ حَقِيقَةٌ مُسلَّمةٌ، وكقَوْلِهِ تعالى لنبيِّهِ ﷺ: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [القصص: ٤٤]، وذلكَ تمنُّنٌ على نَبيِّه ﷺ وأمَّتِهِ، وإظْهارٌ لصِدْقِهِ.

٥ ـ ملاحظةُ الوَحْدَةِ الموضُوعيَّةِ للسُّورَةِ، بالنَّظَرِ إلى تَرابُطِ أجزائِها لتُكَوِّنَ موضُوعًا واحدًا.

ومِن هذا ما يُعبِّرُ عَنْه بَعْضُ العُلماءَ بـ«المناسَبَةِ» أو «التَّناسُبِ».

ومُراعاتُهُ فيما بينَ آياتِ السُّورَةِ يَعني فَهْمَ الآيَةِ مِن خِلالِ سِياقِها، وحَيْثُ إنَّ تَرتيبَ الآياتِ في السُّورَةِ توقيفيٌّ، فعَلاقَةُ الآيَةِ بالآيَةِ في الأصلِ مُعتَبَرةٌ، ومِن خِلالِ ذلكَ التَّرابُطِ يُفْهَمُ مَوضوعُ السُّورَةِ.

لكن هَل يَطَّرِدُ هذا التَّرابُطُ بينَ آياتِ السُّورَةِ في جَميعِ القُرآنِ؟

---

(١) نَبَّهَ على هذا الأصْلِ الإمام عِزُّ الدِّينِ بْنُ عبدالسَّلامِ في كتاب «الإمام» (ص: ١٦٢-١٦٨)، وأتى على ذكْرِ اثنتي عشْرَة فائدةً لذلكَ.

مِن المفسِّرينَ مَن بالغَ في اسْتِعْمالِ هذه القاعِدَةِ، والحَقُّ فيها وَسَطٌ.

قالَ العِزُّ بْنُ عبدالسَّلامِ: «مِن مَحاسِنِ الكَلامِ أن يَرْتَبِطَ بَعْضُهُ ببَعْضٍ، ويتَشَبَّثَ بَعْضُهُ ببَعْضٍ؛ لئلَّا يكونَ مُقَطَّعًا مُبَتَّرًا، وهذا بشَرْطِ أن يَقعَ الكَلامُ في أمْرٍ مُتَّحِدٍ، فيَرْتَبِطَ أوَّلُهُ بآخِرِهِ، فإن وَقعَ على أسْبابٍ مُخْتَلفةٍ لم يُشْتَرَطْ فيهِ ارْتِباطُ أحَدِ الكَلامينِ بالآخَرِ، ومَن رَبَطَ ذلكَ فهُوَ مُتكلِّفٌ لِما لم يَقْدِرْ عليهِ إلَّا برَبْطٍ رَكيكٍ يُصانُ عَن مِثْلِهِ حَسَنُ الحَديثِ، فَضْلًا عَن أحْسَنِهِ، فإنَّ القرآنَ نزَلَ على الرَّسولِ ﷺ في نيِّفٍ وعِشرينَ سنةً، في أحْكامٍ مُختلفةٍ، شُرِعَتْ لأسْبابٍ مُختلفةٍ غيرِ مؤتَلفةٍ، وَما كانَ كذلكَ لا يَتأتَّى رَبْطُ بَعْضِهِ ببَعْضٍ، إذْ ليسَ يحسُنُ أن يَرْتَبِطَ تَصَرُّفُ الإلهِ في خَلْقِهِ وأحْكامِه بَعْضُهُ ببَعْضٍ، معَ اختِلافِ العِلَلِ والأسْبابِ» وذكَرَ لذلكَ أمْثِلَةً[1].

وَبالغَ الشَّوكانيُّ[2] في إنْكارِ سُلوكِ هذهِ الطَّريقَةِ، واسْتَدَلَّ بِما لا يخرُجُ في مَعناهُ عمَّا ذكَرَهُ العِزُّ.

وذكَرْتُ في جَوامِعِ التَّفسيرِ كِتابَ البِقاعيِّ في ذلكَ، وَقَدْ زادَ فيهِ أيْضًا التَّناسُبَ بينَ السُّوَرِ، كَما أفْرَدَهُ السُّيوطيُّ كذلكَ بِكِتابٍ[3]،

---

(١) الإشارة إلى الإيجاز، للعِزِّ بن عبدالسَّلام (ص: ٢٢١).

(٢) فتح القَدير، للشَّوكانيِّ (١/١٧١-١٧٤).

(٣) في «تَناسُق الدُّرَر في تَناسُب السُّوَر» والمطبوع باسم «أسرار تَرتيب القرآن». وانْظُر لهذا المبحَث أيْضًا: البُرهان، للزَّركشيِّ (١/٣٥).

وَمُراعاةُ السُّوَرِ مَسْلَكٌ فيهِ تَكلُّفٌ ظاهِرٌ، وَبِخاصَّةٍ أنَّ راجِحَ القَوْلَيْنِ لأهْلِ العلمِ أنَّ تَرتيبَ السُّوَرِ في المصْحَفِ دخَلَهُ الاجْتِهادُ.

٦ ـ ملاحظَةُ دَلالاتِ خَواتيمِ الآيِ، والرَّبْطِ بينَها وبينَ ما قَبْلَها، كتَأمُّلِ وَجْهِ الرَّبْطِ مثلًا بينَ قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ بَعْدَ أن قالَ: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعْرَاف: ٢٠٠]، وَمَجيءِ قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ في خاتِمَةِ قَوْلِهِ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [المائِدَة: ٣٨].

٧ ـ رِعايَةُ أحْكامِ الوَقْفِ والابْتِداءِ.

وهذا سَبِيلُهُ التَّدبُّرُ، وهُوَ سَبَبٌ عَظيمُ المنفَعَةِ لفَهْمِ القُرآنِ، والأصْلُ أنَّه اجْتِهاديٌّ، ولِذا حينَ أثْبِتَتْ عَلاماتُهُ في المصاحِفِ اختَلَفتْ، وفيهِ مُؤلَّفاتٌ مُفِيدَةٌ، وتأتي لهُ تَتمَّةٌ في (المقدِّمة السَّادِسَة).

٨ ـ مُراعاةُ بيئةِ النَّصِّ الزَّمانيَّة والمكانيَّة، وذلكَ بتَصوُّرِ عَهْدِ نزولِ القُرآنِ وواقِعِ النَّاسِ يومئذٍ، والمكانِ الَّذي كانَ يَنزِلُ فيه القُرآنُ.

والطَّريقُ إليهِ: مَعرِفةُ أسْبابِ النُّزولِ، والوَقائعُ الَّتي اسْتُعْمِلَ فيها نَصُّ القُرآنِ، والدِّرايَةُ بسِيرَةِ النَّبيِّ ﷺ.

حَدَّثَ طاوُسٌ اليَمانيُّ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، أنَّهُ سُئِلَ عن قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشُّورى: ٢٣]؟ فقالَ سَعِيدُ بْنُ جُبيرٍ: قُرْبى آلِ مُحمَّدٍ ﷺ، فَقالَ ابنُ عبَّاسٍ: «عَجِلْتَ، إنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يَكُن بَطْنٌ مِن قُرَيْشٍ

إلَّا كانَ لَهُ فيهِمْ قَرابَةٌ، فَقالَ: **إلَّا أن تَصِلُوا ما بَيْنِي وبَيْنَكُم مِنَ القَرابَةِ**»[١].

وَمِن ذلكَ ملاحَظةُ مَراحِلِ التَّنزيلِ، فقَدْ تَقدَّمَ ذكْرُ التَّدرُّجِ فيه وما فيهِ من الحِكَمِ.

٩ ـ رَبطُ القُرآنِ ودَلالاتِ النُّصوصِ مِمَّا لا يتَّصِلُ بالجانِبِ التَّوقِيفيِّ الْمَحْضِ، بما يَظْهَرُ اليَومَ من الاكتشافاتِ العِلميَّةِ المبيِّنةِ لكَثيرٍ من وُجوهِ الإعجازِ في القُرآنِ.

هذهِ المباحِثُ الثَّلاثَةُ تَضمَّنَتْ كُلِّيَّاتٍ جَوامِعَ، لم أجِدْ بُدًّا مِنَ الإيجازِ فيها والاخْتِصارِ؛ لأنَّ الدُّخولَ في تَفاصيلِها يخرُجُ عنِ التَّقعِيدِ، ويَطولُ بهِ الكِتابُ، والإشارَةُ بِما ذُكِرَ إلى ما لم يُذْكَرْ تُغني اللَّبيبَ.



(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخْرَجهُ البُخاريُّ (رقم: ٣٣٠٦، ٤٥٤١).

المقدمة السادسة

أحكام قِراءَة القُرآنِ

الفصل الأول: تجويد تلاوة القُرآنِ.

الفصل الثاني: أخْذُ القُرآنِ والاعتناءُ به.

الفصل الثالث: أدَب تلاوةِ القُرآنِ.

الفصل الأول

تجويد تلاوة القُرآنِ

المبحث الأول
معنى التَّجويدِ وأصلُ استِمْدادِهِ

التَّجويدُ «مَصْدَرٌ مِنْ (جَوَّدَ تَجويدًا)، وَالاسْمُ منهُ (الجَوْدَةُ) ضِدُّ الرَّداءَةِ، يُقالُ: (جَوَّدَ فلانٌ في كَذا) إذا فَعَلَ ذلكَ جَيِّدًا، فهوَ عنْدَهُم عِبارَةٌ عَنِ الإتْيانِ بالقِراءَةِ مُجَوَّدَةَ الألْفاظِ، بَريئةً منَ الرَّداءَةِ في النُّطْقِ، ومَعْناهُ: انْتِهاءُ الغايَةِ في التَّصْحِيحِ، وَبُلوغُ النِّهايَةِ في التَّحْسِينِ»[(١)].

وَهُوَ «حِلْيَةُ التِّلاوَةِ، وَزِينَةُ القِراءَةِ، وَهُوَ إعْطاءُ الْحُروفِ حُقوقَها، وتَرتيبُها مَراتِبَها، وَرَدُّ الحَرْفِ إلى مَخْرَجِهِ وَأصْلِهِ، وإلْحاقُهُ بنَظِيرِهِ وَتَصْحِيحُ لَفْظِهِ، وتَلْطِيفُ النُّطْقِ بهِ على حالِ صيغَتِهِ وَكَمالِ هَيْئَتِهِ، مِنْ غيرِ إسْرافٍ وَلا تَعَسُّفٍ، وَلا إفْراطٍ وَلا تكلُّفٍ»[(٢)].

و(عِلْمُ التَّجْويدِ) خُصَّ بالعِنايَةِ مِنْ قِبَلِ أهْلِ الإسلامِ؛ حِرْصًا مِنْهُم على إتْقانِ تِلاوَةِ القرآنِ عَلى الصِّفَةِ الَّتي أُنْزِلَ علَيْها.

---

(١) النَّشر في القراءاتِ العشر، لِابن الجَزَريِّ (١/٢١٠).

(٢) النَّشر، لِابن الجزَري (١/٢١٢).

وَهُوَ في التَّحْقِيقِ من قِراءَةِ القرآنِ بالإعْرابِ، إذِ الأصْلُ في الإعْرابِ الإبانَةُ والإفْصاحُ، وذلكَ لا يتَحَقَّقُ إلَّا بالسَّلامَةِ منَ اللَّحْنِ بجَمِيعِ صُوَرِهِ، وَهُوَ الخَطَأُ في ضَبْطِ الحُروفِ، أو الخَطَأُ في ضَبْطِ الكَلِمَةِ، أو الخطَأُ في ضَبْطِ الكَلامِ.

فهذهِ ثَلاثَةُ أنْواعٍ.

فأمَّا الخَطَأُ في ضَبْطِ الحُروفِ، فلأجْلِهِ وَضَعُوا (عِلْمَ التَّجويدِ).

وأمَّا الخطَأُ في ضَبْطِ الكَلِمَةِ، فهوَ إمَّا خطأٌ في ضَبْطِ بِنْيَتِها، ولهُ وَضَعُوا (عِلْمَ الصَّرْفِ)، أوْ خَطَأٌ في ضَبْطِ مَوْقِعِها في السِّياقِ، ولهُ وضَعُوا (علمَ النَّحو).

وأمَّا الخطأُ في ضَبْطِ الكلامِ، فلأجْلِهِ وَضَعُوا للقُرْآنِ (عِلْمَ الوَقْفِ والابْتِداءِ).

والقُرْآنُ العَظِيمُ يَجِبُ أن يُنْفى عَنْهُ كُلُّ صُوَرِ اللَّحْنِ، فإنَّ اللَّحْنَ مَيْلٌ وَعِوَجٌ وخُروجٌ عَنِ الصَّوابِ، واللهُ تعالى يَقولُ: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزُّمَر: ٢٨]، وَقالَ: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فُصِّلَت: ٤٢]، فمَنْ قَرأَهُ باللَّحْنِ فقَدْ خرَجَ بهِ عَنْ جادَّتِهِ، ونَسَبَ إليهِ الخَلَلَ.

إذًا، فهذهِ العُلومُ جميعُها مُرادَةٌ لضَبْطِ تِلاوَةِ القُرآنِ، وليسَ فيها شيءٌ مُحْدَثٌ، بل هي مُسْتَمدَّةٌ مِنَ السَّماعِ، فما اختُصَّ مِنْها بالقُرآنِ فمَرْجِعُهُ إلى نَقْلِ القُرَّاءِ الَّذينَ تَتَّصِلُ قراءَتُهُم برَسولِ اللهِ ﷺ،

وإلى أصْحابِ التَّدبُّرِ والفَهْمِ عَنِ اللهِ ورَسُولِهِ ﷺ مِن أهْلِ العِلْمِ، كـ(علم الوَقْفِ والابْتِداءِ)، وما كانَ للقرآنِ وغيرِهِ منَ الكلامِ فمَرْجِعُهُ إلى المسْمُوعِ مِنْ لسانِ العَربِ، والَّذي عليهِ بُنِيَ (علمُ التَّجويدِ، والصَّرْفِ، والنَّحْوِ).

وهذا يُبَيِّنُ أنَّ (عِلْمَ التَّجْويدِ) مِنْ علومِ لُغَةِ العَرَبِ، ومُراعاتُهُ تَحْقيقٌ للَّفْظِ العَربيِّ على وَجْهِهِ.

وقَدْ رَأَيْنا الأقْدَمينَ مِمَّن وضَعُوا عُلومَ العربيَّةِ قَدْ ضَمَّنُوا كُتُبَهُم مَوْضُوعاتِ هذا العِلْمِ، فذَكَروا الكلامَ في مخارجِ الحُروفِ، وصِفاتِها كالجَهْرِ وَالهَمْسِ والشِّدَّةِ وَاللِّينِ، وأحْكامِها كالإظْهارِ والإخفاءِ والإدْغامِ، كما تَرى ذلكَ في كتاب سِيبَوَيْهِ وغيرِهِ.

على أنَّه قَدِ انْضافَ إلى كوْنِ (تَجويدِ الحروفِ) من لِسانِ العَرَبِ: أنَّ نَقَلَةَ القِراءَةِ أدَّوا القرآنَ مُجوَّدًا بهذهِ الأحْكامِ، فدَلَّ على أنَّها كانَتْ صِفَةَ القِراءَةِ النَّبويَّةِ.

فهذانِ طَرِيقانِ عَرَفْنا بهِما صِفَةَ تَجْويدِ القُرآنِ:

الأوَّل: كَوْنُ (أحْكامِ التَّجْويدِ) من صَميمِ لُغَةِ العَرَبِ، وقَدْ قالَ اللهُ تعالى في القُرآنِ: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشُّعَراء: ١٩٥]، وقالَ: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النَّحل: ١٠٣].

وَالثَّاني: نَقْلُ أئمَّةِ القِراءَةِ الثِّقاتِ الَّذينَ وُضِعَتْ تِلْكَ الأحْكامُ على وَفْقِ الْمَسْمُوعِ منْهُم، وَضُبِطَتْ مَصاحِفُ المسْلِمينَ على صِفَةِ قِراءَتِهِم.

المبحث الثاني
حكم القِراءَة بالتَّجويدِ

أمَرَ اللهُ ﷻ بتَدبُّرِ القرْآنِ وَفَهْمِ مَعانيهِ، وَحَثَّ نَبيُّهُ ﷺ على الإكْثارِ مِنْ تِلاوَتِهِ لتَحْقِيقِ هذا الغَرَضِ، كما سَيأتي بَيانُ ذلكَ في الفَصْلِ الثَّاني، وهذا الأخْذُ للقُرآنِ تِلاوَةً أو حِفْظًا أو تَدَبُّرًا لا يَتهيَّأُ على الوَجْهِ المأمُورِ بهِ لمن قرَأَ قِراءَةً مَلْحونَةً مُخْتَلَّةً، وفاعِلُ هذا خارِجٌ بالقُرآنِ عَنْ سَنَنِهِ.

فضَبْطُ التِّلاوَةِ سَبَبٌ للتَّدبُّرِ وفَهْمِ القُرْآنِ، كَما أنَّه سَبَبٌ للخُشوعِ عِنْدَ تِلاوَتِهِ وانْتِفاعِ القَلْبِ بهِ، وكُلُّ هذا مَأمُورٌ بهِ مَطْلوبٌ إمَّا وُجوبًا وَإمَّا نَدْبًا، فضَبْطُ التِّلاوَةِ يأخُذُ حُكْمَ ما كانَ سَبَبًا فيهِ.

وَإذا كانَ اللَّحْنُ مَنْفيًّا في الأصْلِ عَنِ القُرآنِ، فإضافَتُهُ إليهِ مِن بابِ تَحْرِيفِ الكَلِمِ عَن مَواضِعِهِ.

ولأهْلِ العِلْمِ وُجوهٌ مِنَ الاسْتِدْلالِ لوجُوبِ القراءَةِ بأحكامِ التَّجويدِ والعربيَّةِ على وَفْقِ المنقولِ عَنِ القُرَّاءِ.

ومِنْ أحْسَنِ ذلكَ ما ذَكَرْتُهُ في المبحَثِ السَّابِقِ، وهوَ تَلقِّي القراءَةِ

عَنِ النَّبيِّ ﷺ على الصِّفَةِ الَّتي أنْزِلَ عليها القُرآنُ، وعَربيَّةُ القُرآنِ الَّتي جاءَتِ بأفْصَحِ ما في لسانِهِم وأبْيَنِهِ.

قالَ اللهُ ﷻ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢ ـ ١٩٥]، فهذا القُرآنُ مُسْنَدٌ إلى اللهِ تعالى بهذهِ الصِّيغَةِ العربيَّةِ الفَصيحَةِ، الَّتي لم يَدْخُلْها تَصرُّفُ النَّاقِلِ، بل تَلقَّاها الأمِينُ جبريلُ، وعَنهُ الأمينُ مُحمَّدٌ ﷺ، وعَنْهُ الأمَناءُ مِن أصْحابهِ، وهكذا مَن بَعْدَهُم، يَتْبَعُ اللَّاحِقُ منْهُم السَّابِقَ، على الصِّفَةِ الَّتي أنْزَلَهُ اللهُ عليها، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فهُوَ محفُوظٌ في نَفْسِهِ مِنْ أن يُبَدَّلَ منْهُ شيءٌ حتَّى في النُّطْقِ بحَرْفٍ مِنْهُ.

فكيْفَ إذا انضَمَّ إلى ذلكَ أنَّ القِراءَةَ على تلكَ الصِّفَةِ لازِمَةٌ بعَربيَّتِهِ؛ لكَوْنِهِ ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾؟

فَقِراءَةُ القُرآنِ بغَيْرِ التَّجويدِ أو بغَيرِ النَّحْوِ عُدولٌ بهِ عَنِ المسْمُوعِ مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ، وخُروجٌ بهِ عَن عَرَبيَّتِهِ، وهذا لا يَحِلُّ.

قالَ الإمامُ أبُو مُحمَّدٍ البَغَويُّ: «إنَّ النَّاسَ كَما أنَّهُم مُتَعَبَّدُونَ باتِّباعِ أحْكامِ القُرْآنِ وَحِفْظِ حُدُودِهِ، فهُمْ مُتَعَبَّدُونَ بتِلاوَتِهِ وَحِفْظِ حُرُوفِهِ، عَلى سَنَنِ خَطِّ الْمُصْحَفِ الإمامِ الَّذي اتَّفَقَتْ عليهِ الصَّحابَةُ، وَأن لا يُجاوِزُوا فيما يُوافِقُ الخَطَّ عَمَّا قَرَأَ بهِ القُرَّاءُ المعْروفُونَ الَّذينَ خَلَفُوا الصَّحابَةَ والتَّابِعِينَ وَاتَّفَقتِ الأمَّةُ على اختِيارِهِمْ»[1].

---

(١) مَعالم التَّنزِيلِ، لِلْبَغَوِيِّ (١/٣٧).

واسْتَدلَّ بَعْضُ أهْلِ العِلْمِ لوُجُوبِ القِراءَةِ بالتَّجْويدِ، بقَولِهِ تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزَّمِّل: ٤].

قالَ أبو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ: «وَالقِراءَةُ بالتَّرتِيلِ وَالْمُكْثِ واجِبَةٌ بنَصِّ القرآنِ[١]، وَالتَّرْتِيلُ: التَّبيينُ»، قالَ: «فَمِنَ التَّبيينِ: تَفْصِيلُ الحُروفِ، وَالوَقْفُ على ما تَمَّ مَعْناهُ مِنْها»[٢].

وثَبَتَ عَنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه حَثَّ أن يُقرَأَ القرآنُ كَما أنْزِلَ، كَما في الحَديثِ الصَّحيحِ في فَضْلِ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعودٍ، رضي الله عنه، أن النَّبيَّ ﷺ سَمِعَهُ يَقْرَأُ، فقالَ: «**مَنْ أحَبَّ أن يَقْرَأَ القرآنَ غَضًّا كَما أُنْزِلَ فليَقْرَأْهُ على قِراءَةِ ابنِ أُمِّ عَبْدٍ**»[٣].

فهذا دَليلٌ على أنَّ قِراءَةَ القرآنِ على وَجْهِهِ إنَّما هُوَ بقِراءَتِهِ كَما أنْزِلَ، وهُوَ قَدْ أنْزِلَ مُرَتَّلًا بلِسانٍ عَربيٍّ مُبينٍ، وابنُ مَسْعودٍ مِن أئمَّةِ القِراءَةِ الَّذينَ على قِراءَتِهِم بُنِيَتْ أحْكامُ التَّجويدِ.

وكانَ ابنُ مَسْعودٍ يَقولُ: «أعْرِبُوا القُرآنَ، فإنَّه عَربيٌّ»[٤].

---

(١) يُشيرُ إلى آيتينِ: المذكورةِ، والثَّانيةُ: قَولُهُ تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسْراء: ١٠٦].

(٢) القَطْع والائتِناف، للنَّحَّاس (ص: ٧٣، ٧٤).

(٣) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحمَدُ (رقم: ٣٥، ٤٢٥٥، ٤٣٤٠، ٤٣٤١)؛ وابنُ ماجة (رقم: ١٣٨)، مِن طَريقِ عاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَن زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِاللهِ، به. وإسْنادُهُ جَيِّدٌ، وله طُرُقٌ عدَّةٌ.

(٤) أثَرٌ حَسَنٌ. أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (رقم: ٢٩٩٠٨)؛ وأبو عُبيدٍ في «فضائل القُرآن» (ص: ٣٤٨)، مِن طَريقِ سُفْيانَ الثَّوريِّ، عَنْ عُقْبَةَ الأسَديِّ، عَنْ أبي العَلاءِ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعودٍ، بهِ. =

وهذا لا يكونُ إلَّا بأن تُعْطى الحُروفُ حَقَّها ومُسْتَحَقَّها.

وجَرى مِن بَعْضِ العُلماءِ في هذا المقامِ الاسْتِدْلالُ لوُجوبِ القِراءَةِ بالتَّجْويدِ بحَديثٍ يُرْوَى عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعودٍ: أنَّه كانَ يُقرئُ القُرآنَ رَجُلًا، فقَرأَ الرَّجُلُ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التَّوْبَة: ٦٠] مُرْسَلَةً، فقالَ ابنُ مَسْعُودٍ: «ما هكَذا أقْرَأَنيها رَسُولُ اللهِ ﷺ». قالَ: كَيْفَ أقْرَأَكَها يا أبا عَبْدِالرَّحمنِ؟ قالَ: «أقْرَأَنيها ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾»، فمَدَّها.

ذَكَرَهُ ابنُ الجَزَريِّ في (باب المدِّ) واحتَجَّ بهِ، ولا يَثْبُتُ إسْنادُهُ[1].

= قُلْتُ: وهذا إسْنادٌ صالحٌ، عُقبَةُ وَثَّقَهُ ابنُ حِبَّانَ (الثِّقات: ٢٤٥/٧)، وروايةُ الثَّوريِّ عَنْهُ تَرْفَعُ منْ أمْرِهِ، وأبو العَلاء هُوَ ابنُ الشِّخِّيرِ وُلِدَ في حياةِ الصِّدِّيقِ، وكانَ بالكوفَةِ، فإدْراكُهُ وسماعُهُ منِ ابنِ مَسعُودٍ متَّجهٌ قويٌّ.

تابَعَهُ عَلْقَمَةُ بن قَيْسٍ عَنِ ابنِ مَسْعودٍ، قالَ: «أعْرِبوا القرآنَ».

أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (رقم: ٢٩٩٠٤)، وفي إسْنادِهِ ليثُ بْنُ أبي سُلَيْمٍ، وهوَ ضَعيفٌ يُعْتَبَرُ بهِ.

ورُوِيَ مَرْفوعًا إلى النَّبيِّ ﷺ من حَديثِ ابنِ مَسْعُودٍ، وفي إسْنادِهِ كذَّابٌ، ومِن حَديثِ أبي هُرَيْرَةَ، وإسْنادُهُ واهٍ، فيه متْروكٌ.

(١) أخرَجَهُ الطَّبرانيُّ في «المعجم الكَبير» (رقم: ٨٦٧٧)، قالَ: حَدَّثنا مُحمَّدُ بْنُ عليٍّ الصَّائِغُ، قالَ: حَدَّثنا سَعيدُ بْنُ مَنْصورٍ، قالَ: حَدَّثنا شِهابُ بْنُ خِراشٍ، قالَ: حَدَّثني مُوسى بْنُ يَزيدَ الكِنْديُّ، قالَ: كانَ ابنُ مَسْعودٍ، فذكَرَهُ.

وأخرَجَهُ ابنُ الجزَريِّ في «النَّشر» (٣١٥/١ ـ ٣١٦)، مِن طَريقِ الطَّبرانيِّ بإسْنادِهِ، وفيهِ: (مَسْعُود بن يَزيدَ). وقالَ ابنُ الجَزَريِّ: «هذا حَديثٌ جَليلٌ حُجَّةٌ ونَصٌّ في هذا البابِ، رِجالُ إسْنادِهِ ثِقاتٌ». =

وَحاصِلُ هذا المبحَثِ مِمَّا تَقدَّمَ مِنَ الاسْتِدْلالِ قَبْلُ: وُجُوبُ قِراءَةِ القُرآنِ بالتَّجْويدِ.



= قلتُ: إن كانَ الصَّوابُ في اسْم الرَّاوي عَنِ ابنِ مسْعودٍ (مُوسَى) فإنَّه لا ذِكْرَ لهُ في الكُتُبِ، وإنْ كانَ (مَسْعودًا) فقَدْ جاءَ في «الثِّقات» لابن حِبَّان (٤٤١/٥): «مَسْعود بن يَزيد، يَرْوي عَن عُمَرَ بن الخطَّابِ، رَوى عنْهُ مُحمَّدُ بْنُ الفَضْلِ»، وهذا تَوثِيقٌ ليسَ بمُقْنِعٍ، فابنُ حِبَّانَ لا يُعْتَمَدُ على تَوثيقِهِ مُنْفَرِدًا عنْدَ أئمَّةِ النَّقْدِ إذا اقتصَرَ على مجرَّدِ ذِكْرِهِ في كِتابِهِ، وبِخاصَّةٍ لمن كانَ مِن هذهِ الطَّبقَةِ، ولم يُتابَعْ على تَعْديلِ هذا الرَّجُلِ، هذا لو سَلَّمْنا أنَّه نَفْسَهُ المذكُورُ في حَديثِ ابنِ مَسْعودٍ، فهذه عِلَّةٌ.

وله عِلَّةٌ أخرى، الكِنْديُّ هذا سَمِعَ مِنْهُ شِهابُ بْنُ خِراشٍ هذا الحَديثَ، وأقْدَمُ مَن رَوى عنْهُ شِهابٌ مِنَ الشُّيوخِ بَعْضُ أصْحابِ أنَسِ بْنِ مالكٍ من صِغارِ التَّابعينَ كقَتادَةَ وشِبْهِهِ، فلَوْ نزَّلْنا الكنْديَّ منزِلَةَ صِغارِ التَّابعينَ مِنْ أصحابِ أنَسٍ في القِدَمِ جَزَمْنا بكَوْنِ روايَتِهِ منْقَطِعةً؛ لأنَّ ابنَ مَسْعودٍ قَديمُ الموتِ، وأمَّا مَظِنَّةُ الانْقِطاعِ فهِيَ حاصِلَةٌ، وَبِخاصَّةٍ معَ عَدَمِ ذكْرِهِ السَّماعَ في هذه الرِّوايةِ.

المبحث الثالث
كيف تُضْبَط تلاوةُ القُرآنِ؟

القِراءَةُ بالتَّجْويدِ تَتِمُّ بمراعاةِ القَواعِدِ الَّتي وُضِعَتْ مِن قِبَلِ الأئمَّةِ القُرَّاءِ، وصُنِّفَتْ فيها المصَنَّفاتُ، معَ الاستِعانَةِ ما أمْكَنَ بأخْذِها عَن صاحِبِ دِرايَةٍ ومَعرِفَةٍ من القُرَّاءِ المتْقِنينَ للتِّلاوَةِ بتِلْكَ القَواعِدِ، ولا يجوزُ للمُسْلِمِ أنْ يُفرِّطَ في ذلكَ ما وَجَدَ إلَيْهِ سَبيلًا، فإنْ عَجَزَ اجتَهَدَ في الضَّبْطِ بِما تَيسَّرَ لهُ، بالسَّماعِ من قارئٍ مُتْقِنٍ بواسِطَةِ الوَسائلِ السَّمْعِيَّةِ الحَديثَةِ، أو بأخْذِهِ من الكُتُبِ والرَّسائِلِ الَّتي أُلِّفَتْ فيهِ.

قالَ الحافِظُ ابنُ كَثيرٍ: «أمَّا تَلْقينُ القرآنِ فَمِن فَمِ الملقِّنِ أحْسَنُ؛ لأنَّ الكِتابَةَ لا تَدُلُّ على الأداءِ، كَما أنَّ المشاهَدَ مِن كَثيرٍ مِمَّن يَحْفَظُ مِنَ الكِتابَةِ فَقَطْ يَكْثُرُ تَصْحِيفُهُ وَغَلَطُهُ، وَإذا أدَّى الحالُ إلى هذا مُنِعَ مِنْهُ إذا وَجَدَ شَيْخًا يُوقِفُهُ على ألْفاظِ القُرآنِ، فأمَّا عِنْدَ العَجْزِ عَمَّا يُلَقَّنُ فَلا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إلَّا وُسْعَها، فيَجوزُ عنْدَ الضَّرُورَةِ ما لا يَجوزُ عِنْدَ الرَّفاهِيَةِ، فإذا قرَأَ في المصْحَفِ وَالحالَةُ هذهِ فَلا حَرَجَ علَيْهِ، وَلوْ فُرِضَ أنْ قَدْ يُحَرِّفُ بَعْضَ الكَلِماتِ عَن لَفْظِها على لُغَتِهِ ولَفْظِهِ»[1].

(١) فضائل القرآنِ، لابن كثير (ص: ٤٩٠ ـ الملحق بآخِر تفسيره).

يُريدُ ابنُ كَثيرٍ أنَّه مَعْذورٌ إذا بَذَلَ جُهْدَهُ بِما يُمْكِنُهُ فقَرأَ القرآنَ بعْدَ ذلكَ وأخْطَأَ في التِّلاوَةِ.

وهذا القَوْلُ وَسَطٌ صَوابٌ، فإنَّ اللهَ تعالى يَقولُ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البَقَرَة: ٢٨٦].

وَصَحَّ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قَوْلُهُ: «**الماهِرُ بالقُرآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرامِ الْبَرَرَةِ، وَالَّذي يَقْرَأُ القُرآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شاقٌّ لَهُ أجْرانِ**»(١).

فبَيَّنَ ﷺ أنَّ مَنْ بَذَلَ وُسْعَهُ مجْتَهِدًا في إتْقانِ التِّلاوَةِ ولم يُساعِدْهُ لِسانُهُ على إخراجِها على وُجُوهِها، إذِ التَّعْتَعَةُ عُسْرٌ في النُّطْقِ ومَشَقَّةٌ، فهذا مأجُورٌ من جِهَتينِ: على اجتِهادِهِ في طَلَبِ الصَّوَابِ، وعلى نَفْسِ تِلاوَتِهِ.

وصَحَّ عَنْ جابِرِ بْنِ عَبْدِاللهِ، رضي الله عنهما، قالَ: خَرَجَ عَلَيْنا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقْرَأُ القُرآنَ، وفِينا الأعْرابيُّ وَالأعْجَميُّ، فقالَ: «**اقرَأُوا، فكُلٌّ حَسَنٌ، وَسَيَجِيءُ أقْوامٌ يُقيمُونَهُ كَما يُقامُ القِدْحُ، يتَعَجَّلُونَهُ وَلا يَتَأجَّلُونَهُ**»(٢).

---

(١) حَديثٌ صَحِيحٌ. متَّفق علَيهِ: أخرَجَهُ البخاريُّ (رقم: ٤٦٥٣)؛ ومسلمٌ (رقم: ٧٩٨)، واللَّفْظُ له، وَلَفْظُ البُخاريِّ: «**مَثَلُ الَّذي يَقْرَأُ القرآنَ وَهُوَ حافِظٌ لَهُ مَعَ السَّفَرَةِ الكِرامِ البَرَرَةِ، وَمَثَلُ الَّذي يَقْرَأُ وَهُوَ يَتَعاهَدُهُ وَهُوَ عَلَيْهِ شَدِيدٌ فَلَهُ أجْرانِ**».

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ سَعِيدُ بن مَنصُورٍ في «فضائل القرآن» من «سننه» (رقم: ٣١)؛ وأحمد (رقم: ١٥٢٧٣)؛ وأبو داود (رقم: ٨٣٠)؛ وجَعفر الفريابيُّ في «فضائل القرآن» (رقم: ١٧٤)؛ والآجُرِّي في «آداب حملة القرآن» (ص: ١٥٦-١٥٧)؛ =

فالأعْجَميُّ رُبَّما لم تُساعِدْهُ لُغَتُهُ ولِسانُهُ على أن يُعْطِيَ كُلَّ حَرْفٍ حَقَّهُ ومُسْتَحَقَّهُ، ومَعَ ذلكَ يُثْني النَّبيُّ ﷺ على جُلوسِهِ لقِراءَةِ القُرآنِ، لا يَنْقُصُ حُسْنُ عَمَلِهِ ذلكَ عَنْ حُسْنِ عَمَلِ مَن كانَ مَعَهُ مِنَ العَرَبِ الفُصَحاءِ، ويَحثُّهُ النَّبيُّ ﷺ على التِّلاوَةِ وإن كانَت عُجْمَتُهُ لا تُساعِدُهُ على الإتْقانِ، وإنَّما ذلكَ لصِحَّةِ المقاصِدِ مِن أولئكَ المجتَمِعينَ، ولِذا ذَمَّ بِمُقابِلِهِم القرَّاءَ المتكلِّفينَ لإقامَةِ الألْفاظِ حتَّى إنَّ أحَدَهُم ليَحْرِصُ على الدِّقَّةِ في أدائِهِ يُقيمُ الحَرْفَ كإقامَةِ السَّهْمِ مِن القَوْسِ، لكنَّهم يَبْتَغُونَ بِهِ الدُّنْيا.

فعَلَيْهِ، ومعَ ما بيَّناهُ من وُجوبِ القراءَةِ بالتَّجْويدِ نَقولُ: لا يجوزُ أن يُجْعَلَ ذلكَ حائِلًا دُونَ قِراءَةِ القُرآنِ لمن بَذَلَ وُسْعَهُ للقِراءَةِ بِهِ لكنَّه لم يُحقِّقْهُ على وَجْهِهِ لعَجْزِهِ.

= والبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٦٤٢)، مِن طَريقِ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الأعْرَجِ، عن مُحمَّدِ بْنِ المنكَدِرِ، عَن جابِرٍ، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ، ولم يَنْفرِدْ بِهِ حُمَيْدٌ، كَما سأذْكُرُهُ في (أدَبُ تلاوةِ القُرآنِ)، كَذلكَ لهُ شَواهِدُ تزيدُ في صِحَّتِهِ، ولا يَضرُّهُ إرْسالُ مَن أرْسَلَهُ، كما بيَّنْتُهُ في مَوضِعٍ آخَرَ.

المبحث الرابع
مَراتِب التِّلاوَة

المبالَغَةُ والتَّكلُّفُ لتَحقِيقِ إخْراجِ الحُروفِ مِنْ مخارِجِها قَبِيحٌ مَذْمومٌ، وَالاعْتِدالُ في كُلِّ شيءٍ حَسَنٌ مَحْمُودٌ.

وقَدْ جَرى أهْلُ العِلْمِ بالقراءَةِ على تَقسِيمِ صُوَرِ الأداءِ إلى أرْبَعِ مَراتِبَ جَدِيرٌ بالقارِئِ مُراعاتُها ليَبقى في حُدُودِ المشْروع، هيَ كالتَّالي:

الأولى: التَّحْقيقُ، وَهُوَ «عِبارَةٌ عَنْ إعْطاءِ كُلِّ حَرْفٍ حَقَّهُ: مِنْ إشْباعِ المدِّ، وتَحْقِيقِ الهَمْزَةِ، وَإتْمامِ الْحَرَكاتِ، وَاعْتِمادِ الإظْهارِ وَالتَّشْدِيداتِ، وَتَوْفِيَةِ الغُنَّاتِ، وَتَفْكِيكِ الْحُروفِ، وهُوَ بيانُها وإخْراجُ بَعْضِها مِن بَعْضٍ بالسَّكْتِ وَالتَّرَسُّلِ وَاليُسْرِ والتُّؤَدَةِ وَمُلاحَظَةِ الجائِزِ مِنَ الوُقوفِ»[1].

وَفائِدَتُهُ: «رِياضَةُ الألْسُنِ، وَتَقْويمُ الألْفاظِ، وَإقامَةُ القِراءَةِ بِغايَةِ التَّرْتِيلِ، وهوَ الَّذي يُسْتَحْسَنُ ويُسْتَحَبُّ الأخْذُ بهِ على المتعلِّمينَ، مِن غيرِ أن يُتَجاوَزَ فيهِ إلى حَدِّ الإفْراطِ: مِن تَحْريكِ السَّواكِنِ،

(١) النَّشر، لِابن الجَزَريِّ (١/٢٠٥).

وَتَوْليدِ الْحُروفِ مِنَ الحَرَكاتِ، وتَكْريرِ الرَّاءاتِ، وَتَطْنِينِ النُّوناتِ بالمبالَغَةِ في الغُنَّاتِ»[(١)].

وَالثَّانية: الحَدْر، وهُوَ «عِبارَةٌ عَنْ إدْراجِ القِراءَةِ وسُرْعَتِها وَتَخْفيفِها، بالقَصْرِ والتَّسْكِينِ والاخْتِلاسِ وَالبَدَلِ وَالإدْغامِ الكَبيرِ وَتَخْفيفِ الهَمْزِ، ونَحْوِ ذلكَ مِمَّا صَحَّتْ بهِ الرِّوايةُ وَوَرَدَتْ بهِ القِراءَةُ، معَ إيثارِ الوَصْلِ، وَإقامَةِ الإعْرابِ، ومُراعاةِ تَقْويمِ اللَّفْظِ وتَمكُّنِ الحُروفِ»[(٢)].

ويُشْتَرَطُ لجَوازِ القراءَةِ بهذا: أن لا يَخْرُجَ القارئُ بهِ عَنِ الأدْنى في صِفاتِ الحُروفِ، فَلا يُصَيِّرَ حُروفَ المدِّ الألفَ والواوَ والياءَ بمنزِلَةِ الحرَكاتِ، ولا يَذْهَبَ بصَوْتِ الحَرَكَةِ كُلِّيًّا، ولا يُغْفِلَ الغُنَّةَ، ولا يَصِيرَ إلى ابتِلاعِ حَرْفٍ صَحيحٍ بَعْضِهِ أو كُلِّهِ.

وهذا النَّمَطُ في القِراءَةِ يُحتاجُ إليهِ لتَثْبيتِ الحِفْظِ، أو لتَكثيرِ التِّلاوَةِ، ولا يُساعِدُ على الفِقْهِ والتَّدبُّرِ كَما يَنبَغي.

---

(١) كالَّذي قَبْلَه.

(٢) النَّشْر، لابن الجَزَريِّ (١/٢٠٧).

والمرادُ بـ(القَصْر) قَصْرُ المدودِ، وَ(التَّسكينِ) المنْقولُ مثْلُهُ عن بَعْضِ أئمَّة القراءَةِ في مثلِ: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [النِّسَاء: ١١٥] بتَسكِينِ الهاءِ في الموضِعينِ، وَ(الاخْتِلاسِ) عَكْسُ الإشْباعِ، كالشَّأنِ في إشْباعِ الكَسْرَةِ حتَّى تكونَ ياءً في قَوْلِهِ تعالى: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾ [يُوسُف: ٣٧]، والاخْتِلاسُ بتَرْكِ ذلكَ الإشْباعِ، و(البَدَلِ) مثلُ: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ بالصَّاد والسِّينِ، و(الإدْغامِ الكبيرِ) يكونُ بالْتِقاءِ حَرْفينِ مُتَماثِلَينِ أو متجانِسَينِ أو مُتقاربَينِ، كِلاهُما مُتَحَرِّكانِ، فيُسكَّنُ الأوَّلُ ويُدْغَمُ في الثَّاني، مثلُ: ﴿ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ [الحَجّ: ٢]، ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [المائِدَة: ٤٠]، ﴿ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التَّكْوِير: ٧].

والثَّالثةُ: التَّدْويرُ، وَهُوَ مَرْتَبَةُ التَّوسُّطِ بينَ التَّحْقيقِ والحَدْرِ.

قالَ ابنُ الجَزَريِّ: «وهُوَ المختارُ عنْدَ أكْثَرِ أهْلِ الأداءِ»(١).

والرَّابِعَةُ: التَّرْتيلُ، وهُوَ القِراءَةُ المبيَّنَةُ المفَسَّرةُ المسْتَوْعِبَةُ لأحْكامِ التِّلاوَةِ، وهِيَ قِراءَةُ التَّدبُّرِ الَّتي نَزَلَ القُرآنُ بالأمْرِ بِها، كَما قالَ اللهُ ﷻ: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزَّمِّل: ٤].

وَالَّذي أمِيلُ إليهِ: أنَّ التَّحقيقَ والتَّدويرَ جميعًا مِنْ جُملَةِ التَّرتيلِ، إذ الأمْرُ يَرْجِعُ في جَميعِها إلى تَرْكِ الإسْراعِ في القراءَةِ، والتَّفاوُتُ في البُطْءِ لا يَنضَبِطُ، وَبِخاصَّةٍ إذا لاحَظْنا أنَّ الإتْيانَ بأحْكامِ التِّلاوَةِ على التَّمامِ مُرادٌ في كُلِّ ذلكَ.

وغايَةُ ما يُمْكِنُ أن يُقالَ مِنَ الفَرْقِ بينَها: أنَّ التَّحقيقَ أبْطَأُ مِنَ التَّرْتيلِ، والتَّرتيلَ أبْطأُ مِنَ التَّدْويرِ.

الهَدْيُ النَّبَويُّ في صِفَةِ التَّرتيلِ:

عَنْ أُمِّ المؤمِنينَ حَفْصَةَ، رضي الله عنها، قالَتْ: «ما رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى في سُبْحَتِهِ قاعِدًا، حتَّى كانَ قَبْلَ وَفاتِهِ بِعامٍ، فَكانَ يُصَلِّي في سُبْحَتِهِ قاعِدًا، وَكانَ يَقْرَأُ بالسُّورَةِ فَيُرَتِّلُها، حتَّى تكونَ أطْوَلَ مِنْ أطْوَلَ مِنْها»(٢).

---

(١) النَّشر، لابنِ الجَزَرِيِّ (١/٢٠٧).

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ مالكٌ (رقم: ٣٦٣)؛ وأحمدُ (٦/٢٨٥)؛ ومسلمٌ (رقم: ٧٣٣)؛ والتِّرمذيُّ (رقم: ٣٧٣)؛ والنَّسائيُّ (رقم: ١٦٥٨)، مِن طَريقِ الزُّهْريِّ، عَنِ السَّائبِ بْنِ يَزيدَ، عَنِ المطَّلِبِ بْنِ أبي وَداعَةَ السَّهْميِّ، عَنْ حَفْصَةَ، به. قالَ التِّرمذيُّ: «حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ». والسُّبْحةُ: صَلاةُ النَّافِلَةِ.

فهذا يُبَيِّنُ أنَّ التَّرتيلَ الَّذي أمَرَ اللهُ تعالى بهِ نَبِيَّهُ ﷺ في كِتابِهِ، كانَ بالتَّأنِّي في أداءِ الحُروفِ وَالوُقوفِ، مِمَّا تخرُجُ بهِ تِلاوَةُ القرآنِ عَن شَبَهِ التِّلاوَةِ لسائرِ الكلامِ الَّذي عُهِدَ بأن يُسْرَدَ سَرْدًا: مَوْصُولًا ببَعْضِهِ، مُكتَفًى بالنُّطْقِ بأدنى ما يكونُ مِن صِفَةِ الحَرْفِ، أو بِما هُوَ دونَ ذلكَ.

وأمُّ المؤمنينَ أمُّ سَلَمَةَ رضي الله عنها كانَت تَصِفُ قِراءَةَ النَّبيِّ ﷺ بأنَّها كانَت قِراءَةً مُفسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا[1]. وأنَسُ بْنُ مالكٍ يَذْكُرُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يَمُدُّ بها صَوْتَهُ مَدًّا[2]، ويُفَسِّرُ أنَسٌ ذلكَ في رِوايةٍ، فيَقولُ:

---

(١) وذلكَ في حَدِيثِ يَعلى بْنِ مَمْلَكٍ: أنَّه سألَ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبيِّ ﷺ عَن قِراءَةِ النَّبيِّ ﷺ وَصَلاتِهِ؟ فقالَتْ: «ما لَكُم وَصَلاتَهُ؟ كانَ يُصَلِّي، ثُمَّ يَنامُ قَدْرَ ما صَلَّى، ثُمَّ يُصَلِّي قَدْرَ ما نامَ، ثُمَّ يَنامُ قَدْرَ ما صَلَّى، حَتَّى يُصْبِحَ»، ثُمَّ نَعَتَتْ قِراءَتَهُ فإذا هِيَ تَنْعَتُ قِراءَةً مُفَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا.

أخْرَجَهُ أحمَدُ (٦/٢٩٤، ٣٠٠)؛ والبُخاريُّ في «خلق أفْعال العِبادِ» (رقم: ١٧١)؛ وأبو داوُدَ (رقم: ١٤٦٦)؛ وَالتِّرمذيُّ (رقم: ٢٩٢٣)؛ وَالنَّسائيُّ (رقم: ١٠٢٢، ١٦٢٩)؛ وابنُ خُزَيْمَة (رقم: ١١٥٨)؛ والحاكم (رقم: ١١٦٥)؛ والبيهقيُّ (٣/١٣)، مِن طَريقِ اللَّيثِ بْنِ سَعْدٍ، عنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عُبَيْدِاللهِ بْنِ أبي مُلَيْكَةَ، عَن يَعلى بْنِ مَمْلَكٍ، به.

قالَ التِّرمذيُّ: «حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ»، وقال الحاكمُ: «حَديثٌ صَحيحٌ على شرْطِ مسلم». قلتُ: هُوَ صَحيحٌ، وليسَ على شَرْطِ مُسْلِم، فإنَّه لم يُخَرِّجْ ليَعلى، وإنَّما صَحَّحتُهُ تَبَعًا للتِّرمذيِّ، فإنَّه صحَّحَهُ معَ حُكْمِهِ بغرابتِهِ ممَّا دَلَّ على ثِقَةِ يعلى عنْدَه، ويَعلى لم يُجْرَح مِنْ أحَدٍ، ولم يَرْوِ مُنْكَرًا.

(٢) وسِياقُه عَنْ قَتادَةَ، قالَ: قُلْتُ لأنَسٍ: كَيْفَ كانَتْ قِراءَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قالَ: «كانَ يَمُدُّ صَوْتَهُ مَدًّا». أخرَجَهُ أحمدُ (رقم: ١٢١٩٨ ومواضع أخرى)؛ =

كانَت مَدًّا، ثُمَّ قرأَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ يمُدُّ بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، ويمدُّ بـ ﴿الرَّحْمَٰنِ﴾ ويمُدُّ بـ ﴿الرَّحِيمِ﴾[1].

كذلكَ سَمِعَ عَبْدُاللهِ بْنُ مُغَفَّلٍ النَّبيَّ ﷺ يَقرأُ قِراءَةً لَيِّنَةً يُرَجِّعُ فيها، يَقولُ: (آ آ آ)[2].

فهذهِ صِفَةُ القِراءَةِ النَّبويَّةِ تَرْجِعُ في جُملَتِها إلى التَّأنِّي والتَّرسُّلِ في التِّلاوَةِ بإعْطاءِ كُلِّ حَرْفٍ حَقَّهُ ومُسْتَحَقَّهُ على أكْمَلِ وُجُوهِهِ، ولا يخْفى في التَّطْبيقِ ما لذلكَ مِنَ الأثَرِ في تَدبُّرِ القرآنِ وفَهْمِ معانِيهِ، وهُوَ المقصُودُ مِن تِلاوَتِهِ.

وهذهِ الصِّفَةُ تَفسِيرٌ للأمْرِ بالتَّرتيلِ الَّذي جاءَ بهِ نَصُّ الكِتابِ،

= والبُخاريُّ (رقم: ٤٧٥٨)؛ وأبو داوُدَ (رقم: ١٤٦٥)؛ والنَّسائيُّ (رقم: ١٠١٤)؛ وابنُ ماجة (رقم: ١٣٥٣)، مِن طَريقِ جَريرِ بْنِ حازِمٍ، قالَ: سَمعْتُ قَتادَةَ، به.

(١) روايةٌ صَحيحَةٌ، أخرَجها البخاريُّ (رقم: ٤٧٥٩)، من طَريقِ همَّامٍ عن قَتادَةَ.

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. متَّفقٌ عليهِ: أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٤٠٣١، ٤٥٥٥، ٤٧٤٧، ٤٧٦٠)؛ ومسلمٌ (رقم: ٧٩٤)، من طَريقِ أبي إياسٍ مُعاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، قالَ سَمِعْتُ عبْدَاللهِ بْنَ مُغَفَّلٍ، قالَ: «رَأَيْتُ النَّبيَّ ﷺ يَقْرَأُ وَهُوَ على ناقَتِهِ أو جَمَلِهِ وهِيَ تَسِيرُ بهِ، وهُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ الفَتْحِ، أو مِن سُورَةِ الفَتْحِ، قِراءَةً لَيِّنَةً، يقرأُ وهُوَ يُرَجِّعُ».
وللبُخاريِّ في رِوايةٍ (رقم: ٧١٠٢)، قالَ: ثُمَّ قَرَأَ مُعاوِيةُ يَحكِي قِراءَةَ ابنِ مُغَفَّلٍ، وقالَ: لَوْلا أن يَجْتَمِعَ النَّاسُ عليْكُم لَرَجَّعْتُ كَما رَجَّعَ ابنُ مُغَفَّلٍ يَحْكي النَّبيَّ ﷺ. (قالَ شُعْبَةُ بْنُ الحجَّاج): فقلتُ لمعاوِيَةَ: كَيْفَ كانَ تَرجِيعُهُ؟ قالَ: (آ آ آ) ثلاثَ مرَّاتٍ.

والمتأمِّلُ يَرى انْدِراجَ المراتِبِ الاصطِلاحيَّةِ الثَّلاثِ (التَّحقيقِ، والتَّدْويرِ، والتَّرتيلِ) جميعًا تحْتَ ذلكَ الهَدْيِ، إذْ كُلُّها مَوْصُوفٌ باسْتيفاءِ أحْكامِ التَّجويدِ وإن تَفاوَتَتْ في مقاديرِ الْمَدِّ والإشْباعِ وشِبْهِ ذلكَ.

وَما زادَ على تلكَ المراتِبِ في أداءِ اللَّفْظِ فَهُوَ خُروجٌ عَنْ صِفَةِ التِّلاوَةِ المشْروعَةِ، ودُخولٌ في جُمْلَةِ التَّكلُّفِ المذْمومِ.

قالَ ابنُ الجَزَريِّ: «ليْسَ التَّجْويدُ بتَمْضِيغِ اللِّسانِ، وَلا بتَقْعيرِ الفَمِ، وَلا بتَعْويجِ الفَكِّ، وَلا بتَرْعِيدِ الصَّوْتِ، وَلا بِتَمْطِيطِ الشَّدِّ، وَلا بتَقْطِيعِ المدِّ، وَلا بتَطْنِينِ الغُنَّاتِ، وَلا بحَصْرَمَةِ الرَّاءاتِ، قِراءَةً تَنْفُرُ عنْها الطِّباعُ، وَتَمُجُّها القُلوبُ وَالأسْماعُ، بَلِ القِراءَةُ السَّهْلَةُ العَذْبَةُ الحُلْوَةُ اللَّطيفَةُ، الَّتي لا مَضْغَ فيها وَلا لَوْكَ، وَلا تَعَسُّفَ وَلا تَكلُّفَ، وَلا تَصَنُّعَ وَلا تَنَطُّعَ، وَلا تَخْرُجُ عَن طِباعِ العَرَبِ وَكَلامِ الفُصَحاءِ، بوَجْهٍ مِن وُجوهِ القِراءاتِ وَالأداءِ»[1].

وَكانَ الإمامُ حمْزَةُ بْنُ حَبيبٍ الزَّيَّاتُ أحَدُ أئمَّةِ القِراءَةِ السَّبْعَةِ وهُوَ مِمَّن اشْتَهَرَتْ قِراءَتُهُ بالتَّحْقيقِ في الأداءِ، يقُولُ: «إنَّ لهذا التَّحْقيقِ مُنْتَهًى يَنْتَهِي إلَيْهِ، ثُمَّ يَكُونُ قَبيحًا، مِثْلُ البَياضِ لهُ مُنْتَهًى يَنْتَهِي إلَيْهِ، وإذا زادَ صارَ بَرَصًا، ومثْلُ الجُعُودَةِ لها مُنْتَهًى تَنْتَهِي إليهِ، فإذا زادَتْ صارَتْ قَطَطًا»[2].

---

(١) النَّشر، لابنِ الجَزَرِيِّ (١/٢١٣).

(٢) السَّبعة، لابن مجاهِدٍ (ص: ٧٧).

المبحث الخامس
الوَقف والابتِداء

هذا العِلْمُ آلَةُ المتَدبِّرينَ لكَلامِ رَبِّ العالمينَ، ومَعْرِفَتُهُ على وَجْهِهِ تَكْشِفُ للتَّالي مِن أسْرارِ القرآنِ شَيْئًا عَجَبًا، فتُبْرِزُ لَهُ مِن جَلالِهِ وجَمالِهِ ومَعانيهِ وبَيانهِ ما لا يُدْرِكُ له حَدًّا ولا يُحْصِي لَهُ عَدَدًا.

وَالمرادُ بـ(الوَقْفِ) قَطْعُ الآيَةِ بالصَّمْتِ الَّذي يَرْجِعُ مَعَهُ إليكَ النَّفَسُ، و(الابْتِداءِ) اسْتِئْنافُ القِراءَةِ بَعْدَ ذلكَ القَطْعِ.

و(الوَقْفُ) يَقَعُ من التَّالي اختِيارًا، كَما يَقَعُ منْهُ اضْطِرارًا.

و(الوَقْفُ الاضْطِراريُّ) ليسَ مُرادًا هُنا، لعَدَمِ دُخولِهِ تَحْتَ إرادَةِ التَّالي، كالوَقْفِ لانْقِطاعِ النَّفَسِ.

وأصْلُ تَشْرِيعِ الوَقْفِ والابْتِداءِ سُنَّةُ النَّبيِّ ﷺ، فقَدْ دَلَّ علَيْهِ حَديثانِ:

الأوَّل: عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، رضي الله عنه، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «**يا أُبيُّ بْنَ كَعبٍ، إنِّي أُقرِئْتُ القُرآنَ فقيلَ لي: على حرفٍ أو على حَرْفينِ؟**

قالَ: فقالَ الملَكُ الَّذي مَعي: على حَرْفينِ، فقُلْتُ: على حَرْفينِ، فقالَ: على حَرْفَيْنِ أو ثلاثةٍ؟ فقالَ الملَكُ الَّذي مَعي: على ثلاثةٍ، فقلتُ: على ثلاثةٍ، حتَّى بَلَغَ سبعةَ أحرُفٍ، ليسَ منها إلَّا شافٍ كافٍ، إن قُلْتَ: (غفورًا رَحيمًا) أو قُلتَ: (سميعًا عَليمًا) أو قُلتَ: (عَليمًا سَميعًا) فاللهُ كذلكَ، ما لَمْ تَخْتِمْ آيةَ عَذابٍ برَحمةٍ، أو آيةَ رحمةٍ بعَذابٍ»[1].

هذا الحَديثُ وَإنْ كانَ مَوْرِدُهُ في أمْرٍ آخَرَ، لكنَّه دَلَّ على أنَّ ما أفْسَدَ المعنى مِنَ التِّلاوَةِ فصَيَّرَ آيَةَ الرَّحْمَةِ آيَةَ عَذابٍ، وآيَةَ العَذابِ آيَةَ رَحْمَةٍ، فليسَ بِشافٍ ولا كافٍ، وخُروجٌ بالقُرآنِ عَمَّا أُنْزِلَ عليهِ.

ومِثالُ هذا في بابِ الوَقْفِ والابْتِداءِ: أن يقرَأَ قوْلَهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [فاطر: ٧] ويَقِفُ، أو يقرأَ: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُۥ﴾ [الرَّعد: ١٨] وَيَقِفُ.

فمَن فَعَلَ ذلكَ فَقَدْ واقَعَ المحْذُورَ المذْكُورَ في الحَديثِ؛ لِما أفْسَدَ بوَقْفِهِ مِنَ المعنى.

وَأوْلى منْ هذا بالإنْكارِ الوَقْفُ على مثْلِ قَوْلِهِ تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾، ثُمَّ البَدْءُ بقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عِمْرَان: ١٨١].

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. تَقدَّمَ تخْريجُهُ في المقدِّمَة الأولى في مَبحَثِ (بيان المراد بالأحرف السَّبعة).

والحديثُ الثَّاني: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، رضي الله عنها، قالَتْ: «كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُقَطِّعُ قِراءَتَهُ، يَقُولُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ثُمَّ يَقِفُ، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثُمَّ يَقِفُ»(١).

وهذا الحَديثُ نَصٌّ في الوُقوفِ على رُءوسِ الآيِ، وهُوَ اخْتِيارُ طائِفَةٍ مِن أئمَّةِ القِراءَةِ يَسْتَحِبُّونَ الوَقْفَ علَيْها؛ لمجيءِ الفاصِلَةِ القُرآنيَّةِ في مَوْضِعِ تَمامِ المعنى.

قالَ الإمامُ أبو عَمْرٍو الدَّانيُّ: «وَمِمَّا يَنْبَغي لَهُ أن يَقْطَعَ عَلَيْهِ رُءوسُ الآيِ، لأنَّهُنَّ في أنْفُسِهِنَّ مَقاطِعُ، وَأكْثَرُ ما يُوجَدُ التَّامُّ فيهِنَّ؛ لاقْتِضائِهِنَّ تَمامَ الجُمَلِ، واسْتيفاءِ أكْثَرِهِنَّ انْقِضاءَ القَصَصِ، وَقَدْ كانَ جَماعَةٌ مِنَ الأئمَّةِ السَّالِفينَ وَالقُرَّاءِ الماضِينَ يَسْتَحِبُّونَ القَطْعَ عليهِنَّ وإنْ تعلَّقَ كَلامُ بَعْضِهِنَّ بِبَعْضٍ»(٢).

قُلْتُ: إذا كانَتِ الآيَةُ لا يَتِمُّ مَعْناها أو لا يَصِحُّ إلَّا بوَصْلِها بالآيَةِ التَّالِيَةِ وَصَلَها بِها، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ۝١٥١ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الصَّافَّات: ١٥١ ـ ١٥٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعُون: ٤ ـ ٥].

ولَوْ وَقَفَ على قَوْلِهِ: ﴿لَيَقُولُونَ﴾ أو﴿لِّلْمُصَلِّينَ﴾ جازَ لدَلالَةِ حَديثِ أمِّ سَلَمَةَ، لكِنْ بشَرْطِ أن لا يَقْطَعَ تِلاوَتَهُ عِنْدَ ذلكَ المَوْضِعِ،

---

(١) تقدَّمَ تخْريجُهُ هامِشًا في (المبحث الرَّابع: فواصِل الآياتِ) مِن (الفصل الثَّاني) من (المقدمة الثَّانِيَة).

(٢) المكتفى، لِلدَّانيِّ (ص: ١٤٥).

أي يجوزُ الوَقْفُ إذا كانَ لمجرَّدِ أن يَترادَّ إليهِ نَفَسُهُ مِنْ غَيرِ طُولِ فَصْلٍ؛ لأنَّ طُولَ الفَصْلِ أو قَطْعَ التِّلاوَةِ يُنْقِصُ المعنى أو يُفْسِدُهُ.

❑ تنبيهات:

الأوَّلُ: تَفاصيلُ مَواضِعِ الوَقْفِ في كِتابِ اللهِ تعالى مَشْروعِها ومَمْنوعِها وإنْ أرْشَدَتْ سُنَّةُ النَّبيِّ ﷺ إلى اعتِبارِها على رُءوسِ الآيِ، وما يَتِمُّ بهِ المعنى، إلَّا أنَّ سائرَ ذلكَ مِمَّا جَرى عَليهِ عَمَلُ القُرَّاءِ مِن قِبَلِ اجتِهادِهِم امْتِثالًا للأمْرِ بتَدَبُّرِ القُرآنِ، ورُبَّما دَخَلَ في ذلكَ شَيءٌ مِمَّا تلَقَّوْهُ بأسانيدِهِم في القِراءَةِ، فقَوْلُهُم: (وَقْفٌ جائزٌ، وممنُوعٌ، ولازِمٌ) وشِبْهُ ذلكَ تَسْمِياتٌ لما اسْتَعْمَلُوهُ مِن ذلكَ وجَرى عَمَلُهُم عليهِ.

وإذا تَحاشَى التَّالي ما أمَرَتِ السُّنَّةُ بتَرْكِهِ مِنَ الوُقوفِ مِمَّا يُفْسِدُ المعنى، وَراعى الوَقْفَ النَّبَويَّ على رُءوسِ الآيِ، كانَ ما سِوى ذلكَ مِنِ اختِيارِ الوَقْفِ والابْتِداءِ راجِعًا إلى التَّدبُّرِ وفَهْمِ المعنى.

لكنِّي أذْهَبُ في حَقِّ عُمُومِ المسْلِمينَ اليَوْمَ إلى أنْ يأخُذوا بِما بُيِّنَ لَهُم في المصاحِفِ مِنْ عَلاماتِ الوَقْفِ، ويَنبَغي عليهِمْ أن يُلاحِظُوا ما ذُكِرَ مِنَ التَّعْريفِ بتِلْكَ العَلاماتِ في أواخِرِ المصاحِفِ، ويَسْتَعْمِلوها على الصُّورَةِ الَّتي بُيِّنَتْ لَهُم، فإنَّ ذلكَ مُعِينٌ على تَدبُّرِ القُرآنِ وفَهْمِهِ، وَبِخاصَّةٍ ما كانَ منْهُ مِنَ الوَقْفِ اللَّازِمِ، فعَلَيْهِمُ الْتِزامُ الوَقْفِ عنْدَهُ، وما كانَ مِنَ الممنُوعِ فلا يُوقَفُ عِنْدَهُ، إلَّا ما كانَ منْهُ عِنْدَ رُءوسِ الآيِ، فقَدْ بيَّنْتُ مِنْ قَبْلُ ما يتَّصِلُ بهِ، ويُتْرَكُ الوَقْفُ في مَوْضِعٍ ليسَ فيهِ عَلامَةُ وَقْفٍ أصْلًا.

لا أسْتَثني مِنْ هذا إلَّا مَنْ أوتِيَ حَظًّا مِن فَهْمِ القُرآنِ، وعُدَّةً واقِيَةً مِنَ الخطأِ في ضَبْطِ المعْنَى، منْ أهْلِ العِلْمِ والذِّكْرِ، فهؤلاءِ قَدْ يَسْتَحْسِنُونَ مَواضِعَ لِلوَقْفِ باجْتِهادِهِم في تَدَبُّرِ القُرآنِ.

التَّنبِيهُ الثَّانِي: يُراعَى في الابْتِداءِ صِحَّةُ المعنى واسْتِقامَةُ السِّياقِ، ولَو اسْتَعْمَلَ إنْسانٌ علاماتِ الوَقْفِ المثْبَتَةِ في المصاحِفِ في خِلالِ الآيَةِ لا على رَأْسِها، فوَقَفَ عِنْدَ عَلامَةٍ من تلْكَ العَلاماتِ غيرِ عَلامَةِ الوَقْفِ الممنُوعِ، فلو جَعَلَ ابْتِداءَهُ مِنَ الكَلِمَةِ التَّالِيَةِ لعَلامَةِ الوَقْفِ دائِمًا فذلكَ أسْلَمُ لَهُ وأبْعَدُ عَنِ الخَلَلِ.

لكنْ لو انْقَطَعَ نَفَسُهُ في غَيْرِ مَوْضِعِ وَقْفٍ، فالَّذي يَحْسُنُ بِهِ: أن يَعُودَ إلى شَيْءٍ مِنَ الآيَةِ قَبْلَ مَوْضِعِ وُقوفِهِ فيَصِلَهُ بِما بَعْدَهُ بشَرْطِ أن يَصِحَّ المعنى بذلكَ الابْتِداءِ.

مِثْلُ: لَوْ قَرَأَ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ فانقَطَعَ النَّفَسُ، ولَيْسَ عنْدَ هذا في المصْحَفِ وَقْفٌ، إنَّما الوَقْفُ على قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾، وهُوَ وَقْفٌ كافٍ، ويُسَمَّى (الوَقْفَ الجائزَ)، فعليهِ حينئذٍ أن يَعُودَ ليَبدأَ مِن مَوْضِعٍ يَتَّصِلُ بِهِ الكلامُ المفِيدُ، فلا يَبدَأُ بقَوْلِهِ: ﴿يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾؛ فهذا مُخِلٌّ بالسِّياقِ، وإنَّما يَرْجِعُ فيَقْرَأُ: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التَّوْبَة: ٦].

التَّنبِيهُ الثَّالثُ: الوُقوفُ الَّتي في المصاحِفِ مُسْتَفادَةٌ مِن مُصَنَّفاتٍ خاصَّةٍ لأعْيانِ أئمَّةِ القِراءَةِ، استَفادوها مِنَ النَّقْلِ والتَّدَبُّرِ،

مِنْ أجَلِّها كِتابُ (المكتَفى في الوَقْفِ والابْتِدا) للإمامِ أبي عَمْرٍو الدَّانيِّ، وأمَّا تَفاصِيلُ أقْسامِ الوُقوفِ وأحْكامِها ففِيها كُتُبٌ نافِعَةٌ، مِنْ أجْمَعِها (معالمُ الاهْتِداءِ إلى مَعْرِفَةِ الوَقْفِ وَالابْتِداء) لشَيْخِ القرَّاءِ محمُود خَليل الحُصَريِّ.



الفصل الثاني

أَخْذُ القُرآنِ والاعتِناءُ بهِ

المبحث الأول
أمْرُ الله تعالى باتِّباع القُرآنِ

أنْزَلَ اللهُ تعالى على نَبيِّهِ مُحمَّدٍ ﷺ هذا الكِتابَ؛ لِيَكونَ للنَّاسِ الهُدى الَّذي يُعْصَمُونَ بهِ مِنَ الضَّلالَةِ، والنُّورَ الَّذي يُضِيءُ لهُم ظُلْمَةَ الطَّريقِ، والزَّادَ لصَلاحِهِمْ في دُنياهُم ونَجاتِهِمْ في أُخراهُم.

قالَ اللهُ ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النِّساء: ١٧٤]، وقالَ: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائِدَة: ١٥ ـ ١٦]، وقالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يُونُس: ٥٧ ـ ٥٨]، وقالَ تَعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشُّورى: ٥٢].

وأمَرَ سُبْحانَهُ بالإيمانِ بهذا القرآنِ، كما قالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦]، وقالَ تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ٩٢].

وأمَرَ بتِلاوَتِهِ وتَدبُّرِهِ وفَهْمِهِ، كما قالَ ﷻ: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النمل: ٩١ ـ ٩٢]، وقالَ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، وقالَ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، وقالَ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقالَ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧].

وأمَرَ باتِّباعِهِ والعَمَلِ بهِ، كما قالَ سُبْحانَهُ: ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٢ ـ ٣]، وقالَ تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥]، وقالَ ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣].

وأثنى على أهْلِهِ، فقالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٢٩ ـ ٣٠].

وَحَذَّرَ سُبْحانَهُ مِنَ الإعْراضِ عَنْهُ وَتَوَعَّدَ على ذلكَ، فَقالَ: ﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ﴿٩٩﴾ مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وِزْرًا ﴿١٠٠﴾ خَٰلِدِينَ فِيهِ ۖ وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ حِمْلًا﴾ [طه: ٩٩ ـ ١٠١]، وقالَ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنۢ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ۚ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [طه: ١٢٤ ـ ١٢٧].

وفي السُّننِ الثَّابِتَةِ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ في الأمْرِ بتَعَلُّمِ القرآنِ والحَثِّ على حَمْلِهِ وحِفْظِهِ والتَّمسُّكِ بهِ ما هُوَ على الوِفاقِ لما جاءَ بهِ كِتابُ اللهِ تعالى مِنْ ذلكَ، مِمَّا يَزيدُ المؤمنينَ تَشْويقًا إليهِ، وتَسابُقًا إلى نَيْلِ الدَّرَجاتِ بتَحصيلِهِ، وَذلكَ فيما يأتي مِن المباحثِ.



المبحث الثاني
تَعَلُّمُ القُرآنِ وتَعليمُهُ، والفَضْلُ فيهِ

فيهِ أحاديثُ كَثيرَةٌ، منها:

١ ـ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عامِرٍ، رضي الله عنه، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**تَعَلَّمُوا كِتابَ اللهِ، وَتَعاهَدُوهُ، وتَغَنَّوْا بهِ** (زاد في رِوايةٍ: **وَاقتَنُوهُ**)، **فوَالَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُوَ أَشَدُّ تَفَلُّتًا مِنَ المخاضِ في العُقُلِ**».

وَفي رِوايةٍ: «**تَعَلَّمُوا القُرآنَ، وَأَفْشُوهُ، والَّذي نَفسِي بيَدِهِ...**»، الحَديث.

وفي رِوايةٍ، قالَ عُقْبَةُ بْنُ عامِرٍ: كُنَّا جُلوسًا في المسْجِدِ نَقْرَأُ القُرآنَ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فسَلَّمَ علَيْنا، فرَدَدْنا عَلَيْهِ السَّلامَ، ثُمَّ قالَ: «**تَعَلَّمُوا كِتابَ اللهِ ...**»، وذكَرَ الحَديثَ[1].

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (رقم: ٢٩٩٨٢)؛ وأحمَدُ (١٤٦/٤)؛ وأبو عُبيدٍ في «فَضائل القُرْآن» (ص: ٧٠)؛ وَالدَّارميُّ (رقم: ٣٢٢٧)؛ وَالنَّسائيُّ في «فضائل القرآن» (رقم: ٥٩، ٧٤)؛ وابنُ نصر في «قيام اللَّيل» (ص: ١٢٣)؛ والفريابيُّ في «فَضائل القُرْآن» (رقم: ١٦٢، ١٦٣)؛ والرُّويانيُّ (رقم: ٢٠٩)؛ =

وفي هذا الحَديثِ مِنَ العِلْمِ:

أوَّلًا: وُجُوبُ تَعلُّمِ القُرآنِ.

ثانِيًا: تأكِيدُ نَدْبِ المواظَبَةِ على تِلاوَتِهِ خَشْيَةَ التَّفَلُّتِ.

ثالِثًا: الحَثُّ على التَّغنِّي بهِ، وهُوَ وارِدٌ عنْدَ أهْلِ العِلْمِ عَلى مَعْنَيينِ:

أوَّلهُما: الاسْتِغْناءُ بهِ عَمَّا سِواهُ، وهُوَ بأنْ يَجْعَلَ الإنْسانُ القُرآنَ كِفايَتَهُ لصَلاحِ دِينِهِ ودُنْياهُ، وذلكَ باتِّباعِهِ، والعَمَلِ بهِ، وَالوُقوفِ عِنْدَ حُدودِهِ وشَرائِعِهِ، وتَرْكِ ما سِواهُ مِمَّا يُخالِفُهُ.

وهذا المعنى وارِدٌ عَلى قَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَن لَم يَتَغَنَّ بالقُرآنِ»(١)

= وَالطَّبرانيُّ في «الكبير» (١٧/٢٩٠-٢٩١)؛ وَالبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ١٩٦٧)، مِن طريقِ موسَى بْنِ عُلَيٍّ بْنِ رَباحٍ، قالَ: سمِعْتُ أَبي يقولُ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ، به، ولَفْظُ الرِّوايةِ الثَّانيةِ لابن أبي شَيبة.

وأمَّا الرِّوايةُ الأخيرَةُ، فأخْرَجَها أبو عُبيدٍ في «فَضائل القُرْآن» (ص: ٦٩-٧٠)؛ وَأحمَدُ (٤/١٥٠، ١٥٣)؛ وَالنَّسائيُّ في «فَضائل القُرْآن» (رقم: ٦٠)؛ وَالطَّبرانيُّ (١٧/٢٩٠، ٢٩١)، مِن طَريقِ قَباثِ بْنِ رَزِينٍ اللَّخْميِّ، قالَ: سَمِعْتُ عليَّ بْنَ رَباحٍ اللَّخْمِيَّ، يَقولُ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ، به. وإسْنادُهُ مِنَ الوَجْهينِ صَحيحٌ.

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحمَدُ (رقم: ١٤٧٦، ١٥١٢، ١٥٤٩)؛ والدَّارميُّ (رقم: ١٤٦١، ٣٣٦١)؛ وأبو داود (رقم: ١٤٦٩، ١٤٧٠)؛ وابنُ حِبَّان في «صَحيحِه» (رقم: ١٢٠)؛ والحاكم (رقم: ٢٠٩١-٢٠٩٣)؛ والبيهقيُّ (١٠/٢٣٠)، مِن طُرقٍ عَنِ ابنِ أبي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُبَيدِاللهِ بن أبي نَهيكٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أبي وَقَّاصٍ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ، بهِ. =

في قَوْلِ جَماعَةٍ مِن أئمَّةِ السَّلَفِ كسُفْيانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ووَكيعِ بْنِ الجَرَّاحِ وغَيرِهما.

وثانيهِما: تَحْسِينُ الصَّوْتِ بتِلاوَتِهِ، فهذا مَأمورٌ بهِ مَشْروعٌ لِذاتِهِ، لا يَترُكُهُ التَّالي ما وَجَدَ إليهِ سَبيلًا، كما تَأتي الأحاديثُ فيهِ في (آداب قارئ القُرآن).

رابِعًا: وُجُوبُ اقْتِنائِهِ، أيْ: أن يَجْعَلَهُ الإنْسانُ زادَهُ، كَما يتَّخِذُ قُنْيَتَهُ مِنَ الطَّعامِ وَالشَّرابِ وما يَصْلُحُ بهِ حالُهُ مِن شَيءٍ.

خامِسًا: وُجوبُ بَثِّهِ بينَ النَّاسِ وتَعْليمِهِم إيَّاهُ، فإنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً**»(١)، فكُلُّ مُسْلِمٍ يَلْزَمُهُ قَدْرٌ مِن ذلكَ الواجِبِ، علَيْهِ أن يُبَلِّغَهُ ما وُجِدَ في النَّاسِ إليهِ حاجَةٌ.

سادِسًا: شَرْعيَّةُ الاجْتِماعِ لقِراءَةِ القرآنِ في المساجِدِ.

٢ ـ وَعَنْ عُثْمانَ بْنِ عَفَّانَ، رضي الله عنه، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «**خَيْرُكُمْ (وفي لَفْظٍ: إنَّ أفْضَلَكُم) مَن تَعَلَّمَ القُرآنَ وَعَلَّمَهُ**»(٢).

= قالَ الحاكمُ: «حَديثٌ صَحيحُ الإسنادِ»، وهُوَ كما قالَ، فابنُ أبي نَهيكٍ يُقالُ في اسمِهِ كذلكَ (عَبْدُالله) تابعيٌّ ثِقةٌ، سَمِعَ مِن سَعْدٍ.

(١) جزء مِنْ حَديثٍ صَحيحٍ. أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٣٢٧٤)، مِنْ حَديثِ عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرٍو.

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحمَدُ (رقم: ٤٠٥، ٤١٢، ٤١٣)؛ وَالبُخاريُّ (رقم: ٤٧٣٩، ٤٧٤٠)؛ والدَّارميُّ (رقم: ٣٢١٧)؛ وأبو داوُدَ (رقم: ١٤٥٢)؛ والتِّرمذيُّ (رقم: ٢٩٠٧، ٢٩٠٨)؛ والنَّسائيُّ في «فضائل القرآنِ» (رقم: ٦١، ٦٣)؛ وابنُ ماجة (رقم: ٢١٢)، مِن طَريقِ أبي عَبْدِالرَّحمنِ السُّلَميِّ، عَنْ عُثْمانَ، به.
قالَ التِّرمذيُّ: «حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ». وفَصَّلْتُ بيانَه في «علل الحديث».

وفي هذا بيَانُ مَنْزِلَةِ أهْلِ القُرآنِ الَّذينَ يُقْبِلونَ عليهِ تَعَلُّمًا وتَعْلِيمًا، فهؤلاءِ مِنْ أفْضَلِ النَّاسِ عَمَلًا.

٣ ـ وعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عامِرٍ الجُهَنيِّ، قالَ: خَرَجَ عَلَيْنا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا ونَحْنُ في الصُّفَّةِ، فَقالَ: «**أيُّكُم يُحِبُّ أن يَغْدُوَ إلى بُطْحانَ أوِ العَقِيقِ، فيَأتِيَ كُلَّ يَوْمٍ بناقَتَيْنِ كَوْماوَيْنِ زَهْراوَيْنِ، فيأخُذَهُما في غيرِ إثْمٍ وَلا قَطْعِ رَحِمٍ؟**». قالَ: قُلْنا: كُلُّنا يا رَسُولَ اللهِ يُحِبُّ ذلكَ. قالَ: «**فَلأن يَغْدُوَ أحَدُكُمْ إلى المسْجِدِ فَيَتَعَلَّمَ آيَتَيْنِ مِنْ كِتابِ اللهِ خَيْرٌ لَهُ مِن ناقَتَيْنِ، وَثَلاثٌ خَيْرٌ مِن ثَلاثٍ، وَأرْبَعٌ خَيْرٌ مِنْ أرْبَعٍ، وَمِنْ أعْدادِهِنَّ مِنَ الإبِلِ**»[(١)].

٤ ـ وعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعودٍ، رضي الله عنه، قالَ: «إنَّ هذا القُرآنَ مأدُبَةُ اللهِ، فَمَنِ اسْتَطاعَ أن يَتَعَلَّمَ مِنْهُ شيئًا فليَفْعَلْ، فإنَّ أصْفَرَ البُيوتِ مِنَ الْخَيْرِ البَيْتُ الَّذي ليسَ فيهِ مِنْ كِتابِ اللهِ تعالى شَيْءٌ، وإنَّ البَيْتَ الَّذي ليْسَ فيهِ مِنْ كِتابِ اللهِ شَيءٌ خَرِبٌ

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ ابنُ أبي شَيبَة (رقم: ٣٠٠٦٥)؛ وأبو عُبيدٍ (ص: ٤٤-٤٥)؛ وأحمَدُ (٤/١٥٤)؛ ومسلمٌ (رقم: ٨٠٣)؛ وأبو داوُدَ (رقم: ١٤٥٦)؛ والفِريابيُّ في «فَضائل القُرْآن» (رقم: ٦٧، ٦٨)؛ وَالبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ١٩٣٤)، مِن طُرُقٍ عَنْ موسَى بْنِ عُلَيٍّ بن رَباحٍ، قالَ: سَمِعْتُ أبي يَقُولُ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ، بهِ.

قَوْلُهُ: (**بُطْحانَ أو العَقيق**) وادِيانِ قَريبانِ مِنَ المدينَةِ، و(**كَوْماوَيْنِ**) الكَوْماء: هِيَ النَّاقَةُ لها سَنامٌ عالٍ مُشْرِفٌ، وأرادَ عَظيمَتي السَّنام، و(**زَهْراوَيْنِ**) أي حَسَنَتي المرأى.

كَخَرابِ البَيْتِ الَّذي لا عامِرَ لَهُ، وإنَّ الشَّيْطانَ يَخْرُجُ مِنَ البَيْتِ يَسْمَعُ سُورَةَ البَقَرَةِ تُقْرَأُ فيهِ»[١].

هذا مِنْ كَلامِ ابنِ مَسْعودٍ، وهُوَ مِنْ قَوْلِ العارِفينَ، وآخِرُهُ لا يُمْكِنُ قَوْلُهُ إلَّا عن تَوْقيفٍ، إذْ لا يُقالُ مِثْلُهُ بمجَرَّدِ الاجْتِهادِ.

٥ ـ وعَنِ ابنِ مَسْعودٍ، أيْضًا، قالَ: «إنَّ هذا القُرآنَ مأدُبَةُ اللهِ، فتَعلَّمُوا مِن مَأدُبَتِهِ ما استَطَعْتُمْ، إنَّ هذا القُرآنَ هُوَ حَبْلُ اللهِ الَّذي أمَرَ بهِ، وهُوَ النُّورُ المبينُ، وَالشِّفاءُ النَّافِعُ، عِصْمَةٌ لمَن اعْتَصَمَ بهِ، وَنَجاةٌ لمن تمسَّكَ بهِ، لا يَعْوَجُّ فَيُقَوَّمُ، وَلا يَزُوغُ فَيَسْتَعْتِبُ، وَلا تَنْقَضي عَجائِبُهُ، وَلا يَخْلَقُ عَنْ رَدٍّ، اتْلُوهُ، فإنَّ اللهَ ﷻ يأجُرُكُم بكُلِّ حَرْفٍ منْهُ عَشْرَ حَسَناتٍ، لم أقُلْ لكُم ﴿الٓمٓ﴾ حَرْفٌ، ولكن (أَلِفٌ) حَرْفٌ، و(لامٌ) حَرْفٌ، و(مِيمٌ) حَرْفٌ»[٢].

---

(١) أَثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ عَبْدُالرَّزَّاق (رقم: ٥٩٩٨)، ومِن طَريقِهِ: الطَّبرانيُّ في «الكبير» (رقم: ٨٦٤٢)، بإسْنادٍ صحيح. وله طُرُقٌ شَرَحْتُها في تَذْيِيلي على كتابِ «الرَّد على من يقول ﴿الٓمٓ﴾ حَرْف» لأبي القاسِم بن مَنْدَه (ص: ٩٣-٩٥).

(٢) أخرَجَهُ عبدالرَّزَّاق (رقم: ٦٠١٧)؛ والطَّبرانيُّ (رقم: ٨٦٤٦)، بإسْنادٍ صَحيح. وبَيانُهُ في التَّذييل السَّابِقِ (ص: ٩٢). ومَعنى: (وَلا يَزوغُ فَيَسْتَعْتِبُ): أي لا يَميلُ بأتْباعِهِ عَنِ الصَّوابِ فيَطْلُبُ العَفْوَ عمَّا وَقَعَ مِنْهُ كشَأنِ المخلوقِ، فهوَ صَوابٌ وعَدْلٌ كُلُّه ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فُصِّلَت: ٤٢].

وهذا شَبيهٌ بالَّذي تَقدَّمَهُ، صادِرٌ مِمَّن خالَطَ الإيمانُ والقُرآنُ قَلْبَهُ، فأدْرَكَ أثَرَهُ في نَفْسِهِ، مِمَّن كانَ إليهِم مَرْجِعُ النَّاسِ لأخْذِ القُرآنِ.

وآخِرُهُ مَشْهورٌ عَنِ النَّبيِّ ﷺ، لكنَّه إنَّما يَصِحُّ مِن قَوْلِ ابنِ مَسْعودٍ، ولم يَثْبُتْ مَرْفوعًا[1].



(١) بيَّنْتُ علَّتَهُ بتَفصيلٍ في «الذَّيْل» المشار إليهِ في التَّعليقينِ السَّابِقينِ.

المبحث الثالث
أمْرُ السُّنَّةِ بالتَّمَسُّكِ بالقُرآنِ والعَمَلِ بهِ

١ ـ عَنْ أَنَسِ بْنِ مالكٍ، رضي الله عنه، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ**» قالُوا: يا رَسُولَ اللهِ، مَنْ هُمْ؟ قالَ: «**هُمْ أَهْلُ القرآنِ، أَهْلُ اللهِ وَخاصَّتُهُ**»(١).

قالَ ابنُ الأثير: «أيْ: حَفَظَةُ القُرآنِ العامِلُونَ بهِ هُمْ أَوْلِياءُ اللهِ وَالمختَصُّونَ بهِ اخْتِصاصَ أَهْلِ الإنْسانِ بهِ»(٢).

٢ ـ وعَنْ أبي شُرَيْحٍ الخُزاعِيِّ، رضي الله عنه، قالَ: خَرَجَ عَلَيْنا رَسُولُ اللهِ ﷺ،

---

(١) حَديثٌ حَسَنٌ. أخْرَجَهُ الطَّيالسيُّ (رقم: ٢١٢٤)؛ وَأبو عُبيدٍ في «فَضائل القرآنِ» (ص: ٨٨)؛ وأحْمَدُ (رقم: ١٢٢٧٩، ١٢٢٩٢، ١٣٥٤٢)؛ وَالنَّسائيُّ في «فَضائلِ القُرْآنِ» (رقم: ٥٦)؛ وابنُ ماجة (رقم: ٢١٥)؛ وابنُ الضُّرَيْسِ (رقم: ٧٥)؛ وَالحاكِمُ (رقم: ٢٠٤٦)، مِن طُرُقٍ عَن عَبْدِالرَّحمنِ بْنِ بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ العُقَيْليِّ، عَنْ أَبيهِ، عَنْ أنَسٍ، به. وإسْنادُهُ حَسَنٌ، ابنُ بُدَيْلٍ صَدوقٌ حَسَنُ الحَديثِ.

وله مُتابِعٌ عنْدَ الدَّارميِّ (رقم: ٣٢٠٦) يَزيدُهُ قُوَّةً.

(٢) النِّهايَة في غريب الحَديث، لابنِ الأثيرِ (٨٣/١).

فقالَ: «أبْشِرُوا، أبْشِرُوا، أَلَيْسَ تَشْهَدُونَ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنِّي رَسُولُ اللهِ؟». قالُوا: نَعَمْ. قالَ: «فَإنَّ هذا القُرآنَ سَبَبٌ، طَرَفُهُ بِيَدِ اللهِ وَطَرَفُهُ بأيْدِيكُمْ، فتَمَسَّكُوا بهِ، فإنَّكُم لَنْ تَضِلُّوا وَلَن تَهْلِكُوا بَعْدَهُ أبَدًا»[1].

وفي هذا بَيانُ أنَّ الاعْتِصامَ بكِتابِ اللهِ سَبَبُ العِصْمَةِ مِنَ الضَّلالِ، ولا يَتِمُّ ذلكَ إلَّا بالإقْبالِ عليهِ تَعلُّمًا وتَدبُّرًا وعَمَلًا.

٣ ـ وَعَنْ جابِرِ بْنِ عَبْدِاللهِ، رضي الله عنهما، عَنِ النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «القرآنُ مُشَفَّعٌ، وَماحِلٌ مُصَدَّقٌ[2]، مَنْ جَعَلَهُ أَمامَهُ قادَهُ إلى الجَنَّةِ،

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (رقم: ٢٩٩٩٧)؛ وعَبْدُ بْنُ حُميدٍ (رقم: ٤٨٣)؛ وابنُ نصرٍ في «قيام اللَّيل» (ص: ١٦٢)؛ وابنُ حِبَّان (رقم: ١٢٢)؛ والبَيْهَقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ١٩٤٢، ٢٠١٣)، مِن طَريقِ أبي خالِدٍ الأحْمَرِ، عَنْ عَبْدِالحَميدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعيدِ بْنِ أبي سَعيدٍ، عَنْ أبي شُرَيْحٍ، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ.
وقيلَ في هذا الإسْنادِ: عن سَعيدِ بن أبي سَعيدٍ، عَن أبيهِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ.
أخْرَجَهُ أحمَدُ بْنُ منيعٍ (كما في «المطالب العالية» رقم: ٣٨٦٦)، والأوَّل أصَحُّ.
وله شاهِدٌ مِن حَديثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ مَرفوعًا بِنَحْوِهِ.
أخرَجَهُ البزَّارُ (رقم: ١٢٠ ـ كشف)؛ والطَّبرانيُّ في «المعْجَم الصَّغير» (رقم: ١٠١٨)، و«الكبير» (رقم: ١٥٣٩)، مِن طَريقِ أبي داوُدَ الطَّيالسيِّ، قالَ: حَدَّثنا أبو عُبادَةَ الأنْصاريُّ، قالَ: حَدَّثنا الزُّهْريُّ، عَن مُحمَّدِ بْنِ جُبيرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أبيهِ، به.
قلتُ: وإسْنادُهُ لا يُعْتَبَرُ بهِ، أبو عُبادَةَ هذا اسمُهُ عِيسى بن عَبْدالرَّحمن، وهُوَ متروكُ الحَديثِ ليسَ بثقةٍ، وفيما ذكَرتُه أوَّلًا غُنْيَةٌ عن هذا.

(٢) ماحِلٌ مُصَدَّقٌ: خَصْمٌ مُصَدَّقُ القَوْلِ ضِدَّ مَن تَرَكَ العَمَلَ بهِ.

وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ ساقَهُ إلى النَّارِ»[١].

وإنَّما هذا في العَمَلِ بالقُرآنِ، فهُوَ يَشْفَعُ لَهُم يوْمَ العَرْضِ على رَبِّ العالمينَ، شاهِدًا لهُم، ومِن ثَمَّ قائِدًا إلى جَنَّتِهِ ورَحْمَتِهِ، بِخلافِ الْمُعْرِضينَ عنْهُ، فسيَكونُ خَصْمًا لَهُم وحُجَّةً عَليهِم يَوْمَ القِيامَةِ، ومِن ثَمَّ سَائقًا إلى النَّارِ.

٤ ـ وَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عُمرَ، رضي الله عنهما، عَنِ النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «**لا حَسَدَ إلَّا في اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتاهُ اللهُ القُرآنَ فهُوَ يَقُومُ بهِ آناءَ اللَّيْلِ وآناءَ النَّهارِ، وَرَجُلٌ آتاهُ اللهُ مالًا فهُوَ يُنْفِقُهُ آناءَ اللَّيلِ وَآناءَ النَّهارِ**»[٢].

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ البزَّارُ (رقم: ١٢٢ ـ كشف الأستار)؛ وابنُ حِبَّان (رقم: ١٢٤)؛ والبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٠١٠)، مِن طَريقِ أبي كُرَيْبٍ مُحمَّدِ بْنِ العَلاءِ، قالَ: حَدَّثنا عَبْدُاللهِ بْنُ الأجْلَحِ، عَنِ الأعْمَشِ، عَنْ أبي سُفْيانَ، عَنْ جابِرٍ، بهِ.

قلتُ: وهذا إسْنادٌ جَيِّدٌ، ابنُ الأجْلَحِ صَدوقٌ جَيِّدُ الحَديثِ، وسائرُ الإسْنادِ ثقاتٌ، وروايَاتُ الأعْمَشِ عنْ أبي سُفيانَ جَيِّدَةٌ.

ولا يَضُرُّ هذا الإسْنادَ أن رُوِيَ الحَديثُ بإسْنادٍ آخَرَ للأعْمَشِ مَوقوفًا على ابنِ مَسْعُودٍ، فالأعْمَشُ حافِظٌ مُكْثِرٌ لا يُنْكَرُ لهُ ذلكَ، وأبو كُريبٍ رواهُ عنِ ابنِ الأجْلَحِ عَنِ الأعْمَشِ بالإسْنادينِ. كذلكَ أخرَجَهُ البزَّار (رقم: ١٢١) بهذا الإسْنادِ إلى الأعمَشِ، عَنِ المعلَّى الكنْديِّ، عَنِ ابنِ مَسْعودٍ، قَوْلَهُ.

والرِّوايةُ عَنِ ابنِ مَسْعودٍ في ذلكَ صَحيحَةٌ مِن بَعْضِ الطُّرُقِ غيرِ طَريقِ الأعْمَشِ، وهيَ وإنْ كانَتْ مَوقُوفةَ اللَّفْظِ، إلَّا أنَّها مَرفوعَةٌ حُكْمًا، فهِيَ شاهِدٌ قَويٌّ لحَديثِ جابِرٍ.

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. مُتَّفقٌ عليهِ: أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٤٧٣٧، ٧٠٩١)؛ ومسلمٌ (رقم: ٨١٥).

فَصَاحِبُ القُرآنِ الَّذي يَعْمَلُ بهِ هوَ القائِمُ بهِ لَيْلَهُ بالصَّلاةِ بهِ وتَدبُّرِهِ وَتَفَهُّمِ مَعانِيهِ، ونَهارَهُ بامتِثالِ أحْكامِهِ وَشَرائِعِهِ، فهذا يَتَمنَّى مَن لم يُحَصِّلْ مِثْلَ تَحْصيلِهِ أن لو كانَ لهُ مثْلُ ذلكَ.

كَما يُفسِّرُهُ حَديثُ أبي هُرَيْرَةَ، أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لا حَسَدَ إلَّا في اثنَتيْنِ: رَجُلٌ عَلَّمَهُ اللهُ القُرآنَ، فهُوَ يَتْلوهُ آناءَ اللَّيْلِ وَآناءَ النَّهارِ، فَسَمِعَهُ جارٌ لَهُ، فَقالَ: لَيْتَني أوتِيتُ مِثْلَ ما أوتِيَ فُلانٌ، فعَمِلْتُ مِثْلَ ما يَعْمَلُ، وَرَجُلٌ آتاهُ اللهُ مالًا فهُوَ يُهْلِكُهُ في الحَقِّ، فقالَ رَجُلٌ: لَيْتَني أوْتيتُ مثْلَ ما أوتِيَ فُلانٌ، فَعَمِلْتُ مِثْلَ ما يَعْمَلُ»[1].



(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحمد (رقم: ١٠٢١٤، ١٠٢١٥)؛ والبُخاريُّ (رقم: ٤٧٣٨، ٦٨٠٥، ٧٠٩٠).

المبحث الرابع
الاعتِناءُ بحِفْظِ القُرآنِ

حَثَّ النَّبيُّ ﷺ على حِفْظِ القُرآنِ إلى جَنْبِ الاعْتِناءِ بفَهْمِهِ والعَمَلِ بهِ، وبيَّنَ أنَّ الإنْسانَ يَبْلُغُ بذلكَ المنازِلَ عِنْدَ اللهِ تعالى بمِقْدارِ ما حَمَلَ مِنَ القُرآنِ في الدُّنْيا وتَيَسَّرَ بلِسانِهِ مِنْ قِراءَتِهِ.

عَنْ عائِشَةَ، رضي الله عنها، قالَتْ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الماهِرُ بالقُرآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الكِرامِ البَرَرَةِ، وَالَّذي يَقْرَأُ القرآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شاقٌّ لَهُ أجْرانِ**».

وَفي لَفْظٍ: «**مَثَلُ الَّذي يَقْرَأُ القرآنَ وَهُوَ حافِظٌ لَهُ مَعَ السَّفَرَةِ الكِرامِ البَرَرَةِ، وَمَثَلُ الَّذي يَقْرَأُ وَهُوَ يَتَعاهَدُهُ وَهُوَ عَلَيْهِ شَدِيدٌ فَلَهُ أجْرانِ**»[1].

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أَخْرَجَهُ الطَّيالسيُّ (رقم: ١٤٩٩)؛ وابنُ أبي شَيبَةَ (رقم: ٣٠٠٢٧)؛ وسَعيدُ بْنُ منْصورٍ في «فضائل القرآن» (رقم: ١٤)؛ وأحمَدُ (٦/٤٨، ٩٤، ٩٨، ١١٠، ١٧٠، ١٩٢، ٢٣٩، ٢٦٦)؛ وَالبُخاريُّ (رقم: ٤٦٥٣)، وفي «أفعال العباد» له (رقم: ٢٩٥)؛ ومُسْلمٌ (رقم: ٧٩٨)؛ وأبو داوُدَ (رقم: ١٤٥٤)؛ وَالتِّرمذيُّ (رقم: ٢٩٠٤)؛ والنَّسائيُّ في «فضائل القرآن» (رقم: ٧٠، ٧١، ٧٢)؛ وابنُ ماجة (رقم: ٣٧٧٩)؛ وَالدَّارميُّ (رقم: ٣٢٤٥)؛ =

فهذا الحَديثُ يُبيِّنُ فَضْلَ حُفَّاظِ القُرآنِ الماهِرينَ بتِلاوَتِهِ، بأنَّهُم مَعَ الملائِكَةِ حَمَلَةِ القُرآنِ، كَما قالَ تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿١٢﴾ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ﴾ [عَبَسَ: ١١ ـ ١٦]، وفيهِ تَنبيهٌ لِحامِلِ القُرْآنِ أن يَتَشَبَّهَ في أحْوَالِهِ وأعْمالِهِ بهؤلاءِ الملائِكَةِ، إذِ المدْحُ لا يَلْحَقُهُ بمُجرَّدِ الحِفْظِ حتَّى يَكُونَ كالكِرامِ البَرَرَةِ في كَرَمِهِمْ وَبِرِّهِمْ.

٢ ـ وَعَنْ سَلِمَةَ الجَرْميِّ، رضي الله عنه، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «**صَلُّوا صَلاةَ كَذا في حِينِ كَذا، وَصَلُّوا صَلاةَ كَذا في حِينِ كَذا، فإذا حَضَرَتِ الصَّلاةُ فَلْيؤَذِّنْ أحَدُكُمْ، وَلْيَؤُمَّكُمْ أكْثَرُكُمْ قُرآنًا**»[(١)].

وَهذا في بَيانِ قَدْرِ حُفَّاظِ القُرآنِ في الدُّنْيا بأنَّهُم أوْلى النَّاسِ بإمامَةِ الصَّلاةِ، وهذهِ إمامَةٌ في الدِّينِ.

٣ ـ وعَنْ جابِرِ بْنِ عَبْدِاللهِ، رضي الله عنهما، قالَ: كانَ النَّبيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِن قَتْلى أُحُدٍ في ثَوْبٍ واحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «**أيُّهُم أكْثَرُ أخْذًا لِلْقُرْآنِ؟**». فإذا أُشِيرَ لَهُ إلى أحَدِهِما قَدَّمَهُ في اللَّحْدِ. (وذَكَرَ الحَديثَ)[(٢)].

= وَالفِريابيُّ في «فَضائل القُرْآن» (رقم: ٣، ٥)؛ وابنُ الضُّرَيْسِ (رقم: ٢٩، ٣٠، ٣٣، ٣٥)؛ وَابنُ حِبَّان (رقم: ٧٦٧)؛ وَالبيهقيُّ في «الكبرى» (٢/٣٩٥)، و«شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ١٩٧٥)، مِنْ طُرُقٍ عَنْ قَتادَةَ، عَنْ زُرارَةَ بْنِ أوْفى، عَن سَعْدِ بْنِ هِشام، عَنْ عائِشَةَ، به، وَاللَّفْظُ الثَّاني لسَعيدٍ والبُخاريِّ في «الصَّحيحِ» ولابنِ الضُّريسِ في مَوْضعٍ. قالَ التِّرمذيُّ: «حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ».

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. وَرَدَ ضِمْنَ قصَّةٍ، أخْرَجَها البُخاريُّ (رقم: ٤٠٥١).

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ١٢٧٨).

وفي هذا تَرْتيبُ المنازِلِ، فأكْثَرُ النَّاسِ حِفْظًا للقُرآنِ أولاهُمْ بالتَّقدِيمِ.

٤ ـ وَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرٍو، رضي الله عنهما، عَنِ النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «**يُقالُ لِصاحِبِ القُرآنِ: اقْرَأْ وَارْقَ وَرَتِّلْ كَما كُنْتَ تُرَتِّلُ في الدُّنْيا، فإنَّ مَنْزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَأُها**»(١).

وهذهِ مَنازِلُ الْحُفَّاظِ في الآخِرَةِ.

هذا الَّذي أوْرَدْتُ هُنا هُوَ أحْسَنُ ما يُسْتَدَلُّ بهِ لِلْحَثِّ على حِفْظِ القرآنِ واسْتِظْهارِهِ، وهُوَ مُبِينٌ عَنْ دَرَجاتٍ رَفيعَةٍ ومَنازِلَ عَليَّةٍ يُغني في هذا البابِ عَنْ أحاديثَ ذَواتِ عَدَدٍ تحثُّ على حِفْظِ القُرآنِ واسْتِظْهارِهِ، هِيَ ضَعيفَةٌ أو مَوْضُوعَةٌ، إذْ لَسْتُ أُحِلُّ لنَفْسي الاسْتِدْلالَ بضَعيفِ الحَدِيثِ، فَضْلًا عَنِ الواهِي وَالموْضوعِ.

هَدْيُ الصَّحابَةِ في حِفْظِ القُرآنِ:

كانَ سَلَفُ الأمَّةِ مِنْ أصْحابِ النَّبيِّ ﷺ أحْرَصَ النَّاسِ على الاعْتِصامِ بهذا الكِتابِ، وأعْلَمَ النَّاسِ بهِ، وأعْرَفَهُم بِما يَجِبُ في حَقِّهِ مِنَ العِنايَةِ، فحَريٌّ بِمَن بَعْدَهُم أن يَسْلُكَ هُداهُم في ذلكَ،

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (رقم: ٣٠٠٤٨)؛ وأحمَدُ (رقم: ٦٧٩٩)؛ وأبو داوُدَ (رقم: ١٤٦٤)؛ وَالتِّرمذيُّ (رقم: ٢٩١٤)؛ وَالنَّسائيُّ في «فَضائل القرآن» (رقم: ٨١)؛ وَابنُ حِبَّان (رقم: ٧٦٦)؛ وَالحاكِمُ (رقم: ٢٠٣٠)؛ وَالبيهقيُّ (٢/٥٣)، مِن طَريقِ سُفْيانَ الثَّوْريِّ، عَنْ عاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرٍو، به. وإسْنادُهُ جَيِّدٌ. وقالَ التِّرمذيُّ: «حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ». ولَهُ شَواهِدُ هُوَ بِها صَحيحٌ.

وَأن يَعْرِفَ عَنْهُمْ كَيْفَ كانُوا يأخُذونَ هذا القُرآنَ، فإنَّهُم القَوْمُ الَّذينَ كانُوا يُغَذَّوْنَ بهِ في اللَّيْلِ والنَّهارِ، يُصبِّحُهُم النَّبيُّ ﷺ ويُمسِّيهِم بجَديدِهِ، ولم تَكُنِ الكِتابَةُ شائِعَةً، وَلا المصاحِفُ مَوْجُودَةً مُهيَّأَةً كَما صارَتْ لمن بعْدَهُمْ، فهُمْ إلى حِفْظِهِ في الصُّدورِ يَومَئذٍ كانُوا أحْوَجَ مِمَّن بعْدَهُم، فكَيْفَ كانُوا يَحْفَظُونَ؟ هذا ما نتَبيَّنُهُ فيما يأتي مِن صَحيحِ الأخْبارِ:

١ ـ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رضي الله عنه، قالَ: «كانَ الرَّجُلُ مِنَّا إذا تَعَلَّمَ عَشْرَ آياتٍ لمْ يُجاوِزْهُنَّ حَتَّى يَعْرِفَ مَعانِيَهُنَّ وَالعَمَلَ بِهِنَّ»(١).

٢ ـ وعَنْ أبي عَبْدِالرَّحمنِ السُّلَميِّ، قالَ: حَدَّثَنا مَنْ كانَ يُقْرِئُنا مِنْ أصْحابِ النَّبيِّ ﷺ أنَّهُم «كانُوا يَقْتَرِئُونَ مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ عَشْرَ آياتٍ، فلا يَأخُذُونَ في العَشْرِ الأخْرى حَتَّى يَعْلَمُوا ما في هذهِ مِنَ العِلْمِ وَالعَمَلِ، قالُوا: فَعَلِمْنا العِلْمَ وَالعَمَلَ»(٢).

ففي هذا أنَّ الحِفْظَ عنْدَهُم كانَ مُقْتَرِنًا بالعِلْمِ بالمحْفوظِ، وامْتِثالِ ما فيهِ مِنَ الأمْرِ والنَّهي والاعْتِبارِ وغيرِ ذلكَ، فكانُوا لذلكَ يأخُذونَهُ عَشْرَ آياتٍ عَشْرَ آياتٍ ليَكونَ أيْسَرَ عليهِمْ.

---

(١) أَثَرٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ ابنُ جَريرٍ في «تَفسيرِه» (١/٣٥).

(٢) أَثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (رقم: ٢٩٩٢٠)؛ وأحْمَدُ (٥/٤١٠)، عَن مُحمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ؛ وَالفِريابيُّ في «فضائل القرآنِ» (رقم: ١٦٩)، مِن طَريقِ حمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، كلاهُما عَنْ عَطاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أبي عَبْدِالرَّحمنِ، بهِ. وإسْنادُهُ صَحيحٌ.

فلم يَكُن هَمُّهُمْ كَثْرَةَ الْحِفْظِ كَما صارَ إليهِ حالُ مَن بَعْدَهُم، وإنَّما عَلِمُوا أنَّ هذا القُرآنَ إنَّما أنْزِلَ للعَمَلِ، وَلا عَمَلَ دونَ عِلْمٍ وَفَهْمٍ.

وَكانُوا لا يُقْدِمُونَ على أخْذِ القرآنِ حتَّى تَسْتَعِدَّ لَهُ نُفوسُهُمْ بالإيمانِ وَالتَّصْديقِ وَتَتَهيَّأَ للامْتِثالِ، فنَفَعَهُمُ اللهُ بذلكَ ورَفَعَ أقْدارَهُمْ.

٣ - وَعَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِاللهِ، رضي الله عنه، قالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ فِتْيانٌ حَزاوِرَةٌ[١]، فَتَعَلَّمْنا الإيمانَ قَبْلَ أن نَتَعَلَّمَ القُرآنَ، ثُمَّ تَعَلَّمْنا القُرآنَ فازْدَدْنا بِهِ إيْمانًا»[٢].

٤ - وَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ، رضي الله عنهما، قالَ: «لَقَدْ عِشْنا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنا وَإنَّ أحَدَنا لَيُؤتى الإيمانَ قَبْلَ القُرآنِ، وَتَنْزِلُ السُّورَةُ على مُحمَّدٍ ﷺ فنَتَعَلَّمُ حَلالَها وحَرامَها وَما ينبَغي أن يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْها، كَما تَتَعَلَّمُونَ أنتُمُ اليَوْمَ القُرآنَ، وَلَقَدْ رَأيْتُ اليَوْمَ رِجالًا يُؤتى أحَدُهُمُ القُرآنَ قَبْلَ الإيمانِ، فيَقرَأُ ما بينَ فاتِحَتِهِ إلى خاتِمَتِهِ، ما يَدْرِي ما آمِرُهُ وَلا زاجِرُهُ، وَلا ما يَنْبَغي أن يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهُ، وَيَنْثِرُهُ نَثْرَ الدَّقَلِ»[٣].

---

(١) حَزاوِرَةٌ: جمع حَزْوَر وَحَزَوَّر، وهُوَ الَّذي قارَبَ البُلوغَ (النِّهاية: ١/ ٣٨٠).

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ ابنُ ماجَة (رقم: ٦١)؛ وَالطَّبرانيُّ في «الكبير» (رقم: ١٦٧٨)؛ وابنُ مندَه في «الإيمان» (رقم: ٢٠٨)؛ وَالبيهقيُّ (٣/ ١٢٠)؛ والمزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٨٨)، مِن طَريقِ وَكيعِ بْنِ الجرَّاحِ، قالَ: حَدَّثنا حمَّادُ بْنُ نَجيحٍ، عَنْ أبي عِمْرانَ الجَوْنيِّ، عَنْ جُنْدُبٍ، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ.

(٣) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ النَّحَّاسُ في «القَطع والائتناف» (ص: ٨٧)؛ =

وَكانُوا يُراعُونَ الأيْسَرَ في الأخْذِ وَالْحِفْظِ، وعَلَيْهِ يُرَبُّونَ أبناءَهُم، شَبِيهٌ بِما جَرَتْ عليهِ عادَةُ القُرَّاءِ في الكَتاتِيبِ معَ الصِّبْيانِ في البَدْءِ بتَعليمِهِم وتَحْفيظِهِمْ قِصارَ السُّوَرِ مِن آخِرِ الْمُصْحَفِ، كَما يَدُلُّ عليهِ ما حَدَّثَ بهِ التَّابِعيُّ الجَليلُ سَعِيدُ بْنُ جُبيرٍ، قالَ: إنَّ الَّذي تَدْعُونَهُ (الْمُفَصَّلَ) هُوَ الْمُحْكَمُ. قالَ: وَقالَ ابنُ عَبَّاسٍ: «تُوفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأنا ابنُ عَشْرِ سِنِينَ، وَقَدْ قَرَأْتُ الْمُحْكَمَ»(١).

وَ(المفَصَّلُ) مِن سُورَةِ ﴿قٓ﴾ إلى آخِرِ المصْحَفِ على ما حَقَّقْتُهُ في كِتابي (تَحْريرُ البَيان في سُجودِ القُرآنِ).

ولَسْنا نَقُولُ: السُّنَّةُ أن يَبْدَأَ بحِفْظِ قِصارِ السُّوَرِ، بَل لَه أن يحْفَظَ مِنْ أيِّ القرآنِ شاءَ، وإنَّما في هذا الهَدي مُراعاةُ الأيْسَرِ في الحِفْظِ ليُبْدَأَ به.

= وابنُ منده في «الإيمان» (رقم: ٢٠٧)؛ وَالحاكِمُ (رقم: ١٠١)؛ وَالبيهقيُّ (١٢٠/٣)، مِن طُرُقٍ عَنْ عُبَيْدِاللهِ بْنِ عَمْرٍو الرَّقِّي، عَن زَيْدِ بْنِ أبي أُنَيْسَةَ، عَنِ القاسِمِ بْنِ عَوْفٍ، قالَ: سَمِعْتُ عَبْدَاللهِ بْنَ عُمَرَ، به. وَإسْنادُهُ حَسَنٌ، القاسِمُ هُوَ الشَّيبانيُّ صَدوقٌ حَسَنُ الحَديثِ.
قالَ ابنُ منْدَه: «إسْنادٌ صَحيحٌ على رَسْمِ مُسْلِمٍ وَالجَماعَةِ إلَّا البُخاريَّ»، وقالَ الحاكِمُ: «حَديثٌ صَحيحٌ على شَرْطِ الشَّيخَينِ، وَلا أعْرِفُ لَهُ علَّةً». قُلْتُ: القاسمُ ليسَ من شَرْطِ البُخاريِّ.
وَقَوْلُهُ: (ويَنْثِرُهُ نَثْرَ الدَّقَلِ) الدَّقَلُ: رديءُ التَّمْرِ أوْ يابِسُهُ، يكونُ لرداءَتِهِ ويُبْسِهِ مَنثورًا لا يجتَمِعُ بَعْضُهُ إلى بَعْضٍ. (مَعناه عن «النِّهاية» لابن الأثير: ١٢٧/٢).

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحمَدُ (رقم: ٢٢٨٣، ٢٦٠١، ٣١٢٥، ٣٣٥٧)؛ وَالبُخاريُّ (رقم: ٤٧٤٨، ٤٧٤٩)، مِنْ طَريقِ أبي بِشْرٍ جَعْفَرِ بْنِ إياسٍ، عَنْ سَعيدٍ، به.

المبحث الخامس
الأمْرُ بتَعاهُدِ القُرآنِ خَشْيَةَ تَفَلُّتِ حِفْظِهِ

تَعاهُدُ القُرآنِ حاصِلٌ بأمْرَيْنِ: إدْمانِ تِلاوَتِهِ، وَالعَمَلِ بهِ، وتَقَدَّمَ في المبحَثِ الثَّاني ذكْرُ الأمْرِ بهِ مِنْ حَديثِ عُقْبَةَ بْنِ عامِرٍ، وهُوَ مُؤكَّدٌ بأحاديثَ صَحِيحَةٍ أخرى:

١ ـ فعَنْ أبي مُوسَى الأشْعَريِّ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«تَعاهَدُوا القُرآنَ؛ فإنَّهُ أشَدُّ تَفَلُّتًا مِنْ قُلوبِ الرِّجالِ مِنَ الإبِلِ مِنْ عُقُلِهِ»**(١).

٢ ـ وَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعودٍ، قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: **«بِئْسَ ما لأحَدِكُمْ أن يَقُولَ: نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ، بل نُسِّيَ،**

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحمَدُ، وابنُهُ عَبْدُالله (٤/٤١١)، عَن مُحمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ، قالَ: حَدَّثنا إسْماعيلُ بْنُ زَكَريَّا، عَن بُرَيْدٍ، عَنْ أبي بُرْدَةَ، عَنْ أبي موسى، به. وهذا إسْنادٌ صَحيحٌ، وبُرَيْدٌ هُوَ ابنُ عَبْدِاللهِ بْنِ أبي بُرْدَةَ.
والحَديثُ مُتَّفقٌ عليهِ: أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٤٧٤٦)؛ وَمُسْلمٌ (رقم: ٧٩١)، مِن طَريقِ أبي أُسامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ، بنَحْوِه، وخرَّجْتُهُ مِنَ «المسنَد» لزِيادَةِ «مِنْ قُلوبِ الرِّجالِ».

وَاسْتَذْكِرُوا القرآنَ، فإنَّهُ أشَدُّ تَفَصِّيًا مِنْ صُدُورِ الرِّجالِ مِنَ النَّعَمِ»(١).

٣ ـ وَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ، أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: **«إنَّما مَثَلُ صاحِبِ القُرآنِ كَمَثَلِ الإبِلِ الْمُعَقَّلَةِ: إنْ عاهَدَ عَلَيْها أمْسَكَها، وَإنْ أطْلَقَها ذَهَبَتْ»**(٢).

وَالمعنى في هذِهِ الأحاديثِ: أنَّ سُرْعَةَ تَفَلُّتِ القُرآنِ مِن صُدورِ الحُفَّاظِ أشَدُّ مِن سُرْعَةِ انْطِلاقِ البَعيرِ حينَ يُفَكُّ مِن قَيْدِهِ، وَمِنْ طَبْعِهِ شِدَّةُ النُّفورِ، فإذا انطَلَقَ شَقَّ إمْساكُهُ، وَرُبَّما ذَهَبَ

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. مُتَّفقٌ عليهِ: أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٤٧٤٤، ٤٧٤٥، ٤٧٥٢)؛ ومُسْلمٌ (رقم: ٧٩٠).

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. مُتَّفقٌ عليهِ: أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٤٧٤٣)؛ ومُسْلمٌ (رقم: ٧٨٩).
تنبيه: أخْرَجَ هذا الحَديثَ مُسْلمٌ؛ والنَّسائيُّ في «فضائل القرآن» (رقم: ٦٨)؛ وَالفِريابيُّ في «فَضائل القُرْآن» (رقم: ١٥٧، ١٥٨)؛ وابنُ نَصْرٍ في «قيام اللَّيل» (ص: ١٦١)؛ وَالرامَهُرْمُزيُّ في «الأمثال» (ص: ٨٩)؛ وَالبَيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ١٩٦٣)، مِن طَريقِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَن نافِعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: **«إنَّما مَثَلُ القرآنِ كَمَثَلِ الإبِلِ المعقَّلَةِ، إذا عاهَدَها صاحِبُها على عُقُلِها أمْسَكَها، وإذا أطْلَقَها ذَهَبَتْ، إذا قامَ صاحِبُ القُرآنِ فقرَأَهُ باللَّيْلِ وَالنَّهارِ ذَكَرَهُ، وَإذا لم يَقْرَأْهُ نَسِيَهُ»**.
هذِهِ الزِّيادَةُ لم تَأْتِ عَن نافِعٍ مِنْ وَجْهٍ يَصِحُّ إلَّا هذا، وَالحَديثُ مَحْفوظٌ مِن حَديثِ نافِعٍ مِن رِوايَةِ مالِكٍ وَعُبيدِاللهِ بْنِ عُمَرَ وغَيْرِهما مِنْ أصْحابِ نافِعٍ دونَ هذِهِ الزِّيادَةِ، فالْقَلْبُ أمْيَلُ إلى كَوْنِها مُدْرَجَةً لَيْسَتْ مِنْ أصْلِ الْحَديثِ، وَاللهُ أعْلَمُ.

فَلا يُقْدَرُ عَلَيْهِ؛ لِذا أمَرَ النَّبيُّ ﷺ الحُفَّاظَ على المواظَبَةِ على مُراجَعَةِ حِفْظِهِمْ للقُرآنِ، وإلَّا ذَهَبَ عليهِمْ.

وَهذا الأمْرُ بالمعاهَدَةِ إنَّما هُوَ على سَبيلِ النَّدْبِ المؤكَّدِ لا الوُجُوبِ، كما سَأبَيِّنُهُ في المبحَثِ التَّالي.



المبحث السادس
التَّحذِيرُ مِنْ هَجْرِ القُرآنِ

تَقدَّمَ في المبحَثِ الأوَّلِ ذِكْرُ تَحذيرِ اللهِ تعالى عِبادَهُ مِن الإعْراضِ عَنِ القُرآنِ، وتَوعَّدَ على ذلكَ.

وَالإعْراضُ عَنِ القُرآنِ صِفَةُ الكافِرينَ، كَما قالَ اللهُ تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٣ بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ۝٤ وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فُصِّلَتْ: ١ ـ ٥].

وَقالَ ﷻ: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشُّعَراء: ٥].

وَإعْراضُهُمْ إنَّما كانَ بعَدَمِ الإيمانِ بِهِ، وَالتَّسليمِ لما جاءَ بِهِ مِنَ الْحَقِّ وَالهُدَى، فمَن آمَنَ بِهِ وَاتَّبَعَ هُداهُ فلَيْسَ مِنَ المعرِضينَ عَنْهُ، لكِن قَدْ يَنالُ المسْلِمَ نَصيبٌ مِن تَرْكِ العَمَلِ بالقُرآنِ بتَقْصيرِهِ في الطَّاعاتِ وَمُواقَعَتِهِ المعاصِي، غيْرَ أنَّ هذا لا يُلْحِقُهُ بالمعرِضينَ،

ما دامَ قَلْبُهُ مُنْطَوِيًا على حُسْنِ الاعْتِقادِ في القُرآنِ، وأنَّ خُروجَهُ عَن مُتابَعَتِهِ فيما خَرَجَ بهِ عَنْهُ ليسَ استِباحَةً لخِلافِ حُكْمِ اللهِ، وَلا رِضًى بذلكَ، إنَّما مَعَ الإقْرارِ بالذَّنْبِ والتَّقصيرِ، كَما قالَ تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطِر: ٣٢]، فهؤلاءِ الأصْنافُ الثَّلاثَةُ كُلُّهُم على خَيرٍ وإنْ تَفاوَتَتْ درَجاتُهُمْ، وهذا الَّذي هُوَ ظالمٌ لنَفْسِهِ مِنْهُمْ تارِكٌ للعَمَلِ ببَعْضِ الكِتابِ، لكنَّه غيرُ مُعْرِضٍ، إنَّما هُوَ مُذْنِبٌ مُعْتَرِفٌ تَوَّابٌ، يَرْجو رَحْمَةَ رَبِّهِ ويَخافُ عِقابَهُ.

وحاصِلُ هَذا أَنَّ المؤمِنَ لا يُوصَفُ بالإعْراضِ عَنِ القرآنِ.

أمَّا هَجْرُ القُرآنِ فهُوَ تَرْكُهُ، فيَدْخُلُ فيهِ: تَرْكُ الإيمانِ به، وتَرْكُ العَمَلِ بهِ، وتَرْكُ قِراءَتِهِ وتَدبُّرِهِ.

فَيَنْدَرِجُ تَحْتَ هَجْرِهِ إعْراضُ الكُفَّارِ عَنْهُ، كَما قالَ تَعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ [فُصِّلَتْ: ٢٦]، فهؤلاءِ هَجَرُوا القرآنَ هَجْرًا تامًّا، وهُمُ القَوْمُ المرادُونَ بِقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾ [الفُرْقان: ٣٠].

وَمَثَلُ هؤلاءِ كَما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ ۖ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَث أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۚ

﴿فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٥ ـ ١٧٧].

أمَّا حالُ المسْلِم، فإنَّه قَدْ يَقَعُ مِنْهُ التَّقْصيرُ بتَرْكِ العَمَلِ ببَعْضِ الكِتابِ أو تَرْكِ التِّلاوَةِ والتَّدبُّرِ لهُ، لكنَّه لا يُوصَفُ مَعَهُ بالهَجْرِ التَّامِّ للقُرآنِ، إنَّما يَنالُهُ مِن ذلكَ الوَصْفِ بحَسَبِ ما وَقَعَ مِنْهُ مِنَ التَّقصيرِ، كَما وَقَعَتِ الإشارَةُ إليهِ في الكَلامِ عَنِ الإعْراضِ عَنِ القُرآنِ، ففِعْلُ المعاصي وتَرْكُ الواجِباتِ مِنْ تَرْكِ العَمَلِ بالكِتابِ، وَلِصاحِبِهِ نَصِيبٌ مِنَ الذَّمِّ بحَسَبِهِ.

وَمِنْ هذا ما وَرَدَ مِنْ حَديثِ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، رضي الله عنه، في رُؤيا رآها النَّبيُّ ﷺ فقَصَّها عَليهِمْ، وفيها: «**رأَيْتُ اللَّيْلَةَ رجُلَيْنِ أتَيانِي فأخَذا بِيَدِي**»، فساقَ الحَديثَ، وفيهِ: «**حَتَّى أتَيْنا على رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ على قَفاهُ، ورَجُلٌ قائمٌ على رَأْسِهِ بِفِهْرٍ**[1] **أو صَخْرَةٍ، فَيَشْدَخُ**[2] **بهِ رأْسَهُ، فإذا ضَرَبَهُ تَدَهْدَهَ**[3] **الْحَجَرُ، فانْطَلَقَ إلَيْهِ ليأْخُذَهُ، فلا يَرْجِعُ إلى هذا حتَّى يَلْتَئِمَ رأسُهُ، وَعادَ رأسُهُ كَما هُوَ، فعادَ إليهِ فَضَرَبَهُ**». ثُمَّ فَسَّرا ذلكَ لَهُ، فقالا: «**وَالَّذي رَأَيْتَهُ يُشْدَخُ رأْسُهُ فرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللهُ القُرآنَ، فنامَ عَنْهُ باللَّيْلِ ولم يَعْمَلْ فيهِ بالنَّهارِ، يُفْعَلُ بهِ إلى يَوْمِ القِيامَةِ**».

---

(١) فِهْر: حَجَر.

(٢) يَشْدَخُ: يَكْسِرُ.

(٣) تَدَهْدَهَ: تَدَحْرَجَ.

وَفي لَفْظٍ: «أمَّا الرَّجُلُ الأوَّلُ الَّذي أتَيْتَ عَلَيْهِ يُثْلَغُ[١] رَأْسُهُ بالحَجَرِ، فإنَّهُ الرَّجُلُ يأخُذُ القُرآنَ فَيَرْفِضُهُ[٢]، وَيَنامُ عَنِ الصَّلاةِ المكْتوبَةِ»[٣].

فَفي هذا دَليلٌ على أنَّ مَنْ أنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ بالعِلْمِ بالقُرآنِ فقَدْ قامَ عليهِ مِنَ الحُجَّةِ بمَعْرِفَةِ الأحْكامِ وَالشَّرائِعِ ما لا تَسَعُهُ مُخالَفَتُهُ أو تَرْكُهُ، فإنْ فَعَلَ اسْتَحقَّ العُقوبَةَ على ذلكَ، ونالَهُ نَصِيبٌ مِن صِفَةِ الهَجْرِ للقُرآنِ.

أمَّا مُجرَّدُ تَرْكِ التِّلاوَةِ فهَلْ يُسمَّى (هَجْرًا)؟ فيهِ تَفْصيلٌ يَرْجِعُ إلى مَعْرِفَةِ ما يَنْقَسِمُ عليهِ حُكْمُ التِّلاوَةِ.

---

(١) يُثْلَغُ: يُضْرَبُ حتَّى يُكْسَرَ.

(٢) يَرْفِضُه: يَتْرُكُهُ.

(٣) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ١٣٢٠)، مِن طَريقِ أبي رَجاءٍ العُطارِديِّ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، به. واللَّفْظُ الثَّاني له كذلكَ (رقم: ١٠٩٢، ٦٦٤٠).
ووَرَدَ الحَديثُ بلَفْظِ: «رَجُلٌ تَعلَّمَ القرآنَ، فنامَ عنْهُ حتَّى نَسِيَهُ لا يقرَأُ منْهُ شيئًا».
أخرَجَهُ ابنُ نصْرٍ في «قيام اللَّيل» (ص: ١٦١-١٦٢)، مِن طَريقِ أبي خَلْدَةَ خالِدِ بْنِ دينارٍ، عَنْ أبي رَجاءٍ.
قُلْتُ: ولَفْظُ البُخاريِّ أوْلى وأصَحُّ، فإنَّه رَبَطَ ذلكَ بِتَرْكِ العَمَلِ بالقُرآنِ في اللَّيْلِ وَالنَّهارِ، فأمَّا تَرْكُهُ في اللَّيْلِ فبالنَّوْمِ عَنِ المكْتُوبَةِ، وهذا كَما تُرْشِدُ الأدِلَّةُ إذا كانَ بإهْمالٍ وتَرْكِ الاجْتِهادِ للاسْتيقاظِ للصَّلاةِ، وتركُهُ بالنَّهارِ ظاهِرٌ، وذلكَ بِفِعْلِ المعصِيَةِ وتَرْكِ الواجِبِ.
نبَّهْتُ على هذا لئلَّا يُظَنَّ أنَّ تِلْكَ العُقوبَةَ في الرُّؤيا النَّبويَّةِ كانَتْ للنَّوْمِ عَن قِيامِ اللَّيْلِ، لليَقينِ في كَوْنِهِ ليسَ فَريضةً، ولا تَقعُ العُقوبَةُ على تَرْكِ ما سِوى الفَريضَةِ.

وبَيانُهُ: أَنَّ الأقْسامَ الَّتي تَكونُ عليها تِلاوَةُ القرآنِ مِن حَيْثُ حُكْمُها ثَلاثَةٌ:

الأوَّل: فَرْضُ عَيْنٍ.

ولم نَجِدْ في نُصُوصِ الْكِتابِ وَالسُّنَّةِ ما يُوجِبُ على كُلِّ فَرْدٍ مِنَ المسلِمينَ أن يَتْلُوَ مِنَ القُرآنِ سِوى ما تَصحُّ بهِ الصَّلاةُ، وَهُوَ سُورَةُ الفاتِحَةِ وَحْدَها على التَّحْقيقِ، مِمَّا مَحلُّ بَسْطِهِ في غيرِ هذا الموْضِعِ.

وَالثَّاني: فَرْضُ كِفايَةٍ.

وذلكَ أنَّ اللهَ تعالى أوْجَبَ إيجادَ طائِفَةِ أهْلِ الذِّكْرِ الَّذينَ يُبَصِّرونَ النَّاسَ بشَرائِعِ رَبِّهِمْ ودِينِهِ، وذلكَ مُسْتَلْزِمٌ كوْنَهُمْ يَتْلونَ كَلامَهُ، قالَ تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التَّوْبَة: ١٢٢].

وأمَرَ اللهُ نَبيَّهُ ﷺ بتِلاوَةِ القُرآنِ؛ لأنَّه المبلِّغُ عَنِ اللهِ، كَما قالَ تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النَّمْل: ٩١ـ٩٢]، وأهْلُ الذِّكْرِ مِن أمَّتِهِ على أثَرِهِ ﷺ، مَأمورُونَ بالتَّبليغِ مِنْ بعْدِهِ.

يُؤيِّدُ أنَّه فَرْضُ كِفايَةٍ أنَّ النَّاسَ في عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ لم يكُونُوا جميعًا يَقرأُونَ، ولم يُوجِبِ النَّبيُّ ﷺ عليهِمْ مِنَ القِراءَةِ أكْثَرَ مِمَّا تَصِحُّ بهِ الصَّلاةُ، هذا معَ أمْرِ اللهِ تعالى في كِتابِهِ بتَدبُّرِ القرآنِ وتِلاوَتِهِ، مِمَّا دَلَّ على أنَّ ذلكَ الأمْرَ لأجْلِ أن تَبْقى في النَّاسِ عُلومُ هذا الكِتابِ، بحيثُ لا يزالُ فيهِمْ مَن يُبَلِّغُهُم شَرائِعَهُ وأحكامَهُ، وهذا تُحقِّقُهُ طائِفَةٌ مِنَ الأمَّةِ، ولا يَلْزَمُ كُلَّ فَرْدٍ بعَينِهِ فِيهَا.

فما كانَ مِنْ هذا القِسْمِ وَالَّذي قَبْلَهُ فتَرْكُهُ هَجْرٌ مُحرَّمٌ للقُرآنِ، ولَوْ تَرَكَ النَّاسُ في بَلَدٍ إيجادَ مَن يَقرَأُ القُرآنَ منْهُم ويَتْلوهُ ليُبَلِّغَهُم إيَّاهُ، لصَدَقَ عَلَيْهِم جميعًا وَصْفُ الهَجْرِ للقُرآنِ.

وَالثَّالثُ: تِلاوَةٌ مَنْدوبَةٌ.

وهِيَ ما يَزيدُ على الواجِبِ ممَّا يَحْرِصُ المسْلِمُونَ علَيْهِ في كُلِّ زَمانٍ، فَيَتْلوهُ القارئُ ويحَفَظُهُ أو يَحْفَظُ مِنْهُ ما شاءَ، مِمَّا يَعُودُ إلى رَغْبَتِهِ وإرادَتِهِ.

فهذا القِسْمُ مِنَ التِّلاوَةِ يُثابُ فاعِلُهُ ويُؤجَرُ، ولا يُعاقَبُ تارِكُهُ وَلا يُؤاخَذُ، فلا يُعَدُّ تَرْكُهُ مِنْ الهِجْرانِ الَّذي ذمَّ اللهُ تعالى أهْلَهُ، لكن لا نَشُكُّ أنَّ بفَواتِهِ فَواتَ خَيرٍ عَظيمٍ.

وَرُبَّما اسْتَشْكَلَ بَعْضُ النَّاسِ هٰهُنا ما وَرَدَ في شَأْنِ التَّوْقيتِ لخَتْمِ القُرآنِ في أرْبَعينَ يَومًا، على ما سَيأتي في (آداب قارئ القُرآنِ)، أو سِتِّينَ في قَوْلِ بَعْضِهِمْ، أو غَيْرِ ذلكَ مِنَ التَّحدِيدِ، فهَلْ إذا تَرَكَ إنْسانٌ الخَتْمَ في هذهِ المدَّةِ يُسَمَّى (هاجِرًا) للقُرآنِ؟

الجَوابُ: لا، لأسْبابٍ؛ أهمُّها ما يَلِي:

أوَّلًا: لم يأتِ في شيءٍ مِنَ الأدلَّةِ ما يوجِبُ على أحَدٍ خَتْمَ القُرْآنِ، بل وَلا ما يَحُضُّ علَيْهِ، وإنَّما غايَةُ ما تَجِدُ إفادَةَ اسْتِحْبابِهِ إذا كانَ مَقْرونًا بالتَّدبُّرِ.

وأمَّا ما يُرْوَى عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، قالَ: قالَ رَجُلٌ: يا رَسُولَ اللهِ، أيُّ العَمَلِ أحَبُّ إلى اللهِ؟ قالَ: «الْحالُّ المرْتَحِلُ».

قالَ: وَما الْحالُّ المرْتَحِلُ؟ قالَ: «الَّذي يَضْرِبُ مِنْ أوَّلِ القرآنِ إلى آخِرِهِ، كُلَّما حَلَّ ارْتَحَلَ».

فهذا حَديثٌ لا يَصِحُّ(١).

ثانِيًا: أنَّ التِّلاوَةَ إنَّما أُريدَتْ في الأصْلِ؛ لتَدَبُّرِ القُرآنِ وفَهْمِهِ وَالعَمَلِ بهِ، وهذا على التَّأنِّي أعْظَمُ نَفْعًا؛ لذلكَ كانَ الصَّحابَةُ

---

(١) أخرَجَهُ التِّرمذيُّ (رقم: ٢٩٤٨)؛ وَابنُ نَصْرٍ في «قيام اللَّيل» (ص: ٢٤٠)؛ وَالحَكيمُ في «النَّوادر» (رقم: ٨٥٢ ـ تَنقيح)؛ والطَّبرانيُّ في «الكَبير» (رقم: ١٢٧٨٣)؛ وَالحاكِمُ (رقم: ٢٠٨٨، ٢٠٨٩)؛ وَالبَيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٠٠١، ٢٠٦٩)، مِن طُرُقٍ عَن صالحِ بْنِ بَشيرٍ الْمُرِّيِّ، عَن قَتادَةَ، عَن زُرارَةَ بْنِ أوْفى، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، به.
وإسْنادُهُ ضَعيفٌ جِدًّا، صالحٌ الْمُرِّيُّ، كانَ صالحًا، لكنَّهُ متروكُ الحَديثِ.
قالَ الحاكِمُ: «تفرَّدَ بهِ صالحٌ المرِّيُّ، وهُوَ مِن زُهَّادِ أهْلِ البَصْرَةِ».
وقالَ التِّرمذيُّ: «هذا حَديثٌ غَريبٌ، لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَديثِ ابنِ عَبَّاسٍ إلَّا مِنْ هذا الوَجْهِ، وإسْنادُهُ ليسَ بالقَويِّ».
ورَواهُ بَعْضُهُمْ عَن صالحٍ المرِّيِّ، فلمْ يَذْكُر في إسْنادِهِ (عَنِ ابنِ عبَّاسٍ).
أخرَجَهُ الدَّارميُّ (رقم: ٣٣٥٠)؛ والتِّرمذيُّ، وإسنادُهُ أوْهى مِنَ المتَّصلِ.
وَرُوِيَ لَهُ شاهِدٌ مِنْ حَديثِ أبي هُرَيْرَةَ، أخرَجَهُ الحاكِمُ (رقم: ٢٠٩٠)، مِنْ طَريقِ مِقْدامِ بْنِ داوُدَ بْنِ تَليدٍ الرُّعَيْنيِّ، قالَ: حَدَّثنا خالِدُ بْنُ نِزارٍ، قالَ: حَدَّثني اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، قالَ: حَدَّثني مالكُ بْنُ أنَسٍ، عَنِ ابنِ شِهابٍ، عَنِ الأعْرَجِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ.
قالَ الذَّهبيُّ في «تلخيص المستدرَك»: «مَوْضوعٌ على سَنَدِ الصَّحِيحينِ، وَالمقْدامُ مُتَكَلَّمٌ فيهِ، وَالآفَةُ منْهُ».
كَما أخرَجَهُ ابنُ المبارَكِ في «الزُّهْد» (رقم: ٨٠٠)، بسَنَدٍ واهٍ.
فهذا حَديثٌ لا يَحِلُّ ذكْرُهُ في الكُتُبِ إلَّا لبَيانِ وَهائِهِ.

في عَهْدِ النَّبيِّ ﷺ لا يَتجاوَزونَ عَشْرَ آياتٍ مِنَ القُرآنِ حتَّى يَتعلَّموا ما فيها مِنَ العِلْمِ وَالعَمَلِ.

ثالِثًا: ما وَرَدَ في التَّوقِيتِ لم يَكُن لبَيانِ أقْصى ما يُخْتَمُ بهِ القُرآنُ، بحَيثُ لا يَصْلُحُ الخَتْمُ فيما زادَ عَليْهِ، وإنَّما كانَ تَوْجيهًا لعَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العاصِ للتَّأنِّي في تِلاوَةِ القُرآنِ وأخْذِ النَّفْسِ بالرِّفْقِ في ذلكَ، مِمَّا دَلَّ على أنَّ تلْكَ التَّوْجيهاتِ أحْسَنُ ما يَنْبَغي أن يُراعَى في تِلاوَةِ القُرآنِ، كَما سَأُبيِّنُهُ.

رابِعًا: بَيَّنْتُ فيما تَقدَّمَ قَريبًا أنَّه لا يَجِبُ على المعيَّنِ مِنَ المسْلِمينَ أن يَقْرأَ كُلَّ القُرآنِ، وَإنَّما يَكفيهِ منْهُ ما تَصِحُّ بهِ الصَّلاةُ، وَيُغنِيهِ لمعرِفَةِ أحكامِهِ أهْلُ العِلْمِ الَّذينَ مِن وَظيفَتِهِ أن يُشارِكَ في إيجادِهِمْ.

فهذهِ اعتِباراتٌ واضِحَةٌ في أنَّ مَن لم يَخْتِمِ القُرآنَ في مُدَّةٍ مُعيَّنَةٍ أرْبَعينَ يومًا أو سِتِّينَ أو غيرِ ذلكَ ليسَ بآثِمٍ، وليسَ بهاجِرٍ للقُرآنِ ما دامَ عامِلًا بهِ: مُؤتَمرًا بأمْرِهِ، مُنتَهيًا عَن نَهْيِهِ، حافِظًا لحُدودِهِ.

واجْعَلْ مِن سُلُوكِكَ أن لا تُسَمِّيَ الأشْياءَ إلَّا بِما سمَّاها اللهُ وَرَسُولُهُ ﷺ بهِ، ولا تَسْتَعْمِلْها إلَّا حَيْثُ اسْتَعْمَلَها اللهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، تَسْلَمْ بذلكَ مِنْ خَطَإٍ كَثيرٍ.

المبحث السابع
ما جاء في نِسْيانِ الحِفْظِ للقُرآنِ

بَيَّنْتُ في (المبحث الرَّابع) من هذا الفَصلِ تَرغيبَ السُّنَّةِ في حِفْظِ القُرآنِ، وهُوَ وارِدٌ على كُلِّهِ أو بَعْضِهِ.

ودَلالَةُ ذلكَ التَّرغيبِ إفادَةُ أنَّ حِفْظَ القُرآنِ مَنْدوبٌ إلَيْهِ محبوبٌ إلى اللهِ تعالى وَرَسُولِهِ ﷺ، وَلا رَيْبَ أنَّ هذا كافٍ لأصحابِ الهِمَمِ العالِيَةِ أن يُشَمِّروا لأجْلِهِ عَنْ سَواعِدِهِمْ، ويَشْغَلُوا بهِ فَضْلَةَ أعْمارِهِمْ.

كَما بيَّنتُ أنَّ الْحِفْظَ يَزولُ بتَرْكِ مُعاهَدَتِهِ، يَضْعُفُ بقِلَّتِها، فيَقْتَضي إبْقاؤُهُ أن يُديمَ صاحِبُهُ تِلاوَتَهُ آناءَ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ.

وَأَحْسَنُ ما يُثَبِّتُ حِفْظَ القرآنِ: الصَّلاةُ بهِ، وأحْسَنُهُ صَلاةُ اللَّيْلِ.

وَاعْلَمْ أنَّ حِفْظَ القُرآنِ وتَثْبيتَ ذلكَ الْحِفْظِ مِن جُمْلَةِ العَمَلِ الصَّالحِ الَّذي يَنْبَغي للعاقِلِ أن يُقايِسَهُ بسائِرِ الأعْمالِ، فَيُقَدِّمَ عَلَيْهِ مِنَ الأعْمالِ الصَّالحَةِ ما هُوَ أوْلى منْهُ، كالواجِباتِ وَما هُوَ أجَلُّ مِنْهُ مِنَ الطَّاعاتِ، فإنَّ حِفْظَ القُرآنِ كَما قَدَّمْنا مَنْدوبٌ إلَيهِ،

ليسَ بواجِبٍ، فلَوْ شُغِلَ بالأمْرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عَنِ المنْكَرِ، أو بالجِهادِ في سَبيلِ اللهِ، أو طَلَبِ العِلْمِ، أو كَسْبِ الرِّزْقِ، مِمَّا لم يَجِدْ مَعَهُ سَعَةً مِنَ الوَقْتِ وَفَضْلَةً لحِفْظِ القُرآنِ أو بَعْضِهِ مِمَّا يَزيدُ على الواجِبِ منْهُ، فيَنْبَغي أن يُقَدِّمَ ذلكَ الأوْلى على الْحِفْظِ.

وأولئكَ أصْحابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ كانُوا أعْلَمَ بمَراتِبِ الثَّوابِ، فمَعَ شِدَّةِ تمسُّكِهِمْ بالكِتابِ، إلَّا أن حِفْظَ القُرآنِ كانَ في طائِفَةٍ قَليلَةٍ مِنْهُم[1].

قالَ خالِدُ بْنُ الْوَليدِ، رضي الله عنه: «لَقَدْ شَغَلَني الْجِهادُ في سَبيلِ اللهِ عَنْ كَثيرٍ مِنْ قِراءَةِ القُرآنِ»[2].

وَكَذلكَ مَنْ حَفِظَ شَيئًا منْهُ، أو حَفِظَهُ، فذَهَبَ عليْهِ شَيءٌ مِنْ حِفْظِه لانْشِغالِهِ بالأوْلى، فلا حَرَجَ علَيْه، ولوْ وَقَعَ فَواتُ بَعْضِ حِفْظِهِ بتَفريطٍ منْهُ، فهذا مَكْرُوهٌ قَبيحٌ، عليهِ أن يَجْتَهِدَ في مُجانَبَتِهِ؛ لما تَقدَّمَ بَيانُهُ مِنَ الحَثِّ النَّبويِّ على تَعاهُدِهِ ومُراجَعَتِهِ، وإنْ كُنَّا لم نَجِدْ في النُّصوصِ الثَّابِتَةِ ما نُؤثِّمُهُ بهِ.

---

(١) عَن مُحمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قالَ: «ماتَ أبو بَكْرٍ ولَم يَجْمَعِ القُرآنَ». أخرَجَهُ ابنُ سَعْدٍ (٣/٢١١)، بإسْنادٍ صَحيحٍ إلى ابنِ سِيرينَ، لكنَّهُ لم يُدْرِكْ أبا بَكْرٍ.
وأخرَجَ كذلكَ (٣/٢٩٤) بنَفسِ الإسْنادِ إلى ابنِ سِيرينَ، قالَ: «قُتِلَ عُمَرُ ولم يَجْمَعِ القُرآنَ». وهذا كالَّذي قَبْلَهُ.
والمعنى فيهِ أنَّهما رضي الله عنهما لم يَحْفَظا القُرآنَ كُلَّهُ إلى أن فارَقا الدُّنْيا.

(٢) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أبو عُبَيْدٍ في «فَضائل القرآنِ» (ص: ١٨٩)، قالَ: حَدَّثنا ابنُ أبي زائِدَةَ، عَنْ إسْماعيلَ بْنِ أبي خالِدٍ، عَن قَيْسِ بْنِ أبي حازِمٍ، قالَ: قالَ خالِدٌ، به. وهذا إسْنادٌ صَحيحٌ، وابنُ أبي زائِدَةَ هُوَ يحيى بْنُ زكَريَّا.

أمَّا ما يُرْوَى مِنَ الوَعيدِ في ذلكَ فلا يَثْبُتُ منْهُ شَيءٌ، وفيهِ حَدِيثانِ:

الأوَّل: «عُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنوبُ أمَّتي، فلمْ أَرَ ذنبًا أعْظَمَ من سُورةٍ منَ القُرْآنِ أو آيةٍ أوتِيَها رجُلٌ ثُمَّ نَسِيَها»(١).

---

(١) حَديثٌ مُنْكَرٌ. أخرَجَهُ أبو داوُدَ (رقم: ٤٦١)؛ وَالتِّرمذيُّ (رقم: ٢٩١٦)؛ وابنُ خُزَيْمَةَ (رقم: ١٢٩٧)؛ والبَيهَقيُّ في «شُعب الإيمانِ» (رقم: ١٩٦٦)؛ وَالخَطيبُ في «أخلاق الرَّاوي» (رقم: ٨٣)؛ وابنُ عبْدِالبَرِّ في «التَّمهيد» (١٤/١٣٥-١٣٦)، مِن طَريقِ عَبْدِالوَهَّابِ بْنِ الحَكَمِ الوَرَّاقِ، قالَ: حَدَّثنا عَبْدُالمجيدِ بْنُ عَبْدِالعَزيزِ بْنِ أبي رَوَّادٍ، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، عَنِ المطَّلِبِ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ حَنْطَبٍ، عَنْ أنَسِ بْنِ مالكٍ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:
«**عُرِضَتْ عَلَيَّ أُجورُ أمَّتي حتَّى القَذاةِ يُخْرِجُها الرَّجُلُ مِنَ المسْجِدِ، وعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنوبُ أمَّتي...**» وذكَرَ باقيَ الحَديثِ.
قالَ التِّرمِذيُّ: «هذا حَديثٌ غَريبٌ، لا نَعرِفُهُ إلَّا مِنْ هذا الوَجْهِ، وذاكَرْتُ بهِ مُحمَّدَ بْنَ إسْماعيلَ (يعني البخاريَّ) فلم يَعْرِفْهُ، واسْتَغْرَبَهُ»، ثُمَّ نَقَلَ عَن عَليِّ بْنِ المدينيِّ والدَّارميِّ عدَمَ سماعِ المطَّلبِ مِن أنَسٍ، ومعناهُ عَنِ البُخاريِّ.
قُلْتُ: لهذا الحَديثِ عِلَلٌ، أولاها: ابنُ جُرَيجٍ لم يَذْكُر سَماعًا، وهُوَ قَبيحُ التَّدليسِ، إنَّما يُدلِّسُ عَن المتروكينَ. وثانيها: ما أوْرَدَهُ التِّرمذيُّ عَنِ الأئمَّةِ مِن عَدَمِ سَماعِ المطَّلبِ مِنْ أنَسٍ. وثالثُها: الاختِلافُ فيهِ، فكَما رَأيْتَ رواهُ الورَّاقُ عنْ عَبْدِالمجيدِ، ورواهُ مُحمَّدُ بْنُ يَزيدَ الأدَميُّ، قالَ: حَدَّثنا عَبْدُالمجيدِ بْنُ عَبْدِالعزيزِ، قالَ: حَدَّثنا ابنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْريِّ، عَنْ أنَسٍ، به مَرْفوعًا.
أخرَجَهُ أبو الشَّيخِ في «طبقات الأصبَهانيينَ» (رقم: ٦٣٥)؛ والطَّبرانيُّ في «الصَّغير» (رقم: ٥٣٨)؛ وأبو نُعَيمٍ في «أخبار أصْبهان» (٢/١١-١٢)، مِن طريقينِ عَنِ الأدَميِّ. =

. . . . . .

= قالَ الطَّبرانيُّ: «لم يَرْوِهِ عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْريِّ عَنْ أنَسٍ إلَّا عبْدُالمجيدِ، تَفرَّدَ بهِ مُحمَّدُ بْنُ يَزيدَ الأدَميُّ، وَروَى هذا الحَديثَ غيرُ مُحمَّدٍ عَنْ عَبْدالمجيدِ عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ عَنِ المطَّلبِ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ حَنْطَبٍ، عَنْ أنَسِ بْنِ مالكٍ».

وَللأدَميِّ مُوافِقٌ على هذا الإسْنادِ، لكنَّ الطَّريقَ إليهِ واهٍ.

أخرَجَهُ الخَطيبُ في «أخْلاق الرَّاوي» (رقم: ٨٤)، مِنْ طَريقِ مُحمَّدِ بْنِ إبراهيمَ بْنِ زِيادٍ، قالَ: حَدَّثنا مُحمَّدُ بْنُ رَباحٍ، قالَ: حَدَّثنا عَبْدُالمجيدِ، به.

وَابنُ زِيادٍ هذا هوَ الطَّيالِسيُّ الرَّازيُّ مَتروكُ الحَديثِ ليسَ بِثِقَةٍ.

وَلا مؤاخَذَةَ في رِوايَتِهِ المتقدِّمَةِ على الأدَميِّ، ولا على الوَرَّاقِ، فكلاهُما ثِقَتانِ، وإنَّما هذا مِنِ اضْطِرابِ عَبْدِالمجيدِ، فإنَّه كانَ يُخطئُ في حَديثِهِ.

وخالَفَهُ مَن هُوَ أتْقَنُ منْهُ:

فأخرَجَ الحَديثَ عَبْدُالرَّزَّاق (رقم: ٥٩٧٧)، وَمنْ طَريقِهِ: الخَطيبُ (رقم: ٨٢)، عَن ابنِ جُرَيْجٍ، عَن رَجُلٍ، عَنْ أنَسٍ. وأبو عُبيدٍ في «فضائل القرآن» (ص: ٢٠١) قالَ: حَدَّثنا حَجَّاجٌ (هُوَ ابنُ مُحمَّدٍ الأعْوَرُ)، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، قالَ: حُدِّثْتُ عَنْ أنَسٍ، به.

قُلْتُ: وعَبْدُالرَّزَّاقِ وحَجَّاجٌ ثِقَتانِ حافِظانِ، وهُما أوْلى منْ عَبدِالمجيدِ، وزادا الإسْنادَ علَّةً.

وزادَ حَجَّاجٌ في رِوايتِهِ: قالَ ابنُ جُرَيْجٍ: وَحُدِّثْتُ عَنْ سَلْمانَ الفارِسيِّ أنَّه قالَ: قالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**مِنْ أكْبَرِ ذَنْبٍ تُوافِي بِهِ أمَّتي يوْمَ القِيامَةِ سُورَةٌ مِن كِتابِ اللهِ كانَت معَ أحَدِهِمْ فَنَسِيَها**».

قُلْتُ: وَإسْنادُهُ مُعْضَلٌ.

وَرَواهُ بَعْضُ مَن لا يُعْرَفُ، بإسْنادٍ آخَرَ عَجيبٍ لا يَشُكُّ مَنِ الحَديثُ صِناعَتُهُ أنَّه مُركَّبٌ مَوْضوعٌ، وذلكَ مِن طَريقِ حاجِبِ بْنِ سُلَيْمانَ الْمَنْبِجيِّ، قالَ: حَدَّثنا وَكيعُ بْنُ الجَرَّاحِ، قالَ: حَدَّثنا سُفْيانُ، عَن مُحمَّدِ بْنِ المنكَدِرِ، عَن جابِرِ بْنِ عَبْدِالله، به مَرْفوعًا. =

وَالثَّاني: «ما مِنِ امْرئٍ يَقْرَأُ القرآنَ ثُمَّ يَنْساهُ، إلَّا لَقِيَ اللهَ ﷻ يومَ القيامةِ أجْذَمَ»[1].

= أخرَجَهُ أبو الفَضل الرَّازيُّ في «فَضائل القرآن» (رقم: ٥).
فهذا إسْنادٌ بالقَدْرِ الَّذي ذكَرْتُهُ منْهُ: حاجِبٌ ثقةٌ، ومَن فَوْقَهُ شَرْطُ الصَّحيحِ، ولكن تَسَلْسَلَ إسنادُ الرَّازيِّ إلى حاجِبٍ برُواةٍ لا يُعْرَفونَ.
فهذهِ جميعُ طُرُقِ هذا الحَديثِ، وقَدْ بَدا لَكَ مِنْها جَميعًا العَوَرَ.
قالَ ابنُ عَبدِالبَرِّ بعْدَ حَديثِ أنَسٍ: «لَيْسَ هذا الحَديثُ مِمَّا يُحْتَجُّ بهِ لضَعْفِهِ».
ورَوى ابنُ أبي شَيْبَةَ (رقم: ٢٩٩٨٩)، قالَ: حَدَّثنا وَكيعٌ، عَنْ إبراهيمَ بْنِ يَزيدَ، عَنِ الوَليدِ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ أبي مُغيثٍ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«عُرِضَتْ عَلَيَّ الذُّنوبُ، فلم أرَ فيها شَيئًا أعْظَمَ مِنْ حامِلِ القُرآنِ وتارِكِهِ»**.
قلتُ: وهذا في بَعْضِ مَعْناهُ اختِلافٌ عَن الحَديثِ السَّابِقِ، وهُوَ ضَعيفٌ جِدًّا، إبراهيمُ بْنُ يزيدَ هُوَ المعروفُ بـ(الخُوزِيِّ) متروكُ الحَديثِ، والوَليدُ مِنْ أتباعِ التَّابعينَ وقَدْ رَفَعَ الحَديثَ، وهذا إعْضالٌ.

(١) حَديثٌ مُنْكَر.
رَواهُ يَزيدُ بْنُ أبي زِيادٍ، عَنْ عِيسى بْنِ فائِدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبادَةَ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فذكَرَه.
أخرَجَهُ عَبْدُالرَّزَّاق (رقم: ٥٩٨٩)؛ وأبو داوُدَ (رقم: ١٤٧٤)؛ والخَطيبُ في «أخلاق الرَّاوي» (رقم: ٨٥)؛ وابنُ عبْدِالبَرِّ في «التَّمهيد» (١٤/١٣١-١٣٢).
وقالَ مَرَّةً: عَيسى بن فائِدٍ، عَن رَجُلٍ، عَنْ سَعْدٍ، ومرَّةً: عيسى، عمَّن سَمِعَ سَعْدًا.
أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (رقم: ٢٩٩٨٦)؛ وَسَعيدُ بْنُ منْصورٍ في «فضائل القرآن» من «سُننه» (رقم: ١٨)؛ وَأبو عُبَيْدٍ في «فَضائل القُرْآن» (ص: ٢٠٢)، و«غريب الحَديث» (٣/٤٨)؛ وأحمَدُ (٥/٢٨٤، ٢٨٥)؛ وَالدَّارميُّ (رقم: ٣٢١٩)؛ وعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (رقم: ٣٠٦)؛ والحربيُّ في «غريب الحَديث» (٢/٤٢٨)؛ وَالبزَّارُ (رقم: ١٦٤٢ ـ كشف)؛ وابنُ نَصر في «قيام اللَّيل» (ص: ١٦٢)؛ وَالطَّبرانيُّ في «الكبير» (رقم: ٥٣٩٠، ٥٣٩١، ٥٣٩٢)؛ =

وَهذان الْحَديثانِ لو ثَبَتا لَكانَ مَعنى النِّسيانِ فيهما الإعراضَ عَنِ العَمَلِ لا نِسيانَ الحِفْظِ؛ لِما شَرَحْتُهُ قَبْلُ؛ ولأنَّ حِفْظَ الآيَةِ أوِ السُّورَةِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ لَيْسَ بواجِبٍ، فكَيْفَ يَكونُ فَواتُها بالنِّسْيانِ الَّذي لا يَنْفَكُّ عَنْهُ البَشَرُ أعْظَمَ الذُّنوبِ؟ فأيْنَ النِّفاقُ والموبِقاتُ وَسائِرُ الكَبائِرِ، وكُلُّها تُوجَدُ في الأمَّةِ؟ هذا مِمَّا لا يَجْري على الأصُولِ، ولا يَنْضَبِطُ معَ صَريحِ المعْقُولِ.

ولَمْ يجعَلِ اللهُ العِصْمَةَ مِن نِسْيانِ بَعْضِ حِفْظِ القرآنِ حتَّى لرَسُولِهِ ﷺ، فكَيْفَ بسائِرِ أمَّتِهِ؟ كَما قالَ تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦ ـ ٧]، هذا مَعَ ما آتاهُ اللهُ مِن جَمْعِ القُرآنِ لَهُ في صَدْرِهِ، كَما قالَ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القِيامة: ١٦ ـ ١٩]، فدَلَّ بطَريقِ الأوْلَى على أنَّ الواحِدَ مِنْ أمَّتِهِ ﷺ مَعْذورٌ بِما يَقَعُ لَهُ مِنْ تَفَلُّتِ الحِفْظِ؛ لِكَوْنِ ذلكَ مِمَّا طُبِعَ عليهِ الإنْسانُ فلا طاقَةَ له بالتَّحرُّزِ مِنْهُ، وَمِن فَضْلِ اللهِ على هذهِ الأمَّةِ أن وَضَعَ عَنْها الإثْمَ بالنِّسيانِ.

وَبَيَّنَ الإمامُ سُفْيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ المرادَ بالنِّسيانِ في ذَيْنِكَ الحَديثينِ

= وَالبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ١٩٦٩، ١٩٧٠)؛ وأبو الفضل الرَّازيُّ في «فَضائل القُرْآن» (رقم: ١)؛ والخَطيبُ في «أخلاق الرَّاوي» (رقم: ٨٦).
وإسْنادُهُ ضَعيفٌ جِدًّا؛ تَسَلْسَلَ بِعِللِ ثَلاثٍ: يزيدُ بْنُ أبي زِيادٍ ضَعيفُ الحَديثِ، وعيسى قيلَ فيه: ابنُ فائدٍ، وقيلَ: ابنُ لَقيطٍ، مجهُولٌ، وواسِطَتُهُ إلى سَعْدٍ مجهولَةٌ.

أَنَّهُ التَّرْكُ، كَما قالَ تعالى: ﴿وَقِيلَ ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الجاثية: ٣٤]، قالَ: «وَلَيْسَ مَنِ اشتَهى حِفْظَهُ وَتَفَلَّتَ مِنْهُ بِناسٍ لَهُ، إذا كانَ يُحِلُّ حَلالَهُ، وَيُحَرِّمُ حَرامَهُ؛ لأنَّ هذا ليسَ بِناسٍ لَهُ، وَلَوْ كانَ كذلكَ ما نُسِّيَ النَّبيُّ عليه السلام منْهُ شَيئًا، وَقَدْ نُسِّيَ، وَقالَ: ذَكَّرَني هذا آيَةً نُسِّيتُها[1]، وَقالَ اللهُ عز وجل: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦ ـ ٧]، فلم يكُنِ اللهِ لِيُنْسِيَ نَبيَّهُ عليه السلام وَالنَّاسِي كَما يَقولُ هؤلاءِ الجُهَّالُ!»[2].

فإنْ قيلَ: المرادُ بالذَّمِّ وَالوَعيدِ تَرْكُ تَعاهُدِ الحِفْظِ.

أقولُ: بَيَّنْتُ أنَّ ذلكَ التَّعاهُدَ مَنْدوبٌ، إذِ الحِفْظُ في أصْلِهِ مَنْدوبٌ إلَّا لِمَا لا تَصِحُّ الصَّلاةُ إلَّا بهِ، فلا تنتَقِلُ مذاكَرَتُهُ إلى الوُجوبِ، وإنَّما يُكْرَهُ أن يُفَرِّطَ فيما حَفِظَ، لكَثْرَةِ ما يَفوتُهُ مِنَ الفَضْلِ بفَواتِهِ.

وَقَدْ وَجْدتُ طائِفَةً مِن أفاضِلِ العُلماءِ يُوردونَ الْحَرَجَ على كَثيرٍ مِنْ عامَّةِ المسْلمينَ بهذينِ الْحَديثَيْنِ، ورُبَّما حالَ ذلكَ دونَ إقْبالِ بَعْضِ النَّاسِ على حِفْظِ القُرآنِ؛ خَوْفًا مِنَ الوَعيدِ الوارِدِ فيهِما، فَفاتَهُم بسَبَبِهِ خَيرٌ عَظيمٌ.

---

(١) يُريدُ حَديثَ عائِشَةَ، رضي الله عنها، قالَتْ: سَمِعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ في سُورَةٍ باللَّيْلِ، فقالَ: «**يَرْحَمُهُ اللهُ، لَقَدْ أذْكَرَني كَذا وَكَذا آيَةً كُنْتُ أنْسيتُها مِنْ سُورَةِ كَذا وَكَذا**».
متَّفقٌ عليهِ: أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٢٥١٢، ٤٧٥٠، ٤٧٥١، ٤٧٥٥، ٥٩٧٦)؛ وَمُسْلمٌ (رقم: ٧٨٨).

(٢) أخرَجَه ابنُ عبدالبَرِّ في «التَّمهيد» (١٤/١٣٢-١٣٣).

وَالَّذي أحُثُّ عليهِ كُلَّ مُسْلِمٍ أن يَهْتَدِيَ بهَدي أصْحابِ النَّبيِّ ﷺ في حِفْظِهِم للقُرآنِ، كَمًّا وَكَيْفًا، اسْتِظهارًا لألْفاظِهِ، وَفَهْمًا لمعانيهِ، وعَمَلًا بأحْكامِهِ وَشَرائِعِهِ، وأن يُقَدَّمَ الاعْتِناءُ بالتَّدبُّرِ وَالعَمَلِ على مُجرَّدِ اسْتِظهارِ حِفْظِهِ، فذلكَ الغَرَضُ الَّذي لأجْلِهِ أنْزِلَ القُرآنُ، وإنَّما يُرادُ الحِفْظُ ليُسْتَعانَ بهِ على هذا الغَرَضِ، لا للاسْتِكْثارِ وَالْمُباهاةِ وأن يَقولَ النَّاسُ: (فلانٌ حافِظٌ)، نَسْأَلُ اللهَ العافِيَةَ في الدُّنْيا وَالآخِرَةِ.

تذييل: وتَثْبِيتُ حِفْظِ القُرآنِ يكونُ بامتِثالِ الأمْرِ النَّبويِّ بتَعاهُدِهِ، وسُؤالِ اللهِ تعالى التَّوفيقَ وَالعَوْنَ على ذلكَ.

أمَّا ما يُرْوَى مِمَّا يُسَمَّى بـ(**صلاةِ حِفْظِ القرآنِ**) فهُوَ بِدْعَةٌ غَيرُ مشْروعَةٍ، إذ الرِّوايةُ فيها ساقِطَةٌ مَوْضُوعَةٌ، وهِيَ أرْبَعُ رَكَعاتٍ تُؤدَّى ليلَةَ الجُمُعَةِ، وتُقرَأُ فيها سُوَرٌ مُعيَّنةٌ، ويُقالُ فيها دُعاءٌ مَخْصوصٌ، وتُكرَّرُ في أسابيعَ[1].



(١) ورَدَت هذهِ الصَّلاةُ في حَديثٍ طَويلٍ، رُوِيَ مِن حَديثِ عَليِّ بْنِ أبي طالبٍ، ﷺ، بيَّنْتُ وَهاءَهُ في «علل الحَديث».

الفصل الثالث

أَدَبُ تلاوةِ القُرآنِ

المبحث الأول
آداب قارئ القُرآنِ

على قارِئ القُرآنِ أن يَلْتَزِمَ مَعَهُ مِن الأحْوالِ والآدابِ أمورًا، منها:

أوَّلًا: إخلاصُ النِّيَّةِ في قِراءَتِهِ لله تعالى، لا يَقْصِدُ بهِ دُنيا مِن ذِكْرٍ أو جاهٍ أو مالٍ، كما هو الشَّأنُ في كُلِّ عَمَلٍ صالحٍ الأصْلُ أن تُبْتَغى به الآخرةُ.

فَعَن جابرِ بن عبدالله، رضي الله عنهما، قالَ: دخَلَ النَّبيُّ ﷺ المسجِدَ، فإذا فيه قَومٌ يَقرأونَ القُرآنَ، قالَ: «اقرَأوا القرآنَ وابتَغوا به اللهَ عز وجل، مِنْ قَبْلِ أن يأتِيَ قومٌ يُقيمُونَه إقامةَ القِدْحِ يَتعجَّلونَهُ ولا يَتأجَّلونَهُ»[1].

---

(١) حَديثٌ حَسَنٌ. أخْرَجَهُ أحمَدُ (رقم: ١٤٨٥٥)؛ وَأبو يَعلى (رقم: ٢١٩٧)؛ وَالبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٦٤٣، ٢٦٤٤)، مِن طُرُقٍ عَنْ أُسامَةَ بْنِ زَيْدٍ اللَّيثيِّ، عَن مُحمَّدِ بْنِ المنكَدِرِ، عَنْ جابِرٍ، به. وإسْنادُهُ حَسَنٌ، أسامَةُ بْنُ زَيْدٍ صَدوقٌ حَديثُهُ حَسَنٌ، والحَديثُ تَقدَّمَ ذكْرُهُ بإسْنادٍ صَحيحٍ عَن جابِرٍ، في (كيف تُضْبَط تلاوةُ القُرآنِ؟).

هذا الْحَديثُ يُوجِبُ أن تَكونَ النِّيَّةُ في قِراءَةِ القرآنِ لوَجْهِ اللهِ تعالى، ويُحَذِّرُ مِنْ حالِ مَن يَجْتَهِدُ في إتْقانِ تِلاوَتِهِ وَضَبْطِها ولكنَّه يُريدُ بذلكَ أجْرًا عاجِلًا، ودُنْيا زائِلَةً، وَجاهًا فاسِدًا، فهذا مِنْ أخْسَرِ النَّاسِ صَفْقَةً.

فعَنْ أبي هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه، قالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقولُ: «إنَّ أوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ القِيامَةِ عَلَيْهِ:

رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ، فأُتِيَ بهِ فعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فعَرَفَها، قالَ: فَما عَمِلْتَ فيها؟ قالَ: قاتَلْتُ فيكَ حتَّى اسْتُشْهِدْتُ، قالَ: كَذَبْتَ، وَلكِنَّكَ قاتَلْتَ لأن يُقالَ: جَريءٌ، فقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بهِ فسُحِبَ على وَجْهِهِ حتَّى أُلْقِيَ في النَّارِ.

وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ العِلْمَ وَعَلَّمَهُ، وَقَرَأَ القرآنَ، فأتِيَ بهِ فعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فعَرَفَها، قالَ: فَما عَمِلْتَ فيها؟ قالَ: تَعَلَّمْتُ العِلْمَ وعَلَّمْتُهُ وَقَرأتُ فيكَ القُرآنَ، قالَ: كَذَبْتَ، وَلكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ العِلْمَ لِيُقالَ: عالِمٌ، وَقَرأْتَ القُرآنَ لِيُقالَ: هُوَ قارئٌ، فقَدْ قيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بهِ فسُحِبَ على وَجْهِهِ حتَّى أُلْقِيَ في النَّارِ.

وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ وأعْطاهُ مِنْ أصْنافِ المالِ كُلِّهِ، فأتِيَ بهِ فعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فعَرَفَها، قالَ: فَما عَمِلْتَ فيها؟ قالَ: ما تَرَكْتُ مِن سَبيلٍ تُحِبُّ أن يُنْفَقَ فيها إلَّا أنْفَقْتُ فيها لَكَ، قالَ: كَذَبْتَ، وَلكِنَّكَ فعَلْتَ ليُقالَ: هُوَ جَوادٌ، فقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بهِ فسُحِبَ على وَجْهِهِ ثُمَّ أُلْقِيَ في النَّارِ»[1].

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ أحمدُ (رقم: ٨٢٧٧)؛ ومُسْلمٌ (رقم: ١٩٠٥)؛ =

ويَتخرَّجُ على هذا الأدَبِ مِنَ المسائلِ:

مَسْأَلَةٌ: هلْ يجوزُ أخْذُ الأجرةِ على تلاوةِ القُرآنِ؟

جَوابُ ذلكَ: حُكْمُها مُعَلَّقٌ بالمقاصِدِ، فإنْ كانَ قَصْدُ التَّالي التَّأكُّلَ بالقُرآنِ وتَعجِيلَ أجْرِهِ عليهِ حَرُمَتْ عليهِ الأجْرَةُ، وإنْ قَصَدَ التَّعلِيمَ ونَفْعَ النَّاسِ وتَفَرَّغَ لهُ جازَ أن يَأخُذَها بَدَلَ تَفرُّغِهِ لذلكَ، وهذا القَولُ يجمَعُ - إنْ شاءَ اللهُ - بينَ مَذاهبِ العُلماءِ المختَلِفَةِ.

وَالدَّليلُ علَيْهِ مِنْ وُجوهٍ ثَلاثةٍ:

الأوَّل: ثُبوتُ النَّصِّ بجَوازِ أخْذِ الأجْرَةِ على مَنْفَعَةِ القِراءَةِ.

فعَنْ عبدالله بن عبَّاسٍ، رضي الله عنهما، أنَّ نَفَرًا من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ مَرُّوا بِماءٍ فيهِمْ لَديغٌ أو سَليمٌ، فعَرَضَ لهُمْ رَجُلٌ من أهْلِ الماءِ، فقالَ: هلْ فيكُمْ مِن راقٍ؟ إنَّ في الماءِ رجُلًا لَديغًا أو سَليمًا، فانْطَلَقَ رجُلٌ منهُمْ فقَرأَ بفاتحةِ الكِتابِ على شاءٍ، فبَرَأَ، فجاءَ بالشَّاءِ إلى أصحابِهِ، فكَرِهُوا ذلكَ، وقالُوا: أخَذْتَ على كِتابِ الله أجرًا! حتَّى قَدِموا المدينةَ، فقالُوا: يا رَسولَ اللهِ، أخَذَ على كِتابِ اللهِ أجرًا، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**إنَّ أحَقَّ ما أخَذْتُمْ عليهِ أجرًا كِتابُ اللهِ**»[1].

= وَالنَّسائيُّ (رقم: ٣١٣٧)، و«فضائل القرآن» (رقم: ١٠٨)، مِن طُرُقٍ عَن ابنِ جُرَيْجٍ، قالَ: حدَّثني يونُسُ بْنُ يوسُفَ، عَن سُلَيْمانَ بْنِ يَسارٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، به. ورواهُ غيرُهُ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ كَذلكَ.

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٥٤٠٥).

الثَّاني: سَلَامَةُ ذلِكَ مِنَ المعارِضِ الثَّابتِ الَّذي لا يَقْبَلُ التَّأويلَ.

وَمَا رُوِيَ: «**مَن أخَذَ قَوْسًا على تَعْليمِ القُرآنِ قلَّدَه اللهُ قَوْسًا من نارٍ**»، فهو حَديثٌ ضَعِيفٌ(١).

ولوْ ثَبَتَ فمَحْمولٌ على خُلُوِّ صاحِبِهِ مِنْ إرادَةِ وَجْهِ اللهِ بذلكَ العَمَلِ.

الثَّالِثُ: أنَّ تَعليمَ القرآنِ واجِبٌ على الكِفايَةِ، فلَو تُرِكَ لِتَطوُّعِ مَن شاءَ لقَصَّرَ النَّاسُ فيهِ؛ لانْشِغالِهِم بطَلَبِ المعاشِ وسَعْيِهِم في مصالحِ حَياتِهِمْ، فَلَزِمَهُم أن يُوجِدوا مِن بَيْنِهِمْ مَن يَكفِيهِمْ ذلكَ الواجِبَ، وَهذا لا يَكونُ إلَّا بتَهيِئَةِ الأسْبابِ للقِيامِ بهِ، وأهَمُّ تِلْكَ الأسْبابِ تَفريغُ المعلِّمينَ وَالمقرِئينَ والقِيامُ بأسْبابِ مَعاشِهِمْ بِما لا يَكونُونَ بهِ أدْنى مِن أمْثالِهِمْ مِنْ أهْلِ مُجْتَمَعِهِمْ وَبيئَتِهِمْ.

ومِثْلُ ذلكَ سائِرُ العُلومِ الدِّينيَّةِ.

= وبِمَعْناهُ في «الصَّحيحينِ»، مِن حَديثِ أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ: أخْرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٢١٥٦، ٤٧٢١، ٥٤٠٤، ٥٤١٧)؛ ومسلمٌ (رقم: ٢٢٠١). والشَّاء: جمع شاةٍ.

(١) أخْرَجَهُ البَيهقيُّ في «الكبرى» (١٢٦/٦)؛ وابنُ عَساكِرَ في «تاريخه» (٢٧١/٧ و٤٣٧/٨، ٤٣٨)، مِنْ حَديثِ أبي الدَّرْداءِ.

وإسْنادُهُ مُدَلَّسٌ واهٍ.

ورُوِيَ بمعناهُ مِن حَديثِ عُبادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَالطُّفَيْلِ بْنِ عَمْرٍو الدَّوْسِيِّ، وعَوْفِ بْنِ مالكٍ، ولا يَثبُتُ منْها شيءٌ، بل لَيْسَ فيها ما يُقَوِّي بَعْضُهُ بَعْضًا، كَما شَرَحْتُ عِلَلَهُ في «علل الحَديث».

ثانِيًا: وَعلى قارئِ القرآنِ أن يَقْرأَهُ قراءَةَ مُتدبِّرٍ؛ لِيَنْتَفِعَ بتِلاوَتِهِ مِنْ جِهَتينِ: فَهْمِ القُرآنِ، وهُوَ أعْظَمُ الغايَتَيْنِ، واحتِسابِ الأجْرِ بالتِّلاوَةِ.

وَهذا يَقْتَضي أن تكونَ قراءَتُهُ بتَأنٍّ وتَرَسُّلٍ، وهُوَ التَّرتيلُ، على المعنى الَّذي بيَّنْتُهُ في الفَصْل الأوَّل مِنْ هَدْي رَسُولِ اللهِ ﷺ.

كَما يَقْتَضي أن لا يَكونَ هَمُّهُ آخِرَ السُّورَةِ، أو أن يُكْثِرَ مِنَ الخَتَماتِ، فهذا خِلافُ هَدْيِ السَّلَفِ مِنْ أصْحابِ النَّبيِّ ﷺ.

جاءَ رَجُلٌ إلى عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعودٍ، رضي الله عنه، فقالَ: إنِّي لأقْرَأُ المفصَّلَ في رَكْعَةٍ، فقالَ عَبْدُاللهِ: «هَذًّا كَهَذِّ الشِّعْرِ؟ إنَّ أقْوامًا يَقْرَأُونَ القُرآنَ لا يُجاوِزُ تَراقِيَهُمْ، وَلكِنْ إذا وَقَعَ في القَلْبِ فَرَسَخَ فيهِ نَفَعَ»[(١)].

وَعَنْ أبي جَمْرةَ (نَصْرِ بْنِ عِمرانَ) الضُّبعيِّ، قالَ: قُلْتُ لابنِ عبَّاسٍ: إنِّي سَريعُ القِراءَةِ، وَإنِّي أقرَأُ القُرآنَ في ثلاثٍ، فَقالَ: «لأَن أقرأَ البقَرَةَ في ليلةٍ فأدَّبَّرَها وأرتِّلَها أحَبُّ إليَّ مِنْ أن أقرَأَ كَما تَقولُ».

وفي لَفْظٍ: «أحَبُّ إليَّ من أن أقرأَ القرآنَ أجمَعَ هَذْرَمَةً»[(٢)].

---

(١) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ مُسلمٌ (رقم: ٨٢٢).

(٢) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أبو عُبيدٍ في «فَضائل القُرْآن» (ص: ١٥٧، ١٥٨)، و«غريب الحَديث» (٤/٢٢٠)؛ وَابنُ الضُّرَيْسِ في «فَضائل القُرْآن» (رقم: ٣٢)؛ وَالآجُرِّيُّ في «أخلاقِ حمَلَةِ القرآنِ» (ص: ٢٢٢)؛ وَالبيهقيُّ في «الكُبرى» (٢/٣٩٦)، و«شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٠٤٠، ٢١٥٨)، مِن طُرُقٍ عَنْ أبي جَمْرَةَ، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ.
وَالهَذْرَمَةُ: السُّرْعَةُ في القِراءَةِ.

وَفي سِياقٍ آخَرَ، قالَ أبو جَمْرَةَ: قُلْتُ لابنِ عَبَّاسٍ: إنِّي رَجُلٌ سَريعُ القِراءَةِ، فرُبَّما قَرأْتُ القُرآنَ في لَيْلَةٍ مَرَّةً أو مَرَّتينِ، فقالَ ابنُ عَبَّاسٍ: «لأن أقْرأَ بسُورَةٍ واحِدَةٍ أعْجَبُ إليَّ مِنْ أن أفْعَلَ مِثْلَ الَّذي تَفْعَلُ، فإنْ كُنْتَ فاعِلًا بَعْدُ فاقْرأْهُ قِراءَةً تُسْمِعُ أُذُنَيْكَ وَيَعيهِ قَلْبُكَ»[(١)].

وَأحْسَنُ ما يُصارُ إليهِ في أدْنى مُدَّةٍ يُخْتَمُ فيها القُرآنُ وأقْصاها، هُوَ سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَبَيانُهُ.

وَأَبْيَنُ ما وَرَدَ فيهِ حديثُ عبدِاللهِ بن عَمْرِو بن العاصِ، رضي الله عنهما، أنَّه كانَ يخْتِمُ في كُلِّ لَيلةٍ، فقالَ له النَّبيُّ ﷺ: «**اقرَأ القُرآنَ في كُلِّ شَهْرٍ**». قالَ: قلتُ: يا نبيَّ اللهِ، إنِّي أُطيقُ أفْضَلَ من ذلكَ. قالَ: «**فاقْرأْهُ في كُلِّ عِشرينَ**». قالَ: قلتُ: يا نبيَّ الله، إنِّي أُطيقُ أفْضَلَ من ذلكَ. قالَ: «**فاقرَأْهُ في كُلِّ عَشْرٍ**». قالَ: قلتُ: يا نبيَّ اللهِ، إنِّي أُطيقُ أفْضَلَ من ذلكَ. قالَ: «**فاقْرَأْهُ في كُلِّ سَبْعٍ، ولا تَزِدْ على ذلكَ**»[(٢)].

وفي روايةٍ: بَدأَ بشَهْرٍ، فخَمْسٍ وَعِشْرينَ، فعِشْرينَ، فخَمْسَ عَشْرَةَ، فسَبْعٍ[(٣)].

---

(١) **أَثَرٌ صَحيحٌ**. أخرَجَهُ البَيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢١٥٩)، مِن طَريقِ شَبابَةَ بْنِ سَوَّارٍ، قالَ: حَدَّثنا أبو جَمْرَةَ، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ.

(٢) **حَديثٌ صَحيحٌ**. مُتَّفقٌ عليهِ، وَاللَّفْظُ لمسلمٍ: أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٤٧٦٦، ٤٧٦٧)؛ وَمُسْلِمٌ (رقم: ١١٥٩).

(٣) **حَديثٌ صَحيحٌ**. أخرَجَهُ أحمَدُ (رقم: ٦٥٤٦)، مِن طَريقِ هَمَّامِ بن يحيى، عَنْ قَتادَةَ، عَن يَزيدَ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرٍو، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ.

وَفي رِوايَةٍ أخرى: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أمَرَهُ أن يَقْرَأَهُ في أرْبَعينَ، ثُمَّ في شَهْرٍ، ثُمَّ في عِشرينَ، ثُمَّ في خَمْسَ عَشْرَةَ، ثُمَّ في سَبْعٍ[١].

وهذا غيرُ مُتَعارِضٍ، وإنَّما يزيدُ الرَّاوي على غَيرِهِ ما ليسَ عِنْدَهُ مِنَ العِلْمِ، وهذِهِ الْمُدَدُ المذْكورَةُ يَحْسُنُ اتِّباعُها والوُقوفُ عنْدَها، فَيَنبَغي للتَّالي أن يجْعَلَ وِرْدَهُ في يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ على اختِيارِ مُدَّةٍ مِنْها يَقْسِمُ عليها خَتْمَتَهُ.

وَكانَ كَثيرٌ مِنَ السَّلَفِ يَختارونَ السَّبْعَ كأدْنى مُدَّةٍ للخَتْمِ، لقَوْلِهِ ﷺ لعَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرٍو: «**فاقْرَأْهُ في كُلِّ سَبْعٍ، ولا تَزِدْ على ذلكَ**».

ومَعنى النَّهيِ: لا تَنْزِلْ إلى ما دونَ ذلكَ، وليسَ هوَ للتَّحريمِ، وإنَّما لبَيانِ الأوْلى؛ وذلكَ لقَوْلِهِ ﷺ لعَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرٍو في نَفْسِ هذهِ القِصَّةِ: «**لم يفقَهْ مَن قرأَ القُرآنَ في أقلَّ من ثلاثٍ**»[٢].

---

(١) حَديثٌ حَسَنٌ. أخرَجَهُ ابنُ نَصْرٍ في «قيام اللَّيل» (ص: ١٣٨)؛ وَالنَّسائيُّ في «فضائل القرآن» (رقم: ٩٤)، مِن طَريقِ مُحمَّدِ بْنِ ثَوْرٍ، عَن مَعْمَرٍ، عَن سِماكِ بْنِ الفَضْلِ، عَن وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أبيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرٍو، بهِ. وإسْنادُهُ حَسَنٌ، لحُسْنِ سِلْسِلَةِ (عَمْرِو بْنِ شُعَيْب عَنْ أبيهِ عَنْ جَدِّه).
ورَواهُ عَبْدُالرَّزَّاقِ الصَّنْعانيُّ عَن مَعْمَرٍ، وفي إسْنادهِ سَقْطٌ، وهذا الطَّريقُ أصَحُّ، فَمُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ ثقةٌ.

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (رقم: ٨٥٧٣)؛ وأحمَدُ (رقم: ٦٥٣٥، ٦٥٤٦، ٦٧٧٥، ٦٨١٠، ٦٨٤١)؛ وَأبو داوُدَ (رقم: ١٣٩٠، ١٣٩٤)؛ وَالتِّرمذيُّ (رقم: ٢٩٤٩)؛ وَالنَّسائيُّ في «فضائل القرآن» (رقم: ٩٢)؛ وَابنُ ماجة (رقم: ١٣٤٧)؛ وَالدَّارميُّ (رقم: ١٤٦٤)؛ وابنُ حِبَّان (رقم: ٧٥٨)؛ =

فهذا إذْنٌ في الخَتْمِ فيما دونَ السَّبْعِ، لكنَّه انْتُهِيَ بهِ إلى الثَّلاثِ، ومُقْتَضاهُ عَدَمُ الإذْنِ فيما دونَ ذلكَ.

فَما يُروَى عن بَعْضِ السَّلَفِ أنَّه كانَ يختِمُ كُلَّ ليلةٍ يَرُدُّ صَنيعَهُ هذا الحديثُ الصَّحيحُ، والعُذْرُ فيهِ لمن فَعلَهُ منهُم أن يَكونَ لم يَبْلُغْهُ الحَديثُ فيهِ.

وكانَتْ عائشةُ، رضي الله عنها، تَقولُ: «ولا أعلَمُ نبيَّ اللهِ ﷺ قرأَ القُرآنَ كُلَّهُ في لَيلةٍ»(١).

وَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعودٍ، رضي الله عنه، قالَ: «اقْرَأُوا القُرآنَ في سَبْعٍ، وَلا تَقرأُوهُ في أقَلَّ مِنْ ثَلاثٍ، وَلْيُحافِظِ الرَّجُلُ في يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ على جُزْئِهِ»(٢).

= وَالبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢١٦٨)، مِن طَريقِ قَتادَةَ، عَن يَزيدَ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرٍو، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ. وقالَ التِّرمذيُّ: «حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ».

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحْمَدُ (٦/٥٣-٥٤)؛ ومُسلمٌ (رقم: ٧٤٦)؛ وأبو داوُدَ (رقم: ١٣٤٢)؛ وَالنَّسائيُّ (رقم: ١٦٠١، ١٦٤١، ٢١٨٢، ٢٣٤٨)؛ وَابنُ ماجة (رقم: ١٣٤٨)؛ وَالدَّارميُّ (رقم: ١٤٤٧)، مِن طُرُقٍ عَنْ قَتادَةَ، عَنْ زُرارَةَ بْنِ أوْفى، عنْ سَعْدِ بْنِ هِشام، عَنْ عائِشَةَ، به، عندَ أكثَرِهِم ضِمْنَ حَديثٍ مُطوَّلٍ.

(٢) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ عَبْدُالرَّزَّاق (رقم: ٥٩٤٨)؛ وسَعيدُ بْنُ مَنْصورٍ في «فضائل القرآن» من «سُننه» (رقم: ١٤٦)؛ وابنُ أبي شَيبةَ (رقم: ٨٥٨٥)؛ وَالفريابيُّ في «فضائل القرآن» (رقم: ١٣٠، ١٣١)؛ وَالطَّبرانيُّ في «الكبير» (رقم: ٨٧٠٧، ٨٧٠٨، ٨٧٠٩)؛ وَالبيهقيُّ في «الكُبرى» (٢/٣٩٦)، وَ«شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢١٧٣)، مِن طُرُقٍ عَنِ الأعْمَشِ، عَنْ عُمارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أبي الأحْوَصِ، عَنْ عَبْدِاللهِ، به. قُلْتُ: وإسْنادُهُ صَحيحٌ.

كَما قالَ ﷺ: «مَن قَرَأَ القُرآنَ في أَقَلَّ مِنْ ثَلاثٍ فَهُوَ راجِزٌ»(١).

الرَّجَزُ: شِعْرٌ خَفِيفُ الوَزْنِ خَفِيفُ الأداءِ، وقيلَ: يَشْبَهُ الشِّعْرَ، قالَ ابنُ الأثيرِ: «إنَّما سَمَّاهُ راجِزًا؛ لأنَّ الرَّجَزَ أَخَفُّ على لِسانِ المنْشِدِ، وَاللِّسانُ بِهِ أَسْرَعُ مِنَ القَصِيدِ»(٢).

وتَرْكُ الخَتْمِ إلى ما فَوْقَ الأرْبعينَ لا يَنْبَغي ما وَجَدَ الْمُسْلِمُ إليهِ سَبِيلًا، ولم يَشْغَلْهُ عَنْهُ ما هُوَ أَوْلى في تَقْديرِ الشَّرْعِ، أقولُ هذا معَ أنِّي لا أرى الأرْبَعينَ خَرَجَتْ مخْرَجَ التَّحْديدِ لأكْثَرِ مُدَّةٍ للخَتْمِ كَمَّا بيَّنْتُهُ في الفَصْلِ السَّابِقِ.

ثالِثًا: ومِمَّا يُعِينُ قارئَ القرآنِ على التَّدبُّرِ أمورٌ يُراعِيها حالَ التِّلاوَةِ، مِنْها:

١ ـ أن يَقْرأَ في مَوْضِعِ سُكونٍ، ويَجْتَنِبَ القِراءَةَ في مَواضِعِ اللَّغَطِ وارْتِفاعِ الأصْواتِ؛ لما يَقَعُ بها مِنَ التَّشْويشِ علَيْهِ فلا يتَحقَّقُ لهُ المقْصُودُ مِنَ التِّلاوَةِ على وَجْهِهِ.

وَقَدْ أمَرَ اللهُ تَعالى مَن حَضَرَ التِّلاوَةَ بالإنْصاتِ؛ لتَحقيقِ نَفْعِ المسْتَمِعِ وَالتَّالي، فالمسْتَمِعُ لئلَّا يُشْغَلَ عَنِ القُرآنِ بغَيرِهِ وهُوَ يَسْمَعُهُ،

---

(١) أَثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجهُ عَبْدُالرَّزَّاق (رقم: ٥٩٤٦)، وَمِن طَريقِهِ: الطَّبرانيُّ في «الكبير» (رقم: ٨٧٠١)، عَن مَعْمَرٍ، عَنْ أبي إسْحاقَ، عَنْ أبي الأحْوَصِ، عَنِ ابنِ مَسْعودٍ، به. وهَذا إسْنادٌ صَحيحٌ، أبو إسْحاقَ هُوَ السَّبيعيُّ، وأبو الأحْوَصِ اسمُهُ عوْفُ بْنُ مالكٍ الجُشَميُّ.

(٢) النِّهايَة في غَريب الحَديث، لابنِ الأثيرِ (٢/٢٠٠).

والتَّالي لئلَّا يَرِدَ عليهِ مِنَ التَّشْويشِ ما يُفوِّتُ عليهِ التَّدَبُّرَ، كَما قالَ تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعْرَاف: ٢٠٤].

وَلِتَحْقيقِ هذا المعنى مُنِعَ الْمُصلِّي مِن رَفْعِ صَوْتِهِ بالقِراءَةِ إذا كانَ معَ غيرِهِ، كَما في حَديثِ عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ، رضي الله عنهما:

أنَّ النَّبيَّ ﷺ اعْتَكَفَ وَخَطَبَ النَّاسَ، فقالَ: «**أَمَا إنَّ أحَدَكُمْ إذا قامَ في الصَّلاةِ فإنَّهُ يُناجِي رَبَّهُ، فلْيَعْلَمْ أحَدُكُم ما يُناجِي رَبَّهُ، وَلا يَجْهَرْ بَعْضُكُمْ على بَعْضٍ بالقراءَةِ في الصَّلاةِ**»(١).

وَفي مُراعاةِ هذا الأدَبِ مِنَ الفائِدَةِ: عَدَمُ إلْجاءِ مَن لم يَتَهَيَّأ للاسْتِماعِ إلى أن يُنْصِتَ ويَسْتَمِعَ، وهُوَ مَأمورٌ بذلكَ إذا سَمِعَ القُرآنَ، كما تَقدَّمَ.

٢ ـ أن يَتَهيَّأَ لتِلاوَتِهِ بصَفاءِ الفِكْرِ، فلا يَقْرَأ وَهُوَ يُدافِعُ الأخْبَثَيْنِ، أو وهُوَ مَشْغولُ الفِكْرِ بشَيْءٍ مِنْ أمْرِ الدُّنْيا، فهذا أدْعى للخُشوعِ، وآكَدُ في الانْتِفاعِ.

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ أحْمَدُ (رقم: ٤٩٢٨)، ومِن طَريقِهِ: الطَّبرانيُّ في «الكبير» (رقم: ١٣٥٧٢)، قالَ: حَدَّثنا إبراهيمُ بْنُ خالِدٍ، قالَ: حَدَّثنا رَباحٌ، عَن مَعْمَرٍ، عَن صَدَقَةَ المكِّيِّ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، به.
وهذا إسْنادٌ صَحيحٌ، صَدَقَةُ هُوَ ابنُ يَسارٍ، ومَعْمَرٌ هُوَ ابنُ راشِدٍ، وَرَباحٌ هُوَ ابنُ زَيْدٍ الصَّنْعانيُّ، وإبراهيمُ هُوَ الصَّنعانيُّ المؤذِّنُ، وكُلُّهُم ثِقاتٌ، وكانَ أحمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رحمه الله يَسْتَحْسِنُ هذا الحَديثَ (تهذيب الكَمال: ١٣/١٥٧).
وَرواهُ غيرُ مَعْمَرٍ عَن صَدَقَةَ، كَما رَواهُ غيرُ ابنِ عُمَرَ عَنِ النَّبيِّ ﷺ.

وَلهذا قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**لا صَلاةَ بحَضْرَةِ الطَّعامِ، وَلا هُوَ يُدافِعُهُ الأخْبَثانِ**»(١).

٣ ـ أن يَبْدأَ قِراءَتَهُ بالاسْتِعاذَةِ باللهِ مِنَ الشَّيْطانِ، فإنَّها مَطْرَدَةٌ لهُ.

لقَوْلِهِ تبارَكَ وَتعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ [النَّحل: ٩٨ ـ ١٠٠].

وَيتَّصلُ بالاسْتِعاذَةِ مَسْألَتانِ:

الأولى: حُكْمُها:

هِيَ منْدوبَةٌ عنْدَ كُلِّ تِلاوَةٍ داخِلَ الصَّلاةِ وخارِجَها، للأمْرِ بِها في كِتابِ اللهِ تعالى، وَلِما ثَبَتَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يَسْتَعيذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ قَبْلَ قِراءَتِهِ في الصَّلاةِ(٢).

فإنْ قُلْتَ: كَيْفَ تكونُ مَنْدوبَةً لا واجِبَةً معَ أمْرِ اللهِ تعالى بِها؟

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحمَدُ (٦/٤٢، ٥٤، ٧٣)؛ ومُسلمٌ (رقم: ٥٦٠)؛ وأبو داوُدَ (رقم: ٨٩)، مِن طُرقٍ عَن يَعْقوبَ بْنِ مُجاهِدٍ أبي حَزْرَةَ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ أبي عَتيقٍ، عَنْ عائِشَةَ، به.
والأخْبَثان: البَوْلُ والغائِط.

(٢) رُوِيَ ذلكَ مِنْ حَديثِ جَماعَةٍ مِنَ الصَّحابَةِ، منهُم أبو سَعيدٍ الخُدْريُّ، وعَبْدُاللهِ بْنُ مَسْعودٍ، وجُبَيرُ بْنُ مُطْعِم، وأبو أُمامَةَ الباهِليُّ، وغيرُهُم، وجميعُ أسانيدِهِم مُعَلَّلَةٌ، ولكنَّ مجموعَها يُثْبِتُ لذلكَ أصْلًا، وأدْنى ما يُقالُ معَهُ في شأنِ الاستِعاذَةِ: حُسْنُ الرِّوايَةِ بها عن رَسُولِ اللهِ ﷺ.
وتَفْصيلُ القَوْلِ في ذلكَ في «علل الحَديث».

قُلْتُ: لما عَلِمْناهُ مِنْ هَدْيِ النَّبيِّ ﷺ، وهُوَ البَيانُ للقُرآنِ.

فعَنْ أبي هُرَيْرَةَ، قالَ: كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إذا كَبَّرَ في الصَّلاةِ سَكَتَ هُنَيَّةً قَبْلَ أن يَقْرَأَ، فقُلْتُ: يا رَسُولَ اللهِ، بأبي أنْتَ وأُمِّي، أرَأَيْتَ سُكوتَكَ بيْنَ التَّكْبيرِ وَالقِراءَةِ ما تَقولُ؟ قالَ: «**أقولُ: اللَّهُمَّ باعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطاياىَ كَما باعَدْتَ بَيْنَ المشْرِقِ وَالمغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطاياىَ كَما يُنَقَّى الثَّوْبُ الأبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطاياىَ بالثَّلْجِ وَالماءِ وَالبَرَدِ**»[1].

فلمْ يَذْكُرِ الاسْتِعاذَةَ، ولَوْ كانَت واجِبَةً لبَيَّنَها مِنْ جُمْلَةِ ما يَقولُ في سِرِّهِ؛ لأنَّه لم يَأْتِ في شَيءٍ مِنَ الأخْبارِ أنَّه كانَ يَجْهَرُ بِها في الصَّلاةِ، فحَيْثُ إنَّ الجَهْرَ بها في الصَّلاةِ ليْسَ مِنَ السُّنَّةِ، وبيَّنَ لأبي هُرَيْرَةَ نَصًّا ما يَقولُهُ بينَ تكبيرَةِ الإحْرامِ والقراءَةِ وليسَ فيهِ ذكْرٌ للاسْتِعاذَةِ، فدَلَّ على أنَّها ليْسَتْ على النَّاسِ بواجِبَةٍ، وحَيْثُ إنَّه ﷺ جاءَ عنْهُ في غيرِ قِصَّةِ أبي هُرَيْرَةَ ذِكْرُ الاسْتِعاذَةِ قَبْلَ القراءَةِ، فدلَّ على أنَّه كانَ يَفْعَلُ ذلكَ أحْيانًا ويَدَعُهُ أحْيانًا.

وكَذلكَ فإنَّا نَعْلَمُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يَقْرَأُ القُرآنَ في الأحْوالِ المخْتَلِفَةِ، فلم يَرِدْ عَنْهُ التِزامُ الاسْتِعاذَةِ كُلَّما قَرأَ القُرآنَ قَليلًا منْهُ أو كَثيرًا، فدَلَّ أيْضًا على اسْتِحْبابِها.

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. مُتَّفقٌ عليهِ: أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٧١١)؛ ومسلمٌ (رقم: ٥٩٨).

والقَوْلُ بذلكَ مَذْهَبُ جُمْهورِ أهْلِ العِلْمِ[١].

وهِيَ مُسْتَحبَّةٌ لكُلِّ قارئٍ، قَرأَ وَحْدَهُ، أو قَرأَ في جَماعَةٍ، لكنَّها لا تُسْتَحَبُّ للآيَةِ أو الآياتِ في ثَنايا الخُطَبِ والمواعِظِ وأجْوِبَةِ فَتاوى النَّاسِ، فإنَّ السُّنَنَ قَدِ اسْتَفاضَتْ عَنِ النَّبيِّ ﷺ لا يَذْكُرُ اسْتِعاذَةً عنْدَ الاسْتِدلالِ أو الاسْتِشْهادِ بآيَةٍ مِنَ القُرآنِ، وهذا على خِلافِ ما يَفْعَلُهُ بَعْضُ الوُعَّاظِ اليَوْمَ.

ولَوْ قَطَعَ التَّالي تِلاوَتَهُ ثُمَّ عادَ بَعْدَ طُولِ فَصْلٍ حَسُنَ أن يَسْتَعِيذَ.

وَالثَّانيةُ: صِيغَتُها:

الاسْتِعاذَةُ جائزَةٌ بكُلِّ ما تحقَّقَ بهِ امتِثالُ الأمْرِ، وَالَّذي عَلَيْهِ اخْتِيارُ جَميعِ القُرَّاءِ مِن حَيْثُ الرِّوايَةُ: (أَعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ) وعَلَيْهِ عامَّةُ الفُقَهاءِ[٢].

وَالجَهْرُ بالاسْتِعاذَةِ أوِ الإسْرارُ يَتْبَعُ القِراءَةَ، فإنْ كانَت سِرًّا أَسَرَّ، وإنْ كانَتْ جَهْرًا جَهَرَ، إلَّا في الصَّلاةِ؛ لِمَا بيَّنْتُهُ مِن دَلالَةِ السُّنَّةِ على تَرْكِ الجَهْرِ بِها فيها.

٤ ـ أن يُحَسِّنَ صَوْتَهُ بقِراءَتِهِ ما اسْتَطاعَ دُونَ تكلُّفٍ.

على ذلكَ دَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ:

فعَنِ البَراءِ بْنِ عازِبٍ، رضي الله عنه، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:

---

(١) النَّشر في القراءاتِ العشر، لابن الجزريِّ (١/٢٥٧- ٢٥٨).

(٢) النَّشر، لابنِ الجَزَرِيِّ (١/٢٤٣).

«زَيِّنُوا القُرآنَ بأصْواتِكُمْ»[١].

وفي لَفْظٍ: «حَسِّنُوا القُرآنَ بأصْواتِكُم، فإنَّ الصَّوْتَ الْحَسَنَ يَزيدُ القرآنَ حُسْنًا»[٢].

وَالمعنى: حَسِّنُوا أصْواتَكُم بتِلَاوَتِكُمْ لِلقُرآنِ، فذلكَ مِمَّا يَزيدُ أثَرَ القُرآنِ في النَّفْسِ.

وَالمعنى في حُسْنِ الصَّوْتِ: التَّطْريبُ والتَّغنِّي.

واختَلَفَ السَّلَفُ فيهِ، فذهَبَتْ طائِفَةٌ مِنْهُم إلى كَراهَتِهِ، لِما رَأوْا مِن شَبَهِ ذلكَ بأصْواتِ الغِناءِ، وذهَبَ آخَرونَ إلى شَرعيَّتِهِ واسْتِحْبابِهِ، وَالفَصْلُ في ذلكَ لسُنَّةِ النَّبيِّ ﷺ، فإنَّها قَدْ بيَّنَت صِحَّةَ مذْهَبِ القائلينَ باستِحْبابِ ذلكَ مِنْ أهْلِ العِلْمِ، كحَديثِ البَراءِ هذا.

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ أحْمَدُ (٤/٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٠٤)؛ وَالبُخاريُّ في «أفْعالِ العِبادِ» (رقم: ٢٥٠-٢٥٤، ٢٥٦)؛ وأبو داوُدَ (رقم: ١٤٦٨)؛ وَالنَّسائيُّ (رقم: ١٠١٥، ١٠١٦)، وفي «فضائل القرآن» (رقم: ٧٥)؛ وابنُ ماجة (رقم: ١٣٤٢)؛ وَالدَّارميُّ (رقم: ٣٣٧٢)، مِن طُرُقٍ عَن طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ عَبْدِالرَّحمنِ بْنِ عَوْسَجَةَ، عَنِ البَراءِ، بهِ.
قُلْتُ: وإسْنادُهُ صَحيحٌ. وعَلَّقَهُ البخاريُّ في «الصَّحيحِ» (٦/٢٧٤٣) بصِيغَةِ الْجَزْمِ، ولَهُ طريقانِ آخرانِ عَنِ البَراءِ، وَلَهُ شاهِدٌ مِنْ حَديثِ أبي هُرَيْرَةَ، كما شَرحْتُهُ في «علل الحَديثِ».

(٢) حَديثٌ حَسَنٌ. أخْرَجَهُ الدَّارميُّ (رقم: ٣٣٧٣)؛ وَالحاكمُ (رقم: ٢١٢٥)؛ وَالبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢١٤١)، مِن طَريقِ صَدَقَةَ بْنِ أبي عِمْرانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ زاذانَ أبي عُمَرَ، عَنِ البَراءِ، بهِ مَرفوعًا. وإسْنادُهُ حَسَنٌ، صَدَقَةُ صَدوقٌ لا بأسَ بهِ.

كذلكَ حَديثُ أبي هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لم يَأْذَنِ اللهُ لِشَيْءٍ ما أَذِنَ للنَّبيِّ أن يَتغنَّى بالقُرآنِ**»(١).

وَالمعنى: لم يَسْتَمِعِ اللهُ لشَيءٍ اسْتِماعَهُ للنَّبيِّ ﷺ في تَغنِّيهِ بالقُرآنِ.

ولا مَعنى للتَّغنِّي هُنا إلَّا تَحْسينُ الصَّوْتِ؛ لقَرينَةِ ذكْرِ الاسْتِماعِ.

وعَنْ أبي مُوسَى الأشْعَريِّ، رضي الله عنه، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لأبي مُوسَى: «**لَوْ رَأَيْتَني وأنا أَسْتَمِعُ لقِراءَتِكَ البارِحَةَ، لَقَدْ أوتِيتَ مِزْمارًا مِن مَزاميرِ آلِ داوُدَ**»(٢).

فشَبَّهَ صَوْتَ أبي مُوسَى بالقُرآنِ بأصْواتِ المزاميرِ، وَالجامِعُ بينَهما الصَّوْتُ الْمُطْرِبُ الَّذي يأخُذُ بمَجامِعِ القُلوبِ.

وفي المسَألَةِ مِنَ الأحاديثِ أكْثَرُ مِنْ هذا، لكنَّ هذا أصَحُّهُ وأبْيَنُهُ، وهُوَ كافٍ في إفادَةِ المقْصُودِ.

وحاصِلُهُ: أنَّ قراءَةَ القرآنِ بالأصْواتِ المطرِّبَةِ مَشْروعٌ محبُوبٌ.

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. مُتَّفقٌ عليهِ، أخْرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٤٧٣٥، ٤٧٣٦، ٧٠٤٤، ٧١٠٥)؛ ومُسْلِمٌ (رقم: ٧٩٢).

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. مُتَّفقٌ عليهِ: أخْرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٤٧٦١)؛ ومُسْلِمٌ (٥٤٦/١)، وَاللَّفْظُ له.

قالَ الشَّافعيُّ، رَحِمَهُ اللهُ: «لا بأسَ بالقِراءَةِ بالألْحانِ وتَحْسِينِ الصَّوْتِ بأيِّ وَجْهٍ ما كانَ، وأحَبُّ ما يقرأُ إلَيَّ حَدْرًا وَتَحْزينًا»[١].

ولَيْسَ لحُسْنِ الصَّوْتِ حَدٌّ يُنْتَهى إليهِ، وهُوَ بحَسَبِ ما آتى اللهُ الإنْسانَ مِنْ ذلكَ، لكن يَجِبُ على التَّالي بالألْحانِ أن لا يُجاوِزَ أحْكامَ التَّجْويدِ وَقَواعِدَ التِّلاوَةِ.

وَيُرْوَى هٰهُنا حَدِيثٌ شائِعٌ: «اقرَأُوا القرآنَ بلُحُونِ الْعَرَبِ وَأصْواتِها، وإيَّاكُم وَلُحونَ أهْلِ الفِسْقِ، فإنَّهُ سَيَجيءُ مِنْ بَعْدِي قَوْمٌ يُرَجِّعُونَ القُرآنَ تَرْجيعَ الغِناءِ وَالرَّهْبانِيَّةِ وَالنَّوْحِ، لا يُجاوِزُ حَناجِرَهُم، مَفْتونَةٌ قُلوبُهُمْ وقُلوبُ الَّذينَ يُعْجِبُهُم شَأْنُهُم».

وهذا حَديثٌ لا يَصِحُّ[٢]، ولوْ صَحَّ فوَجْهُ المنْعِ إنَّما هُوَ مِنَ التَّطْريبِ الَّذي يَقَعُ معَهُ اللَّحْنُ والخُروجُ عَنِ الصَّوابِ في القِراءَةِ، كَما يُوحِي إليهِ ذِكْرُ لُحونِ العَرَبِ، أمَّا التَّطْريبُ معَ الْمُحافَظَةِ على حَقِّ التِّلاوَةِ، فذلكَ مِن هَدْيِ النَّبيِّ ﷺ وأصْحابِهِ.

قالَ أبو الحَسَنِ الماوَرْديُّ: «إذا أُخْرِجَتْ ألْفاظُ القُرآنِ عَن صِيغَتِهِ،

---

(١) مختصر المزنيّ (ص: ٣١١)؛ الأمّ، لِلشَّافِعِيِّ (٦/٢١٠)؛ مناقب الشَّافعيِّ، للبيهقيِّ (١/٢٨٠).

(٢) أخْرَجَهُ أبو عُبيدٍ في «فَضائل القُرْآن» (ص: ١٦٥)؛ وَالحَكيمُ في «النَّوادر» (رقم: ٨٥٧ ـ تَنقيح)؛ والطَّبرانيُّ في «الأوْسَط» (رقم: ٧٢١٩)، وغيرُهُم، عَن حُذَيْفَةَ، به مرْفوعًا.
وإسْنادُهُ ضَعيفٌ جِدًّا، بيَّنْتُ عِلَّته في كِتابي «الموسِيقى والغِناءِ في مِيزانِ الإسلامِ» (ص: ٥٥٢).

بإدْخالِ حَرَكاتٍ فيهِ وإخْراجِ حَرَكاتٍ منْهُ، يَقْصِدُ بها وَزْنَ الكَلامِ وانْتِظامَ اللَّحْنِ، أوْ مَدِّ مَقْصُورٍ، أو قَصْرِ مَمْدودٍ، أوْ مَطَّطَ حتَّى خَفِيَ اللَّفْظُ والْتَبَسَ المعنَى، فهذا محْظورٌ يَفْسُقُ بهِ القارئُ، ويَأثَمُ بهِ المستَمِعُ؛ لأنَّه قَدْ عُدِلَ بهِ عَن نَهْجِهِ إلى اعوِجاجِهِ، وَاللهُ تعالى يَقولُ: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزُّمَر: ٢٨]، وإذا لم يُخْرِجْهُ اللَّحْنُ عَن صِيغَةِ لَفْظِهِ وَقِراءَتِهِ على تَرتيلِهِ، كانَ مُباحًا؛ لأنَّه قَدْ زادَ بألْحانِهِ في تَحْسينِهِ وَمَيْلِ النَّفْسِ إلى سَماعِهِ»[1].

٥ ـ أن يَجْتَهِدَ في الخُشوعِ، وَلا بأسَ بالبُكاءِ، بل هُوَ حَسَنٌ لمن قَدَرَ عليهِ مِنْ غيرِ تكلُّفٍ.

قالَ تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزُّمَر: ٢٣].

وَقالَ ﷻ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿١٦﴾ ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الحَدِيد: ١٦ ـ ١٧].

وَقالَ تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾

(١) الحاوي الكبير، للماوَردِيِّ (١٩٨/١٧).

قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسْرَاء: ١٠٦ ـ ١٠٩].

كَمَا قَالَ ﷻ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ ۚ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مَرْيَم: ٥٨].

فهذهِ الآياتُ البيِّناتُ واضِحَةُ الدَّلالَةِ على الأمْرِ بالخُشوعِ، وبَيانِ ما يَكُونُ مِن حالِ الصَّفْوَةِ مِن عِبادِ اللهِ مِنَ النَّبيِّينَ وأولي العِلْمِ عندَ سَماعِ الآياتِ تُتْلَى عليهِمْ مِنَ الخضُوعِ وَالبُكاءِ مِن خَشْيَةِ اللهِ.

وَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رضي الله عنه، قالَ: قالَ لِيَ النَّبيُّ ﷺ: «**اقْرَأْ عَلَيَّ**». قُلْتُ: آقْرَأُ عَلَيْكَ وعَلَيْكَ أنْزِلَ؟ قالَ: «**فإنِّي أُحِبُّ أن أسْمَعَهُ مِنْ غيْرِي**». فقرأتُ عليهِ سُورةَ النِّساءِ، حتَّى بَلَغْتُ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النِّسَاء: ٤١]، قالَ: «**أمْسِكْ**»، فإذا عَيْناهُ تَذْرِفانِ.

وفي لَفْظٍ: فرَفَعْتُ رَأسِي فرَأيْتُ دُموعَهُ تَسِيلُ[(١)].

وهذا معنى يَشْتَرِكُ فيهِ التَّالي وَالمسْتَمِعُ.

وعلى هذهِ الصِّفَةِ كانَ أصْحابُ النَّبيِّ ﷺ.

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. مُتَّفقٌ عليهِ: أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٤٣٠٦، ٤٧٦٢، ٤٧٦٣، ٤٧٦٨، ٤٧٦٩)؛ ومسْلمٌ (رقم: ٨٠٠)، واللَّفْظُ الثَّاني له.

فعَنْ عائِشَةَ، رضي الله عنها، قالَتْ: «إنَّ أبا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقيقٌ، إذا قرأَ غَلَبَهُ البُكاءُ»(١).

وَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ الهادِ، قالَ: سَمِعْتُ نَشيجَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ وأنا في آخِرِ الصُّفوفِ في صَلاةِ الصُّبْحِ، يَقْرأُ مِنْ سُورَةِ يوسُفَ، يَقولُ: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يُوسُف: ٨٦](٢).

فهذا حالُ إمامَي الأمَّةِ بَعْدَ نبيِّها ﷺ، ورضي الله عنهما، وذلكَ واقِعٌ في صلاةٍ وفي غيرِها، وهُوَ أمْرٌ يجلِبُهُ الخُشوعُ للقُرآنِ، لا يمْلِكُ الخاشِعونَ رَدَّهُ وهُم يَتلُونَ آياتِ اللهِ أو تُتْلَى عليهِمْ، ولِذا سِيقَ ذلكَ عنْهُم مَساقَ المدْحِ.

---

(١) جزءٌ مِن حَديثٍ صَحيحٍ. أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٦٥٠) مِن طَريقِ الزُّهْريِّ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبيهِ، به ضِمْنَ قِصَّةِ مرَضِ النَّبيِّ ﷺ. وهُوَ في «الصَّحيحينِ» بمعناهُ منْ حَديثِ عائشَةَ نَفْسِها.

(٢) أَثَرٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (رقم: ٣٥٦٥)؛ ويَحيى بْنُ مَعِينٍ في «تاريخه» (رقم: ٢٢١٣)؛ والبَيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٠٥٧)، مِن طَريقِ إسْماعيلَ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، سَمِعَ عَبْدَاللهِ بْنَ شَدَّادٍ، به.
علَّقَه البُخاريُّ في «صَحيحِهِ» (١/٢٥٢) بصيغَةِ الجَزْمِ، وإسْنادُهُ صَحيحٌ، وصَحَّحَ إسْنادَهُ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ في «تغليق التَّعليق» (٢/٣٣٠).
تابعَ ابنَ الهادِ عليهِ: علْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ، قالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، فَقَرأَ سُورَةَ يوسُفَ، فكانَ إذا أتى على ذِكْرِ يوسُفَ سَمِعْتُ نَشيجَهُ مِن وَراءِ الصُّفوفِ».
أخْرَجَهُ ابنُ أبي شَيبَةَ (رقم: ٣٥٦٦)؛ وَابنُ أبي الدُّنْيا في «الرِّقَّة والبُكاء» (رقم: ٤١٧)؛ والبيهَقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٠٥٨)، مِن طَريقِ ابنِ جُرَيْجٍ، قالَ: حَدَّثنا ابنُ أبي مُلَيْكَةَ، عَن عَلْقَمَةَ، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ.

وَكَذلكَ حَكَتْ أسْماءُ بنْتُ أبي بكْرٍ ﵄ مِن حالِ الصَّحابَةِ:

فَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيرِ، قالَ: قُلْتُ لجدَّتي أسْماءَ: كَيْفَ كانَ يَصْنَعُ أصْحابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ إذا قَرَأُوا القُرآنَ؟ قالَتْ: «كانُوا كَما نَعَتَهُمُ اللهُ ﷻ: تَدْمَعُ أعْيُنُهُمْ، وتَقْشَعِرُّ جُلُودُهُمْ». قُلْتُ: فإنَّ ناسًا ههُنا إذا سَمِعُوا ذلكَ تَأخُذُهُم عَلَيْهِ غَشْيَةٌ، فقالَتْ: «أعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطانِ»[(١)].

وَفي هذا إنْكارٌ مِنْ أسْماءَ أن يَبْلُغَ الخُشوعُ بصاحِبِهِ إلى الغَشَيانِ، وإنَّما ذلكَ بالقَشْعَرِيرَةِ ودَمْعِ العَيْنِ، كذلكَ كانَ حالُ النَّبيِّ ﷺ وحالُ أصْحابِهِ، ولا يُعْرَفُ ذلكَ الغَشَيانُ فيهِمْ، ولا يثبتُ عَنْ أحَدٍ مِنْهُم أنَّه كانَ يُصْعَقُ عنْدَ القُرآنِ، إنَّما ذُكِرَ ذلكَ عَمَّن بعْدَهُم، وهَدْيُ النَّبيِّ ﷺ وأصْحابِهِ أحْسَنُ الهَدْيِ وأكْمَلُهُ.

وَما يُرْوَى في تَكلُّفِ البُكاءِ فلا يَصِحُّ، كحَديثِ: «**إنَّ هذا القُرآنَ نَزَلَ بحُزْنٍ، فإذا قرأتُموهُ فابْكُوا، فإن لم تَبْكُوا فتَباكَوْا**»[(٢)].

---

(١) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ سَعيدُ بْنُ منصورٍ في «فضائل القرآن» من «سُننه» (رقم: ٩٥)، قالَ: حَدَّثنا هُشَيْمٌ، قالَ: حَدَّثنا حُصَيْنٌ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عُرْوَةَ، به. وَإسْنادُهُ صَحيحٌ، هُشَيمٌ هُوَ ابنُ بَشِيرٍ، وحُصَيْنٌ هُوَ ابنُ عبْدِالرَّحمنِ.

(٢) أخرَجَهُ ابنُ ماجَةَ (رقم: ١٣٣٧، ٤١٩٦)؛ وأبو يعلى (رقم: ٦٨٩)؛ وَالبيهقيُّ في «السُّنن» (٢٣١/١٠)، مِن طُرُقٍ عَنِ الوَليدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قالَ: حَدَّثنا أبو رافِعٍ، عَنِ ابنِ أبي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِالرَّحمنِ بْنِ السَّائِبِ، قالَ: قَدِمَ عَلَيْنا سَعْدُ بْنُ أبي وَقَّاصٍ وَقَدْ كُفَّ بَصَرُهُ، فسَلَّمْتُ عليهِ، فقالَ: مَنْ أنْتَ؟ فأخبَرْتُهُ، فقالَ: مَرْحَبًا بابنِ أخي، بلَغَني أنَّكَ حَسَنُ الصَّوْتِ بالقُرآنِ، =

٦ - أن يَسْتَحْضِرَ أنَّه مُخاطَبٌ بِما يَقْرَأُ، فيَتأمَّلَ ذِكْرَ التَّوْحيدِ والإيمانِ، والأمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالوَعْدِ وَالوَعيدِ، وَالقَصَصِ والأمْثالِ، وَيُلاحِظَ ما يَلْزَمُهُ مِن ذلكَ مِنَ التَّصْديقِ والاعْتِبارِ والامْتِثالِ، ويُرَاعِيَ الجوابَ في مَوْضِعِ السُّؤالِ، ولا يُفوِّتَ ما تَقْتَضيهِ الآيَةُ مِن تَسْبيحٍ أو تَحْمِيدٍ أو تَكبيرٍ أو اسْتِغْفارٍ أو دُعاءٍ، ويَغْتَنِمَ ذِكْرَ الجَنَّةِ بالرَّغْبَةِ إلى رَبِّهِ وسُؤالِهِ الفَوْزَ بِدُخولِها، وذِكْرَ النَّارِ بالرَّهْبَةِ وسُؤالِهِ ربَّهُ النَّجاةَ مِنْها.

عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمانِ، رضي الله عنه، قالَ: «صَلَّيْتُ معَ النَّبيِّ ﷺ ذاتَ لَيْلَةٍ». قالَ: «فافْتَتَحَ البَقَرَةَ، فقَرأَ حتَّى بَلَغَ رأْسَ المئَةِ، فقُلْتُ: يرْكَعُ، ثُمَّ مَضى حتَّى بَلَغَ المئتَيْنِ، فقُلْتُ: يَرْكَعُ، ثُمَّ مَضى حتَّى خَتَمَها». قالَ: «فقُلْتُ: يَرْكعُ». قالَ: «ثُمَّ افتَتَحَ سُورَةَ آلِ عِمرانَ، حتَّى خَتَمَها». قالَ: «فقُلْتُ: يَرْكَعُ». قالَ: «ثُمَّ افْتَتَحَ سورَةَ النِّساءِ، فقرأَها». قالَ: «ثُمَّ رَكَعَ». قالَ: «فقالَ في رُكوعِهِ: **سُبْحانَ رَبِّيَ العَظيمِ**». قالَ: «وَكانَ رُكوعُهُ بمنْزِلَةِ قِيامِهِ، ثُمَّ سَجَدَ، فكانَ سُجودُهُ مِثْلَ رُكوعِهِ، وَقالَ في سُجودِهِ: **سُبْحانَ رَبِّيَ الأعْلى**». قالَ: «وَكانَ إذا مَرَّ بآيَةِ رَحْمَةٍ سَأَلَ، وإذا مَرَّ بآيَةٍ فيها عَذابٌ تَعَوَّذَ (وفي لَفْظٍ: اسْتَجارَ)، وإذا مَرَّ بآيَةٍ فيها تَنْزيهٌ للهِ ﷻ سَبَّحَ»[1].

= سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقولُ، فذكرَه، وزادَ: «**وَتَغَنَّوا بِهِ، فمَن لم يَتغنَّ بِهِ فلَيْسَ مِنَّا**».

وَإسْنادُهُ ضَعيفٌ، أبو رافِعٍ اسمُهُ إسْماعيلُ بْنُ رافِعٍ، ضَعيفٌ منْكَرُ الْحَديثِ.

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ أحْمَدُ (٥/٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٩، ٣٩٤، ٣٩٧)؛ =

وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ إذا قرأَ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] قالَ: «**سُبْحانَ رَبِّيَ الأعْلى**»(١).

وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، قالَ: «إذا قَرَأَ أحدُكُم ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ فلْيَقُلْ: سُبْحانَ رَبِّيَ الأعْلى، وإذا قرأَ ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القِيَامَة: ٤٠]، فلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَلى، أو: اللَّهُمَّ سُبْحانَ رَبِّي، بَلى»(٢).

وعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ السَّائبِ، رضي الله عنه، قالَ: أخَّرَ عُمَرُ، كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ، العِشاءَ الآخِرَةَ، فَصلَّيْتُ، وَدَخَلَ فكانَ في ظَهْري، فقَرأْتُ:

= وَمُسْلِمٌ (رقم: ٧٧٢)؛ وَأبو داوُدَ (رقم: ٨٧١)؛ وَالتِّرمِذيُّ (رقم: ٢٦٢)؛ وَالنَّسائيُّ (رقم: ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١١٣٣، ١٦٦٤)؛ وَابنُ ماجة (رقم: ١٣٥١)؛ وَالدَّارميُّ (رقم: ١٢٨١)، مِن طُرُقٍ عَنِ الأعْمَشِ، عَن سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَن مُسْتَوْرِدِ بْنِ أحْنَفَ، عن صِلَةَ بْنِ زُفَرَ، عنْ حُذَيْفَةَ.
السِّياقُ لأحْمَدَ واللَّفْظُ الآخَرُ لابنِ ماجَةَ. قالَ التِّرمذيُّ: «حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ».
ولَهُ شاهِدٌ مِنْ حَديثِ عَوْفِ بْنِ مالكٍ، وآخَرُ مِن حَديثِ عائِشَةَ، بنَحْوِهِ.

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحْمَدُ (رقم: ٢٠٦٦)؛ وأبو داوُدَ (رقم: ٨٨٣)؛ وَالطَّبرانيُّ في «الكبير» (رقم: ١٢٣٣٥)؛ وَالبيهَقيُّ (٢/ ٣١٠)، مِن طَريقِ وَكيعِ بْنِ الجَرَّاحِ، قالَ: حَدَّثنا إسْرائيلُ، عَنْ أبي إسْحاقَ، عَن مُسْلِمِ البَطينِ، عَنْ سَعيدِ بْنِ جُبَيرٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ، وأورِدَ عَلَيهِ تَعليلٌ غيرُ مؤثِّرٍ، بيَّنْتُهُ في «علل الحديث».

(٢) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ ابنُ الضُّرَيْسِ في «فَضائل القُرآن» (رقم: ١٣)؛ وَالبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢١٠٠)، مِن طَريقِ شُعْبَةَ، عَنْ أبي إسْحاقَ، قالَ: سَمِعْتُ سَعيدَ بْنَ جُبيرٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، به، والسِّياقُ للبيهقيِّ. وَإسْنادُهُ صَحيحٌ، وشُعْبَةُ هُوَ ابنُ الحجَّاجِ.

﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾ [الذَّارِيَات: ١]، حَتَّى أَتَيْتُ على قَوْلِهِ: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذَّارِيَات: ٢٢]، فرَفَعَ صَوْتَهُ حتَّى ملأَ المسْجِدَ: «أَشْهَدُ»(١).

وعَنْ عائِشَةَ، رضي الله عنها، أَنَّها كانَتْ إذا قرأَتْ ﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ﴾ [الطُّور: ٢٧] قالَتْ: «اللَّهُمَّ مُنَّ عَلَيَّ وَقِنِي عَذابَ السَّمُومِ»(٢).

وَمِن ذلكَ أن يُجيبَ عنْدَ مِثْلِ قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥، المرسَلات: ٥٠] فيَقولَ مثلًا: آمَنْتُ باللهِ وَكِتابِهِ.

وعِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التِّين: ٨]، فيَقولَ: بَلى، وأنا على ذلكَ مِنَ الشَّاهِدينَ(٣).

---

(١) أثَرٌ حَسَنٌ. أخْرَجَهُ أبو عُبَيْدٍ في «فضائل القرآن» (ص: ١٤٩)، قالَ: حَدَّثنا حَجَّاجٌ، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، قالَ: أخبرَني عَبْدُاللهِ بْنُ عُثْمانَ بْنِ خُثَيْم، عَن يوسُفَ بْنِ ماهَكَ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ السَّائِبِ، به. وإسْنادُهُ حَسَنٌ، ابنُ خُثَيم حَسَنُ الحَديثِ لا بأسَ بهِ، وحجَّاجٌ هُوَ ابنُ محمَّدٍ، وعَبْدُاللهِ بْنُ السَّائِبِ هُوَ المخزوميُّ مِن قُرَّاءِ الصَّحابَةِ.

(٢) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٠٩٢)، مِن طَريقِ شُعْبَةَ، عَنِ الأعْمَشِ، عَنْ أبي الضُّحى، عَن مَسْروقٍ، عَنْ عائِشَةَ، به.
وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبَةَ (رقم: ٦٠٣٥)؛ وابنُ أبي حاتِم في «تَفسيره» (كما في «تَفسير ابنِ كَثير» ٦/٤٣٥)، من طَريقِ وَكيعٍ، عَنِ الأعْمَشِ، بهِ نحْوَه. وإسْنادُهُ صَحيحٌ.

(٣) رُوِيَ في هذهِ والَّتي قَبْلَها ما لم يَثْبُتْ إسْنادُهُ مِنَ الْحَديثِ، ولِذا أعْرَضْتُ عنْهُ.

وَعِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرَّحمن: ١٣]، فيَقولَ: وَلا بِشَيءٍ مِن نِعْمَةِ رَبِّنا نُكَذِّبُ(١).

وعِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقِعَة: ٥٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقِعَة: ٦٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ﴾ [الواقِعَة: ٦٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ﴾ [الواقِعَة: ٧٢]، فَيَقولَ عنْدَ جميعِها: بَل أنْتَ يا رَبِّ(٢).

ولا يجِبُ أن تكونَ صيغَةُ الجَوابِ تَوقيفيَّةٌ، بلْ لكَ أن تَجْتَهِدَ فيهِ؛ فإنَّ عُمومَ الهَدْيِ النَّبويِّ في ذلكَ يجْعَلُ للمُتدبِّرِ السَّعَةَ في أن يَسْتَعْمِلَ مِنَ الصِّيَغِ ما بَدا لَهُ مِمَّا يتَحقَّقُ بهِ المقْصودُ، كذلكَ فَهِمَهُ السَّلَفُ، كما قَدَّمْتُهُ عَنْ عُمَرَ وعائِشةَ وابنِ عبَّاسٍ، وذلكَ في صَلاةٍ وفي غَيْرِها، غيرَ أنِّي أنبِّهُ على أن لا يُشْغَلَ بذلكَ عَنِ اسْتِماعِ التِّلاوَةِ إذا كانَ يَسْتَمِعُ لغيرِهِ ولم يَجِدْ فُسْحَةً للجَوابِ أو السُّؤالِ أوِ التَّسبيحِ.

٧ ـ وَمِمَّا يُعينُ التَّاليَ على التَّدبُّرِ: أن يَجْتَنِبَ ما يَقْطَعُ تِلاوَتَهُ مِمَّا لا يتَّصلُ بها، ككَلامِ الآدَميِّينَ، إلَّا ما لَزِمَهُ بأمْرِ الشَّرْعِ، كَرَدِّ سَلامٍ أو تَشْميتِ عاطِسٍ، أو شِبْهِ ذلكَ، أو دَعَتْ إلَيهِ حاجَةٌ واقتَضَتْهُ مَصْلَحَةٌ.

---

(١) فيهِ حَديثٌ مَرْفوعٌ حَسَنٌ، تَقدَّمَ ذكْرُهُ في الهامش في (المبحث السَّادس: حَضر السُّور المكيَّة والمدنيَّة) مِن (الفَصل الثَّالث) مِن (المقدِّمة الأولى).

(٢) رُوِيَ في ذلكَ أثَرٌ بإسْنادٍ ليِّنٍ عنْ أميرِ المؤمنينَ عليِّ بْنِ أبي طالبٍ، رضي الله عنه، أخْرَجهُ البيهقيُّ في «السُّنن» (٣١١/٢).

عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَوْنٍ، قالَ: «كانَ ابنُ سِيرِينَ يَكْرَهُ أن يَقْرأَ الرَّجُلُ القُرآنَ إلَّا كَما أنْزِلَ، يَكْرَهُ أن يَقرَأَ ثُمَّ يَتكلَّمَ ثُمَّ يقْرأَ»(١).

وَلوْ تخلَّلَ تِلاوَتَهُ ما لا يخْرُجُ عَن مَوْضُوعِها، كالَّذي ذكَرْتُهُ في المسألةِ السَّابِقَةِ مِن إجابَةِ سُؤالِ القُرآنِ، أو تَقديسِ اللهِ تعالى، وشِبْهِ ذلكَ، أو تَبيينِ فائِدَةٍ لغَيرِهِ مِن شرْحِ غريبٍ أو ذكْرِ سَبَبِ نُزولٍ، أو أن يُفَسِّرَ القُرْآنَ، فالقَطْعُ لمثْلِ ذلكَ حَسَنٌ.

عَن نافِعٍ مَوْلى عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ، قالَ: كانَ ابنُ عُمَرَ، رضي الله عنهما، إذا قَرأَ القرآنَ لم يَتكلَّمْ حتَّى يَفْرُغَ منْهُ، فأخَذْتُ عليهِ يَوْمًا، فقَرأَ سُورَةَ البَقَرَةِ حتَّى انْتَهى إلى مَكانٍ، قالَ: «تَدْرِي فيمَ أنْزِلَتْ؟». قُلْتُ: لا، قالَ: «أنْزِلَتْ في كَذا وَكَذا»، ثُمَّ مَضى(٢).

قال أبو عُبَيدٍ الهَرَويُّ: «إنَّما رَخَّصَ ابنُ عُمَرَ في هذا؛ لأنَّ الَّذي تكلَّمَ بهِ مِن تأوِيلِ القُرآنِ وَسَبَبِهِ، ولوْ كانَ الكَلامُ مِنْ أحاديثِ النَّاسِ وأخْبارِهِمْ كانَ عِنْدي مَكروهًا أن تُقْطَعَ القِراءَةُ بهِ»(٣).

٨ ـ أن يَكُفَّ التَّثاؤُبَ إذا وَرَدَ؛ لما ثَبَتَ أنَّ التَّثاؤبَ من الشَّيطانِ، وأنَّ اللهَ تعالى يكرَهُهُ.

---

(١) **أثَرٌ صَحيحٌ**. أخرَجَهُ أبو عُبيدٍ في «فَضائل القُرْآن» (ص: ١٩٠)، بإسْنادٍ صَحيحٍ.

(٢) **حَديثٌ صَحيحٌ**. أخرَجَهُ أبو عُبيدٍ (ص: ١٩٠-١٩١)؛ والبُخاريُّ (رقم: ٤٢٥٣)؛ والبَيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢١٣٣)، مِن طَريقِ ابنِ عَوْنٍ، عَن نافِعٍ، به.

(٣) فَضائل القرآن، لأبي عُبَيْدٍ (ص: ١٩١).

فعَنْ أَبي هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «**إنَّ اللهَ يُحِبُّ العُطاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثاؤُبَ، فإذا عَطَسَ أحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللهَ كانَ حَقًّا على كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أن يَقولَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللهُ، وأمَّا التَّثاؤُبُ فإنَّما هُوَ مِنَ الشَّيْطانِ، فإذا تَثاءَبَ أحَدُكُم فَلْيَرُدَّهُ ما اسْتَطاعَ، فإنَّ أحَدَكُم إذا تَثاءَبَ ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطانُ**»(١).

وعَن مُجاهِدٍ المكِّيِّ، قالَ: «إذا تَثاءَبْتَ وَأنْتَ تَقرَأُ القُرآنَ، فأمْسِكْ عَنِ القِراءَةِ حتَّى يَذْهَبَ تَثاؤُبُكَ»(٢).

وَعَنْ عِكْرِمَةَ مَولى ابنِ عبَّاسٍ، قالَ: «إذا تَثاءَبَ أحَدُكُم وَهُوَ يَقْرَأُ القُرآنَ فلْيَسْكُتْ، وَلا يَقُلْ: ها، ها، وَهُوَ يَقرَأُ»(٣).

وَلَو اسْتَعاذَ باللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجيمِ عِنْدَ وُرودِ التَّثاؤُبِ معَ الاجْتِهادِ في رَدِّهِ لَكانَ حَسَنًا، لقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعْرَاف: ٢٠٠].

٩ ـ وَمِمَّا يُعِينُ عَلى التَّدبُّرِ: أن يُراعِيَ أحْكامَ الوَقْفِ والابْتِداءِ، على ما بيَّنْتُهُ في الفَصْلِ السَّابِقِ.

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. مُتَّفَقٌ عليهِ: أخْرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٣١١٥، ٥٨٦٩، ٥٨٧٢)؛ ومُسْلِمٌ (رقم: ٢٩٩٤)، وَاللَّفْظُ للبُخاريِّ.

(٢) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أبو عُبَيْدٍ في «فَضائل القرآن» (ص: ١١٨)؛ وَسعيدُ بْنُ مَنْصورٍ (رقم: ٩٨)؛ والآجُرِّيُّ في «أخلاقِ حمَلَةِ القرآن» (ص: ٢٠٣)؛ وَالبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢١٢٥)، بإسْنادٍ صَحيحٍ.

(٣) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أبو عُبيدٍ (ص: ١١٩)، بإسْنادٍ صَحيحٍ.

وينْبَغي لَهُ أن يَجْتَنِبَ بَدْءَ تِلاوَتِهِ في أثْناءِ السِّياقِ، أو قَطْعَها قَبْلَ تَتِمَّتِهِ، فذلكَ مِمَّا يختَلُّ بهِ الْمَعْنَى.

وهذا مِمَّا يَغْفُلُ عَنْهُ كَثيرٌ مِنَ النَّاسِ، ويُسَبِّبُهُ أحْيانًا قِسْمَةُ الأجزاءِ والأحْزابِ والأرْباعِ الموْجُودَةِ في مَصاحِفِ المسْلِمينَ، فكثيرٌ منْها لم يُراعَ فيهِ هذا الَّذي ذكَرْتُهُ، فترى القارئَ يَقرأُ الجُزْءَ أو الحِزْبَ أو الرُّبُعَ في صَلاةٍ أو غيرِها، فيَقِفُ على رأْسِ ذلكَ ولم يَتِمَّ المعنى بَعْدُ، أو يبدَأُ مِن وَسَطِ الكَلامِ وقَدْ ذَهَبَ عليهِ أوَّلُهُ.

كَما تَرى في جُزْءِ ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾ [النِّساء: ٢٤]، والحُكْمُ فيها مُتَّصلٌ بِما قبلَها، وجُزْءِ ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾ [الأعْراف: ٨٨]، وهذا قَطَعَ القِصَّةَ، وجُزْءِ ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ﴾ [التَّوْبَة: ٩٣]، وهذهِ تَتمَّةٌ لِما قَبْلَها، وجُزْءِ ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ﴾ [يُوسُف: ٥٣]، وقَطْعُها عَمَّا قَبْلَها خَلَلٌ بَيِّنٌ، وهكذا في أجزاءَ أخرى، وهُوَ في الأحزابِ والأرْباعِ أكْثَرُ، فعلى التَّالي أن يُلاحِظَ ذلكَ، ولا يُنْهِي قراءَتَهُ إلَّا في مَوْضِعٍ تمَّ بهِ المعنى، كَما لا يَبْدأُ إلَّا مِنْ حَيثُ ابتدأَ الموْضُوعُ.

عَن مَيْمونِ بْنِ مِهْرانَ، قالَ: «إنِّي لأقْشَعِرُّ مِن قِراءَةِ أقْوامٍ، يَرى أحَدُهُم حَتْمًا عليهِ ألَّا يَقْصُرَ عَنِ العَشْرِ، إنَّما كانَتِ القُرَّاءُ تَقْرأُ القَصَصَ إنْ طالَت أو قَصُرَتْ، يَقرَأُ أحَدُهُمُ اليَوْمَ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البَقَرَة: ١١]». قالَ:

«وَيَقومُ في الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فيَقْرَأُ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٢]»[(١)].

رَابِعًا: وعلى قارئِ القرآنِ أن يَتخَلَّقَ بأخلاقِهِ ويَتأدَّبَ بآدابِهِ، فإنَّه قَدِ اشْتَمَلَ على جَميعِ مكارِمِ الأخْلاقِ وَمعالِيها، في السُّلوكِ إلى اللهِ ﷻ في عِبادَتِهِ في الظَّاهِرِ وَالباطِنِ، والسُّلوكِ مَعَ الخَلْقِ في مُعامَلتِهِمْ ومُعايَشَتِهِم.

والْمَقْصودُ أن تَتَحوَّلَ تَوْجِيهاتُ القُرآنِ إلى عَمَلٍ في حَياةِ المسْلِمِ، فلا يتَقَدَّمَ وَلا يَتأخَّرَ إلَّا وَفْقَ تَبْصيرِهِ وتَعلِيمِهِ، يَمْتَثِلُ أمْرَهُ ونَهْيَهُ، وَيُحِلُّ حَلالَهُ، وَيُحرِّمُ حَرامَهُ، وَيَقِفُ عِنْدَ حُدودِهِ، ويُؤمِنُ بأخْبارِهِ ووَعْدِهِ وَوَعيدِهِ، وَيَعْتَبِرُ بأمْثالِهِ وَقَصَصِهِ.

عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشامٍ، أنَّهُ سأَلَ عائِشةَ رضي الله عنها، فقالَ: أَنبِئيني عَنْ خُلُقِ رَسولِ اللهِ ﷺ، قالَتْ: «أَلَسْتَ تَقرأُ القُرآنَ؟». قلتُ: بَلى. قالَتْ: «فإنَّ خُلُقَ نبيِّ اللهِ ﷺ كانَ القُرآنَ»[(٢)].

والَّذي يُفَسِّرُ هذا الْحَديثَ هُوَ هَدْيُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فإنَّ ما كانَ عليهِ مِنَ السِّيرَةِ وَالعَمَلِ هُوَ مَعْنى التَّخلُّقِ بأخْلاقِ القُرآنِ.

---

(١) أخرَجَهُ الدَّاني في «المكتفى» (ص: ١٣٥).

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحْمَدُ (٦/٥٣-٥٤، ٩٤-٩٥، ١٦٣)؛ ومُسْلِمٌ (رقم: ٧٤٦)؛ وأبو داوُدَ (رقم: ١٣٤٢)؛ وَالنَّسائيُّ (رقم: ١٦٠١)؛ وَالدَّارِميُّ (رقم: ١٤٤٧)، مِنْ طَريقِ قَتادَةَ، عَنْ زُرارَةَ بْنِ أوْفى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشامٍ، به، ضِمنَ قصَّةٍ.

خامِسًا: وعلى قارئِ القرآنِ أن يحذَرَ من القَوْلِ في تَفسِيرِهِ بغيرِ عِلْمٍ.

الطَّريقُ إلى تَفسِيرِ القُرآنِ هو العِلْمُ بآلَتِهِ معَ القُدْرَةِ على الاستِدلالِ لهُ بالحُجَجِ الصَّحيحَةِ نَقليَّةً كانَت أو عَقليَّةً.

أمَّا الكَلامُ في مَعاني القُرآنِ بمُجرَّدِ الرَّأيِ فهُوَ مَمْنوعٌ، ويَقُودُ صاحِبَهُ إلى القَولِ على اللهِ غيرَ الحقِّ، وَهذا مِنْ أعْظَمِ الذُّنوبِ.

قالَ تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسْرَاء: ٣٦].

وَشَدَّدَ اللهُ تعالى في حُرْمَتِهِ حتَّى قَرَنَها بالشِّركِ بهِ، كَما قالَ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعْرَاف: ٣٣].

وَمن لم يُحَصِّلْ مِنْ آلَةِ العِلْمِ بالتَّفسيرِ ما يُؤهِّلُهُ للكَلامِ فيهِ، رَجَعَ إلى أهْلِ العِلْمِ بهِ وَالكُتُبِ الْمُصنَّفَةِ فيهِ، عَلى ما بيَّنْتُهُ في (المقدِّمة الخامِسَة).

سادِسًا: وعلى قارئِ القرآنِ أن يُؤمِنَ بمُتَشابِهِهِ على مُرادِ اللهِ منْهُ، وَلا يَحْمِلَ نَفْسَهُ على الكَلامِ فيهِ، فإنَّ الخَوْضَ في المُتَشابِهِ مِنْ أعْظَمِ أسْبابِ الضَّلالِ.

وَمَا أشْكَلَ علَيْكَ مَعْناهُ، فهُوَ نَوْعانِ:

أحدُهُما: ما اشْتَبَهَ علَيْكَ، وعَلِمَهُ أهْلُ العِلْمِ، فيُرْجَعُ إليهِمْ لكَشْفِ المرادِ بهِ، قالَ تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يُوسُف: ٧٦]، وقالَ: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النَّحْل: ٤٣].

والثَّاني: ما اسْتأثَرَ اللهُ بِعِلْمِهِ، ولم يُطْلِعْ عليهِ خَلْقَهُ؛ لِحِكْمَةٍ أرادَها، وَهذا هُوَ الْمُتَشابِهُ.

والعِبادُ في هذا غيرُ مُكَلَّفينَ بأكْثَرَ مِنَ الإيمانِ بهِ كَما أخبَرَ اللهُ تعالى، وتَفْويضِ المرادِ بهِ إليهِ.

ومِن ذلكَ نُصوصُ صِفاتِ اللهِ ﷻ، لا مِنْ جِهَةِ مَعاني ألْفاظِها، وإنَّما مِنْ جِهَةِ إدْراكِ كَيفِيَّاتِها في حَقِّ اللهِ تعالى، فإنَّه مُنزَّهٌ عَنِ الشَّبيهِ وَالنَّظيرِ، مُنَزَّهٌ أن يكونَ ما أخْبَرَ بهِ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ جِنْسِ ما يُخْبَرُ بهِ عَنِ المخلُوقِينَ، كَما قالَ سُبْحانَهُ وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشُّورَى: ١١].

عَنْ عائِشَةَ، رضي الله عنها، قالَتْ: تَلا رَسُولُ اللهِ ﷺ هذهِ الآيَةَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عِمْرَان: ٧]، قالَتْ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فإذا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فأولئكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فاحْذَرُوهُمْ**»(١).

وعَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، رضي الله عنه، قالَ: «كِتابُ اللهِ، ما اسْتَبانَ مِنْهُ فاعْمَل بهِ، وَما اشْتَبَهَ عَلَيْكَ فآمِن بهِ وَكِلْهُ إلى عالِمِهِ»(٢).

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. متَّفقٌ عليهِ: أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٤٢٧٣)؛ ومُسْلِمٌ (رقم: ٢٦٦٥).

(٢) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (رقم: ٣٠٠٢٣)، قالَ: حَدَّثنا أبو أُسامَةَ، =

ويأتي حَدِيثا أبي هُرَيْرَةَ، وعَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العاصِ، في هذا المعنى في الأدَبِ التَّالي[1].

وَحاصِلُ هذا: أن يَنْتَهِيَ إلى حُكْمِ اللهِ في كِتابِهِ، وأن لا يُقَدِّمَ رَأيَهُ عَليهِ، وإنْ ضَعُفَ عَقْلُهُ عَنِ اسْتيعابِ المرادِ، قابَلَ ذلكَ بالتَّسليمِ والرِّضى والانْقِيادِ.

سابِعًا: وَعلى قارئِ القرآنِ أن لا يُمارِيَ أحَدًا فيهِ، فإنْ نازَعَهُ في شَيءٍ منه مُنازِعٌ تَرَكَهُ، وإنْ خاضَ فيهِ خائضٌ أعْرَضَ عنه.

وَمعنى المراءِ في القُرآنِ: الجِدالُ وَالاختِلافُ فيه وفي نُصُوصِهِ إلى أن يُضْرَبَ بَعضُها ببَعْضٍ، فهذا الكِتابُ سالمٌ مِنَ التَّناقُضِ والتَّضارُبِ، كَما قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النِّساء: ٨٢]، وَقالَ: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤٢]، وَتَصَوُّرُ وُجودِ التَّضادِّ في القُرآنِ تَجْويزٌ للباطِلِ فيهِ، فإنَّ الضِّدَّيْنِ لا يجتَمِعانِ في شَيْءٍ واحِدٍ.

وكِتابُ الله هُوَ المفزَعُ عندَ الاختِلافِ، وَهُوَ حَقٌّ كُلُّهُ، فإذا اختَلَفَ النَّاسُ فيهِ ضَلُّوا، إذْ لم يَبْقَ لَدَيْهِم ما يَفْزَعُونَ إليهِ عنْدَ التَّنازُعِ، كما وَقَعَ للأمَمِ قَبْلَنا حينَ اختَلَفوا في الكِتابِ.

= قالَ: حَدَّثني الثَّوْريُّ، قالَ: حَدَّثنا أسْلَمُ المِنْقَريُّ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَبْدِالرَّحمنِ بْنِ أبْزَى، عَنْ أبيهِ، عنْ أُبَيٍّ، به. وهذا إسْنادٌ جَيِّدٌ.

(١) وانْظُر لـ(المتشابه) ما تقدَّمَ في (الفَصل الأوَّل: المبحث الأوَّل) من (المقدِّمة الخامِسَة).

وهذا مَعنى قَدْ شَدَّدَت النُّصوصُ في إنْكارِهِ غايَةَ التَّشْديدِ:

قالَ اللهُ ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦].

وَقالَ تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨].

وَقالَ سُبْحانَهُ: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عِمْران: ١٠٥].

وعَنْ أبي هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه، أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**نَزَلَ القرآنُ على سَبْعَةِ أحْرُفٍ، المِراءُ في القُرآنِ كُفرٌ**»، ثَلاثَ مرَّاتٍ، «**فَما عَرَفْتُم فاعْمَلُوا، وَما جَهِلْتُم مِنْهُ فَرُدُّوهُ إلى عالِمِهِ**»(١).

وَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العاصِ، رضي الله عنهما، قالَ: لَقَدْ جَلَسْتُ أنا وَأخي مَجْلِسًا، ما أُحِبُّ أنَّ لي بِهِ حُمْرَ النَّعَمِ، أقْبَلْتُ أنا وَأخِي وإذا مَشْيَخَةٌ مِن صَحابَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ جُلُوسٌ عِنْدَ بابٍ مِنْ أبْوابِهِ،

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ أحمَدُ (رقم: ٧٩٨٩)؛ والنَّسائيُّ في «فضائل القرآن» (رقم: ١١٨)؛ وَابنُ جَريرٍ في «تفسيره» (١/١١)، مِن طَريقِ أنَسِ بْنِ عِياضٍ، قالَ: حَدَّثني أبو حازِمٍ، عَنْ أبي سَلَمَةَ، لا أعْلَمُهُ إلَّا عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، بِهِ. وإسْنادُهُ صَحيحٌ، واسمُ أبي حازِمٍ سَلَمَةُ بْنُ دينارٍ.
تابعَ أبا حازِمٍ عَنْ أبي سَلَمَةَ: عُمَرُ بْنُ أبي سَلَمَةَ، ومُحمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، بجُمْلَةِ: «المِراءُ في القُرآنِ كُفْرٌ». شَرحتُ ذلكَ في «علل الحديث».

فَكَرِهْنا أن نُفَرِّقَ بَيْنَهُم، فجَلَسْنا حَجْرَةً[١]، إذْ ذَكَرُوا آيَةً مِنَ القُرآنِ، فتمارَوْا فيها حتَّى ارْتَفَعَتْ أصْواتُهُم، فخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُغْضَبًا قَدِ احْمَرَّ وَجْهُهُ يَرْميهِمْ بالتُّرابِ، وَيَقولُ: «**مَهْلًا يا قَوْمِ! بِهذا أهْلِكَتِ الأمَمُ مِن قَبْلِكُم: باخْتِلافِهِمْ على أنْبِيائِهِمْ، وَضَرْبِهِمُ الكُتُبَ بَعْضَها بِبَعْضٍ، إنَّ القرآنَ لم يَنْزِلْ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، بَل يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَما عَرَفْتُمْ مِنْهُ فاعْمَلُوا بِهِ، وَما جَهِلْتُم مِنْهُ فَرُدُّوهُ إلى عالِمِهِ**»[٢].

وفي رِوايةٍ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ على أصْحابِهِ وهُم يَتَنازَعُونَ في القَدَرِ، هذا يَنْزِعُ آيَةً، وَهذا يَنْزِعُ آيَةً، فَكَأنَّما سُفِيَ في وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ[٣]، فَقالَ: «**أبِهذا خُلِقْتُم؟ أم بِهذا أُمِرْتُم؟ لا تَضْرِبُوا كِتابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، انْظُرُوا ما أُمِرْتُم بِهِ فاتَّبِعُوهُ، وَما نُهِيتُم عَنْهُ فاجْتَنِبُوهُ**»[٤].

---

(١) حَجْرَةً: ناحِيَةً.

(٢) حَديثٌ حَسَنٌ. أخرَجَهُ أحمَدُ (رقم: ٦٧٠٢)، قالَ: حَدَّثنا أنَسُ بْنُ عِياضٍ، قالَ: حَدَّثنا أبو حازِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أبيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرٍو، به. وإسْنادُهُ حَسَنٌ، لحُسْنِ هذه السِّلْسِلَةِ: عَمْرٌو عَنْ أبيهِ عَن جدِّه.
ولَهُ عَنْ عَمْرٍو طُرُقٌ يَطولُ شَرْحُها.

(٣) سُفِيَ: ذُرِيَ، لكن فَسَّرتْهُ الرِّوايَةُ الأخرى بأحسَنَ مِنْ هذا مُناسَبَةً، إذْ جاءَ فيها: «فُقِئَ» والمرادُ: احمرَّ وَجْهُهُ وكأنَّما رُشَّ بماءِ الرُّمَّانِ الأحْمَرِ.

(٤) حَديثٌ حَسَنٌ. أخرَجَهُ أحمَدُ (رقم: ٦٨٤٦)؛ وابنُ أبي عاصم في «السُّنَّة» (رقم: ٤٠٦)؛ والهرَويُّ في «ذمِّ الكلام» (١/٥٣-٥٤ رقم: ٤٦)، مِن طُرُقٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أبيهِ، عَنْ جَدِّهِ، به. وإسْنادُهُ حَسَنٌ.

وَالواجِبُ على مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا وَقَعَ فيهِ شَيءٌ مِنْ ذلكَ أن يُسارِعَ إلى مُفارَقتِهِ، وَلا يَتمادَى في مُشارَكَةِ الخائِضينَ في آياتِ اللهِ.

فَعَنْ جُندُبِ بن عبدالله، رضي الله عنه، قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**اقرَأوا القُرآنَ ما ائتَلَفَتْ عليهِ قُلوبُكُمْ، فإذا اختَلَفْتُمْ فيهِ فَقُومُوا**»(١).



(١) حَديثٌ صَحيحٌ. مُتَّفقٌ عليهِ: أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٤٧٧٣، ٤٧٧٤، ٦٩٣٠، ٦٩٣١)؛ ومُسْلِمٌ (رقم: ٢٦٦٧).

المبحث الثاني
أحكام يَحتاج إلى مَعرِفَتِها القارئ

❑ أوَّلًا: الطَّهارة لِقِراءَة القرآنِ:

مَسألَةُ الطَّهارَةِ لِمَسِّ الْمُصْحَف تأتي في (أحكام الْمَصاحِفِ)، وإنَّما الكَلامُ هـهُنا في الطَّهارَةِ مِنَ الحَدَثينِ: الأصْغَرِ، والأكْبَرِ، وطَهارَةِ المكانِ وَالثَّوْبِ، وَالسِّواكِ، لتِلاوَةِ القُرآنِ، فهذِهِ أرْبَعُ مَسائِلَ:

المسألَةُ الأولى: الطَّهارَةُ مِنَ الحَدثِ الأصْغَرِ:

الوُضُوءُ لقِراءَةِ القُرآنِ مُسْتَحَبٌّ وليسَ بواجِبٍ، وتَجُوزُ القِراءَةُ بِدُونِهِ.

دَليلُ الاسْتِحْبابِ: ما ثَبَتَ عَنِ الْمُهاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ، رضي الله عنه: أنَّهُ سَلَّمَ على رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فلم يَرُدَّ علَيْهِ حتَّى تَوَضَّأَ، فَرَدَّ عَلَيْهِ، وَقالَ: «**إنَّهُ لم يَمْنَعْنِي أنْ أرُدَّ عَلَيْكَ إلَّا أنِّي كَرِهْتُ أنْ أذْكُرَ اللهَ إلَّا على طَهارَةٍ** [وفي لَفْظٍ: **وُضُوءٍ**]»[1].

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحْمَدُ (٤/٣٤٥ و٥/٨٠)؛ وأبو داوُدَ (رقم: ١٧)؛ =

قالَ قَتادَةُ بْنُ دِعامَةَ السَّدُوسِيُّ: فكانَ الحَسَنُ (يعني البَصْريَّ) مِنْ أجْلِ هذا الحَديثِ يَكْرَهُ أن يَقْرَأَ أوْ يَذْكُرَ اللهَ ﷻ حَتَّى يَتَطَهَّرَ(١).

وَأمَّا ما دَلَّ عَلى جَوازِ التِّلاوَةِ على غَيرِ وُضُوءٍ، فأحاديثُ، مِنْ أظْهَرِها ما يَلِي:

١ ـ حَديثُ عائِشَةَ، رضي الله عنها، قالَتْ: كانَ النَّبيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللهَ على كُلِّ أحْيانِهِ(٢).

فهذا عُمُومٌ يَنْدَرِجُ تَحْتَهُ حالُ الطَّهارَةِ وعَدَمِها، كَما أنَّ كُلَّ ما يُسَمَّى ذِكْرًا للهِ تعالى فهُوَ مُرادٌ هُنا، والقرآنُ أعْظَمُ الذِّكْرِ، قالَ تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحِجر: ٩].

٢ ـ ما حَدَّثَ بهِ أبو سَلَّامٍ الحَبَشيُّ، قالَ: حَدَّثَني مَن رَأى النَّبيَّ ﷺ بالَ، ثُمَّ تَلا شَيْئًا مِنَ القُرآنِ قَبْلَ أن يَمَسَّ ماءً(٣).

= وَالنَّسائيُّ (رقم: ٣٨)؛ وَابنُ ماجَةَ (رقم: ٣٥٠)، وَغيرُهُم، مِن طَريقِ سَعيدِ بْنِ أبي عَرُوبَةَ، عَن قَتادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حُضَيْنِ بْنِ المنْذِرِ أبي ساسانَ، عَنِ المهاجِرِ، به، واللَّفْظُ الثَّاني لأحمَدَ في مَوْضعٍ وابنِ ماجَة. وَإسْنادُهُ صَحيحٌ، وَصحَّحَهُ ابنُ خُزَيْمَةَ وابنُ حِبَّانَ وَالحاكِمُ، ولهُ طُرُقٌ وشَواهِدُ اسْتَوْفَيتُ شَرْحَها في كتابي (حكم الطَّهارة لغير الصَّلوات).

(١) ثَبَتَ هذا عنْدَ أحمَدَ في الموضِعِ الأوَّلِ مِن روايةِ حَديثِ المهاجِرِ المذْكورِ.

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحمَدُ (٦/٧٠، ١٥٣، ٢٧٨)؛ ومسلمٌ (رقم: ٣٧٣)؛ وأبو داوُد (رقم: ١٨)؛ والتِّرمذيُّ (رقم: ٣٣٨٤)؛ وابنُ ماجة (رقم: ٣٠٢)، مِن طَريقِ زَكريَّا بْنِ أبي زائِدَةَ، عَنْ خالِدِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ البَهيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عائِشَةَ، به. وقَدْ علَّقَه البُخاريُّ في «الصَّحيح» بصِيغةِ الجَزْم في مَوْضِعَينِ (١/١١٦، ٢٢٧)، وقالَ التِّرمذيُّ: «حَديثٌ حَسَنٌ غَريبٌ».

(٣) حَديثٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ أحمَدُ (٤/٢٣٧)؛ وأحمدُ بن مَنيع (كما في «المطالبِ العالِيةِ» رقم: ١٠٧)، قالا: حَدَّثنا هُشَيْمٌ، قالَ: أخْبرَنا داوُدُ بْنُ عَمْرٍو، قالَ: حَدَّثنا أبو سَلَّامٍ، به. =

٣ ـ حَديثُ ابنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنهما، أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْخَلاءِ، فَقُرِّبَ إليهِ طَعامٌ، فقالُوا: أَلَا نَأتيكَ بِوَضُوءٍ[١]؟ قالَ: «**إنَّما أُمِرْتُ بالوُضُوءِ إذا قُمْتُ إلى الصَّلاةِ**»[٢].

قَوْلُهُ: «**إنَّما**» أداةُ قَصْرٍ في اللُّغَةِ والأصُولِ، فقَصَرَ الأمْرَ الواجِبَ على الوُضوءِ عنْدَ القِيامِ إلى الصَّلاةِ، فدَلَّ على أنَّ ما سِوَى الصَّلاةِ لا يَجِبُ لَهُ الوُضوءُ، وزَعَمَ بَعْضُهُم أنَّ القَصْرَ هُنا لَيْسَ حَقِيقيًّا؛ لِما ألْجَأَهُ إليهِ القَوْلُ بوُجوبِ الوُضوءِ للطَّوافِ بالبَيْتِ ومَسِّ الْمُصْحَفِ، ولَيْسَ كذلكَ، فإنَّه ثَبَتَ أنَّ الطَّوافَ بمَنْزِلَةِ الصَّلاةِ، فيَأخُذُ حُكْمَها في الطَّهارَةِ، وأمَّا مَسُّ المصْحَفِ فالوُضوءُ لَهُ لَيْسَ بواجِبٍ على التَّحْقيقِ، على ما سَيأتي ذكْرُهُ[٣].

وأمَّا الآثارُ عَنِ السَّلَفِ في اسْتِحْبابِ الوُضوءِ وعَدَمِ وُجُوبِهِ، فَكثيرَةٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وعَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعودٍ، وعَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ، وعَبْدِاللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وسَلمانَ الفارِسِيِّ، وَأبي هُرَيْرَةَ،

= قالَ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ في «نتائج الأفكار» (٢١٣/١): «حَديثٌ صَحيحٌ».
قلتُ: إسْنادُهُ حَسَنٌ، داوُدُ بْنُ عَمْرٍو شاميٌّ صَدوقٌ، كانَ عامِلًا على واسِطٍ، فلِذا وَقَعَ حَديثُهُ لأهْلِها كهُشَيْمٍ وغيرِهِ، وأمَّا إبْهامُ الصَّحابيِّ فلا يَضرُّهُ.

(١) الوَضُوءُ ـ بفَتح الواو ـ: الماءُ المتَّخَذُ للوُضُوءِ ـ بضَمِّها ـ.

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ أحْمَدُ (رقم: ٢٥٤٩، ٣٣٨١)؛ وَأبو داوُدَ (رقم: ٣٧٦٠)؛ وَالتِّرْمِذيُّ في «الجامع» (رقم: ١٨٤٧)، وَ«الشَّمائل» (رقم: ١٧٦)؛ وَالنَّسائيُّ (رقم: ١٣٢)، مِن طَريقِ أيُّوبَ السَّخْتِيانِيِّ، عَنِ ابنِ أبي مُلَيْكَةَ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ، وقالَ التِّرْمِذيُّ: «حَديثٌ حَسَنٌ».

(٣) أجَبْتُ عن هذا في «الأجوبة المرضيَّة عن الأسئلة النَّجديَّة» (ص: ٣٨-٣٩).

وَمِنَ التَّابِعينَ عَنْ عَليِّ بْنِ الحُسَيْنِ زَيْنِ العابِدينَ، وَسَعيدِ بْنِ جُبَيرٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَإبراهيمَ النَّخَعيِّ، وغَيرِهِمْ(١).

المسألَةُ الثَّانية: الطَّهارَةُ مِنَ الحَدثِ الأكْبَرِ:

وهُوَ ما يُوجِبُ الغُسْلَ، كالجَنابَةِ، والحَيْضِ وَالنِّفاسِ.

مَذْهَبُ جُمْهُورِ العُلماءِ حُرْمَةُ قِراءَةِ القُرآنِ للجُنُبِ وَالحائِضِ، وأحْسَنُ ما اسْتَدَلُّوا بهِ لذلكَ حَديثٌ يُرْوَى عَنْ عليٍّ، رضي الله عنه، قالَ:

«كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْضِي حاجَتَهُ، ثُمَّ يَخْرُجُ فيَقرَأُ القُرآنَ، ويَأكُلُ مَعَنا اللَّحْمَ، ولم يَكُن يَحْجُبُهُ عَنِ القُرآنِ شَيْءٌ ليْسَ الْجَنابَةَ».

وآخَرُ يُرْوَى عَنِ ابنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «**لا تَقْرأُ الْحائِضُ وَلا الْجُنُبُ شَيئًا مِنَ القُرآنِ**».

وهذانِ حَدِيثانِ لا يَصِحَّانِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ، وَلا يَجُوزُ القَوْلُ بِالتَّحْريمِ إلَّا بِبُرْهانٍ صَحيحٍ بَيِّنٍ.

وذَهَبَتْ طائِفَةٌ مِنْ أهْلِ العِلْمِ إلى جَوازِ القِراءَةِ للجُنُبِ وَالحائِضِ، إبْقاءً عَلى الأصْلِ في عَدَمِ ثُبوتِ المانِعِ، لكنَّ بَعْضَهُم قَصَرَ الرُّخْصَةَ على القَليلِ مِن ذلكَ كالآيَةِ وَالآيَتينِ، وَبِخاصَّةٍ للجُنُبِ.

---

(١) سُقْتُ نُصوصَهُم وبيَّنْتُ درَجاتِها في كِتاب «حكم الطَّهارة لغير الصَّلَوات».
وكذلكَ جميعُ ما أذْكُرُهُ في مَسألةِ الطَّهارَةِ لقِراءَةِ القرآنِ ومَسِّ المصْحَفِ، فتَفصيلُهُ في الكِتابِ المذْكورِ.

وكأنَّ ذلكَ جاءَ مِنْ جِهَةِ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كَرِهَ ذِكْرَ اللهِ على غَيرِ وُضُوءٍ، والجَنابَةُ أكْبَرُ مِنَ الحَدَثِ الَّذي يُوجِبُ الوُضوءَ، فحالُها أوْلى بالكَراهَةِ، لكن هذا لا يَبْلُغُ التَّحْريمَ.

وَالَّذي أراهُ الرَّاجِحَ في حَقِّ الجُنُبِ: كَراهَةُ قِراءَةِ القُرآنِ لهُ حتَّى يَتطهَّرَ، فإذا قرأَ تَرَكَ الأوْلى ولم يَأثَمْ.

وَصَحَّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الخطَّابِ، رضي الله عنه، قالَ: «لا يَقرَأُ الْجُنُبُ القُرآنَ»(١).

وعَنْ عليِّ بْنِ أبي طالِبٍ، رضي الله عنه، سُئِلَ عَنِ الْجُنُبِ: أيَقرأُ القرآنَ؟ قالَ: «لا، وَلا حَرْفًا»(٢).

فهذا وشِبْهُهُ مِمَّا يحْسُنُ الانْتِهاءُ إليهِ وَلا يجِبُ؛ لأنَّ الْوُجوبَ حُكْمُ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، ولم يَثْبُتْ هُنا، وإنَّما أقْصى ما يُفِيدُهُ المنْقولُ الثَّابِتُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ هُوَ النَّدْبُ إلى ذلكَ.

أمَّا الحائِضُ، فأمْرُها أيْسَرُ مِنَ الْجُنُبِ؛ لأنَّ حَيْضَتَها لَيْسَت في يَدِها، وهِيَ تَجْلِسُ الأيَّامَ لا تُصَلِّي انْتِهاءً عِنْدَ نَهيِ اللهِ وَرسُولِهِ ﷺ، فلا يَصْلُحُ أن تُحْجَبَ فيها عَنْ سَائِرِ الأعْمالِ الصَّالحَةِ، دونَ أن يَمْنَعَها مِنْ ذلكَ اللهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، وحَيْثُ عَلِمْتَ

---

(١) أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبة (رقم: ١٠٨٠)، بإسْنادٍ صَحيحٍ.

(٢) أخرَجَهُ أبو عُبيدٍ في «فضائل القرآن» (ص: ١٩٧)، بإسْنادٍ حَسَنٍ، وأدْرَجَها بَعْضُهُم في حَديثٍ مَرْفوعٍ، وهُوَ خَطأٌ.

عَدَمَ ثُبوتِ مانِعٍ يمنَعُها مِنْ قِراءَةِ القُرآنِ، فيَبْقَى حالُها عَلى الأصْلِ في الْجَوازِ.

بَل تَأكَّدَ ذلكَ بأكثَرَ مِن هذا الاسْتِدْلالِ، وَمحلُّ بَيانِهِ غيرُ هذا الموْضِعِ.

المسألَةُ الثَّالثة: طَهارةُ الموضِعِ الَّذي يُقرَأ فيهِ:

يَنْبَغي لِقارئِ القرآنِ أن لا يَقرأَ إلَّا في محَلٍّ طاهِرٍ، تَعظِيمًا للقُرآنِ؛ فإنَّه أعْظَمُ الذِّكْرِ، وقَدْ ثَبَتَ مِنْ حَديثِ عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ، رضي الله عنهما:

أنَّ رَجُلًا مَرَّ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ يُهَرِيقُ الماءَ[1]، فسَلَّمَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ، فَرَدَّ عليهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قالَ: «**إذا رَأَيْتَني هكَذا فَلا تُسَلِّمْ عَلَيَّ، فإنَّكَ إنْ تَفْعَلْ لا أرُدُّ عَلَيْكَ السَّلامَ**»[2].

ففي هذا دَليلٌ على كَراهَتِهِ ﷺ رَدَّ السَّلامِ وهُوَ يَقْضِي حاجَتَهُ، وإنَّما الْكَراهَةُ لِكَوْنِهِ ذِكْرًا للهِ تَعالى، هذا معَ أنَّ ظاهِرَ الحَديثِ أنَّهُ رَدَّ عَلَيْهِ تلْكَ المرَّةَ وَهُوَ لم يَزَلْ يَقْضي الْحاجَةَ، فدَلَّ على الجَوازِ في الأصْلِ،

---

(١) أرادَ البَوْلَ.

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ ابنُ الجارودِ في «المنْتَقى» (رقم: ٣٧)، مِنْ طَريقِ سَعيدِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ أبي الْحُسامِ؛ وَالخَطيبُ في «تاريخه» (١٣٩/٣)، مِنْ طَريقِ إبْراهِيمَ بْنِ مُحمَّدٍ الفَزاريِّ، كِلاهُما عَنْ أبي بَكْرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِالرَّحمنِ، عَن نافِعٍ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ، به. وَإسْنادُ ابنِ الجارودِ حَسَنٌ، سعيدُ بْنُ سَلَمَةَ صَدوقٌ حَسَنُ الْحَديثِ، ومُتابَعتُهُ صالِحَةٌ للاعْتِبارِ.
وَللحَديثِ شاهِدٌ عَن جابِرِ بْنِ عَبْدِاللهِ، عِنْدَ ابنِ ماجة (رقم: ٣٥٢)، بإسْنادٍ صالحٍ.

ولَوْ كانَ حَرامًا لم يَرُدَّ عليهِ أصْلًا. ثُمَّ علَّمَهُ ما يَنبَغي أن يَكونَ عليهِ الأدَبُ مُسْتَقْبلًا.

فإنْ قيلَ: لكنَّ هذا الحُكْمَ في حالِ الشَّخْصِ لا في شَأْنِ الْمَوضِعِ.

قُلْتُ: نعَمْ، لكنَّا نَعْلَمُ أنَّ السَّبَبَ عائِدٌ إلى الخَبَثِ وَالنَّجَسِ، وأنَّ ذِكْرَ اللهِ لا يَصْلُحُ في حالِ مُواقَعَةِ ذلكَ، والخَبَثُ في مَوْضِعِ الخَلاءِ دائِمٌ، فهُوَ أوْلى بتَنزيهِ ذِكْرِ اللهِ أن يَكُونَ فيهِ.

وفي قِصَّةِ بَوْلِ الأعْرابيِّ في المسْجِدِ ما يُؤكِّدُ هذا المعنى:

فعَنْ أنَسِ بْنِ مالكٍ، رضي الله عنه، قالَ: بَيْنَما نَحْنُ في المسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إذْ جاءَ أعْرابيٌّ، فقامَ يَبُولُ في المسْجِدِ، فقالَ أصْحابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ: مَهْ، مَهْ. قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لا تُزْرِمُوهُ**[1]، **دَعُوهُ**»، فتَرَكوهُ حتَّى بالَ. ثُمَّ إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَعاهُ فقالَ لَهُ: «**إنَّ هذهِ المساجِدَ لا تَصْلُحُ لشَيءٍ مِنْ هذا الْبَوْلِ وَالقَذَرِ، إنَّما هِيَ لِذِكْرِ اللهِ ﷻ، وَالصَّلاةِ، وَقِراءَةِ الْقُرآنِ**»، أوْ كَما قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ. قالَ: فأمَرَ رَجُلًا مِنَ الْقَوْمِ، فجاءَ بدَلْوٍ مِن ماءٍ، فَشَنَّهُ عَلَيْهِ[2].

---

(١) لا تُزْرِمُوهُ: لا تَقْطَعُوا عليهِ بَوْلَهُ.

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحمَدُ (رقم: ١٢٩٨٤)؛ ومُسْلِمٌ (رقم: ٢٨٥)؛ وَأبو عَوانَة في «مستخرجه» (١/٢١٤)؛ وابنُ خُزَيْمَة (رقم: ٢٩٣)؛ وَالطَّحاويُّ في «شرح مَعاني الآثارِ» (١/١٣)؛ وَابنُ حِبَّان (رقم: ١٤٠١)؛ وأبو الشَّيخ في «أخْلاقِ النَّبيِّ ﷺ» (رقم: ١٥٢، ١٧٤)؛ وَأبو نُعيم في «مُسْتَخْرَجِهِ على مُسْلِم» (رقم: ٦٥٤)؛ وَالبيهقيُّ في «الكبرى» (٢/٤١٢، ٤١٣)، مِن طُرُقٍ=

فَدَلَّ هذا على أنَّ ذِكْرَ اللهِ يَنْبَغي أن يُتَخيَّرَ لَهُ الموْضِعُ الطَّاهِرُ.

وجاءَ عَنِ التَّابعيِّ الفاضِلِ عامرٍ الشَّعْبيِّ، أنَّه كَرِهَ قِراءَةَ القرآنِ في ثَلاثَةِ مَواطِنَ: الرَّحا، وَبَيْتِ الخَلاءِ، وَبَيْتِ الْحمَّامِ[1].

وَالمرادُ بـ(الرَّحا) الموْضِعُ الَّذي يُتَّخَذُ لطَحْنِ الْحُبوبِ، لما تَرْتَفِعُ بهِ المطاحِنُ مِنَ الأصْواتِ الَّتي لا تَتَهَيَّأ معَها القراءَةُ بالخُشُوعِ، والأصْلُ في (الرَّحا) آلَةُ الطَّحْنِ، وَالمعنى في الخَلاءِ والحمَّامِ لأنَّهما مَوْضِعا إزالَةِ الأذَى.

المسألَةُ الرَّابعة: السِّواكُ لِقراءَةِ القُرآنِ:

السِّواكُ مُسْتَحبٌّ لأجْلِ قِراءَةِ القُرآنِ، لحَديثِ جابِرِ بْنِ عَبْدِاللهِ، رضي الله عنهما، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:

«إذا قامَ أحَدُكُمْ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فلْيَسْتَكْ، فإنَّ أحَدَكُم إذا قَرأَ في صَلاتِهِ وَضَعَ مَلَكٌ فاهُ على فِيهِ، وَلا يخْرُجُ مِن فِيهِ شَيءٌ إلَّا دَخَلَ فَمَ الملَكِ»[2].

= عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قالَ: حَدَّثنا إسْحاقُ بْنُ أبي طَلْحَةَ، قالَ: حَدَّثني أنَسُ بْنُ مالكٍ، به.

وقَوْلُهُ: (فشَنَّه عليهِ) أي صَبَّهُ صَبًّا مُتَقطِّعًا.

(١) أخرَجَهُ ابنُ الضُّرَيْسِ في «فَضائل القُرْآن» (رقم: ٤١)، بإسْنادٍ صالحٍ.

(٢) حَديثٌ حَسَنٌ. أخْرَجَهُ البَيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢١١٧)؛ وتَمَّامٌ الرَّازِيُّ في «الفوائِد» (رقم: ١٥٧ ـ الرَّوض)، مِن طَريقِ عُثْمانَ بْنِ أبي شَيْبَةَ، قالَ: حَدَّثنا شَريكٌ، عَنِ الأعْمَشِ، عَنْ أبي سُفْيانَ، عَنْ جابِرٍ، به.

قُلْتُ: شَريكٌ ثقةٌ في الأصْلِ، لكن ساءَ حفْظُهُ بعْدَ ولايَةِ القَضاءِ، =

فعلَّلَ النَّبيُّ ﷺ الأمْرَ بالسِّواكِ بأنَّه لأجْلِ القُرآنِ.

وهذا الْحَديثُ أحْسَنُ شَيءٍ يُرْوَى في اسْتِحبابِ السِّواكِ لذلكَ.

❑ ثانيًا: أحْكام متفرِّقة:

١ ـ إذا ذهَبَ مِنْ حِفْظِهِ شَيءٌ فلا يَنْبَغي لَهُ أن يَقولَ: (نَسِيتُ آية كَذا) وإنَّما يَقولُ: (نُسِّيتُ) أوْ (أُنْسِيتُ) بصِيغَةِ البِناءِ لِلْمَجْهولِ.

وذلكَ لقَوْلِهِ ﷺ: «بِئْسَ ما لأحَدِكُمْ أن يَقُولَ (وَفي لَفْظٍ: لا يَقُلْ أحَدُكُمْ): نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ، بَل نُسِّيَ»[(١)].

قالَ ابنُ الأثيرِ: «كَرِهَ نِسْبَةَ النِّسْيانِ إلى النَّفْسِ لمعْنَيَيْنِ، أحدهُما: أنَّ اللهَ تعالى هُوَ الَّذِي أنْسَاهُ إيَّاهُ؛ لأنَّه المقدِّرُ للأشْياءِ كُلِّها. وَالثَّاني: أنَّ أصْلَ النِّسْيانِ التَّرْكُ، فكَرِهَ لَهُ أن يَقُولَ: تَرَكْتُ القُرآنَ، أو قَصَدْتُ إلى نِسْيانِهِ؛ ولأنَّ ذلكَ لم يَكُن باخْتِيارِهِ»[(٢)].

وَيحتَمِلُ الحَديثُ أن يَكونَ النَّهْيُ خاصًّا بزَمَنِ النَّبيِّ ﷺ؛

= وليسَ عثمانُ ممَّن رَوى عنْهُ قَبْلَ ذلكَ، لِذا فالإسْنادُ ليِّنٌ، لكنَّه حَسَنٌ بشاهِدِهِ مِن حَديثِ عليِّ بْنِ أبي طالِبٍ مَوْقوفًا لفْظًا مَرْفوعًا حُكْمًا.
أخرَجَهُ ابنُ المبارك في «الزُّهد» (رقم: ١٢٢٤)؛ والآجُرِّيُّ في «أخْلاقِ حمَلَةِ القرآنِ» (ص: ٢٠٢)؛ وَالبيهقيُّ في «الكبرى» (٣٨/١)، و«شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢١١٦)؛ وَالضِّياء في «الأحاديثِ المختارَة» (رقم: ٥٨٠)، بإسْنادٍ صَحيح.

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. متَّفقٌ عليهِ: أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٤٧٤٤، ٤٧٤٥، ٤٧٥٢)؛ ومُسْلِمٌ (رقم: ٧٩٠) وَاللَّفْظُ الثَّاني لَه.

(٢) النِّهاية في غَريبِ الحَديثِ، لابنِ الأثيرِ (٥٠/٥).

وذلكَ لأنَّ اللهَ تعالى كانَ يَنْسَخُ الآيَةَ أو الآياتِ فتَذْهَبُ مِن صُدورِ النَّاسِ، ولكِنْ لاحتِمالِ أن يُرادَ بذلكَ أحَدُ المعنَيينِ السَّابِقَينِ فيَنْبَغي لقارِئِ القُرآنِ أن يُحافِظَ على هذا الأدَبِ.

٢ ـ أن يَتوقَّى اسْتِعمالَ آياتِ الكِتابِ للشَّيءِ يَعْرِضُ مِنْ أمْرِ الدُّنْيا.

قالَ الإمامُ أبو عُبَيدٍ القاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ: «وَهذا كالرَّجُلِ يُريدُ لِقاءَ صاحِبِهِ أو يَهُمُّ بالحاجَةِ فتأتيهِ مِنْ غيرِ طَلَبٍ، فَيَقولُ كالمازِحِ: (جِئتَ على قَدَرٍ يا مُوسى)، وَهذا مِنَ الاسْتِخْفافِ بالقُرآنِ»(١).

وَيَحْكي التَّابِعيُّ الفَقيهُ إبراهِيمُ النَّخَعِيُّ هَدْيَ السَّلَفِ في ذلكَ، فَيَقولُ: «كانُوا يَكْرَهُونَ أن يَتْلُوَ الآيَةَ عِنْدَ الشَّيْءِ يَعْرِضُ مِنْ أمْرِ الدُّنْيا»(٢).

قُلْتُ: وَمِن قَبيحِ ما يَجْري في اسْتِعمالِ بَعْضِ النَّاسِ مِنْ ذلكَ أن يُكْتَبَ عنْدَ مَدْخَلِ مَدينَةٍ: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾ [الحِجْر: ٤٦]، وعلى بابِ دُكَّانٍ: ﴿لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ﴾ [النَّحل: ٣١، الفُرْقان: ١٦]، وَما يَسْتَطْرِفُ بهِ بَعْضُهُم كقَولِهِ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، وشِبْهُ ذلكَ.

---

(١) فَضائل القُرآن، لأبي عُبَيْدٍ (ص: ١٢٣).

(٢) أَثَرٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (رقم: ٣٠١٠٦)؛ وأبو عُبيدٍ في «فَضائل القُرْآن» (ص: ١٢٣)؛ وسَعيدُ بْنُ منْصُورٍ (رقم: ٩٢)؛ وَالحَكيمُ في «النَّوادر» (رقم: ٨٧٦ ـ تنقيح)، مِن طَريقِ مُغِيرَةَ الضَّبِّيِّ، عَنْ إبراهيمَ، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ.

ولَيْسَ مِنْ هذا ما يُقْتَبَسُ مِنَ القُرآنِ مِنَ الجُمَلِ الْجوامِعِ في حِكايَةِ حالٍ أوْ وَصْفِ أمْرٍ يُرادُ بذلكَ تَقريبُهُ للسَّامِعِ، كقَوْلِ القائِلِ وهُوَ يَصِفُ حالًا صَعْبَةً شَديدةً: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النَّجم: ٥٨]، فكثيرٌ مِن الجُمَلِ القرآنيَّةِ جَرَى اسْتِعْمَالُها عنْدَ النَّاسِ بمنزِلَةِ الأمْثالِ، فمِثْلُ هذا سائِغٌ لا حرجَ فيهِ.

٣ ـ ما يُسَمَّى بـ(التَّنْكيسِ) في القِراءَةِ وارِدٌ على مَعنيينِ:

الأوَّل: قِراءَةُ السُّورَةِ مَعْكوسَةً، وقَدْ يُفْعَلُ للإبانَةِ عَن تَمكُّنِ الحِفْظِ، فيَبْدَأُ مِن آخِرِ السُّورَةِ إلى أوَّلِها بعَكْسِ الآياتِ.

وهذا الفِعْلُ مَذْمومٌ قَبيحٌ، وعليهِ يَتَنزَّلُ الذَّمُّ الوارِدُ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ في التَّنْكيسِ في التِّلاوَةِ.

فعَنْ أبي وائِلٍ شَقيقِ بْنِ سَلَمَةَ، قالَ: قِيلَ لعَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعودٍ: إنَّ فُلانًا يَقرَأُ القُرآنَ مَنْكُوسًا، فقالَ عَبْدُاللهِ: «ذاكَ مَنْكُوسُ القَلْبِ»[(١)].

وقُبْحُ هذا مِن جِهَةِ أنَّ تَرْتيبَ السُّورَةِ تَوقِيفيٌّ، كَما بيَّنَّاهُ قَبْلُ؛ فلِذا يَجبُ التَّرتيبُ في تلاوَةِ الآياتِ كَما هِيَ في السُّورَةِ.

قالَ ابنُ مُفْلِحٍ المقدِسيُّ: «وعِنْدَ شيخِنا ـ يَعني ابنَ تيميَّة ـ ترتيبُ الآياتِ واجِبٌ؛ لأنَّ تَرتِيبَها بالنَّصِّ»[(٢)].

---

(١) **أثَرٌ صَحيحٌ**. أخْرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (رقم: ٣٠٢٩٨)؛ وَأبو عُبَيْدٍ في «فضائل القرآن» (ص: ١١٩)؛ وَالبيهَقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٣١٢، ٢٣١٣)، مِن طُرُقٍ عَنِ الأعْمَشِ، عَنْ أبي وائِلٍ، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ.

(٢) الفُروع، لابنِ مُفلِحٍ (٤٢١/١). وانظر: مجموع الفتاوَى، لابنِ تَيمِيَّة (٢١٤/١٣)؛ التِّبيان، للنَّوويِّ (ص: ٥٠).

وَالثَّاني: التَّنْكيسُ في السُّوَرِ، كأن يَقرأَ (النَّاسَ) ثُمَّ (الفَلَقَ).

فهذا جَائِزٌ لا يَتناوَلُهُ ذَمٌّ، إلَّا فيما بينَ الفاتحَةِ وغيرِها في الصَّلاةِ، فيُقَدِّمُ سُورةً عَلى الْفاتِحَةَ؛ لأنَّه خِلافُ السُّنَّةِ؛ وَالسَّبَبُ في أنَّ التَّرتيبَ في القراءَةِ ليسَ بواجِبٍ، يَعودُ إلى كَوْنِ تَرتيبِ السُّوَرِ في المصْحَفِ إنَّما وَقَعَ باجتِهادِ الصَّحابَةِ، لكِنْ نبَّهَ بَعْضُ العُلماءِ على اسْتِحبابِ تَرتيبِها على ما هِيَ عليهِ في المصْحَفِ، ولم يُوجِبْ ذلكَ أحَدٌ، إنَّما ذهَبَ بَعْضُهُم إلى كَراهَةِ التَّنْكيسِ فيها[1].

٤ ـ ينبَغي لِصَاحِبِ القرآنِ أن لا يَقولَ: (سُورَةٌ صَغيرَة)، إنَّما يقولُ: (سُورَةٌ قَصيرَةٌ)، ولا يَقولَ: (سُورَةٌ خَفيفَةٌ)، إنَّما يَقولُ: (سُورَةٌ يَسِيرَةٌ)؛ تعظيمًا للقُرآنِ.

فقَدْ كانَ السَّلَفُ يَقولونَ: (قِصارُ السُّوَرِ).

وعَنْ عاصِمِ بْنِ سُلَيْمانَ الأحْوَلِ، قالَ: قالَ خالِدٌ الْحَذَّاءُ

---

(١) البَيان والتَّحصيل، لابن رُشْد (١/٢٤١)؛ التِّبيان، للنَّوويِّ (ص: ٤٩)؛ فتح الباري، لابنِ حَجَرٍ (٩/٤٠)؛ الفواكِه الدَّواني، للنَّفراويِّ (١/١٨٤)؛ حاشيتا قَلْيوبي وعَميرَة (١/١٧٥)؛ الفُروع (١/٤٢١)؛ شرح المنْتَهى، للبهوتيِّ (١/١٨١).
وَالقوْلُ بالجوازِ وَالكَراهَة روايتَانِ عن أحمدَ، وانظُر: التَّمام، لابنِ أبي يعلى (١/١٦٠). وَالمحقِّقونَ منَ الحَنابِلَةِ على الجَوازِ، كَما يُفيدُهُ ما في «الفروع» لابنِ مُفلِحٍ (١/٤٢١).
تنبيه: أمَّا التَّنكيسُ في الكَلماتِ فهذا إن وَقَعَ بقَصْدٍ؛ فَهُوَ مِنَ اللَّعِبِ بآياتِ اللهِ واتِّخاذِها هُزُوًا، وحُرْمَتُه مِمَّا لا يجوزُ التَّردُّدُ فيهِ، ونَصَّ على التَّحريمِ الحَنابِلَةُ، ذكَرَهُ ابنُ مُفْلِحٍ وغيرُهُ، ولم يَقُل بالحِلِّ أحَدٌ.

لابنِ سِيرِينَ: سُورَةٌ خَفيفَةٌ، فقالَ ابنُ سِيرِينَ: «مِنْ أيْنَ تكُونُ خَفيفَةً وَاللهُ تعالى يَقولُ: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]؟ ولكِن قُلْ: يَسيرَةٌ، فإنَّ اللهَ تعالى يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]»[١].

٥ ـ قِراءَةُ الْبَسْمَلَةِ أثْناءَ السُّورَةِ:

إذا ابتَدأَ قِراءَتهُ أثْناءَ السُّورَةِ لا مِنْ أوَّلِها، فالأصَحُّ مِن مَذاهبِ العُلَماءِ أن لا يَقرأَ البَسْمَلَةَ، وإنَّما المشْروعُ عنْدَ القِراءَةِ الاسْتِعاذَةُ.

قالَ ابنُ مُفْلِحٍ: «وتُكْرَهُ البَسْمَلَةُ أوَّلَ بَدْئِهِ، والفَصْلُ بها بينَ أبْعاضِ السُّوَرِ، ويَحْرُمُ إنِ اعتَقَدَهُ قُرْبَةً»[٢].

وكانَ الإمامُ أحمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَقولُ: «اقرأ ما في المصْحَفِ»[٣].

وهذا يَدُلُّ على أن يَقرأَ الإنْسانُ البَسْمَلَةَ في مَوْضِعِها حيثُ يُوافِقُها في المصْحَفِ.

وَالقُرَّاءُ جوَّزُوا ذلكَ، والظَّاهِرُ أنَّه باجتِهادٍ مِمَّن قالَهُ وليسَ رِوايةً.

قالَ الدَّانيُّ: «فأمَّا الابْتِداءُ برءُوسِ الأجْزاءِ الَّتي في بَعْضِ السُّوَرِ، فأصْحابُنا يُخَيِّرونَ القارِئَ بينَ التَّسْمِيَةِ وتَرْكِها في مذْهَبِ الْجَميعِ»[٤].

---

(١) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أبو عُبيدٍ (ص: ١٢٤-١٢٥)، بإسْنادٍ صَحيحٍ.
(٢) الفُروع، لابنِ مُفْلِحٍ (١/٤٢١).
(٣) مَسائل أحمد، رواية أبي داوُدَ (ص: ٢٨٦).
(٤) التَّيسير، لِلدَّانيِّ (ص: ١٨). وانظُر: النَّشر، لابن الجزريِّ (١/٢٦٥).

٦ ـ الجَمْعُ في التِّلاوَةِ الواحِدَةِ بينَ قِراءَتينِ فأكْثَر مِنَ البِدَعِ المتأخِّرَةِ.

تَقدَّمَ أنْ بَيَّنَّا أنَّ اختِلافَ القُرَّاءِ يَرْجِعُ إلى نُزولِ القُرآنِ على سَبْعَةِ أحْرُفٍ تَيْسيرًا على الأمَّةِ في أخْذِهِ، لكنَّهُ لم يَرِدْنا أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كانَ يَقْرَأُ فيَجمَعُ لأصْحابِهِ الحَرْفينِ أو الأكْثَرَ في تِلاوَةٍ واحِدَةٍ في مَجْلِسٍ واحِدٍ؛ وَلهذا كانَ الرَّجُلُ مِنَ الصَّحابَةِ يَسْمَعُ صَحابِيًّا آخَرَ يَقرأُ على غَيرِ حَرْفِهِ فيَسْتَغْرِبُ ذلكَ، حتَّى يَعودا إلى النَّبيِّ ﷺ فيُبيِّنَ لهُما أنَّهُ أنْزِلَ على الحَرْفينِ.

مِنْ أجْلِ ذلكَ صَرَّحَ بَعْضُ أهْلِ العِلْمِ بكَوْنِ هذا مِنَ البِدَعِ[1].

كَما كَرِهَهُ بَعْضُ العُلماءِ، وَقالُوا: يَسْتَمِرُّ في تِلاوَتِهِ على الحَرْفِ الَّذي بَدَأَ عليهِ[2].

بَلْ حتَّى للتَّعَلُّمِ وتَلقِّي القِراءَةِ عَنِ الشَّيْخِ، فإنَّ القُرَّاءَ في الصَّدْرِ الأوَّلِ كانُوا يَقرأُونَ على الشَّيخِ الواحِدِ العِدَّةَ مِنَ الرِّواياتِ، والْكَثيرَ مِنَ الْخَتَماتِ، كُلَّ خَتْمَةٍ بِروايَةٍ، لا يجْمَعُونَ رِوايَةً إلى غيرِها.

وَذكَرَهُ ابنُ الجزَريِّ عَن جَماعَةٍ، وقالَ: «وَهذا الَّذي كانَ عليهِ الصَّدْرُ الأوَّلُ ومَن بَعْدَهُم إلى أثْناءِ المئَةِ السَّادِسَةِ . . . فَمِن ذلكَ الوَقْتِ

---

(١) قالَ شيخُ الإسْلامِ ابنُ تيميَّة: «وَأمَّا جمْعُها في الصَّلاةِ أو في التِّلاوَةِ فهُوَ بِدْعَةٌ مَكْروهَةٌ» (مجموع الفَتاوى ١٣/٢١٨).

(٢) انظُر: فتاوى ابنِ الصَّلاح (١/٢٣٠-٢٣١)؛ التِّبيان، للنَّوويِّ (ص: ٤٩).

ظَهَرَ جَمْعُ القِراءاتِ في الخَتْمَةِ الواحِدَةِ، واسْتَمرَّ إلى زَمانِنا، وَكانَ بَعْضُ الأئمَّةِ يَكْرَهُ ذلكَ مِنْ حَيْثُ إنَّه لم تَكُن عادَةُ السَّلَفِ عليهِ، ولكنَّ الَّذي اسْتقرَّ عليهِ الْعَمَلُ هُوَ الأخْذُ بهِ وَالتَّقريرُ عليهِ وتَلَقِّيهِ بالقَبولِ»[١].

والتَّحقِيقُ جَوازُ فِعْلِ ذلكَ لأجْلِ التَّعليمِ وَعَرْضِ القِرَاءَةِ على الشَّيْخِ، على ما جَرى عليهِ صَنيعُ المتأخِّرينَ، وَعليهِ يُحْمَلُ تَسَهُّلُهُم الَّذي حكاهُ ابنُ الجَزَريِّ، إذ هذا مَقامٌ يَتَّسِعُ فيهِ الاجْتِهادُ، بخِلافِ مجرَّدِ التِّلاوَةِ، فإنَّما يُقْصَدُ بِها في الأصْلِ التَّعبُّدُ[٢].

٧ ـ القِراءَةُ بالقِراءاتِ الشَّاذَّةِ مِنَ المنْكَراتِ:

قالَ النَّوَويُّ: «نَقَلَ الإمامُ أبو عُمَرَ بْنُ عَبْدِالبَرِّ الحافِظُ إجْماعَ المسْلِمينَ على أنَّه لا تَجُوزُ القِراءَةُ بالشَّاذِّ، وأنَّه لا يُصَلَّى خَلْفَ مَن يَقْرَأُ بِها، قالَ العُلماءُ: مَن قرأَ بالشَّاذِّ إنْ كانَ جاهِلًا بهِ أو بتَحْريمِهِ عُرِّفَ بذلكَ، فإنْ عادَ إليهِ أو كانَ عالِمًا بهِ عُزِّرَ تَعْزِيرًا بَليغًا إلى أن يَنْتَهِيَ عَن ذلكَ، ويَجِبُ على كُلِّ مُتمكِّنٍ مِنَ الإنْكارِ عليهِ ومَنْعِهِ الإنْكارُ وَالمنْعُ»[٣].

وَقَدْ عُرِفَ في تاريخِ القُرَّاءِ ما جَرى لأبي الحَسَنِ مُحمَّدِ بْنِ أحمَدَ بْنِ أيُّوبَ المعروفِ بـ(ابنِ شَنَبُوذَ)، وكانَ مِن كِبارِ القُرَّاءِ في العِراقِ،

---

(١) النَّشر، لابنِ الجَزَرِيِّ (٢/١٩٥).

(٢) قالَ ابنُ تَيميَّة: «وأمَّا جمْعُها لأجْلِ الْحِفْظِ وَالدَّرْسِ فهُوَ مِنَ الاجْتِهادِ الَّذي فعَلَهُ طَوائِفُ في القِراءَةِ» (مجموع الفتاوى ١٣/٢١٨).

(٣) التِّبيان، لِلنَّوَوِيِّ (ص: ٤٨-٤٩).

أنَّه كانَ يَقرَأُ في المحرابِ بحُروفٍ تُخالِفُ المصْحَفَ، مِمَّا يُعْزَى إلى مُصْحَفِ أُبَيِّ بْنِ كعْبٍ وابنِ مَسْعودٍ، فَنُهِيَ عَن ذلكَ، واسْتُتِيبَ، فتابَ[1].

٨ ـ سُجُود التِّلاوَةِ:

هذا بابٌ جَليلٌ يَنبَغي لصاحِبِ القُرآنِ أن يَعتَنِيَ بمعرِفَتِهِ، وهُوَ السُّجودُ عنْدَ تِلاوَةِ آياتٍ مَخْصوصَةٍ، سَواءٌ كانَ التَّالي في صَلاةٍ أو خارِجَها.

وتَفصيلُ ذلكَ لا يحتَمِلُهُ هذا المقامُ، وقَدْ استوْعَبْتُهُ قَدْرَ طاقَتي في كِتابي «تَحريرُ البَيان في سُجودِ القُرآنِ»، وأكتَفي هُنا بذِكْرِ جُمَلٍ يُسْتَفادُ تَفصِيلُها مِن هُناكَ:

المواضِعُ الَّتي يُشْرَعُ عنْدَ تِلاوَتِها السُّجودُ أرْبَعَةَ عَشَرَ، كُلُّها عَزائمُ، وهِيَ: الآية (٢٠٦) مِنَ الأعرافِ، و(١٥) مِنَ الرَّعْدِ، و(٤٩ ـ ٥٠) مِنَ النَّحْلِ عندَ الفَراغِ مِنَ الآيَةِ الثَّانِيَةِ، و(١٠٧ ـ ١٠٩) مِنَ الإسْراءِ، و(٥٨) مِن مرْيَمَ، و(١٨) و (٧٧) مِن سُورَةِ الْحَجِّ، وهِيَ السُّورَةُ الَّتي فُضِّلَت بسَجْدَتينِ، و(٦٠) مِنَ الفُرقانِ، و(٢٥ ـ ٢٦) مِنَ النَّمْلِ، عِنْدَ الفَراغِ مِنَ الثَّانِيَةِ، و(١٥) مِنَ السَّجْدَةِ، و(٣٧ ـ ٣٨) مِن فُصِّلَتْ، عنْدَ الآيَةِ الثَّانِيَةِ، و(٦٢) مِنَ النَّجْمِ، و(٢١) مِنَ الانْشِقاقِ، و(١٩) مِنَ العَلَقِ.

---

(١) انظُر ذلك في ترجمتِهِ في: تاريخ بغداد، للخطيبِ (١/٢٨٠)؛ المنْتَظم، لابن الجَوزيِّ (١٣/٣٩٢-٣٩٣)؛ مَعرفة القرَّاء، للذَّهبيِّ (١/٢٧٧-٢٧٩).

يَسْجُدُ القارِئُ والمسْتَمِعُ عنْدَ الفَراغِ مِن تِلاوةِ الآياتِ المشارِ إلَيْها.

أمَّا السُّجودُ في الآية (٢٤) من سُورَةِ ﴿صٓ﴾ فسُنَّةٌ، لكنَّه ليسَ لأجْلِ التِّلاوَةِ، إنَّما هِيَ سَجْدَةُ تَوْبَةٍ، فلا يُفْعَلُ في الصَّلاةِ.

وحُكْمُ السُّجودِ للتِّلاوَةِ أنَّه سُنَّةٌ وليسَ بواجِبٍ، خِلافًا للحَنفِيَّةِ، ولَو سَجَدَ المسْتَمِعُ ولم يَسْجُدِ القارِئُ فلا بأسَ، ولا تُشْتَرَطُ لَهُ شَرائِطُ الصَّلاةِ على التَّحقيقِ، ولا نَصَّ على إلْحاقِهِ بِها، وَالقِياسُ في العِباداتِ ممتَنِعٌ، ولم يَشْتَرِطْ لَهُ النَّبيُّ ﷺ ما يُشْتَرَطُ للصَّلاةِ مِن طَهارَةٍ واسْتِقْبالِ قِبْلَةٍ وسَتْرِ عَوْرَةٍ، وَدَعْوَى الاتِّفاقِ على اشْتراطِ ذلكَ لسُجودِ التِّلاوَةِ مُنْتَقِضَةٌ.

وَمِمَّا جاءَ في فَضْلِهِ:

حَديثُ أَبي هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إذا قَرأَ ابنُ آدَمَ السَّجْدَةَ فسَجَدَ اعتَزلَ الشَّيطانُ يَبكي، يَقولُ: يا وَيْلَهُ، أُمِرَ ابنُ آدَمَ بالسُّجودِ فسَجَدَ فلهُ الجَنَّةُ، وأُمِرْتُ بالسُّجودِ فأَبَيْتُ فلِيَ النَّارُ**»(١).

وَحَديثُ مَعْدانَ بْنِ أبي طَلْحَةَ، قالَ: لَقِيتُ ثَوْبانَ مَوْلى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فقُلْتُ: أَخْبِرْني بعَمَلٍ أعْمَلُهُ يُدْخِلُني اللهُ بِهِ الْجَنَّةَ، أوْ قالَ: قُلْتُ: بأَحبِّ الأعْمالِ إلى اللهِ، فسَكَتَ، ثُمَّ سَألْتُهُ فسَكَتَ، ثُمَّ سَألْتُهُ الثَّالِثَةَ، فقالَ: سَألْتُ عَن ذلكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ،

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ مُسْلِمٌ وغيرُهُ، تَفصيلُ تَخريجِهِ في «تحرير البيان» (رقم: ٢٠١).

فَقالَ: «**علَيْكَ بكَثْرَةِ السُّجودِ للهِ، فإنَّكَ لا تَسْجُدُ للهِ سَجْدَةً إلَّا رَفَعَكَ اللهُ بِها دَرَجَةً، وَحَطَّ عَنْكَ بِها خَطيئَةً**».

قالَ مَعْدانُ: ثُمَّ لَقِيتُ أبا الدَّرْداءِ، فسَأَلْتُهُ؟ فقالَ لي مِثْلَ ما قالَ لي ثَوْبانُ[(١)].

فقَوْلُهُ ﷺ: «**سَجْدةً**» لَفْظٌ نَكِرَةٌ في سِياقِ النَّفيِ، مَفادُهُ العُمومُ، فيَسْتغرِقُ كُلَّ أنْواعِ السُّجودِ.

أمَّا مَا يَقولُ السَّاجِدُ للتِّلاوَةِ في سُجُودِهِ مِنَ الذِّكْرِ فإنَّ أثْبَتَ شَيءٍ فيهِ ما دَلَّتْ عليهِ عُموماتُ الأحاديثِ: (**سُبْحان رَبِّيَ الأعلى**)، فهذا يُقالُ في كُلِّ سُجودٍ، في صَلاةٍ أوْ غيرِها، كَما يَجوزُ فيهِ الدُّعاءُ، لِما صَحَّ مِن كَوْنِ حالِ السُّجُودِ مِن مَظانِّ الإجابَةِ.

٩ ـ لا بأسَ أن يَقرأَ الإنْسانُ القُرآنَ على أيِّ حالٍ كانَ عَلَيْهِ: قائِمًا وَقاعِدًا وَمُسْتَلقِيًا، راكِبًا وماشِيًا، كاسِيًا وَعارِيًا، حيثُ لم يَرِدْ ما يَمْنَعُ ذلكَ.

وَالقُرآنُ أعْظَمُ الذِّكْرِ، وَقَدْ قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عِمْران: ١٩٠ ـ ١٩١].

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ أحمَدُ (٥/٢٧٦، ٢٨٠)؛ ومُسْلِمٌ (رقم: ٤٨٨)؛ وَالتِّرمذيُّ (رقم: ٣٨٨، ٣٨٩)؛ وَالنَّسائيُّ (رقم: ١١٣٩)؛ وابنُ ماجة (رقم: ١٤٢٣)، مِن طَريقِ الوَليدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قالَ: سَمِعْتُ الأوْزاعِيَّ قالَ: حَدَّثني الْوَليدُ بْنُ هِشامٍ الْمُعَيْطيُّ، قالَ: حَدَّثني مَعْدانُ، بهِ. وَقالَ التِّرمذيُّ: «حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ».

كذلكَ يَتْلو التَّالي دونَ اعْتِبارِ التَّوجُّهِ إلى جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ، فلَيْسَ مِن سُنَّةِ التِّلاوَةِ أن تُسْتَقْبَلَ القِبْلَةُ، وَلا مِن مَحْذورِها أن تُسْتَدْبَرَ، وَالشَّريعَةُ لم تَأتِ بخُصوصِ ذلكَ بأمْرٍ ولا نَهْيٍ، فهُوَ على الإباحَةِ.

١٠ ـ الاجْتِماعُ لقِراءَةِ القُرآنِ:

اجتِماعُ القَوْمِ يَتلونَ القُرآنَ جَماعَةً، أو يَتلو الواحِدُ مِنْهُم ويَسْتَمِعُ الحاضِرونَ، مَشْروعٌ مَحْبوبٌ إلى اللهِ تعالى وَرَسُولِهِ ﷺ، دَلَّتْ عليهِ نُصُوصٌ عَديدَةٌ، مِنْها:

حَديثُ أبي هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«ما اجْتَمَعَ قَوْمٌ في بَيْتٍ مِن بُيوتِ اللهِ: يَتْلونَ كِتابَ اللهِ، وَيتَدارَسُونَهُ بَيْنَهُم، إلَّا نَزَلَتْ عليهِمُ السَّكينَةُ، وغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الملائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللهُ فيمَن عِنْدَهُ»**[1].

فهذا ظاهِرٌ كالنَّصِّ في التَّرغيبِ في الاجْتِماعِ للقُرآنِ، وأن يكونَ ذلكَ على سَبيلِ الْجَهْرِ، إذ لا يَتِمُّ الاشْتراكُ في التِّلاوَةِ معَ الإخْفاتِ.

ومِنْ جِهَةٍ أخرى فإنَّ إطْلاقَ الحَديثِ دَلَّ على تَسْويغِ كُلِّ صُورَةٍ تَتِمُّ عليها القِراءَةُ: سَواءٌ كانَت من جَميعِهِمْ بصَوْتٍ واحِدٍ،

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحمَدُ (رقم: ٧٤٢٧)؛ ومُسْلمٌ (رقم: ٢٦٩٩)؛ وأبو داوُدَ (رقم: ١٤٥٥)؛ والتِّرمذيُّ (رقم: ٢٩٤٥)؛ وابنُ ماجة (رقم: ٢٢٥)، مِن طُرُقٍ عَنِ الأعْمَشِ، عَنْ أبي صالحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، به.

أو يَقرأُ شَخصٌ وَيسْتَمِعُ الْحاضِرونَ، أو يُتابِعونَهُ في التِّلاوَةِ بصَوْتٍ واحدٍ أو مُتفرِّقينَ.

وَالعَجَبُ مِن طائِفَةٍ قَصَدَتْ إلى إنْكارِ المحدَثاتِ، وذلكَ مِنْها خيرٌ وَعَمَلٌ مَحمُودٌ، لكنَّها بالَغَتْ فيهِ حتَّى أنْكَرَتِ المشْرُوعاتِ، فأنْكَرَت بَعضَ مُقْتَضى هذا الْحَديثِ مِنَ الاجْتِماعِ على ذِكْرِ اللهِ وتِلاوَةِ القُرآنِ، ففَوَّتُوا على أنْفُسِهِمْ وغَيرِهِمْ مِمَّن يتَّبِعُهُم خيرًا عَظيمًا.

وقَدْ ذكَرَ النَّوويُّ عَنِ الإمامِ مالكٍ أنَّه قِيلَ لهُ: أرأَيْتَ القَوْمَ يجتَمِعونَ فيَقرأونَ جميعًا سُورةً واحِدَةً حتَّى يختِمُوها؟ فأنْكَرَ ذلكَ وَعابَهُ، وَقالَ: «ليسَ هكَذا تَصْنَعُ النَّاسُ، إنَّما كانَ يَقرأُ الرَّجُلُ على الآخَرِ، يَعْرِضُهُ».

ثُمَّ قالَ النَّوويُّ: «هذا الإنْكارُ مُخالِفٌ لِما عَليهِ السَّلَفُ والْخَلَفُ ولِما يَقْتَضِيهِ الدَّليلُ، فهُوَ مَتروكٌ»[1].

أقولُ: يحْتَمِلُ جِدًّا أن يكونَ مالكٌ، رَحِمَهُ اللهُ، إنَّما أنْكَرَ تَلقِّيَ القُرآنِ عَنِ الشُّيوخِ بهذا الطَّريقِ فيَعْتَمِدُ عليهِ الشَّخْصُ في رِوايَةِ القِراءَةِ، كَما يُشْعِرُ بهِ قَوْلُهُ «يَعْرِضُهُ»، ولم يُرِد اجتِماعَ النَّاسِ للتِّلاوَةِ[2].

---

(١) التِّبيان، لِلنَّوَوِيِّ (ص: ٥٢).

(٢) وانظُر: البَيان والتَّحصِيل، لابن رُشْدٍ (١٨/٣٤٩-٣٥٠).

١١ ـ تكبيرُ الخَتْمِ:

المرادُ بهِ أن يَقولَ القارئُ: (اللهُ أكْبَرُ) عَقِبَ كُلِّ سُورَةٍ مِن قِصارِ المفصَّلِ، ابتِداءً بسُورَةِ الضُّحى إلى أن يَخْتِمَ القُرآنَ.

وهذا التَّكبيرُ رُوِيَ فيهِ حَدِيثٌ لا يَصِحُّ عَنِ النَّبيِّ ﷺ[1]،

---

(١) رواهُ أحْمَدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ القاسِمِ بْنِ أبي بَزَّةَ البَزِّيُّ، قالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ بْنَ سُلَيْمانَ يَقولُ: قرَأتُ على إسْماعِيلَ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ قُسْطَنْطينَ، فَلَمَّا بَلَغْتُ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ قالَ: كَبِّر عِنْدَ خاتِمَةِ كُلِّ سُورَةٍ، فإنِّي قرأتُ على عَبْدِاللهِ بْنِ كَثيرٍ، فلمَّا بلَغْتُ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ قالَ: «كَبِّر حَتى تَخْتِمَ»، وأخبَرَهُ ابنُ كَثيرٍ أنَّه قَرأَ على مُجاهِدٍ فأمَرَهُ بذلكَ، وأخبَرَهُ مُجاهِدٌ أنَّ ابنَ عَبَّاسٍ أمَرَهُ بذلكَ، وأخبَرَهُ ابنُ عَبَّاسٍ أنَّ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ أمَرَهُ بذلكَ، وأخبَرَهُ أُبَيٌّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ أمَرَهُ بذلكَ.

أخرَجَهُ الْحاكِمُ (رقم: ٥٣٢٥)؛ وأبو عَمْرٍو الدَّانيُّ في «التَّيسيرِ» (ص: ٢٢٧)؛ وَالبَيهَقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٠٧٧، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١)؛ وَالذَّهبيُّ في «مَعرِفَةِ القرَّاء» (١/١٧٥-١٧٦، ١٧٧)، و«ميزان الاعتِدالِ» (١/١٤٤-١٤٥)؛ وابنُ الجَزَريِّ في «النَّشْرِ» (٢/٤١٢، ٤١٣، ٤١٤)، مِن طُرُقٍ عَنِ البَزِّيِّ، به.

قُلْتُ: تَفَرَّدَ بهِ البَزِّيُّ، قالَ الحافِظُ أبو العَلاءِ الهَمَذَانيُّ: «لم يَرْفَعِ التَّكبيرَ إلَّا البَزِّيُّ، فإنَّ الرِّواياتِ قَدْ تَظافَرَتْ عَنْهُ برَفْعِهِ إلى النَّبيِّ ﷺ». قالَ: «ورَواهُ النَّاسُ فوَقَفوهُ على ابنِ عَبَّاسٍ ومُجاهِدٍ» (النَّشر: ٢/٤١٣-٤١٤).

قالَ الحاكِمُ: «حَديثٌ صَحيحُ الإسْنادِ»، فتعقَّبَهُ الذَّهبيُّ في «التَّلخيص» بقَولِهِ: «البَزِّيُّ قَد تُكُلِّمَ فيهِ». وَقالَ في «مِيزان الاعتِدَالِ»: «هذا حَديثٌ غَريبٌ، وهُوَ مِمَّا أُنْكِرَ على البَزِّيِّ». وقالَ في «سِيَرِ أعلامِ النُّبَلاءِ» (١٢/٥١): «صَحَّحَ لَهُ الحاكِمُ حَديثَ التَّكبيرِ، وهُوَ مُنْكَرٌ».

قُلْتُ: البَزِّيُّ إمامٌ في القِراءَةِ، لكنَّه ضَعِيفٌ في الحَديثِ، فكَأنَّه اشتَبَهَ عَلَيْهِ أمْرُ هذا الْحَديثِ، فوَقَعَ إليهِ مِن طَريقِ ابنِ كَثيرٍ مَوقوفًا أو مَقطوعًا، =

وهُوَ مَعْروفٌ عِنْدَ القُرَّاءِ في قِراءَةِ عَبْدِاللهِ بْنِ كَثيرٍ أحَدِ الأئمَّةِ السَّبْعَةِ، وكذلكَ عَنْ غيرِهِ أنَّهُم كانُوا يَفْعَلونَهُ.

قالَ أبو عَمْرٍو الدَّانيُّ: «كانَ ابنُ كَثيرٍ مِن طَريقِ القَوَّاسِ وَالبَزِّيِّ[١] وغيرِهما يُكَبِّرُ في الصَّلاةِ وَالعَرْضِ[٢]، مِن آخِرِ سُورَةِ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، معَ فَراغِهِ مِن كُلِّ سُورَةٍ إلى آخِرِ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، فإذا كَبَّرَ في (النَّاسِ) قَرأَ فاتِحَةَ الْكِتابِ وَخَمْسَ آياتٍ مِنْ أوَّلِ سُورَةِ البَقَرةِ عَلى عَدَدِ الْكُوفيِّينَ، إلى قَوْلِهِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البَقَرَة: ٥][٣]، ثُمَّ دَعا بدُعاءِ الْخَتْمَةِ»[٤].

= فرَفَعهُ إلى النَّبيِّ ﷺ، ومَن لم يكُنِ الحَديثُ صَنْعَتَهُ فهذا وارِدٌ عليهِ، وإن كانَ ذكيًّا في غيرِهِ.

ومِمَّا يَقْتَضِي التَّنبيهَ علَيْهِ أنَّه وَقَعَ في بَعْضِ الطُّرُقِ عَنِ البَزِّيِّ قالَ: حَدَّثْتُ مُحمَّدَ بْنَ إدْريسَ الشَّافِعيَّ، فقالَ لي: «إنْ تَرَكْتَ التَّكبيرَ فقَدْ تركَتَ سُنَّةً مِن سُنَنِ نَبيِّكَ».

ونَقَلَ ابنُ الجَزَريِّ عَنِ ابنِ كَثيرٍ المفسِّرِ قَوْلَهُ: «هذا يَقْتَضي تَصْحيحَهُ لهذا الْحَديثِ» (النَّشر: ٢/٤١٥).

قلتُ: في ثُبوتِ هذا عَنِ الشَّافِعيِّ الإمامِ نَظَرٌ، فإنَّ في طَريقِ الرِّوايةِ إليهِ رَجلًا مكِّيًّا يُقالُ لهُ (مُوسَى بْنُ هارون) لاَ يُعْرَفُ، وَوَقَع في بَعْضِ الطُّرُقِ: (الشَّافعيّ) بالنِّسبة فَقَط دونَ ذكْرِ الاسْمِ، وفي روايةٍ: (إبراهيم بن مُحمَّدٍ الشَّافِعيّ)، وإبراهيمُ هذا هُوَ ابنُ عَمِّ الإمامِ. والمقصودُ أن تعْلَمَ أنَّ الَّذي قالَهُ ابنُ كَثيرٍ المفسِّرُ لا يُفيدُ في قَبولِ الحَديثِ.

(١) القَوَّاسُ هُوَ: أبو الحَسَنِ أحمَدُ بْنُ محمَّدِ بْنِ عَلْقَمَةَ المكِّيُّ، مِن حَمَلَةِ قِراءَةِ ابنِ كَثيرٍ المعتَمدينَ. والبَزِّيُّ هُوَ المذكُورُ في التَّعليقِ السَّابِقِ، مِنَ الضَّابطينَ لقِراءَةِ ابنِ كَثيرٍ.

(٢) أرادَ في حالِ عَرْضِ القِراءَةِ عليهِ مِن قِبَلِ الطَّلَبَةِ.

(٣) هذا المذْهَبُ يَسْتَلْزِمُ عَدَّ البَسْمَلَةِ آيَةً مِنْها.

(٤) النَّشر، لابن الجزَريِّ (٢/٤١١).

وَقالَ ابنُ الجَزَريِّ: «صَحَّ عِنْدَ أهْلِ مَكَّةَ قُرَّائِهِم وعُلمائِهِم وأئمَّتِهِم ومَن رُوِيَ عَنْهُم، صِحَّةً اسْتَفاضَتْ وَاشْتَهَرتْ وذاعَتْ وَانْتَشَرَتْ حتَّى بَلَغَتْ حَدَّ التَّواتُرِ، وَصَحَّتْ أيْضًا عَنْ أبي عَمْرٍو مِن رِوايَةِ السُّوسِيِّ[(١)]، وعَنْ أبي جَعْفَرٍ مِن رِوايَةِ العُمَريِّ[(٢)]»[(٣)].

وَالمقْصودُ بيانُ أنَّ هذا التَّكبيرَ ليسَ مِنَ البِدَعِ، لكِن يَنْبَغي أن لا يَفْعَلهُ القارئُ إلَّا أن يكونَ مَنقولًا لهُ في الرِّوايَةِ الَّتي يَقْرَأُ بها، كقِراءَةِ ابنِ كَثيرٍ.

وهذا إن وَقَعَ وكانَ سائغًا لأحَدٍ في زَمانِنا فهُوَ لقارئٍ مُختَصٍّ؛ لأنَّ العامَّةَ اليَوْمَ إنَّما يَقْرَأ أكثَرُهُم بروايَةِ حَفْصٍ عَن عاصِمٍ، وأهْلُ المغرِبِ الإسْلاميِّ يَقرأونَ بقِراءَةِ نافِعٍ مِن رِوايَتَي وَرْشٍ وَقالونَ، وهَؤلاءِ لم يُنْقَلْ تَكْبيرُ الخَتْمِ في قِراءَتِهِم، فعَلَيْهِ فلا يَنبَغي العَمَلُ بهِ، سِوَى أهْلِ السُّودانِ فَعِنْدَهُمُ القراءَةُ بِرِوَايَةِ السُّوسِيِّ عَنْ أَبي عَمْرٍو، وَفِيها التَّكبيرُ.

وسُئِلَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيميَّةَ عن جماعَةٍ اجتَمَعُوا في خَتْمَةٍ وهُم يَقرأونَ لعاصِمٍ وأبي عَمْرٍو، فإذا وَصَلُوا إلى سُورَةِ (الضُّحَى) لم يُهَلِّلُوا ولم يُكَبِّروا إلى آخِرِ الخَتْمةِ، ففِعْلُهُم ذلكَ هُوَ الأفْضَلُ أم لا؟

---

(١) السُّوسِيُّ: هُوَ أبو شُعَيبٍ صالحُ بْنُ زِيادٍ أحَدُ الثِّقاتِ من رُواةِ قراءَةِ أبي عَمْرِو بْنِ العَلاءِ أحَدِ الأئمَّةِ السَّبْعَةِ.

(٢) العُمَريُّ هذا هُوَ الزُّبَيرُ بْنُ مُحمَّدٍ، أحَدُ الثِّقاتِ راوي قِراءَةِ أبي جَعْفَرٍ يزيدَ بْنِ القَعْقاعِ أحَدِ الأئمَّةِ القُرَّاءِ العَشَرَةِ.

(٣) النَّشر، لابنِ الجَزَرِيِّ (٢/٤١٠).

فأجابَ: «نَعَمْ، إذا قَرَأُوا بغيرِ حَرْفِ ابنِ كَثيرٍ كانَ تَرْكُهُمْ لذلكَ هُوَ الأفْضَلَ، بلِ المشْروعَ المسْنونَ، فإنَّ هؤلاءِ الأئمَّةَ مِنَ القُرَّاءِ لم يكونُوا يُكَبِّرونَ لا في أوائلِ السُّوَرِ وَلا في أواخِرِها»(١).

١٢ ـ دُعاء الخَتْمِ:

لا يَثْبُتُ فيهِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ صِيغَةٌ وَلا فَضيلَةٌ وَلا شَيْءٌ(٢)، وإنَّما ثَبَتَ فيهِ مِنَ الأثَرِ:

عَنْ أنَسِ بْنِ مالكٍ، رضي الله عنه، أنَّه «كانَ إذا خَتَمَ القرآنَ

---

(١) مجمُوع الفتاوى، لابنِ تَيْمِيَّة (١٣/٢٢٦).

وَنَفيُهُ التَّكبيرَ عن قِراءَةِ أبي عَمْرٍو معَ ما تَقدَّمَ ذِكْرُهُ عَنِ السُّوسيِّ، وَجْهُهُ: المشْهورُ المعروفُ مِن قِراءَةِ أبي عَمْرٍو، والَّذي ذكَرَهُ ابنُ الجزريِّ زيادَةُ علمٍ وفائِدةٌ مَن عارِفٍ.

(٢) أخرَجَ البَيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٠٨٢)، ومِن طَريقِهِ: ابنُ الْجَزَريِّ في «النَّشر» (٢/٤٦٤-٤٦٥)، مِن طَريقِ عَمْرِو بْنِ شَمِرٍ (تحرَّف إلى: سَمُرَةَ)، عَنْ جابِرٍ الجُعْفيِّ، عَنْ أبي جَعْفَرٍ، قالَ: كانَ عَليُّ بْنُ حُسَيْنٍ يَذْكُرُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه «كانَ إذا ختَمَ القرآنَ حَمِدَ اللهَ بمَحامِدَ»، فَساقَ حَديثًا طويلًا.

وقالَ البَيهقيُّ قبلَ إيرادِ هذا الْحَديثِ: «وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبيِّ ﷺ في دُعاءِ الخَتْمِ حَديثٌ مُنْقَطِعٌ بإسْنادٍ ضَعيفٍ، وَقَدْ تَساهَلَ أهْلُ الْحَديثِ في قَبولِ ما وَرَدَ مِنَ الدَّعَواتِ وَفَضائِلِ الأعْمالِ متى ما لم يَكُن مِن رُواتِهِ مَن يُعْرَفُ بوَضْعِ الْحَديثِ أوِ الكَذِبِ في الرِّوايَةِ».

قُلْتُ: وليسَ الأمْرُ كما قالَ غَفَرَ اللهُ لَهُ، فإنَّ عَمْرَو بْنَ شَمِرٍ كَذَّابٌ مَعروفٌ، وجابِرًا الجُعفيَّ متَّهمٌ بالكَذِبِ.

وَفي البابِ خَبرٌ واهٍ مِن حَديثِ أبي هُرَيْرَةَ، وثانٍ مُعضَلٌ، ذكَرهما ابنُ الْجَزَريِّ في «النَّشر» (٢/٤٦٤).

جَمَعَ وَلَدَهُ وأَهْلَ بَيْتِهِ فَدَعا لَهُمْ»[١].

وَالعَمَلُ بِهِ مَنْقولٌ عَنْ جَماعَةٍ مِنَ السَّلَفِ، مِنْهُم: مُجاهِدُ بْنُ جَبْرٍ، وعَبْدَةُ بْنُ أبي لُبابَةَ، وَالْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، وسَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ[٢].

وَذَهَبَ الإمامُ أحمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إلى حُسْنِهِ، وَاختارَ العَمَلَ بِهِ.

قالَ حَنْبَلُ بْنُ إسْحاقَ: سَمِعْتُ أحمَدَ يَقولُ في خَتْمِ الْقرآنِ:

---

(١) أَثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ سَعيدُ بْنُ مَنْصورٍ (رقم: ٢٧ ـ فَضائل القُرآن)؛ والدَّارِميُّ (رقم: ٣٣٤٨)؛ وَالفِريابيُّ في «فَضائل القُرْآن» (رقم: ٨٣، ٨٤)؛ وَالطَّبرانيُّ في «الكبير» (رقم: ٦٧٤)؛ وَالبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٠٧٠)، مِن طَريقينِ عَنْ ثابِتٍ، عَنْ أنَسٍ، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ.
تابَعَ ثابتًا: قَتادَةُ عَنْ أنَسٍ، بنَحوِهِ.
أخرَجَهُ ابنُ المبارَكِ في «الزُّهد» (رقم: ٨٠٩)؛ وابنُ أبي شَيْبَة (رقم: ٣٠٠٢٩)؛ وأبو عُبَيْدٍ في «فَضائل القُرْآن» (ص: ١٠٩)؛ وابنُ الضُّرَيْسِ (رقم: ٨٤)؛ والفِرْيابيُّ (رقم: ٨٥، ٨٦)، مِن طَريقَينِ عَنْ قَتادَةَ. وإسْنادُهُ صَحيحٌ.
قالَ البيهقيُّ: «هذا هُوَ الصَّحيحُ مَوْقوفٌ، وقَدْ رُوِيَ مِن وَجْهٍ آخَرَ عَن قَتادَةَ عَنْ أنَسٍ مَرْفوعًا، وليْسَ بشَيءٍ». ثُمَّ أسْنَدَه (رقم: ٢٠٧١) ثُمَّ قالَ: «رَفْعُهُ وَهْمٌ، وفي إسْنادِهِ مَجاهيلُ، وَالصَّحيحُ رِوايَةُ ابنِ المبارَكِ عَن مِسْعَرٍ مَوْقوفًا على أنَسِ بْنِ مالكٍ».

(٢) أخرَجَ ذلكَ عنْهُم: ابنُ أبي شيبة (رقم: ٣٠٠٣١)؛ وأبو عُبيدٍ (ص: ١٠٧)؛ وابنُ الضُّرَيْس (رقم: ٤٩، ٨١، ٨٦)؛ والفِريابيُّ (رقم: ٨٨-٩٢)، وهُوَ صَحيحٌ.
وأخرَجَ ابنُ أبي شَيبَة (رقم: ٣٠٠٣٣)؛ والفريابيُّ (رقم: ٨٧)، بإسنادٍ صحيحٍ عن مُجاهِدٍ قالَ: «الرَّحمَةُ تَنْزِلُ عنْدَ خَتْمِ القرآنِ».

«إذا فَرَغْتَ مِن قِراءَتِكَ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ فارْفَعْ يَدَيْكَ في الدُّعاءِ قَبْلَ الرُّكوعِ». قُلْتُ: إلى أيِّ شَيءٍ تَذْهَبُ في هذا؟ قالَ: «رأيْتُ أهْلَ مَكَّةَ يَفْعَلُونَهُ، وكانَ سُفْيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَفْعَلُهُ مَعَهُم بمكَّةَ».

قالَ عبَّاسُ بْنُ عَبْدِالعَظيمِ: «وكَذلكَ أدْرَكْتُ النَّاسَ بالبَصْرَةِ وبمكَّةَ، ورَوَى أهْلُ المدينَةِ في هذا أشْياءَ، وذُكِرَ عَنْ عُثْمانَ رضي الله عنه».

وَقالَ الْفَضْلُ بْنُ زِيادٍ: سَألْتُ أبا عَبْدِاللهِ، يَعني أحمَدَ بْنَ حنْبَلٍ، فقُلْتُ: أختِمُ القُرآنَ، أجْعَلُهُ في التَّراويحِ أو في الوِتْرِ؟ قالَ: «اجْعَلْهُ في التَّراويحِ، يكونُ لَنا دُعاءٌ بينَ اثنينِ». قُلْتُ: كيْفَ أصْنَعُ؟ قالَ: «إذا فَرَغْتَ مِنْ آخِرِ القُرآنِ فارْفَعْ يَدَيْكَ قبلَ أن تَرْكَعَ، وادْعُ بِنا ونحْنُ في الصَّلاةِ، وأطِلِ القِيامَ». قُلْتُ: بِمَ أدْعو؟ قالَ: «بِما شِئْتَ». قالَ: فَقُلْتُ كَما أمَرَني وهُوَ خَلْفي، يَدْعُو قائِمًا، ويَرْفَعُ يَدَيْهِ[1].

وَقالَ أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ: «فلمَّا فرَغَ - يعني الإمامَ - مِن قِراءَةِ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ رَفَعَ الإمامُ يَدَيْهِ في الصَّلاةِ وَرَفَعَ النَّاسُ، وأحمَدُ مَعَنا، فقامَ ساعَةً يَدْعُو، ثُمَّ رَكَعَ»[2].

فحاصِلُ هذا: أنَّ الدُّعاءَ عِنْدَ خَتْمِ القُرآنِ فِعْلٌ سَلَفِيٌّ قَديمٌ، لا يُوصَفُ فاعِلُهُ بالإحْداثِ؛ للمَأثورِ الَّذي ذكَرْتُ عَنْ أنسٍ وغَيرِهِ.

---

(١) النَّشر، لابن الجَزَريِّ (٢/٤٥٥-٤٥٦). ونَقَلَ أبو داودَ في «المسائل» (ص: ٦٤) عن أحمدَ نحوَ الَّذي حكاهُ حنبَلٌ عن أهْلِ مكَّة وسُفيانَ.

(٢) مسائل الإمام أحمَد بن حنبل، رواية أبي داوُد (ص: ٦٣-٦٤).

لكنَّه ليسَ بسُنَّةٍ، وإنَّما يُقالُ فيهِ: هُوَ حَسَنٌ جائِزٌ، وحُسْنُهُ مِن جِهَةِ أنَّ قِراءَةَ الْخَتْمَةِ عَمَلٌ صالحٌ كَثيرُ الثَّوابِ عَلى التِّلاوَةِ، ومِنْ أسْبابِ إجابَةِ الدُّعاءِ أن يُقَدِّمَ الإنْسانُ بينَ يَدَي دُعائِهِ عَمَلًا صالحًا.

١٣ ـ خَتْمُ التِّلاوَةِ بالتَّصْديقِ مِمَّا جَرَتْ بِهِ عادَةُ القُرَّاءِ، ولَيْسَ بسُنَّةٍ:

قَوْلُ التَّالي عنْدَ خَتْمِ التِّلاوَةِ: (صَدَقَ اللهُ الْعَظيمُ) لم يَرِدْ فيهِ حَديثٌ وَلا أثَرٌ، وأصْلُ ذلكَ في أقْدَمِ ما رَأيْتُ ما ذَكَرَهُ الْحكِيمُ التِّرمذيُّ الصُّوفيُّ مِن عُلماءِ المئَةِ الثَّالِثَةِ، فإنَّه قالَ في جُملَةِ أشياءَ مِنَ الأدَبِ معَ القُرآنِ: «وإذا انْتَهَت قِراءَتُهُ أن يُصَدِّقَ رَبَّهُ، وَيَشْهَدَ بالبَلاغِ للرُّسُلِ صَلَواتُ اللهِ عليهِمْ، وَيَشْهَدَ على ذلكَ أنَّه حَقٌّ، فيَقولَ: صَدَقْتَ رَبَّنا، وبَلَّغَتْ رُسُلُكَ، ونَحْنُ على ذلكَ مِنَ الشَّاهِدينَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنا مِن شُهَداءِ الْحَقِّ، القائِمينَ بالقِسْطِ، ثُمَّ يَدْعو بدَعَواتِهِ»[(١)]، ثُمَّ رأيْتُ جماعَةً تابَعوهُ على ذِكْرِهِ، منْهُمُ الْحَليميُّ صاحِبُ «شُعَبِ الإيمان»[(٢)] وعلى أثَرِهِ البَيْهَقيُّ[(٣)]، وَمِمَّن بَعْدَهُم أبو عَبْدِاللهِ القُرْطُبيُّ المفسِّرُ[(٤)].

وأمَّا الصِّيغَةُ المسْتَعْمَلةُ عنْدَ القُرَّاءِ اليَوْمَ (صَدَقَ اللهُ الْعَظيمُ)، فأصْلُها في سُنَّةِ النَّبيِّ ﷺ في غيرِ ما خَبَرٍ، مِن ذلكَ:

حَديثُ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ، رضي الله عنه، قالَ: خَطَبَنا رَسُولُ اللهِ ﷺ،

---

(١) نوادر الأصول، للحَكيم (ص: ٣٣٣ ـ الطَّبعة المختصرة).

(٢) ذكَر ذلكَ في «المنهاج في شُعَبِ الإيمان» (٢/٢١٠).

(٣) في كتابِهِ «شُعب الإيمان» (٢/٣١٩) نَقلًا عَنِ الْحَليميِّ.

(٤) في «الجامع لأحكام القرآن» (١/٢٧-٢٨)، والتِّذْكار (ص: ١٢٦).

فأَقْبَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ، رضي الله عنهما، عليهِما قَميصانِ أحمَرانِ، يَعْثُرانِ وَيَقومانِ، فنزَلَ فأخَذَهُما، فصَعِدَ بهِما المنبَرَ، ثُمَّ قالَ: «**صَدَقَ اللهُ ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾** [التغابن: ١٥]، **رَأَيْتُ هٰذَيْنِ فلم أَصْبِرْ**»، ثُمَّ أخَذَ في الْخُطْبَةِ[(١)].

أقولُ: وَلا يَدُلُّ هذا الْحَديثُ وشِبْهُهُ على اسْتِحْسانِ صَنيعِ القُرَّاءِ فيما يَفْعَلونَهُ عَقِبَ كُلِّ تِلاوَةٍ، فإنَّهُم جَعَلوهُ كالسُّنَّةِ الثَّابِتَةِ بمنزِلَةِ الاسْتِعاذَةِ المأمورِ بها عنْدَ الابْتِداءِ، وهذا غَلَطٌ على الشَّرْعِ، صيَّرَ العامَّةَ يَظنُّونَ ذلكَ كالْجُزْءِ الَّذي لا بُدَّ منْهُ لخَتْمِ التِّلاوَةِ.

لكِنْ في الْحَديثِ دَلالَةٌ على حُسْنِ ذلكَ لو وَقَعَ أحْيانًا، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحمَّدٍ ﷺ، وحَيثُ لم يَرِدْ عنْهُ جَعْلُهُ مِن سُنَّةِ التِّلاوَةِ، فالواجِبُ الوُقوفُ عنْدَ ذلكَ، فإنَّه كانَ أشَدَّ الأمَّةِ تَعظِيمًا لكَلامِ رَبِّهِ تعالى.

١٤ ـ استِماع القُرآنِ:

مُسْتَمِعُ القرآنِ يُشارِكُ القارئَ في وُجوبِ إخلاصِ النيَّةِ، والتَّدَبُّرِ، والتَّخَلُّقِ بأخلاقِ القُرآنِ، والحَذَرِ من القَوْلِ فيه بغَيرِ عِلْمٍ، ومن الْمِراءِ فيه، كَما يُشارِكُهُ في الخُشُوعِ عندَ استِماعِهِ، وإجابَةِ الآيةِ،

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحمَدُ (٥/٣٥٤)؛ وأبو داوُدَ (رقم: ١١٠٩)؛ والتِّرمذيُّ (رقم: ٣٧٧٤)؛ والنَّسائيُّ (رقم: ١٤١٣، ١٥٨٥)؛ وابنُ ماجة (رقم: ٣٦٠٠)، مِن طُرُقٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ واقِدٍ، قالَ: حَدَّثَني عَبْدُاللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أبيهِ، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ، وقالَ التِّرمذيُّ: «حَديثٌ حَسَنٌ غَريبٌ».

والسُّجودِ عنْدَ اسْتماعِهِ آيَةَ السَّجْدَةِ، وغيرِ ذلكَ مِنَ الآدابِ والأحكامِ الَّتي تُدْرَكُ مِمَّا تقدَّمَ.

ويختَصُّ بوُجُوبِ الإنْصاتِ، لقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

ومِمَّا يحْسُنُ التَّنبيهُ عَليهِ أنَّ النَّاسَ اليَوْمَ يَسْتَمِعُونَ القُرآنَ عَن طَريقِ الوَسائلِ السَّمْعِيَّةِ بصَوْتِ قارئٍ مُسَجَّلٍ، فهَل لذلكَ حُكْمُ اسْتِماعِهِ مِنَ القارئِ بحَضْرَتِهِ؟

الْجَوابُ: نَعَمْ؛ لأنَّ العِبْرَةَ بالقِراءَةِ، وهِيَ حاصِلةٌ، فعَليهِ فإنَّه يجبُ الإنْصاتُ لها، كما يَسْجُدُ للتِّلاوَةِ إذا اسْتَمَعَ آيَةَ السَّجْدَةِ.

وَأمَّا الأجْرُ فيهِ، فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنهما، قالَ: «مَنِ اسْتَمَعَ آيَةً مِنْ كِتابِ اللهِ كانَت لَهُ نُورًا يَوْمَ القِيامَةِ»[1].



(١) أَثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ عبْدُالرَّزَّاق (رقم: ٦٠١٢)، ومِن طَريقِهِ: الدَّارميُّ (رقم: ٣٢٤٤)، قالَ: أخبَرَنا ابنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطاءٍ، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ، به. وهذا إسْنادٌ صَحيحٌ، وابنُ جُرَيجٍ عَن عَطاءٍ متَّصلٌ، وهذا هُوَ عَطاءُ بْنُ أبي رَباحٍ، والخَبَرُ لا يُقالُ مثْلُهُ مِن قِبَلِ الرَّأيِ.

المبحث الثالث
أحكام تتعلَّق بالمصاحِف

تَعْظيمُ المصْحَفِ شُعْبَةٌ مِنَ الإيمانِ، ذلكَ لما فيهِ مِن كَلامِ اللهِ رَبِّ العالمينَ تَبارَكَ وَتعالى، وقَدْ ترتَّبَ على هذا التَّعظيمِ أحْكامٌ ومَسائِلُ كَثيرَةٌ، كَرِدَّةِ المسْتَهينِ بهِ، وانْعِقادِ اليَمينِ بالْحَلِفِ بهِ، وغيرِ ذلكَ.

وقَصَدْتُ في هذا المبْحَثِ ذِكْرَ طَرَفٍ مِنْ تلكَ الأحْكامِ، وهُوَ ما تَمَسُّ حاجَةُ التَّالي إلى مَعْرِفَتِهِ، فإلَيْكَ ذلكَ:

١ ـ مَسُّ المصْحَفِ معَ الْحَدَثِ:

تَقدَّمَ في أَدَبِ القارئِ بَيانُ جَوازِ قِراءَتِهِ للقُرآنِ معَ الْحَدَثِ، أصْغَرَ كانَ أو أكْبَرَ، وَمِثْلُهُ القَوْلُ في مَسِّ المصْحَفِ، معَ الْحَثِّ عَلى الطَّهارَةِ اسْتِحْبابًا.

وَالوَجْهُ في الْجَوازِ: أنَّه الأصْلُ، ولم يَثْبُتْ ما يَنقُلُهُ عَن ذلكَ.

وَتَقدَّمَ في المبحَثِ السَّابِقِ حَديثُ ابنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنهما، أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْخَلاءِ، فقُرِّبَ إليهِ طَعامٌ، فَقالُوا: ألَا نأتِيكَ بوَضُوءٍ؟ قالَ: «**إنَّما أُمِرْتُ بالوُضوءِ إذا قُمْتُ إلى الصَّلاةِ**».

وفيهِ دَليلٌ على أنَّ مَسَّ المصْحَفِ لم يُؤمَرْ بالوُضُوءِ لَهُ.

وأكْبَرُ ما تَعَلَّقَ بهِ مَن مَنعَ المحْدِثَ مِن مَسِّ المصْحَفِ آيَةٌ وَحَديثٌ:

فأمَّا الآيَةُ فقَوْلُهُ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقِعَة: ٧٧ ـ ٧٩]، فقالُوا: دلَّتِ الآيَةُ على حُرْمَةِ مَسِّ المصْحَفِ لمن لم يكُن على طَهارَةٍ.

وَهذا التَّفسِيرُ خَطَأٌ في اللُّغَةِ، فإنَّ فاعِلَ الطَّهارَةِ لا يُسَمَّى (مُطَهَّرًا) وإنَّما يُقالُ فيهِ: (مُطَّهِّر) و(مُتَطَهِّر) بصِيغَةِ اسْمِ الفاعِلِ، فهذا دَلِيلٌ على أنَّ المعنى في ذلكَ لا يَعودُ إلى الْمُكلَّفِ، ولِذا قالَ مَن قالَ مِنَ السَّلَفِ: ﴿ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ الملائِكَةُ، وهذا التَّفسِيرُ هُوَ المناسِبُ لعَوْدِ الضَّميرِ في قَوْلِهِ: ﴿يَمَسُّهُۥٓ﴾ فإنَّه في أصْلِ اللُّغَةِ إنَّما يَعودُ إلى أقْرَبِ مَذْكورٍ في السِّياقِ، وهُوَ هُنا الْكِتابُ المكْنُونُ، وهُوَ عِنْدَ اللهِ تعالى في السَّماءِ، كَما قالَ سُبْحانَهُ: ﴿فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ﴾ [عَبَسَ: ١٣ ـ ١٦].

وَلَوْ قالَ قائِلٌ: يَحْسُنُ بالمسْلِمِ اكْتِسابُ الطَّهارَةِ ما اسْتَطاعَ لمسِّ المصْحَفِ تَشَبُّهًا بالملائِكَةِ في تِلْكَ الصِّفَةِ، فأقولُ: نَعَمْ، هذا مَعنى صَحِيحٌ يُسْتَفادُ مِن شَرْعِيَّةِ التَّشَبُّهِ بالملائِكَةِ في صِفَتِهِمْ، وقَدْ جاءَ النَّدْبُ إليهِ، كَما في حَديثِ جابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، رضي الله عنه، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:

«**أَلَا تَصُفُّونَ كَما تَصُفُّ الملائِكَةُ عِنْدَ رَبِّها؟**». قالَ: قُلْنا: يا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ تَصُفُّ الملائِكَةُ عِنْدَ رَبِّها؟ قالَ: «**يُتِمُّونَ الصُّفوفَ الأُوَلَ، وَيَتَراصُّونَ في الصَّفِّ**»[1].

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أحمَدُ (٥/١٠١، ١٠٦)؛ ومُسْلِمٌ (رقم: ٤٣٠)؛ =

لكنْ غايَةُ ما يُفِيدُهُ مِثْلُ هذا الاسْتِدْلالِ هُوَ اسْتِحبابُ التَّطهُّرِ لمسِّ المصْحَفِ، أمَّا الوُجوبُ فلا يَنْهَضُ دَليلًا عليهِ.

وَأمَّا الْحَديثُ الَّذِي اسْتَدلُّوا بهِ على فَرْضِ الطَّهارَةِ لذلكَ، فهُوَ حَدِيثُ: «**لا يمَسُّ القُرآنَ إلَّا طاهِرٌ**».

وَهذا على لَفْظِ النَّفي وَمَعْناهُ النَّهيُ، وَقَدْ بيَّنْتُ وَجْهَهُ في مَوْضِعٍ آخَرَ بِما حاصِلُهُ: أنَّ وَصْفَ (طاهِر) ثابِتٌ للمُسْلِمِ بإسْلامِهِ، لا يُزيلُهُ عَنْهُ حَدَثٌ إلَّا الكُفْرُ، لما جاءَ مِنْ حَديثِ أبي هُرَيْرَةَ:

أنَّه لَقِيَهُ النَّبيُّ ﷺ في طَريقٍ مِن طُرُقِ المدينَةِ وهُوَ جُنُبٌ، فانْسَلَّ فَذَهَبَ فاغْتَسَلَ، فتفَقَّدَهُ النَّبيُّ ﷺ، فلمَّا جاءَهُ قالَ: «**أيْنَ كُنْتَ يا أبا هُرَيْرَةَ؟**». قالَ: يا رَسُولَ اللهِ، لَقِيتَني وَأنا جُنُبٌ، فكَرِهْتُ أن أُجالِسَكَ حتَّى أغْتَسِلَ، فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**سُبْحانَ اللهِ! إنَّ المؤمِنَ** (وفي لَفْظٍ: **المسْلِمَ**) **لا يَنْجُسُ**».

وكَذلكَ وَقَعَ لحُذَيْفَةَ بْنِ اليَمانِ نَحْوُ قِصَّةِ أبي هُرَيرَةَ[1].

فهذا دَليلٌ بَيِّنٌ عَلى أنَّ الطَّهارَةَ ثابِتَةٌ للمُسْلِمِ لا يُزيلُها عَنْهُ جَنابَةٌ أو ما دُونَها.

= وأبو داوُدَ (رقم: ٦٦١)؛ وَالنَّسائيُّ (رقم: ٨١٦)؛ وابنُ ماجَةَ (رقم: ٩٩٢)، مِن طُرُقٍ عَنِ الأعْمَشِ، عَنِ المسَيَّبِ بْنِ رافِعٍ، عَن تَميمِ بْنِ طَرَفَةَ، عَن جابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، به.

(١) حَديثٌ صَحيحٌ. متَّفقٌ عليهِ مِن حَديثِ أبي هُرَيْرَةَ: أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٢٧٩، ٢٨١)؛ ومُسْلِمٌ (رقم: ٣٧١). وانفرَدَ بهِ مسلمٌ (رقم: ٣٧٢) عَن حُذَيْفَةَ.

وَهذا بِخلافِ الكافِرِ، فإنَّ اللهَ تعالى قالَ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التَّوْبَة: ٢٨]، وبِغَضِّ النَّظَرِ عَن مَعنى النَّجاسَةِ فيهِ، فإنَّه وَصْفٌ مانِعٌ لَنا مِن تمكينِهِ مِن مَسِّ المصْحَفِ في الأصْلِ، وَالاسْتِثْناءُ من ذلكَ على ما سَيأتي واقِعٌ بِقَيْدٍ.

ويَتأيَّدُ هذا الَّذي ذكَرْتُهُ في تَفسِيرِ حَديثِ «**لا يَمَسُّ القُرآنَ إلَّا طاهِرٌ**» أنَّ في طُرُقِهِ ما بيَّنَ سَبَبهُ، وهُوَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ بعَثَ بهِ إلى أهْلِ اليَمَنِ، وفيهِم أهْلُ كِتابٍ، فنبَّهَ بذلكَ على عَدَمِ تَمكينِهِم مِنَ المصاحِفِ للمَعنى الَّذي ذَكَرْتُ[1].

وَعَنِ الْحَسَنِ البَصْريِّ، رَحِمَهُ اللهُ، أنَّه كانَ لا يَرَى بأسًا أن يَمَسَّ المصْحَفَ على غَيرِ وُضُوءٍ، ويَحمِلُهُ إنْ شاءَ[2].

وَالمذاهِبُ المنْقُولَةُ عَنِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحابَةِ وَالتَّابِعينَ لَيْسَ فيها ما يُعارِضُ هذا في التَّحقِيقِ.

كالَّذي جاءَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أبي وَقَّاصٍ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فعَنْ مُصْعَبٍ ابنِهِ، قالَ: كُنْتُ أمْسِكُ المصْحَفَ على سَعْدِ بْنِ أبي وَقَّاصٍ،

---

(١) وتَفْصيلُ القَوْلِ في الْحَديثِ بيانًا لدرجَتِهِ وَمعناه في كتابي «حُكْمُ الطَّهارَةِ لغيرِ الصَّلوات»، وقَدْ ترجَّحَ لي أنَّه حَدِيثٌ ضَعيفٌ، أحْسَنُ طُرُقِهِ رِوايةٌ مُرْسَلَةٌ، وليسَ له طَريقٌ مَوصُولٌ صالحٌ. وانْظُر أيْضًا حولَ معنى الحَديثِ كِتابي «الأجوبة المرضيَّة عن الأسئلةِ النَّجديَّة» (ص: ٣٥-٣٩).

(٢) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أبو عُبَيْدٍ في «فَضائل القُرْآن» (ص: ٤٠١)، قالَ: حَدَّثنا يَزيدُ، عَنْ هِشام، عَنِ الْحَسَنِ، به. وهذا إسْنادٌ صَحيحٌ، يزيدُ هُوَ ابنُ هارونَ، وهِشامٌ هُوَ ابنُ حَسَّانَ.

فاحتَكَكْتُ، فقالَ سَعْدٌ: «لَعَلَّكَ مَسِسْتَ ذَكَرَكَ؟». قالَ: فقُلْتُ: نَعَمْ. فقالَ: «قُم فَتَوَضَّأْ». فقُمْتُ فتوَضَّأْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ[١].

وعَنِ ابنِ عُمَرَ، أنَّه «كانَ لا يَأخُذُ المصْحَفَ إلَّا وهُوَ طاهِرٌ»[٢].

وَرُوِيَ عَنْ عَطاءِ بْنِ أبي رَباحٍ وَطاوُسٍ اليَمانيِّ وَمُجاهِدٍ المكِّيِّ[٣] وغيرِهِم نحْوُ ذلكَ.

فهذا وشِبْهُهُ منْهُم محمُولٌ على اسْتِحْبابِ الطَّهارَةِ، وإنَّما ظَهَرَ التَّصريحُ بحُرْمَةِ مَسِّ المصْحَفِ بغيرِ طَهارَةٍ فيمَن بعْدَهُم.

---

(١) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَه مالكٌ في «الموطَّأ» (رقم: ١٠١)، عَنْ إسْماعِيلَ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أبي وَقَّاصٍ، عَن مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، به. وإسْنادُهُ صَحيحٌ.

(٢) أخرَجَهُ أبو عُبيدٍ في «فَضائل القُرْآن» (ص: ١٢٢)، قالَ: حَدَّثنا أبو مُعاوِيَةَ، عَنْ عُبَيْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ، عَن نافِعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، به. وأعادَهُ (ص: ٤٠٠) بنَفْسِ الإسْنادِ، لكنْ فيهِ (عَبْدالله) بدَلَ (عُبيدالله)، وعَبدُاللهِ ضَعيفٌ، وعُبيدُالله ثقةٌ. وأخرَجَ الأثرَ ابنُ أبي شَيْبَةَ (رقم: ٧٥٠٦ ـ عَوَّامة)؛ وابْنُ المنْذِر في «الأوسَطِ» (رقم: ٦٢٩)، مِن طَريقِ عَبْدِالله بن نُمَيْرٍ، وَاختَلَفَتْ نُسَخُ «المصنَّفِ» فَفي بَعضِهَا (عُبَيدالله) وفي بَعضِهَا (عَبدالله)، وعَلى الثَّاني عِنْدَ ابنِ المنذِرِ، وصَوابُهُ في الجَميعِ (عُبَيْدالله)، فأبو مُعاوِيَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ مَعْرُوفانِ بالرِّوايَةِ عَنْهُ دُونَ أخيهِ (عَبدالله)، وعَلَيْهِ فَالأثَرُ صَحِيحٌ.

(٣) قالَ سعيدُ بْنُ منْصورٍ (رقم: ١٠١ ـ فضائل): حَدَّثنا شَريكٌ، عَن لَيْثٍ، عَن عَطاءٍ، وَطاوُسٍ، وَمُجاهِدٍ، أنَّهُم قالُوا: «لا يَمَسُّ القرآنَ إلَّا وَهُوَ طاهِرٌ، أو قالُوا: المصْحَفَ». وإسْنادُهُ ضَعيفٌ، شَريكٌ هُوَ القاضي، وَلَيْثٌ هُوَ ابنُ أبي سُلَيْمٍ، ضَعيفانِ.

فجُملَةُ القَوْلِ في هذه المسألةِ: أنَّ التَّطهُّرَ بمعناهُ الشَّرعِيِّ لمسِّ المصْحَفِ مُسْتَحَبٌّ وليسَ بواجِبٍ(١).

٢ ـ السَّفَرُ بالمصْحَفِ إلى أرْضِ الكفَّارِ:

أصْلُ هذهِ المسألَةِ حَديثُ عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ، رضي الله عنهما، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لا تُسافِرُوا بالقُرآنِ، فإنِّي لا آمَنُ أن يَنالَهُ العَدُوُّ**».

وَفي لَفْظٍ: عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ أنَّه «كانَ يَنْهَى أن يُسافَرَ بالقرآنِ إلى أرْضِ الْعَدُوِّ، مَخافَةَ أن يَنالَهُ العَدُوُّ»(٢).

---

(١) وَمِمَّا يَحْسُنُ التَّنبيهُ عليهِ قَبْلَ مُفارَقَةِ هذهِ المسألَةِ، ما رأيْتُ الاسْتدلالَ بهِ عِندَ قَليلٍ مِن متأخِّري العُلماءِ، وكَثيرٍ مِنَ العامَّةِ لوجوبِ التَّطهُّرِ لمسِّ المصْحَفِ، ذلكَ هُوَ قِصَّةُ إسْلامِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، رضي الله عنه، حينَ دخَلَ على أخْتِهِ فرأى صَحيفَةً، قالَ عُمَرُ: «فقُلْتُ: ما هذهِ الصَّحيفَةُ ههُنا؟ فقالَت لي: دَعْنا عَنْكَ يا ابنَ الْخَطَّابِ، فإنَّكَ لا تَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنابَةِ وَلا تَتَطهَّرُ وَهذا لا يَمَسُّهُ إلَّا المطَهَّرونَ، فما زلتُ بها حتَّى أعْطَتْنيها».

والعامَّةُ يزيدونَ فيهِ: فذهَبَ فاغْتَسَلَ.

وهذهِ الزِّيادَةُ كَذِبٌ لا أصْلَ لها في القِصَّةِ، ثُمَّ كيْفَ تَصِحُّ الطَّهارَةُ الشَّرعِيَّةُ مِن مُشْرِكٍ؟ فعُمَرُ ساعَتَها لم يكُن أسْلَمَ بَعْدُ.

أمَّا الرِّوايةُ دونَ الزِّيادَةِ العامِّيَّةِ فأخرَجَها البزَّارُ في «مسنَده» (رقم: ٢٧٩)، مِن طَريقِ إسْحاقَ بْنِ إبراهيمَ الْحُنَيْنِيِّ، عَنْ أسامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أبيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قالَ: قالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فذكَرَ ذلكَ في قِصَّةٍ فيها طُولٌ.

قُلْتُ: وإسْنادُهُ واهٍ جِدًّا، الحُنينيُّ هذا ضَعيفُ الْحَديثِ، وشَيخُهُ أسامَةُ هُوَ ابنُ زَيْدِ بْنِ أسْلَمَ ضَعيفٌ مثْلُهُ.

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. مُتَّفقٌ عليهِ: أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ٢٨٢٨)؛ ومُسْلِمٌ (رقم: ١٨٦٩)، وَاللَّفْظانِ لَهُ. وحَوْلَ الْحَديثِ كلامٌ في ذِكْرِ التَّعليلِ فيهِ، =

فهذا الحَديثُ صَريحٌ في النَّهيِ عنِ السَّفَرِ بالْمُصْحَفِ أو بَعْضِ القُرآنِ في صَحِيفَةٍ أو غيرِها، لا يحلُّ للمُسْلِمِ أن يُمكِّنَ مِن مَسِّهِ كافِرًا مُعادِيًا، وذلكَ مَخافَةَ تَعدِّيهِم عليهِ بالإهانَةِ.

والتَّعبِيرُ بلَفْظِ (العَدُوِّ) كالقَيْدِ، إذْ ليسَ كُلُّ كافِرٍ مُعادِيًا للمُسْلِمينَ، كَما قالَ تعالى في آيَةِ كَفَّارَةِ القَتْلِ: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النِّساء: ٩٢].

فَفرَّقَ اللهُ تعالى بينَ صِنْفَيْنِ مِنَ الْكُفَّارِ: العَدُوِّ المحارِبِ، والمسالِمِ الَّذي بينَ المسلِمينَ وبينَهُ عَهْدٌ ومِيثاقٌ، ولم يُسَمِّهِ عَدُوًّا معَ كُفْرِهِ، لأجْلِ الميثاقِ.

وَالَّذي يُتَصَوَّرُ منْهُ الاعْتِداءُ على القُرآنِ إنَّما هُوَ الكافِرُ الحربيُّ، لا مَن بينَهُ وبينَ المسْلمينَ عَهْدٌ.

وعَلَيْهِ: فحَمْلُ المصْحَفِ إلى أرْضِ الْحَرْبِ هُوَ المرادُ بالحَديثِ، أمَّا إلى أرْضِ عُهودٍ ومَواثيقَ يكونُ المسلِمُ آمِنًا فيها على القُرآنِ وَعلى دينِهِ، فَلا حرَجَ مِنْ أن يكونَ معَهُ فيها مُصْحَفُهُ، كما يَقْتَضِيهِ واقِعُ النَّاسِ في زَمانِنا.

= هَل هُوَ مِنْ قَوْلِ النَّبيِّ ﷺ، أو أُدْرِجَ مِن بَعْضِ الرُّواةِ؟ والصَّوابُ أنَّه مَرْفوعٌ إلى النَّبيِّ ﷺ، كما بَيَّنْتُهُ في كتاب «علل الحَديثِ».

وَقَدْ صَرَّحَ فُقَهاءُ الحنَفيَّةِ أنَّ المسْلِمَ إذا دَخَلَ بلادَ الْكُفَّارِ بأمانٍ جازَ حَمْلُ المصْحَفِ مَعَهُ إذا كانُوا يُوفُونَ بالعَهْدِ(١).

وَيَتفرَّعُ عَن هذهِ المسألةِ: هَل يَجوزُ أن يُعْطى الكافِرُ مُصْحَفًا يَقرأُ فيهِ بغرَضِ دَعْوَتِهِ إلى الإسْلامِ؟

تَقدَّمَ في المسألَةِ السَّابِقَةِ تأويلُ حَديثِ «**لا يَمَسُّ القرآنَ إلَّا طاهِرٌ**» على مَعنى: لا يُمَكَّنُ مِن مَسِّهِ إلَّا مُسْلِمٌ، وَلا يُخْتَلَفُ في إرادَةِ الكافِرِ بالمنْعِ بِمُقْتَضى هذا الْحَديثِ، وَكُلُّ مَن مَنَعَ المسْلِمَ المحْدِثَ مِن مَسِّ المصْحَفِ وهُمْ جُمْهُورُ العُلماءِ يمْنَعونَ الكافِرَ مِن مَسِّهِ، بل لم أجِدْ في أهْلِ العِلْمِ أحَدًا يُرخِّصُ لِلْكافِرِ في مَسِّ المصْحَفِ حتَّى عنْدَ الأمْنِ مِن تَعرُّضِهِ لهُ بالإهانَةِ، سِوَى بَعْضِ الأثَرِ المنْقولِ عَن بَعْضِ السَّلَفِ، كما سَيأتي ذكْرُهُ.

وَاسْتُثْنِيَ تَمكينُ الكافرِ مِن بَعْضِ القُرآنِ يكونُ في كِتابٍ بغَرَضِ دَعْوَتِهِ، اسْتِدْلالًا بحَديثِ ابنِ عبَّاسٍ في قِصَّةِ كِتابَةِ النَّبيِّ ﷺ لهِرَقْلَ ملِكِ الرُّومِ يَدْعوهُ إلى الإسْلامِ، وفيهِ آيَةٌ مِن كِتابِ اللهِ(٢).

---

(١) الدُّرّ المختار مع حاشِيَةِ ابنِ عابدين (٤/١٣٠).

(٢) قِصَّةُ هِرَقْلَ متَّفقٌ عليها، أخرَجها: البُخاريُّ (رقم: ٧، ومواضع أخرى)؛ ومُسْلِمٌ (رقم: ١٧٧٣).
وَهذا المعنى في الكِتابَةِ إلى الكافِرِ بالآيَةِ والآيتينِ حكَى النَّوويُّ الاتِّفاقَ على جَوازِهِ (انظُر: المجموع، للنَّوويِّ ٢/٨٤؛ فتح الباري، لابنِ حَجَرٍ ٦/١٣٤).

وَالَّذي تَحرَّرَ لي مِنَ النَّظَرِ في هذِهِ المسألَةِ هُوَ: أنَّا نَعْلَمُ أنَّ اللهَ تعالى أنْزَلَ هذا القُرآنَ بَلاغًا لكُلِّ النَّاسِ، كَما قالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النِّساء: ١٧٤]، فكُلُّ بَني آدَمَ مُخاطَبونَ بهِ: مُسْلِمِهِمْ وكافِرِهِمْ، وهُوَ يُبَلَّغُ تِلاوَةً، كَما قالَ تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التَّوبَة: ٦]، ويُبَلَّغُ كِتابَةً، كَما وَقَعَ في كِتابِ النَّبيِّ ﷺ إلى هِرَقْلَ، فالتِّلاوَةُ وَالكِتابَةُ جميعًا وَسِيلَتانِ للتَّبليغِ، وَلا يَذْهَبُ أحَدٌ إلى مَنْعِ تمكينِ الكافِرِ مِن اسْتِماعِ القُرآنِ، بل الدُّعاةُ إلى اللهِ تعالى مَأمُورونَ بإسْماعِ القرآنِ، فإذا صَحَّ هذا ساغَ أن يُبَلِّغوهُ كِتابَةً كَما يُبَلِّغونَهُ تِلاوَةً، حَيْثُ تَساوَيا جميعًا بهذا الاعْتِبارِ.

ثُمَّ نَحْنُ اليَوْمَ في زَمانٍ تَعَيَّنَ الكِتابُ فيهِ كَطَريقٍ مِن أهَمِّ طُرُقِ التَّبليغِ، كما يَحْصُلُ بطَريقِ الأشْرِطَةِ الصَّوتيَّةِ المسَجَّلَةِ، ومَواقعِ الإنتَرنَت، بلِ الواقِعُ يَشْهَدُ لاعْتِبارِ تَقديمِ الكِتابِ في التَّبليغِ، فإذا كانَ الكافِرُ مَقْصُودًا برِسالَةِ الإسلامِ فلا يَنْبَغِي أن يُحالَ بينَهُ وبينَ الأسْبابِ الَّتي تُمكِّنُهُ مِنَ الوُصُولِ إليها، وَالَّتي تُعَدُّ المصاحِفُ مِنْ جُمْلَتِها.

لكنَّ الإذْنَ بذلكَ مَشْروطٌ بشَرْطَينِ:

الأوَّل: أن يَغْلِبَ عَلى الظَّنِّ عَدَمُ تَعرُّضِ الكافِرِ للمُصْحَفِ بالإهانَةِ.

وَالثَّاني: أن يُمَكَّنَ مِنَ المصْحَفِ على سَبيلِ الإعارَةِ المؤقَّتةِ بمدَّةٍ تكفِيهِ للاطِّلاعِ عليهِ، لا التَّمليكِ بالإهْداءِ وشِبْهِهِ.

وَالعِلَّةُ في عَدَمِ التَّمليكِ: أنَّ الرُّخْصَةَ إنَّما وَقَعَتْ لأجْلِ مَصْلَحَةِ التَّبْليغِ، وَهِيَ تَتِمُّ بذلكَ، ولأنَّ إقامَتَهُ على الكُفْرِ لا نَضْمَنُ معَها أن يَتَعرَّضَ المصْحَفُ للإهانَةِ مِنْهُ أو مِنْ غيرِهِ بسَبَبِهِ.

فإن قيلَ: فكَيْفَ نُوَفِّقُ بينَ هذا وحَديثِ: «**لا يمَسُّ القرآنَ إلَّا طاهِرٌ**»؟

قُلْتُ: المعنى فيهِ ما نخْشَى أن يَقَعَ مِنْهُ بسَبَبِ نَجاسَةِ الاعْتِقادِ ممَّا يُنافِي تَعظِيمَ القرآنِ، فحَيْثُ اشْتَرَطْنا الأمْنَ مِن ذلكَ فقَدْ زالَ المحْذورُ.

ولا يخرُجُ عَنِ الشَّرطينِ المذْكورَيْنِ مَا جاءَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ النَّخَعِيِّ، أنَّه أرادَ أن يتَّخِذَ مُصْحَفًا، فأعْطاهُ نَصْرانِيًّا فكَتَبَهُ لَهُ[1].

٣ ـ بَيْعُ المصْحَفِ وَشِراؤُهُ:

اختَلَفَ أهْلُ العِلْمِ مِنَ السَّلَفِ في الإذْنِ في ذلكَ أوْ عَدَمِهِ على مَذاهِبَ، تَعودُ إجْمالًا إلى ثَلاثَةٍ:

الأوَّل: كَراهَةُ بَيْعِها وَشِرائِها.

وهُوَ قَوْلُ عَبِيدَةَ السَّلمانيِّ، وعَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ النَّخَعيِّ، وَمُحمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وإبراهيمَ النَّخَعيِّ[2].

---

(١) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَهُ أبو عُبَيْدٍ في «فَضائل القُرْآن» (ص: ٤٠١)؛ وابنُ أبي داوُدَ في «المصاحف» (ص: ١٣٣)، مِن طُرُقٍ عَن شُعْبَةَ، عَن مَنْصورٍ، عَنْ إبراهيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ. وهذا إسْنادٌ صَحيحٌ مِن أصَحِّ الأسانيدِ.

(٢) أخرَجَهُ أبو عُبيدٍ في «فَضائل القُرْآن» (ص: ٣٩٠) عنْهُم سِوَى علقَمَةَ؛ =

وَالثَّاني: كَراهَةُ بَيْعِها دونَ شِرائِها.

وَهذا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الخطَّابِ، ولم يَصِحَّ[١]، لكنْ صَحَّ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَبَّاسٍ في إحدَى الرِّوايتينِ، وجابِرِ بْنِ عَبْدِاللهِ الأنْصاريِّ[٢].

كَما صَحَّ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ، قالَ: «وَدِدْتُ أنَّ الأيْدِيَ تُقْطَعُ في بَيْعِ المصاحِفِ»[٣].

وعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ شَقيقٍ العُقَيْليِّ، قالَ: «كانَ أصْحابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَكْرَهُونَ بَيْعَ المصاحِفِ، وَتَعْلِيمَ الغِلْمانِ بالأجْرِ، وَيُعَظِّمُونَ ذلكَ»[٤].

كَذلكَ صَحَّ القَوْلُ بالكَراهَةِ عَنْ شُرَيْحٍ القاضِي، وَمَسْروقِ بْنِ الأجْدَعِ، وَسَعيدِ بْنِ المسَيَّبِ، وعَبْدِاللهِ بْنِ يَزيدَ الخَطْميِّ، وسَعيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَالزُّهْريِّ[٥].

= وسَعيدُ بْنُ منْصُورٍ (رقم: ١١١) عَنِ ابنِ سيرِينَ وحْدَه، و(رقم: ١٢٣) عَنْ عَبيدَةَ وَحْدَه؛ وعَبْدُالرَّزَّاق (رقم: ١٤٥٢٣) عَنْ عَلْقَمَةَ وَحْدَه، وأسانيدُهُم صَحيحَةٌ.

(١) أخرَجَهُ ابنُ أبي داوُدَ في «المصاحف» (ص: ١٥٩، ١٦٠)، وإسنادُهُ ضَعِيفٌ.

(٢) أخْرَجَهُ عَبْدُالرَّزَّاق (رقم: ١٤٥٢١)؛ وابنُ أبي داوُدَ (ص: ١٧٣)، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ. وأبو عُبيدٍ في «فَضائل القُرْآن» (ص: ٣٨٩)، عَنْ جابِرٍ.

(٣) أخرَجَهُ عبدُالرَّزَّاق (رقم: ١٤٥٢٥)؛ وابنُ أبي داوُدَ (ص: ١٦١)، بإسْنادٍ صَحيح.

(٤) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجَه عَبْدُالرَّزَّاق (رقم: ١٤٥٣٤)؛ وسعيدُ بْنُ منْصورٍ (رقم: ١٠٤).

(٥) أخرَجَهُ عبدُالرَّزاقِ (رقم: ١٤٥١٩، ١٤٥٢٠)؛ وسَعيدُ بْنُ منْصورٍ (رقم: ١١٠، ١١٢)، عنْ شُريحٍ ومَسْروقٍ وَالخَطميِّ. وعَبْدُالرَّزَّاق (رقم: ١٤٥١٧)، عَنِ ابنِ المسيَّبِ وَحْدَهُ، و(رقم: ١٤٥١٦) عَنِ الزُّهْريِّ وَحْدَهُ؛ وسَعيدُ بْنُ منْصورٍ (رقم: ١٢١، ١٢٢)؛ وأبو عُبيدٍ (ص: ٣٨٩)، عَن سَعيدِ بْنِ جُبيرٍ وَحْدَهُ.

وَالثَّالثُ: جَوازُ بَيْعِها وَشِرائِها.

رُوِيَتِ الرُّخْصَةُ فيهِ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعودٍ(١).

وصَحَّ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أنَّه سُئِلَ عَن بَيْعِ المصاحِفِ؟ فقالَ: «إنَّما يأخُذونَ أجورَ أيديهِمْ»(٢).

وَصَحَّ عَنْ عامِرٍ الشَّعبيِّ، قالَ: «إنَّما يأْخُذُ ثَمَنَ وَرَقِهِ وأجْرَ كِتابَتِهِ»(٣).

وذَهَبَ إلى الجَوازِ كذلكَ: الحَسَنُ البَصْريُّ، وَسَعيدُ بْنُ جُبيرٍ في الرِّوايَةِ الأخرى، وأبو الشَّعْثاءِ جابِرُ بْنُ زَيْدٍ(٤).

وأمَّا مَن بَعْدَهُم مِنْ أهْلِ العِلْمِ فلَم تَخْرُجْ مذاهِبُهُم عَنْ هذهِ الثَّلاثَةِ.

وَالوَجْهُ في المذْهَبِ الأوَّلِ خَوْفُ التَّأكُّلِ بالقُرآنِ بِبَيْعِ المصاحِفِ، وعَدَمُ الإعانَةِ على ذلكَ بِشرائِها.

والوَجْهُ في الثَّاني في الإذْنِ بالشِّراءِ: مَسِيسُ الحاجَةِ إلى المصاحِفِ.

والوَجْهُ في الثَّالِثِ البِناءُ على الأصْلِ، ومُقتَضَى القِيَاسِ،

---

(١) أخرَجَهُ البيهقيُّ في «الكُبرى» (٦/١٧)، وَضَعَّفَهُ، وهُوَ كَذلكَ.

(٢) أخرَجَهُ ابنُ أبي داوُدَ (ص: ١٧٥)، بإسْنادٍ صَحيحٍ.

(٣) أخرَجَهُ عبْدُالرَّزَّاقِ (رقم: ١٤٥٢٧)؛ وسَعيدُ بْنُ منْصورٍ (رقم: ١١٧، ١١٨)، بإسْنادٍ صَحيحٍ.

(٤) أخرَجَهُ أبو عُبيدٍ (ص: ٣٩١)، عَنِ الحَسَنِ والشَّعبيِّ وابنِ جُبيرٍ؛ وعبْدُالرَّزَّاق (رقم: ١٤٥٢٨)؛ وسَعيدُ بْنُ مَنْصورٍ (رقم: ١١٣، ١١٥)، عَنْ أبي الشَّعثاءِ وَالحَسَنِ والشَّعبيِّ، وسَعيدٌ (رقم: ١١٦) عَنِ الحَسَنِ وَحْدَهُ، بأسانيدَ صَحيحَةٍ.

إذِ المنْفَعَةُ في البَيعِ حاصِلَةٌ بسَبَبِ ما يُبْذَلُ في كِتابَتِهِ مِن جُهْدٍ، وما يُحْتاجُ إليْهِ في إعْدادِهِ مِنْ وَرَقٍ ومادَّةِ كِتابَةٍ وجِلْدٍ وغيرِ ذلكَ، وتِلْكَ أشْياءُ مُتَقوَّمَةٌ، يجوزُ بيْعُها وشِراؤُها، هذا معَ ما يَنْضَمُّ إليهِ مِن حاجَةِ النَّاسِ إلى المصاحِفِ.

وَهذا الثَّالثُ هُوَ أصَحُّ مَذاهِبِهِمْ، إذْ لوْ صُحِّحَ أصْلُ المنْعِ لذَهَبَتْ بهِ على النَّاسِ مَصالحُ عَظيمَةٌ، فذلكَ مِمَّا يَقِلُّ بهِ انْتِشارُ المصْحَفِ، كَما أنَّا إذا تركْنا كُلَّ أحَدٍ إلى اختِيارِهِ في كِتابَةِ المصاحِفِ لعَجَزَ أكْثَرُ النَّاسِ، كَما أنَّه سَيَكْتُبُهُ مَن يُحْسِنُ وَمَن لا يُحْسِنُ، بخِلافِ أن تختَصَّ بهِ طائِفَةٌ تُحْسِنُ كِتابَتَهُ وطِباعَتَهُ ومُراجَعَتَهُ وتَغلِيفَهُ، فتَجْعَلَهُ بينَ أيْدي النَّاسِ مَيْسورَ الأخْذِ، مُحْكَمَ الصَّنْعَةِ، سَلِيمًا مِنَ التَّحريفِ، مَضْبوطًا واضِحًا في خَطِّه وإخْراجِهِ.

وَما عَلَّلَ بهِ ابنُ عبَّاسٍ والشَّعبيُّ هُوَ الَّذي يَنْبَغي أن تكونَ عليهِ نِيَّةُ البائِعِ، وَهُوَ أنَّ ما يَستَفيدُهُ مِنْ أجْرٍ ولوْ برِبْحٍ؛ يكونُ على مُعاناتِهِ في الكِتابَةِ وَالإعْدادِ.

ومِمَّا يحْسُنُ التَّنبيهُ عليهِ هُنا: أنَّ العامَّةَ إذا جاءُوا إلى بائِعِ المصاحِفِ قالُوا: (كَم هَدِيَّةُ هذا المصْحَف) احترازًا مِن لَفْظِ البَيْعِ أو القِيمَةِ، وَهذا خَطَأٌ في صِيَغِ العُقودِ، فإنَّ المشترِيَ لم يَقْصِدِ الاستِهْدَاءَ، ولا بالبائِعُ قَصَدَ الإهْداءَ، وإنَّما هيَ عَمليَّةُ بَيعٍ وشِراءٍ، فلا يَنبغي أن يُحتالَ عليها بتِلكَ الألْفاظِ، فذلكَ تكلُّفٌ مَذْمومٌ، وَإن حَسُنَتْ مَعَهُ المقاصِدُ.

٤ ـ تكريمُ المصْحَفِ:

كُلُّ فِعْلٍ لم تَنْهَ عَنْهُ الشَّريعَةُ، مِمَّا يُقْصَدُ بِهِ تَكريمُ المصْحَفِ وَتَعْظيمُهُ، فهُوَ حَسَنٌ مَقْبولٌ؛ لأنَّ ما كانَ مِنَ الأفْعالِ مُباحًا في الأصْلِ إذا اسْتُعْمِلَ للتَّوصُّلِ بِهِ إلى مَشْروعٍ فهُوَ مَشْروعٌ بهذا الاعْتِبارِ، ما لم يَعْتَقِدْ صاحِبُهُ أنَّه سُنَّةٌ لذاتِهِ، أو مَطْلوبٌ لِذاتِهِ؛ خَشْيَةَ أن يُضِيفَ لدينِ الإسْلامِ ما ليسَ منْهُ.

وَمِنْ هذا ما يتَّصلُ مِنَ الأفْعالِ بتَعظيمِ المصْحَفِ، فإنَّ ذلكَ مِنَ الإيمانِ كما قَدَّمْتُهُ أوَّلَ هذا المبْحَثِ، وَاللهُ تعالى يَقولُ: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، وهذا عامٌّ في كُلِّ ما أشْعَرَ اللهُ بِهِ عِبادَهُ وأعْلَمَهُمْ، كُلُّ ذلكَ تَعظِيمُهُ مِن التَّقوَى.

وهذا بابٌ مَرْجِعُنا فيهِ إلى عُمُوماتِ النُّصوصِ، وَلا يُطْلَبُ لَهُ النَّصُّ الخاصُّ مِنَ الهَدْيِ النَّبَويِّ؛ لأنَّ المصاحِفَ لم تَكُن وُجِدَت يَومَئِذٍ، فإذا صَحَّ ذلكَ كانَ مُقْتَضى العُمومِ إباحَةَ كُلِّ فِعْلٍ يَحْصُلُ بِهِ التَّعظِيمُ، غيرَ أنَّ مِنَ النَّاسِ مَن قَدْ يَصِيرُ إلى التَّكلُّفِ فيهِ، لِذا وَجَبَ أن يُضْبَطَ بضابِطٍ، وأحْسَنُ ما نَراهُ ضابِطًا لذلكَ هُوَ: أن يَكونَ الفِعْلُ الَّذي قُصِدَ بِهِ تَعْظيمُ المصْحَفِ مِمَّا أُثِرَ عَن سَلَفِ الأمَّةِ، مِنَ الصَّحابَةِ والتَّابعينَ، ولَسْنا نَعْني بذلكَ التَّخْصِيصَ للعامِّ بأفْعالِهِمْ، أو الاحْتِجاجَ بِها، وإنَّما قَصَدْنا إلى مَنْعِ التَّكلُّفِ، وهُوَ مَقْصُودٌ شَرعيٌّ صَحِيحٌ، وهَدْيُ السَّلَفِ أبْعَدُ عَنِ التَّكلُّفِ معَ شِدَّةِ تَعْظِيمِهِم للقُرآنِ، والمصاحِفُ كَثُرَتْ في أزْمانِهِمْ،

فَما وَجَدْناهُ مِنَ الأفْعالِ مَنْقُولًا عَنْهُم، أو وَجَدْنا عَنْهُم نَظيرَهُ، فهُوَ الَّذي يُنْتَهى إليهِ، وَما لم يُنْقَلْ عَنْهُم وَلم نَجِدْ لَهُ نَظيرًا في هَدْيِهِمْ فيُتْرَكُ.

وإنَّما دَعا إلى هذا التَّنبيهِ أنَّ مِنَ النَّاسِ مَن يتكلَّفُ أمورًا يَتديَّنُ بِها مِمَّا يَعُدُّها مِن تَعظيمِ المصْحَفِ، والعَمَلُ بها مِنَ التَّنطُّعِ في الدِّينِ، وَالمشقَّةِ على النَّفْسِ وعُمومِ المسلِمينَ، مثْلُ:

* قِيامِ الشَّخْصِ للمُصْحَفِ إذا أحْضِرَ.

* وإذا كانَ المصْحَفُ في جِهَةٍ فإنَّه لا يَسْتَدْبِرُهُ، فإذا كانَ في مَوْضِعٍ فأرادَ الخُروجَ منْهُ، اسْتَقْبَلَ المصْحَفَ وَرَجَعَ القَهْقَرى حَتَّى يُفارِقَ الموْضِعَ.

* ومِنْ ذلكَ إنْكارُ بَعْضِهِم أن تُوضَعَ المصاحِفُ في خِزاناتٍ أو على رُفوفٍ تَرْتَفِعُ عَنِ الأرْضِ قَليلًا، ويَرَوْنَ أن يكونَ المصْحَفُ أعلى مِنْ هامَةِ الإنْسانِ.

إلى غيرِ ذلكَ.

أمَّا التَّعظيمُ الَّذي وَجَدْنا لَهُ أصْلًا في النُّصوصِ أو فِعْلِ السَّلَفِ، فمثْلُ:

(١) وَضْعِ المصْحَفِ في محَلٍّ مُرْتَفِعٍ عَنِ الأرْضِ، كَحامِلٍ، أو في حُجْرِ القارئِ، أو على رَفٍّ، أوْ شِبْهِ ذلكَ.

ومِمَّا يَدُلُّ عليهِ، حَديثُ عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ، رضي الله عنهما، قالَ:

أتَى نَفَرٌ مِن يَهُودَ، فَدَعَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ إلى القُفِّ،

فَأتاهُم في بَيْتِ المدْراسِ[١]، فقالُوا: يا أبا القاسِمِ، إنَّ رَجُلًا مِنَّا زَنى بامرَأَةٍ، فاحْكُمْ بَيْنَهُم، فَوَضَعُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ وِسادَةً فجَلَسَ عَلَيْها، ثُمَّ قالَ بالتَّوْراةِ فأتِيَ بِها، فنَزَعَ الوِسادَةَ مِن تَحْتِهِ، فوَضَعَ التَّوْراةَ عليها، ثُمَّ قالَ: «**آمَنْتُ بِكِ وَبِمَنْ أنْزَلَكِ**». ثُمَّ قالَ: «**ائتُونِي بأعْلَمِكُم**». فأتِيَ بفَتًى شابٍّ، فذكَرَ قِصَّةَ الرَّجْمِ[٢].

مَوْضِعُ الشَّاهِدِ منْهُ: وَضْعُ النَّبيِّ ﷺ التَّوراةَ على الوِسادَةِ تكريمًا.

وَلَيْسَ هذا وَما في مَعْناهُ بواجِبٍ، إنَّما هُوَ حَسَنٌ جَميلٌ، فلا يُنْكَرُ على تارِكِهِ، ولا يُقالُ فيهِ: لم يُعَظِّمِ القُرآنَ.

فعَنْ عَطاءِ بْنِ أبي رَباحٍ، أنَّ رَجُلًا قالَ لابنِ عَبَّاسٍ: أضَعُ المصْحَفَ على فِراشٍ أُجامِعُ عليهِ وأحْتَلِمُ فيهِ وأعْرَقُ عَلَيْهِ؟ قالَ: «نَعَمْ»[٣].

وَمِنْ هذا البابِ ما ذكَرَهُ بَعْضُ العُلماءِ: أن لا يَضَعَ فوْقَ المصْحَفِ كِتابًا أوْ شَيئًا، إلَّا أن تكونَ مَصاحِفَ فَوْقَ بَعْضِها فلا بأسَ.

---

(١) القُفُّ: اسمُ وادٍ مِن أوديَةِ المدينَةِ، والمدْراسُ: مَوْضِعُ دراستِهِم.

(٢) حَديثٌ صَحيحٌ. أخْرَجَهُ أبو داوُدَ (رقم: ٤٤٤٩)، مِن طَريقِ ابنِ وَهْبٍ، قالَ: حَدَّثني هِشامُ بْنُ سَعْدٍ، أنَّ زَيْدَ بْنَ أسْلَمَ حَدَّثَهُ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، به. وهذا إسْنادٌ جَيِّدٌ، هِشامُ بْنُ سَعْدٍ صَدوقٌ حَسَنُ الْحَديثِ، لكنَّه مِنْ أثْبَتِ النَّاسِ في زَيْدِ بْنِ أسْلَمَ خاصَّةً.

(٣) أخرَجَهُ عَبْدُالرَّزَّاق (رقم: ١٣٣١)، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطاءٍ، وإسنادُهُ صَحيحٌ.

(٢) تَقبيلُ المصْحَفِ:

عَنِ ابنِ أبي مُلَيْكَةَ، قالَ: كانَ عِكْرِمَةُ بْنُ أبي جَهْلٍ يأخُذُ المصْحَفَ وَيَضَعُهُ على وَجْهِهِ، ويَبْكي، وَيَقولُ: «كِتابُ رَبِّي، كِتابُ رَبِّي»(١).

في هذا الأثَرِ مِنَ الدَّلالَةِ: أنَّ ما يَكونُ مِن تَقبيلِ المصْحَفِ، أو ما في مَعْناهُ، فهُوَ سائِغٌ حَسَنٌ، ولَيْسَ بسُنَّةٍ.

(٣) أن لا يَقولَ: (مُصَيْحِف) تَصغيرًا، فهذا مِمَّا لا يُناسِبُ الاحْتِرامَ.

وَفيهِ عَن سَعيدِ بْنِ المسيَّبِ، قالَ: «لا يَقولُ أحدُكُم: مُصَيْحِفٌ، وَلا: مُسَيْجِدٌ، ما كانَ للهِ فهُوَ عَظيمٌ حَسَنٌ جَميلٌ»(٢).

---

(١) أخرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (رقم: ٣٢٢٨)؛ وَالبَيهَقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٢٢٩)، مِن طَريقِ سُلَيْمانَ بْنِ حَرْبٍ، قالَ: حَدَّثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أيُّوبَ، عَنِ ابنِ أبي مُلَيْكَةَ، بهِ. وإسْنادُهُ صَحيحٌ إلى ابنِ أبي مُلَيْكَةَ، لَكِنَّهُ لم يُدرِكْ عِكْرِمَةَ، فهو مُنقَطِعٌ؛ ذلكَ أنَّ عِكرِمَةَ قُتِلَ يومَ اليَرموكِ في خِلافَةِ عُمَرَ سَنَةَ (١٥هـ)، وقِيلَ قَبلَ ذلِكَ، لكنَّهُ أثَرٌ يُستأنَسُ بهِ، وَقَدْ صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي "التِّبْيَانِ" (ص: ١٩١).

(٢) أخرَجَهُ ابنُ أبي داوُدَ (ص: ١٥٣)، بإسْنادٍ حَسَنٍ.
وَرُوِيَتْ كَراهَةُ ذلكَ عَن مُجاهِدٍ. أخرَجَهُ ابنُ أبي شيبة (رقم: ٣٠٢١٩)؛ وَسَعيدُ بْنُ مَنْصورٍ (رقم: ٨٥)؛ وابنُ أبي داوُدَ (ص: ١٥٢، ١٥٣)، بإسْنادٍ ضَعيفٍ، فيهِ لَيْثُ بْنُ أبي سُلَيْمٍ وَهُوَ ضَعيفُ الحَديثِ.
كَما رُوِيَ في النَّهيِ عنْهُ حَديثٌ مَوضُوعٌ، انظر: سِير أعلَامِ النُّبَلاءِ، للذَّهبيِّ (٥٤٦/١٤).

٥ ـ ماذا يُصْنَعُ بأوْراقِ المصْحَفِ البالِيَةِ؟

مِمَّا يَقْتَضيهِ احتِرامُ القُرآنِ وتَعْظيمُهُ أنَّ ما يَبْلى مِنْ أوْراقِهِ بسَبَبِ القِدَمِ، أو ما شَقَّ الانْتِفاعُ بهِ مِنْهُ لتَشَقُّقِ أوْراقِهِ وتَقَطُّعِها، أو نَحْوِ ذلكَ، فيَتوقَّى المسْلِمُ رَمْيَهُ في نِفاياتٍ قَدْ تَخْلِطُهُ بقَذَرٍ، أو تُعَرِّضُهُ لدَوْسٍ أو شِبْهِ ذلكَ مِمَّا يُنافي الاحْتِرامَ، وَعَليهِ أن يُزيلَ أثَرَهُ، وأحْسَنُ ذلكَ:

إمَّا بتَقْطيعِهِ حتَّى تَذْهَبُ مَعالِمُهُ، بحَيْثُ لا يُمْكِنُ أن يُقْرأَ منْهُ شَيْءٌ.

وإمَّا بحَرْقِهِ، كالَّذي أمَرَ بهِ أميرُ المؤمنينَ عُثْمانُ بْنُ عَفَّانَ حينَ جُمِعَ المصْحَفُ الإمامُ، كما ذكرتُهُ في محلِّهِ مِنْ هذا الْكِتَابِ، وأقَرَّهُ عليهِ جُمْهُورُ الصَّحابَةِ، ومَن زَعَمَ أنَّه خِلافُ احْترامِ القرآنِ فقَدْ أخْطأَ على الصَّحابَةِ[1]، وَهذا أحْسَنُ الطَّرِيقَينِ.

وذَهَبَتْ طائِفَةٌ مِنَ العُلَماءِ إلى أن يُزالَ أثَرُهُ بالغَسْلِ، أو الدَّفْنِ، والواقِعُ أنَّ الطَّريقينِ الأخيرَينِ لا يُحقِّقانِ المقْصُودَ اليَوْمَ؛ لأنَّ مادَّةَ الخطِّ لا تَذْهَبُ بالرُّطوبَةِ وَالماءِ[2].

---

(١) وَذلكَ مِن جِهَةِ أنَّهُم كانُوا أشَدَّ النَّاسِ تَعظيمًا للقرآنِ، ومعَ ذلكَ فقَدْ فَعَلُوهُ، فدَلَّ صَنيعُهُم على أنَّ ذلكَ لا يُنافي الاحتِرامَ.
وَما أخرَجَه ابنُ أبي داوُدَ (ص: ١٩٥)، بإسْنادٍ حَسَنٍ، عَنْ أبي موسى الأشْعَريِّ أنَّه أتِيَ بكِتابٍ فقالَ: «لَوْلا أنِّي أخافُ أن يَكونَ فيهِ ذِكْرُ اللهِ ﷻ لأحْرَقْتُهُ»؛ فهذا رَأيٌ لَهُ في كَراهَةِ ذلكَ، وَفِعْلُ الخَليفَةِ الرَّاشِدِ ومُوافَقَةُ الجماعَةِ لَهُ أوْلى.

(٢) عَنْ إبراهِيمَ النَّخَعيِّ، قالَ: «كانُوا يأمُرونَ بوَرَقِ المصْحَفِ إذا بَلِيَ أن يُدْفَنَ».
أخْرَجَهُ أبو عُبيدٍ في «فَضائل القُرْآن» (ص: ٣٩٧)، بإسْنادٍ رجالُهُ ثقاتٌ، في اتِّصالِهِ نَظَرٌ.
وانظُر: البُرهان، للزَّركشيِّ (١/٤٧٧).

٦ ـ فَضْلُ التِّلاوَةِ مِنَ المصْحَفِ:

وَرَدَ في هذا البابِ وَفَضْلِهِ أحاديثُ، لكنَّها بينَ ضَعيفٍ وَمَوْضوعٍ، ولا يَصِحُّ في فَضْلِ النَّظَرِ في المصْحَفِ حَدِيثٌ، وأحْسَبُ العِلَّةَ فيهِ مِنْ جِهَةِ أنَّ المصاحِفَ إنَّما شاعَت بعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ[1].

---

(١) وَأحْسَنُ شَيءٍ يُرْوَى مَرْفوعًا في هذا البابِ: حَديثُ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعودٍ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَن سَرَّهُ أن يُحِبَّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ فليَقرَأ في المصْحَفِ**».

وَهذا حَديثٌ ضَعِيفٌ مُنْكَرٌ.

أخرَجَهُ ابنُ عَديٍّ في «الكامل» (٣٨٧/٣)؛ وابنُ شاهِينَ في «التَّرغيب في فَضائلِ الأعمال» (رقم: ١٩٠)؛ وأبو نُعَيْم في «حِلْيَة الأولياءِ» (رقم: ١٠٣٦٧)؛ وَالبيهَقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٢١٩)، مِن طُرُقٍ عَنْ إبْراهيمَ بْنِ جابِرٍ، قالَ: حَدَّثنا الحُرُّ بْنُ مالكٍ أبو سَهْلٍ العَنْبريُّ، قالَ: حَدَّثنا شُعْبَةُ، عَنْ أبي إسْحاقَ، عَنْ أبي الأحْوَصِ، عَنْ عَبْدِاللهِ، بهِ.

تَفرَّدَ بهِ الحُرُّ بْنُ مالكٍ، صرَّحَ بذلكَ ابنُ عَديٍّ، وأبو نُعَيْم، وَالبيهقيُّ.

وَقالَ ابنُ عَديٍّ وَالبَيهقيُّ: «مُنْكَرٌ»، وقالَ الذَّهبيُّ في «مِيزان الاعتِدَالِ» (٤٧١/١) في ترجَمةِ (الحُرِّ): «أتى بخَبرٍ باطِلٍ» فذكَرَ هذا الحَديثَ، وزادَ: «وإنَّما اتُّخِذَتِ المصاحِفُ بَعْدَ النَّبيِّ ﷺ».

قُلْتُ: وَهذا تَعلِيلٌ دَقِيقٌ، خِلافًا لابنِ حَجَرٍ حينَ ردَّهُ في «لِسانِ الميزانِ» (٢٢٥/٢)، فَقالَ: «وَهذا التَّعليلُ ضَعِيفٌ، ففي الصَّحيحينِ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهى أن يُسافَرَ بالقُرآنِ إلى أرْضِ العَدُوِّ مَخافَةَ أن يَنالَهُ العَدُوُّ، وَما المانعُ أن يَكونَ اللهُ أطْلَعَ نَبِيَّهُ على أنَّ أصْحابَهُ سَيتَّخِذونَ المصاحِفَ؟ لكنَّ الحُرَّ مَجْهولُ الحالِ»، فهَذا تَعَقُّبٌ مُتَعَقَّبٌ، وَالحَديثُ الَّذي ذكَرَهُ عن «الصَّحيحينِ» في أمْرٍ يُمْكِنُ وُقوعُهُ للمُخاطَبينَ يومَئذٍ، فإنَّ القُرآنَ كانَ يُكْتَبُ في عَهْدِهِ ﷺ، بخِلافِ المصاحِفِ صِفَةً واسمًا، والمعنى في كلامِ الذَّهبيِّ أنَّ لَفْظَ المصاحِفِ لم يَكُن يَومئذٍ للقُرآنِ الَّذي بينَ الدَّفَّتينِ فكيفَ يُخاطَبُ بهِ المكلَّفونَ خِطابًا يقتَضي الامْتِثالَ؟ =

لكن ثَبَتَ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعودٍ، رضي الله عنه، قالَ: «أَديمُوا النَّظَرَ في المصاحِفِ»[١].

وَنُقِلَ فِعْلُهُ عَنْ طائفَةٍ مِنَ السَّلَفِ.

قالَ يونُسُ بْنُ عُبيدٍ (وهُوَ مِنَ الثِّقاتِ مِنْ أصْحابِ الْحَسَنِ البصْريِّ): «كانَ خُلُقُ الأوَّلينَ النَّظَرَ في المصاحِفِ»[٢].

وَهذا يَعودُ إلى ما في النَّظَرِ مِنَ الإعانَةِ على زِيادَةِ التَّدبُّرِ للقُرآنِ؛ لاجتِماع سَبَبينِ: النَّظَرِ إلى المتْلوِّ معَ النُّطْقِ بهِ، كذلكَ تَتحقَّقُ بهِ السَّلامَةُ مِنْ آفاتِ النِّسْيانِ الَّذي يَعْتَري الحِفْظَ عادَةً.

= وأمَّا العِلَّةُ في الإسْنادِ فليسَتْ جَهالَةَ الحُرِّ، فهُوَ رجُلٌ مَعروفٌ، وإنَّما في كَوْنهِ تَفرَّدَ بما لا يُعْرَفُ مِن غيرِ طَريقِهِ بإسْنادٍ مَشْهورٍ تَنْشَطُ هِمَمُ النَّقَلَةِ لروايتِهِ، وَمِن عَلامَةِ المنْكَرِ أنَّ يَتفرَّدَ مَن لم يَتَميَّزْ بالإتْقانِ بروايَةِ الحَديثِ، وَالحُرُّ كذلكَ، وجائزٌ أن يَكونَ أصْلُ ذلكَ مَوْقُوفًا على ابنِ مَسْعودٍ، فرَفَعَهُ الحُرُّ خَطَأً.

(١) أَثَرٌ حَسَنٌ. أخْرَجَهُ عبدُالرَّزَّاق (رقم: ٥٩٧٩)؛ وابنُ أبي شَيبَةَ (رقم: ٨٥٥٨، ٣٠١٦٨)؛ وَأبو عُبيدٍ (ص: ١٠٤)؛ وَالفِرْيابيُّ (رقم: ١٤٩، ١٥٠)؛ وَالطَّبرانيُّ في «الكبير» (رقم: ٨٦٨٧، ٨٦٩٦)؛ وَالبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (رقم: ٢٢٢٠)، مِن طَريقِ سُفيانَ الثَّوْريِّ، عَنْ عاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِاللهِ، به. وإسْنادُهُ حَسَنٌ.

(٢) أخرَجَهُ ابنُ أبي شيبَة (رقم: ٨٥٦١)، بإسْنادٍ صَحيحٍ.

خاتمة

وقع الفراغ من مراجعة هذا الكتاب سرر شهر محرم الحرام من سنة ١٤٢٢ للهجرة.

وتمت مراجعته وتدقيقه لهذه الطبعة ليلة الجمعة ١٢ من شهر رمضان سنة ١٤٤٥هـ.

واللهَ وحده أسأل القبول، كما أسأله المغفرة لما زل به فكري أو قلمي، وهو المحمود أولًا وآخرًا.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه صلاة وسلامًا دائِمين باقِيَين إلى يوم لقاه.

سبحانك اللَّهم وبحمدك، لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

مسرد المراجع

١ ـ **الإبهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين السبكي وابنه تاج الدين**، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٨٤م).

٢ ـ **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين السيوطي، نشر: دار إحياء العلوم، بيروت (١٩٨٧م).

٣ ـ **الأجوبة المرضية عن الأسئلة النجدية**، لعبدالله بن يوسف الجديع، نشر: دار الإمام مسلم، الإحساء (١٩٩١م).

٤ ـ **الآحاد والمثاني**، لأبي بكر بن أبي عاصم، تحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة، نشر: دار الراية، الرياض (١٩٩١م).

٥ ـ **الأحاديث المختارة**، لضياء الدين المقدسي، تحقيق: عبدالملك بن دهيش، نشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٣م).

٦ ـ **أحكام العورات في الكتاب والسنة**، لعبدالله بن يوسف الجديع (مخطوط).

٧ ـ **إحكام الفصول**، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: د. عبدالله الجبوري، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨٩م).

٨ ـ **أحكام القرآن**، عماد الدين ابن الطبري المعروف بـ(إلْكِيا) الهرّاسي، تحقيق: موسى محمد علي، ود. عزت عطية، نشر: دار الكتب الحديثة، مصر (١٩٧٤م).

٩ ـ **أحكام القرآن**، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، مصورة: دار الكتاب العربي، بيروت.

١٠ ـ **أحكام القرآن**، لأبي بكر بن العربي، تحقيق: محمد علي البجاوي، مصورة: دار المعرفة، بيروت.

١١ ـ **أحكام القرآن، لأبي عبدالله الشافعي**، جمع: أبي بكر البيهقي، تحقيق: عبدالغني عبدالخالق، مصورة: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٧٥م).

١٢ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، لأبي محمد بن حزم، نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت (١٩٨٠م).

١٣ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، لعلي بن محمد الآمدي، تحقيق: عبدالرزاق عفيفي، نشر: المكتب الإسلامي، دمشق ـ بيروت (١٤٠٢هـ).

١٤ ـ **أخبار أصبهان**، لأبي نعيم الأصبهاني، نشر: مطبعة بريل، ليدن (١٩٣٤م).

١٥ ـ **اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن**، لضياء الدين المقدسي، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، نشر: مكتبة الرشد، الرياض (١٩٨٩م).

١٦ ـ **اختلاف الحديث**، لأبي عبدالله الشافعي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت (١٩٨٥م).

١٧ ـ **أخلاق النبي ﷺ**، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: د. صالح بن محمد الونيان، نشر: دار المسلم، الرياض (١٩٩٨م).

١٨ ـ **أخلاق حملة القرآن**، لأبي بكر الآجري، تحقيق: د. محمد النقراشي السيد علي، نشر: مكتبة النهضة، القصيم (١٩٨٧م).

١٩ ـ **آداب البحث والمناظرة**، لمحمد الأمين الشنقيطي، نشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة/مكتبة العلم، جدة.

٢٠ ـ **آداب الشافعي ومناقبه**، لأبي محمد بن أبي حاتم، تحقيق: عبدالغني عبدالخالق، نشر: مكتبة التراث الإسلامي، حلب.

٢١ ـ **أدب الإملاء والاستملاء**، للسمعاني، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٨١م).

٢٢ ـ **الأدب المفرد**، لأبي عبدالله البخاري (مع شرحه: فضل الله الصمد)، نشر: المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة (١٣٨٨هـ).

٢٣ ـ **إرشاد الفحول**، لمحمد بن علي الشوكاني، مصور: دار المعرفة، بيروت.

٢٤ ـ **الإرشاد**، لأبي يعلى الخليلي، تحقيق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، نشر: مكتبة الرشد، الرياض (١٩٨٩م).
٢٥ ـ **الأسامي والكنى**، لأحمد بن حنبل، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، نشر: دار الأقصى، الكويت (١٩٨٥م).
٢٦ ـ **أسباب نزول القرآن**، لأبي الحسن الواحدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، نشر: دار القبلة، جدة/الرياض (١٩٨٤م).
٢٧ ـ **الاستيعاب**، لأبي عمر بن عبدالبر (بهامش: الإصابة)، تحقيق: د. طه محمد الزيني، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (١٩٦٨م).
٢٨ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لعز الدين ابن الأثير، تحقيق: خليل مأمون شيحا، نشر: دار المعرفة، بيروت (١٩٩٧م).
٢٩ ـ **أسرار ترتيب القرآن**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالقادر أحمد عطا، نشر: دار الاعتصام، القاهرة (١٩٧٦م).
٣٠ ـ **الأسماء والصفات**، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: عبدالله بن محمد الحاشدي، نشر: مكتبة السوادي، جدة (١٩٩٣م).
٣١ ـ **الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز**، لعز الدين بن عبدالسلام، اعتناء: رمزي دمشقية، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت (١٩٨٧م).
٣٢ ـ **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، لمحمد الأمين الشنقيطي، مصورة: عالم الكتب، بيروت.
٣٣ ـ **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، لأبي بكر الحازمي، تحقيق: محمد أحمد عبدالعزيز، نشر: مكتبة عاطف، مصر.
٣٤ ـ **إعجاز القرآن**، مصطفى صادق الرافعي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت.
٣٥ ـ **إعراب القرآن وبيانه**، لمحيي الدين الدرويش، نشر: دار اليمامة/دار ابن كثير، دمشق/بيروت (١٩٩٩م).
٣٦ ـ **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النحّاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة (١٩٨٥م).
٣٧ ـ **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**، لأبي سليمان الخطابي، تحقيق: د. محمد بن سعد آل سعود، نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٩٨٨م).

٣٨ ـ **إعلام الموقعين**، لابن قيم الجوزية، تحقيق: عبدالرحمن الوكيل، نشر: دار الكتب الحديثة، مصر (١٩٦٩م).

٣٩ ـ **الأعلام**، لخير الدين الزِرِكْلي، نشر: دار العلم للملايين، بيروت (١٩٨٤م).

٤٠ ـ **إقامة البرهان على تحريم المحل المكروه**، لعبدالله بن يوسف الجديع (مخطوط).

٤١ ـ **الإكليل في استنباط التنزيل**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: سيف الدين الكاتب، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٨١م).

٤٢ ـ **الأم**، لأبي عبدالله الشافعي، تحقيق: د. أحمد بدر الدين حسون، نشر: دار قتيبة، بيروت (١٩٩٦م).

٤٣ ـ **الإمام في بيان أدلة الأحكام**، لعز الدين بن عبدالسلام، تحقيق: رضوان مختار بن غربيّة، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت (١٩٨٧م).

٤٤ ـ **أمثال الحديث**، لأبي محمد الرامهرمزي، تحقيق: أمة الكريم القرشية، نشر: المكتبة الإسلامية، استانبول.

٤٥ ـ **الأمثال في القرآن**، لابن قيم الجوزية، تحقيق: سعيد الخطيب، نشر: دار المعرفة، بيروت (١٩٨١م).

٤٦ ـ **إملاء ما مَنّ به الرحمن**، لأبي البقاء العكبري، مصورة: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٧٩م).

٤٧ ـ **الأنساب**، لأبي سعد السمعاني، نشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند (١٩٦٢ ـ ١٩٨٢م).

٤٨ ـ **الإنصاف**، لأبي الحسن المرداوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٩٨٠م).

٤٩ ـ **الأوسط**، لابن المنذر، تحقيق: صغير أحمد بن محمد حنيف، نشر: دار طيبة، الرياض (١٩٨٥م).

٥٠ ـ **الإيمان**، لأبي عبدالله بن منده، تحقيق: د. علي ناصر الفقيهي، نشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (١٩٨١م).

٥١ ـ **بدائع الفوائد**، لابن قيم الجوزية، مصورة عن طبعة: إدارة الطباعة المنيرية.

٥٢ ـ **البداية والنهاية**، لأبي الفداء بن كثير، تحقيق: عبدالرحمن اللادقي ومحمد غازي بيضون، نشر: دار المعرفة، بيروت (١٩٩٧م).

٥٣ ـ **البرهان في أصول الفقه**، لأبي المعالي الجويني، تحقيق: د. عبدالعظيم الديب، نشر: دار الأنصار، القاهرة (١٤٠٠هـ).

٥٤ ـ **البرهان في علوم القرآن**، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار المعرفة، بيروت.

٥٥ ـ **بصائر ذوي التمييز**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار، نشر: المكتبة العلمية، بيروت.

٥٦ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر (١٩٦٤م).

٥٧ ـ **البيان والتحصيل**، لأبي الوليد بن رشد، تحقيق: سعيد أعراب وآخرين، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت (١٩٨٨م).

٥٨ ـ **تأويل مختلف الحديث**، لابن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين الأصفر، نشر: المكتب الإسلامي، دار الإشراق، بيروت (١٩٨٩م).

٥٩ ـ **تأويل مشكل القرآن**، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: السيد أحمد صقر، نشر: المكتبة العلمية، المدينة المنورة (١٩٨١م).

٦٠ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمحمد مرتضى الزّبيدي، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج وآخرين، نشر: وزارة الإرشاد (الإعلام)، الكويت (١٩٦٥ ـ ١٩٨٤م).

٦١ ـ **تاريخ أبي زرعة**، لأبي زرعة الدمشقي، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، نشر: مجمع اللغة العربية، دمشق.

٦٢ ـ **تاريخ الأدب العربي**، لكارل بروكلمان (الترجمة العربية)، نشر: دار المعارف، مصر (١٩٨٣م).

٦٣ ـ **تاريخ الإسلام**، لأبي عبدالله الذهبي، (وفيات سنة ٦٣١ ـ ٦٤٠)، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت (١٩٩٨م).

٦٤ ـ **التاريخ الأوسط**، لأبي عبدالله البخاري، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، نشر: دار الصميعي، الرياض (١٩٩٨م).

٦٥ ـ **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، مصورة: المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٦٦ ـ **تاريخ دمشق**، لأبي القاسم بن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، نشر: دار الفكر، بيروت (١٩٩٥ ـ ١٩٩٨م).

٦٧ ـ **تاريخ المدينة**، لعمر بن شَبّة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت (دون تسمية ناشر).

٦٨ ـ **تاريخ واسط**، لبَحشل الواسطي، تحقيق: كوركيس عواد، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة (١٩٨٦م).

٦٩ ـ **تاريخ يحيى بن معين**، رواية: العباس بن محمد الدوري، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر: جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الشريعة، مكة المكرمة (١٩٧٩م).

٧٠ ـ **التبيان في آداب حملة القرآن**، لأبي زكريا النووي، نشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة دار التراث (١٩٨٣م). وطبعة دار ابن حزم، تحقيق: محمد الحجار (١٩٩٦م).

٧١ ـ **التبيان في أقسام القرآن**، لابن قيم الجوزية، نشر: دار الطباعة المحمدية، مصر (١٩٦٨م).

٧٢ ـ **التبيين لطرق حديث الأربعين**، لعبدالله بن يوسف الجديع (مخطوط).

٧٣ ـ **تجريد أسماء الصحابة**، للذهبي، نشر: دار المعرفة، بيروت.

٧٤ ـ **تحرير البيان في سجود القرآن**، لعبدالله بن يوسف الجديع (مخطوط).

٧٥ ـ **تحرير علوم الحديث**، لعبدالله بن يوسف الجديع، نشر: الجديع للبحوث والاستشارات، ليدز، بريطانيا (٢٠١٦م).

٧٦ ـ **تحريم نكاح المتعة**، لأبي الفتح نصر المقدسي، تحقيق: حماد الأنصاري، نشر: مكتبة دار التراث، المدينة المنورة (١٩٨٧م).

٧٧ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، لأبي الحجاج المزي، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، نشر: الدار القيمة، بومباي، الهند (١٩٦٥ ـ ١٩٨٢م).

٧٨ ـ **التذكار في أفضل الأذكار**، لأبي عبدالله القرطبي، مصورة: دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٩ ـ **الترغيب في فضائل الأعمال**، لأبي حفص بن شاهين، تحقيق: صالح أحمد الوعيل، نشر: دار ابن الجوزي، السعودية (١٩٩٥م).

٨٠ ـ **التعريفات**، لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت (١٩٨٥م).

٨١ ـ **تغليق التعليق**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبدالرحمن القزقي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت/دار عمار، الأردن (١٩٨٥م).

* **تفسير ابن جرير = جامع البيان**

* **تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز.**

* **تفسير البغوي = معالم التنزيل.**

٨٢ ـ **تفسير التحرير والتنوير**، لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، تونس (١٩٨٤م).

٨٣ ـ **تفسير سفيان الثوري**، رواية: أبي حذيفة النهدي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٨٣م).

٨٤ ـ **تفسير سفيان بن عيينة**، جمع وتحقيق: أحمد صالح محايري، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت/مكتبة أسامة، الرياض (١٩٨٣م).

٨٥ ـ **تفسير غريب القرآن**، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: السيد أحمد صقر، مصورة: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٧٨م).

٨٦ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لأبي الفداء ابن كثير، دار الفكر، بيروت (١٩٧٠م).

٨٧ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لأبي محمد بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، نشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة (١٩٩٧م).

٨٨ ـ **تفسير القرآن**، لعبدالرزاق الصنعاني، تحقيق: مصطفى مسلم محمد، نشر: مكتبة الرشد، الرياض (١٩٨٩م).

* **تفسير الماوردي = النكت والعيون.**

٨٩ ـ **تفسير مجاهد**، تحقيق: د. محمد عبدالسلام أبو النيل، نشر: دار الفكر الإسلامي الحديثة (١٩٨٩م).

٩٠ ـ **تفسير النسائي**، (جزء من السنن الكبرى)، تحقيق: سيد الجليمي، وصبري الشافعي، نشر: مكتبة السنة، القاهرة (١٩٩٠م).

٩١ ـ **تقدمة الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، نشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند (١٩٥٢م)، مصورة: دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٢ ـ **تقريب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار الرشيد، حلب (١٩٨٨م).

٩٣ ـ **تلبيس إبليس**، لأبي الفرج ابن الجوزي، مصورة: دار الكتب العلمية، بيروت، عن طبعة: إدارة الطباعة المنيرية المنشور سنة (١٣٦٨هـ).

٩٤ ـ **التّلخيص في أصول الفقه**، لأبي المعالي الجويني، تحقيق: د. عبدالله النيبالي، وشبير أحمد العمري، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت/دار الباز، مكة (١٩٩٦م).

٩٥ ـ **التمام**، لابن أبي يعلى الفراء، تحقيق: د. عبدالله الطيار، ود. عبدالعزيز المد الله، نشر: دار العاصمة، الرياض (١٤١٤هـ).

٩٦ ـ **التمهيد في أصول الفقه**، لأبي الخطاب الكلوذاني، تحقيق: د. مفيد أبو عمشة، نشر: جامعة أم القرى، مكة (١٩٨٥م).

٩٧ ـ **التمهيد**، لأبي عمر بن عبدالبر، تحقيق: مجموعة، نشر: وزارة الأوقاف، المغرب (١٩٦٧ ـ ١٩٩١م).

٩٨ ـ **تنقيح النقول من نوادر الأصول للحكيم الترمذي**، تأليف: عبدالله بن يوسف الجديع (مخطوط).

٩٩ ـ **تهذيب الأسماء واللغات**، لأبي زكريا النووي، مصورة: دار الكتب العلمية، بيروت، عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية.

١٠٠ ـ **تهذيب الكمال**، لأبي الحجاج المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨٠ ـ ١٩٩٢م).

١٠١ ـ **تيسير علم أصول الفقه**، لعبدالله بن يوسف الجديع، نشر: الجديع للبحوث والاستشارات، ليدز، بريطانيا (٢٠٢٠م).

١٠٢ ـ **التيسير في القراءات السبع**، لأبي عمرو الداني، تحقيق: أوتو برتزل، نشر: جمعية المستشرقين الألمانية، إستانبول (١٩٣٠م) مصورة: مكتبة المثنى، بغداد.

١٠٣ ـ **ثعلبة بن حاطب المفترى عليه**، لعداب محمود الحمش، نشر: دار عالم الكتب، الرياض (١٩٨٥م).

١٠٤ ـ **الثقات**، لأبي حاتم بن حبان البستي، نشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آبد الدكن، الهند (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣م).

١٠٥ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر الطبري، نشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر (١٩٦٨م).

١٠٦ ـ **جامع بيان العلم وفضله**، لأبي عمر ابن عبدالبر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، نشر: دار ابن الجوزي، السعودية (١٩٩٦م).

١٠٧ ـ **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبدالله القرطبي، مصورة: دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٩٨٥م).

١٠٨ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، لأبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف، الرياض (١٩٨٣م).

١٠٩ ـ **الجامع**، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت (١٩٩٨م).

١١٠ ـ **الجرح والتعديل**، لأبي محمد بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، نشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند (١٩٥٢ ـ ١٩٥٣م) مصورة: دار الكتب العلمية، بيروت.

١١١ ـ **حاشية ابن عابدين**، نشر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر (١٩٦٦م).

١١٢ ـ **الحاوي الكبير**، لأبي الحسن الماوردي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل عبدالموجود، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٤م).

١١٣ ـ **حجة القراءات**، لأبي زرعة عبدالرحمن بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٧٩م).

١١٤ ـ**حكم الطهارة لغير الصلوات**، لعبدالله بن يوسف الجديع (مخطوط).
١١٥ ـ**حلية الأولياء**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٧م).
١١٦ ـ**خلق أفعال العباد**، لأبي عبدالله البخاري، تحقيق: بدر البدر، نشر: الدار السلفية، الكويت (١٩٨٥م).
١١٧ ـ**الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، لجلال الدين السيوطي، نشر: دار الفكر، بيروت (١٩٨٣م).
١١٨ ـ**دلائل النبوة**، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٨٥م).
١١٩ ـ**ذم الكلام**، لأبي إسماعيل الهروي، تحقيق: عبدالرحمن الشبل، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة (١٩٩٥م) والعزو إليها بأرقام الأحاديث. والنشرة الأخرى بتحقيق: د. سميح دغيم، نشر: دار الفكر اللبناني، بيروت (١٩٩٤م).
١٢٠ ـ**الرد على من يقول: (الم) حرف**، لأبي القاسم بن منده، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، نشر: دار العاصمة، الرياض (١٤٠٩هـ).
١٢١ ـ**الرسالة**، لأبي عبدالله الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر (دون ناشر).
١٢٢ ـ**الرعاية لتجويد القراءة**، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، نشر: دار عمار، الأردن (١٩٨٤م).
١٢٣ ـ**الرقة والبكاء**، لأبي بكر بن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، نشر: دار ابن حزم، بيروت (١٩٩٦م).
١٢٤ ـ**الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام**، لجاسم الفهيد الدوسري، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت (١٩٨٧ ـ ١٩٩٢م).
١٢٥ ـ**روضة المحبين**، لابن قيم الجوزية، مصورة: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٨٣م).
١٢٦ ـ**روضة الناظر**، لأبي محمد بن قدامة، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، نشر: مؤسسة الريان، بيروت/والمكتبة التدمرية والمكية، السعودية (١٩٩٨م).

١٢٧ ـ **زاد المسير في علم التفسير**، لأبي الفرج بن الجوزي، نشر: المكتب الإسلامي، دمشق/بيروت (١٩٦٤م).
١٢٨ ـ **الزهد والرقائق**، لعبدالله بن المبارك، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢٩ ـ **الزهد**، لهناد بن السّري، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، نشر: دار الخلفاء، الكويت (١٩٨٥م).
١٣٠ ـ **سؤالات أبي عبدالرحمن السلمي للدارقطني**، تحقيق: د. سليمان آتش، نشر: دار العلوم، الرياض (١٩٨٨م).
١٣١ ـ **السبعة في القراءات**، لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، نشر: دار المعارف بمصر (١٩٧٢م).
١٣٢ ـ **السنة**، لأبي بكر بن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت/دمشق (١٩٨٠م).
١٣٣ ـ **السنة**، لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق: سالم بن أحمد، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت (١٩٨٨م).
١٣٤ ـ **السنن الكبرى**، لأبي بكر البيهقي، مصورة: دار المعرفة ببيروت عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد (١٣٥٥هـ).
١٣٥ ـ **السنن الكبرى**، لأبي عبدالرحمن النسائي، تحقيق: د. عبدالغفار البنداري، وسيد كسروي حسن، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩١م).
١٣٦ ـ **السنن**، لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق: عبدالله هاشم يماني، نشر: دار المحاسن، القاهرة (١٩٦٦م) مصورة عنها.
١٣٧ ـ **السنن**، لأبي داود السجستاني، تحقيق: عزت الدعاس وعادل السيد، نشر: دار الحديث، حمص (١٩٧٤م).
١٣٨ ـ **السنن**، لأبي عبدالرحمن النسائي، اعتناء: عبدالفتاح أبو غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب (١٩٨٦م).
١٣٩ ـ **السنن**، لأبي عبدالله الشافعي، تحقيق: د. خليل إبراهيم ملا خاطر، نشر: دار القبلة، جدة/مؤسسة علوم القرآن، دمشق/بيروت (١٩٨٩م).

١٤٠ ـ **السنن**، لأبي عبدالله بن ماجة، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: دار الجيل، بيروت (١٩٩٨م).

١٤١ ـ **السنن**، لسعيد بن منصور، (فضائل القرآن والتفسير)، تحقيق: د. سعد بن عبدالله آل حميّد، نشر: دار الصميعي، الرياض (١٩٩٣م).

١٤٢ ـ **سير أعلام النبلاء**، لأبي عبدالله الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناءوط وآخرين، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨١ ـ ١٩٨٥م).

* **شرح صحيح البخاري**، للخطابي = أعلام الحديث.

١٤٣ ـ **شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناءوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٩٤م).

١٤٤ ـ **شرح معاني الآثار**، لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، مصورة: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٧٩م).

١٤٥ ـ **شرح المنار**، لعز الدين عبداللطيف بن عبدالعزيز ابن الملك، نشر: مطبعة عثمانية (١٣١٥هـ).

١٤٦ ـ **شرح منتهى الإرادات**، لمنصور بن يونس البهوتي، مصورة: عالم الكتب، بيروت.

١٤٧ ـ **شعب الإيمان**، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٠م).

١٤٨ ـ **الشكر لله عز وجل**، لأبي بكر بن أبي الدنيا، تحقيق: ياسين السواس، نشر: دار ابن كثير، دمشق/بيروت (١٩٨٥م).

١٤٩ ـ **الشمائل**، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: محمد عفيف الزعبي، نشر (المحقق)، (١٩٨٣م).

١٥٠ ـ **الصحاح**، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، نشر: دار العلم للملايين، بيروت (١٩٧٩م).

١٥١ ـ **الصحيح المسند من أسباب النزول**، لمقبل بن هادي الوادعي، نشر: المكتب السلفي، القاهرة (١٤٠١هـ).

١٥٢ ـ **الصحيح**، لأبي بكر بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت (١٩٧٩م).

١٥٣ ـ **الصحيح**، لأبي حاتم بن حِبان، بترتيبه المسمى الإحسان، لابن بلبان الفارسي، تحقيقٌ: شعيب الأرناءوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨٨م).

١٥٤ ـ **الصحيح**، لأبي عبدالله البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، نشر: دار القلم، دمشق/بيروت (١٩٨١م).

١٥٥ ـ **الصحيح**، لمسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، نشر: المكتبة الإسلامية، استانبول.

١٥٦ ـ **الضعفاء**، لأبي جعفر العقيلي، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت/دار الباز، مكة المكرمة (١٩٨٤م).

١٥٧ ـ **طبقات الأصبهانيين**، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبدالغفور البلوشي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨٧م).

١٥٨ ـ **طبقات الصوفية**، لأبي عبدالرحمن السلمي، تحقيق: نور الدين شريبة، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة (١٩٦٩م).

١٥٩ ـ **الطبقات الكبرى**، لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، نشر: دار صادر، بيروت.

١٦٠ ـ **طبقات المفسرين**، لمحمد بن علي الداودي، تحقيق: علي محمد عمر، نشر: مكتبة وهبة، مصر (١٩٧٢م).

١٦١ ـ **طرق حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف**، لعبدالله بن يوسف الجديع (مخطوط).

١٦٢ ـ **العقيدة السلفية في كلام رب البرية**، لعبدالله بن يوسف الجديع، نشر: دار الإمام مالك/دار الصميعي، الرياض (١٩٩٥م).

١٦٣ ـ **علل الحديث**، لعبدالله بن يوسف الجديع (مخطوط).

١٦٤ ـ **العلل المتناهية**، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، نشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، لاهور (١٩٧٩م).

١٦٥ ـ **عمل اليوم والليلة**، لأبي بكر بن السني، تحقيق: بشير محمد عيون، نشر: مكتبة دار البيان، دمشق/مكتبة المؤيد، الطائف (١٩٨٧م).

١٦٦ ـ **عمل اليوم والليلة**، لأبي عبدالرحمن النسائي، تحقيق: د. فاروق حمادة، نشر: الرئاسة العامة للإفتاء والبحوث في السعودية (١٩٨١م).

١٦٧ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**، لأبي الخير ابن الجزري، تحقيق: ج. برجستراسر، نشر: مكتبة الخانجي، مصر (١٩٣٣م).

١٦٨ ـ **غريب الحديث**، لأبي إسحاق الحربي، تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم العايد، نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٩٨٥م).

١٦٩ ـ **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، نشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧م).

١٧٠ ـ **فتاوى ومسائل ابن الصلاح**، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي، نشر: دار المعرفة، بيروت (١٩٨٦م).

١٧١ ـ **فتح الباري**، لابن حجر العسقلاني، مصورة: دار المعرفة، بيروت عن طبعة محب الدين الخطيب.

١٧٢ ـ **فتح القدير**، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، نشر: دار الوفاء، المنصورة (١٩٩٧م).

١٧٣ ـ **الفروع**، لابن مفلح المقدسي، مصورة: عالم الكتب، بيروت (١٤٠٢هـ).

١٧٤ ـ **الفروق في اللغة**، لأبي هلال العسكري، نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت (١٩٨٠م).

١٧٥ ـ **الفَصل في الملل والأهواء والنحل**، لأبي محمد بن حزم، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر، ود. عبدالرحمن عُميرة، نشر: شركة مكتبات عكاظ، السعودية (١٩٨٢م).

١٧٦ ـ **فضائل الصحابة**، لأحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٩٨٣م).

١٧٧ ـ **فضائل الصحابة**، لأبي عبدالرحمن النسائي، تحقيق: د. فاروق حمادة، نشر: دار الثقافة، الدار البيضاء (١٩٨٤م).

١٧٨ ـ **فضائل القرآن**، لجعفر بن محمد الفريابي، تحقيق: يوسف عثمان فضل الله، نشر: مكتبة الرشد، الرياض (١٩٨٩م).

١٧٩ ـ **فضائل القرآن**، لأبي عبدالرحمن النسائي، تحقيق: فاروق حمادة، نشر: دار الثقافة، الدار البيضاء (١٩٨٠م).

١٨٠ ـ **فضائل القرآن**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، نشر: دار ابن كثير، دمشق/بيروت (١٩٩٥م).

١٨١ ـ **فضائل القرآن**، لابن الضريس، تحقيق: غزوة بدير، نشر: دار الفكر، دمشق (١٩٨٧م).

١٨٢ ـ **فضائل القرآن**، لابن كثير (في آخر تفسيره)، نشر: دار الفكر، بيروت (١٩٧٠م).

١٨٣ ـ **فضائل القرآن وتلاوته**، لأبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي، تحقيق: د. عامر حسن صبري، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت (١٩٩٤م).

١٨٤ ـ **فقه اللغة وأسرار العربية**، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: د. ياسين الأيوبي، نشر: المكتبة العصرية، بيروت (١٩٩٩م).

١٨٥ ـ **الفقيه والمتفقه**، لأبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، نشر: دار ابن الجوزي، الدمام (١٩٩٦م).

١٨٦ ـ **فهم القرآن**، للحارث بن أسد المحاسبي، تحقيق: حسين القوتلي، نشر: دار الكندي/دار الفكر (١٩٧٨م).

١٨٧ ـ **فوائد في مشكل القرآن**، لعز الدين بن عبدالسلام، تحقيق: د. سيد رضوان علي الندوي، نشر: دار الشروق، جدة (١٩٨٢م).

* **الفوائد**، لتمام الرازي = الروض البسام.

١٨٨ ـ **الفوز الكبير في أصول التفسير**، لشاه ولي الله الدهلوي، نشر: المكتبة العلمية، لاهور (١٩٧٠م).

١٨٩ ـ **في ظلال القرآن**، لسيد قطب، نشر: دار الشروق، القاهرة/بيروت (١٩٩٨م).

١٩٠ ـ **قانون التأويل**، لأبي بكر ابن العربي، تحقيق: محمد السليماني، نشر: دار القبلة، جدة/مؤسسة علوم القرآن، بيروت (١٩٨٦م).

١٩١ ـ **القراءة خلف الإمام**، لأبي عبدالله البخاري، تحقيق: فضل الرحمن الثوري، نشر: المكتبة السلفية، لاهور (١٩٨٠م).

١٩٢ ـ **القطع والائتناف**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. أحمد خطاب العمر، نشر: وزارة الأوقاف، بغداد (١٩٧٨م).

١٩٣ ـ **قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل**، لعبدالرحمن حبنّكة الميداني، نشر: دار القلم، دمشق (١٩٨٩م).

١٩٤ ـ **القول المفيد في وجوب التجويد**، لمحمد موسى نصر، نشر: الأردن (١٩٨٥م).

١٩٥ ـ **قيام الليل**، لمحمد بن نصر (مختصره)، اختصار: أحمد بن علي المقريزي، نشر: حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان (١٩٨٢م).

١٩٦ ـ **الكامل في التاريخ**، لعز الدين ابن الأثير، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت (١٩٨٠م).

١٩٧ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، لأبي أحمد بن عدي، تحقيق: عادل عبدالموجود، وعلي محمد معوض، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٧م).

١٩٨ ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل**، لجار الله الزمخشري، مصورة: دار المعرفة، بيروت.

١٩٩ ـ **كشف الأستار عن زوائد البزار**، لنور الدين الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٧٩ ـ ١٩٨٥م).

٢٠٠ ـ **كشف الأسرار عن أصول البزدوي**، لعلاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري، مصورة: دار الكتاب العربي، بيروت (١٩٧٤م).

٢٠١ ـ **الكشف عن وجوه القراءات السبع**، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨١م).

٢٠٢ ـ **كشف اللثام عن طرق حديث غربة الإسلام**، لعبدالله بن يوسف الجديع، نشر: مكتبة الرشد، الرياض (١٩٨٩م).

٢٠٣ ـ **الكليات**، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، نشر: وزارة الثقافة، دمشق (١٩٨٢م).

٢٠٤ ـ **لباب النقول في أسباب النزول**، لجلال الدين السيوطي، نشر: دار إحياء العلوم، بيروت (١٩٧٩م).

٢٠٥ ـ **لسان العرب**، لجمال الدين ابن منظور، نشر: دار صادر، بيروت.

٢٠٦ ـ **لسان الميزان**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرين، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٦م).

٢٠٧ ـ **مباحث في علوم القرآن**، لمناع القطان، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨١م).

٢٠٨ ـ **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨١م).

٢٠٩ ـ **مجموع الفتاوى**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبدالرحمن بن قاسم النجدي، تحقيق: عامر الجزار، وأنور الباز، نشر: دار الوفاء، المنصورة (١٩٩٧م).

٢١٠ ـ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبدالحق بن عطية الغَرناطي، تحقيق: الرحالي الفاروقي وآخرين، نشر: دولة قطر (١٩٧٧م).

٢١١ ـ **المحصول في علم الأصول**، لفخر الدين الرازي، تحقيق: د. طه جابر العلواني، نشر: جامعة محمد بن سعود الإسلامية (١٩٧٩م).

٢١٢ ـ **المحكم في نقط المصاحف**، لأبي عمرو الداني، تحقيق: د. عزة حسن، نشر: دار الفكر المعاصر، بيروت/دار الفكر، دمشق (١٩٩٧م).

٢١٣ ـ **المحلى**، لأبي محمد بن حزم، نشر: دار الجيل/دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢١٤ ـ **مختصر تفسير المنار**، لمحمد رشيد رضا، تتمة وتعليق: محمد أحمد كنعان، نشر: المكتب الإسلامي، دمشق/بيروت (١٩٨٤م).

٢١٥ ـ **مختصر المزني**، نشر: دار المعرفة، بيروت.

٢١٦ ـ **المدخل إلى السنن الكبرى**، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، نشر: دار الخلفاء، الكويت.

٢١٧ ـ **المراسيل**، لأبي داود السجستاني، تحقيق: شعيب الأرناءوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨٨م).

٢١٨ ـ **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، لأبي شامة المقدسي، تحقيق: طيار آلتي قولاج، نشر: دار صادر، بيروت (١٩٧٥م).

٢١٩ ـ **مسائل الإمام أحمد**، رواية: أبي داود السجستاني، اعتناء: محمد رشيد رضا، مصورة: دار المعرفة، بيروت.

٢٢٠ ـ **مسائل الإمام أحمد**، رواية: إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، تحقيق: زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت (١٣٩٤ ـ ١٤٠٠هـ).

٢٢١ ـ **مسائل الإمام أحمد**، رواية: ابنه عبدالله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: د. علي سليمان المهنا، نشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة (١٩٨٦م).

٢٢٢ ـ **المستخرج على صحيح مسلم**، لأبي عوانة الإسفراييني، نشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند (١٣٦٢هـ ـ ١٣٨٦هـ).

٢٢٣ ـ **المستخرج على صحيح مسلم**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن الشافعي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٦م).

٢٢٤ ـ **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبدالله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٠م).

٢٢٥ ـ **المستصفى في الأصول**، لأبي حامد الغزّالي، تحقيق: محمد مصطفى أبو العِلا، نشر: مكتبة الجندي، القاهرة (١٩٧١م).

٢٢٦ ـ **المسك الأذفر**، لمحمود شكري الآلوسي، نشر: المكتبة العربية، بغداد (١٩٣٠م).

٢٢٧ ـ **المسند**، لإسحاق بن راهُوَيه، تحقيق: د. عبالغفور البلوشي، نشر: مكتبة الإيمان، المدينة المنورة (١٩٩٠ ـ ١٩٩١م).

٢٢٨ ـ **المسند (المسمى: البحر الزخّار)**، لأبي بكر البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٦م).

٢٢٩ ـ **مسند أبي بكر الصديق**، لأبي بكر أحمد بن علي المروَزي، تحقيق: شعيب الأرناءوط، نشر: المكتب الإسلامي، دمشق (١٣٩٣هـ).
٢٣٠ ـ **مسند الشاميين**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨٩ ـ ١٩٩٦م).
٢٣١ ـ **مسند الفردوس**، للديلمي، ترتيبه المسمى: زهر الفردوس (مخطوط).
٢٣٢ ـ **المسند**، لأبي بكر الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المجلس العلمي، باكستان/الهند (١٩٦٣م).
٢٣٣ ـ **المسند**، لأبي بكر الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، نشر: مؤسسة قرطبة (١٩٩٥م).
٢٣٤ ـ **المسند**، لأبي داود الطيالسي، نشر: دار الكتاب اللبناني/دار التوفيق، بيروت، مصورة عن نشرة: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند.
٢٣٥ ـ **المسند**، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، مصورة المكتب الإسلامي، بيروت (١٩٧٨م)، ونشرة الشيخ أحمد محمد شاكر (أنبه عليها في مواضعها)، ونشرة مؤسسة الرسالة بتحقيق: شعيب الأرناءوط ومجموعته، (والعزو إليها يتميز بأرقام الأحاديث).
٢٣٦ ـ **المسند**، لأبي عبدالله الشافعي، بترتيب: محمد عابد السندي، تحقيق: يوسف الزواوي، وعزت العطار، مصورة: دار الكتب العلمية عن النسخة المنشورة سنة (١٩٥١م).
٢٣٧ ـ **المسند**، لعبد بن حُمَيْد (المنتخب منه)، تحقيق: صبحي السامرائي، ومحمود الصعيدي، نشر: عالم الكتاب، بيروت (١٩٨٨م).
٢٣٨ ـ **المسند**، لأبي محمد الدارمي، والمسمى خطأ في جميع نشراته (السنن)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، نشر: دار القلم، دمشق (١٩٩١م).
٢٣٩ ـ **المسند**، لأبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، نشر: دار المأمون للتراث، دمشق (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨م).
٢٤٠ ـ **المسودة في أصول الفقه**، لآل تيمية، نشر: مطبعة المدني، القاهرة (١٩٨٣م).
٢٤١ ـ **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين السواس، نشر: دار المأمون للتراث، دمشق.

٢٤٢ ـ **المصاحف**، لأبي بكر بن أبي داود السجستاني، تحقيق: د. آثر جفري، مصورة عن نشرة: المطبعة الرحمانية سنة (١٩٣٦م).

٢٤٣ ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة**، للبوصيري، تحقيق: موسى محمد علي، ود. عزت علي عطية، نشر: دار الكتب الحديثة، القاهرة (١٩٨٣م).

٢٤٤ ـ **المصنف**، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: عبدالخالق الأفغاني وغيره، نشر: الدار السلفية، بومباي، الهند (١٩٧٩ ـ ١٩٨٣م)، ونشرة: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٥م)، والعزو للثانية يتميز بأرقام الأحاديث، واستعملت طبعة الشيخ محمد عوامة في هذه الطبعة في موضع واحد، وميَّزتها.

٢٤٥ ـ **المصنف**، لعبدالرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المجلس العلمي، باكستان/الهند (١٩٧٠ ـ ١٩٧٢م).

٢٤٦ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، وأشرف صلاح علي، نشر: مؤسسة قرطبة (١٩٩٧م).

٢٤٧ ـ **مع القرآن الكريم**، لشعبان محمد إسماعيل، نشر: دار الاتحاد العربي، مصر (١٩٧٨م).

٢٤٨ ـ **معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء**، لمحمود خليل الحصري، مطابع شركة الشمرلي بمصر.

٢٤٩ ـ **معالم التنزيل**، للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد النمر وعثمان ضميرية وسليمان الحرش، نشر: دار طيبة، الرياض (١٩٩٧م).

٢٥٠ ـ **معاني القرآن**، للأخفش الأوسط، تحقيق: د. فائز فارس، نشر: المطبعة العصرية، الكويت (١٩٧٩م).

٢٥١ ـ **معاني القرآن**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، نشر: جامعة أم القرى، مكة (١٩٨٨م).

٢٥٢ ـ **معاني القرآن**، ليحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة: عالم الكتب، بيروت (١٩٨٠م).

٢٥٣ ـ **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، مصورة: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٥٤ ـ **المعجم الأوسط**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: د. محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف، الرياض (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥م).

٢٥٥ ـ **المعجم الصغير**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت (١٩٨٦م).

٢٥٦ ـ **المعجم الكبير**، للطبراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، نشر: وزارة الأوقاف، بغداد (١٩٧٨ ـ ١٩٨٣م).

٢٥٧ ـ **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، د. محمد سمير اللبدي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت/دار الفرقان، عمّان (١٩٨٥م).

٢٥٨ ـ **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين بن فارس، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة (١٩٨١م).

٢٥٩ ـ **معرفة الصحابة**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، نشر: دار الوطن، الرياض (١٩٩٨م).

٢٦٠ ـ **معرفة القراء الكبار**، لأبي عبدالله الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف وغيره، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨٤م).

٢٦١ ـ **المعرفة والتاريخ**، ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، نشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة (١٤١٠هـ).

٢٦٢ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مصورة: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٦٣ ـ **المغني**، لأبي محمد بن قدامة المقدسي، نشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

٢٦٤ ـ **المغني في أصول الفقه**، لجلال الدين عمر بن محمد الخبازي، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٤٠٣هـ).

٢٦٥ ـ **المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات**، لمحمد عبدالرحمن المغراوي، نشر: دار طيبة، الرياض (١٩٨٥م).

٢٦٦ ـ **مقالات الإسلاميين**، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، نشر: مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (١٩٥٠م).

٢٦٧ ـ **المقدمة**، لعبدالرحمن بن خلدون، نشر: الدار التونسية، تونس (١٩٨٩م).

٢٦٨ ـ **المقنع في علوم الحديث**، لابن الملقن، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، نشر: الجديع للبحوث والاستشارات، ليدز، بريطانيا، الطبعة الثانية (٢٠٢٤م).

٢٦٩ ـ **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**، مع كتاب النقط، لأبي عمرو الداني، تحقيق: محمد أحمد دهمان، نشر: مكتبة النجاح، طرابلس، ليبيا.

٢٧٠ ـ **المكتفى في الوقف والابتدا**، لأبي عمرو الداني، تحقيق: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨٤م).

٢٧١ ـ **الملل والنحل**، للشهرَستاني، تحقيق: محمد عبدالقادر الفاضلي، نشر: المكتبة العصرية، بيروت (٢٠٠٠م).

٢٧٢ ـ **مناقب الشافعي**، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، نشر: مكتبة دار التراث، القاهرة (١٩٧١م).

٢٧٣ ـ **المنتظم**، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٢م).

٢٧٤ ـ **المنتقى**، لابن الجارود، (مع: غوث المكدود)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت (١٩٨٨م).

٢٧٥ ـ **منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز**، لمحمد الأمين الشنقيطي، (آخر تفسير: أضواء البيان)، مصورة: عالم الكتب، بيروت.

٢٧٦ ـ **المنهاج في شعب الإيمان**، للحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، نشر: دار الفكر، بيروت (١٩٧٩م).

٢٧٧ ـ **الموافقات في أصول الشريعة**، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: محمد عبدالله دراز، مصورة: دار الباز، عن طبعة المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٢٧٨ ـ **الموسيقى والغناء في ميزان الإسلام**، لعبدالله بن يوسف الجديع، نشر: الجديع للبحوث والاستشارات، ليدز/بريطانيا (٢٠٢٠م).
٢٧٩ ـ **الموضح لأوهام الجمع والتفريق**، لأبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، نشر: دار الفكر الإسلامي (١٩٨٥م).
٢٨٠ ـ **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: د. نور الدين بن شكري، نشر: أضواء السلف، الرياض (١٩٩٧م).
٢٨١ ـ **الموطأ**، للإمام مالك بن أنس، رواية: يحيى الليثي، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت (١٩٩٦م).
٢٨٢ ـ **ميزان الاعتدال**، لأبي عبدالله الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، مصورة: دار المعرفة، بيروت عن الطبعة المصرية سنة (١٩٦٣م).
٢٨٣ ـ **الناسخ والمنسوخ**، لأبي جعفر النحّاس، تحقيق: د. محمد عبدالسلام محمد، نشر: مكتبة الفلاح، الكويت (١٩٨٨م).
٢٨٤ ـ **الناسخ والمنسوخ**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: محمد بن صالح المديفر، نشر: مكتبة الرشد، الرياض (١٩٩٠م).
٢٨٥ ـ **نتائج الأفكار**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، نشر: مكتبة المثنى، بغداد (١٩٨٦م).
٢٨٦ ـ **نسخة وكيع عن الأعمش**، تحقيق: د. عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، نشر: الدار السلفية، الكويت (١٩٨٦م).
٢٨٧ ـ **النشر في القراءات العشر**، لأبي الخير ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضبّاع، مصورة: دار الفكر، بيروت.
٢٨٨ ـ **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، لبرهان الدين البِقاعي، نشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند (١٩٦٩م).
٢٨٩ ـ **نقض المنطق**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد عبدالرزاق حمزة، وسليمان الصنيع، نشر: مكتبة السنة المحمدية، القاهرة.
٢٩٠ ـ **نكت الانتصار لنقل القرآن**، لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: محمد زغلول سلام، نشر: منشأة المعارف، الإسكندرية (١٩٧١م).

٢٩١ ـ **النكت والعيون**، لأبي الحسن الماوردي، تحقيق: خضر محمد خضر، نشر: وزارة الأوقاف، الكويت (١٩٨٢م).
٢٩٢ ـ **النهاية في غريب الحديث**، لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، نشر: المكتبة الإسلامية، مصورة: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٩٣ ـ **نوادر الأصول**، للحكيم الترمذي، مصورة: دار صادر، بيروت.
٢٩٤ ـ **نواسخ القرآن**، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: محمد أشرف الملباري، نشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (١٩٨٤م).
٢٩٥ ـ **الواضح في أصول الفقه**، لأبي الوفاء بن عقيل، تحقيق: د. عبدالله التركي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٩٩م).
٢٩٦ ـ **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين الصفدي، سلسلة النشرات الإسلامية، دار النشر فرانز شتايز، بفيسبادن (١٩٨١م).
٢٩٧ ـ **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي الحسن الواحدي، تحقيق: صفوت عدنان داودي، نشر: دار القلم، دمشق/الدار الشامية، بيروت (١٩٩٥م).
٢٩٨ ـ **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، لأبي الحسن الواحدي، تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرين، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٤م).
٢٩٩ ـ **الوقف والابتداء**، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: محيي الدين رمضان، نشر: مجمع اللغة العربية، دمشق (١٩٧١م).



الفهارس

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الموضوعات.



فهرس الآيات القرآنيّة

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة

سورة الفَاتِحَة

١		
	﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾	١٦٤، ١٦٥، ١٨٥، ١٨٩، ٢٩٠، ٥٦٩
	﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾	٥٦٩
	﴿ٱللَّهِ﴾	٢٠١
	﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾	١٨٥، ٥٧٣
	﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾	٢٠١، ٥٦٩
٢	﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٨٧، ١٨٣، ١٨٥
٣	﴿ٱلرَّحِيمِ﴾	٢٠١، ٥٦٩
٤		
	﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾	١٨٥
	﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾	٣٨٦
٦	﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾	٥٦٦

سورة البَقَرَة

١	﴿الٓمٓ﴾	٥٨٧
٢	﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	١٢
٣	﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾	١٩٧

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
١١	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾	٦٤٧
١٢	﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾	٦٤٨
١٤	﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾	٥٣٠
١٤-١٥	﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾	٥٣٠
١٥	﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾	١٥
٢١	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾	٧٣، ٧٩
٢٣	﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثْلِهِ﴾	١٦٩
٢٣-٢٤	﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾	١٦
	﴿وَلَن تَفْعَلُوا﴾	٢١
٢٩	﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	١١٢
٤٣	﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾	٥١٤
٦٠	﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾	٣٦٨
٦٧	﴿تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾	٤٨٣
	﴿هُزُوًا﴾ ﴿هُزُوًا﴾	٢٠٠
٩١	﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ﴾	٥٢٨
٩٧	﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	٤٥
٩٩	﴿آيَاتٍ﴾	١٩٧
١٠٤	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	٧٣، ٧٩
١٠٦	﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	٢٢١، ٢٨٧
	﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾	١٥٦

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
	﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾	٢٩١
	﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾	٢٩٠، ٢٩٣
	﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾	٣٥٣
	﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ ﴿أَوْ نَنسَأْهَا﴾	٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٩
	﴿نَنسَأْهَا﴾	٢٩١
	﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾	٢٨٧
١٠٦-١٠٧	﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾	٣٠٣
١١١		
	﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾	٥١٢
	﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾	٥١٢
١١٧		
	﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	٥٣٠
	﴿فَيَكُونُ﴾	٥٣٠
١١٨	﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾	٢٣٩
١٣٦	﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾	٤٤٥
١٤٢-١٤٤	﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾	٣٠١-٣٠٢
١٤٣	﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾	٣٢٨

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
١٤٤		
	﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾	٣٢٩
	﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾	٣٢٩
	﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾	٣٠٩
	﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾	١١٣
	﴿فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾	١١٣
١٤٦	﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	٤٤٢
١٦٤	﴿ٱلَّيْلِ﴾	١٩٧
١٧٣	﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾	٣٦٨
١٧٦	﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِي ٱلْكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾	٦٥٢
١٨٠	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾	٣٢٦
١٨٣	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾	٥١٥
١٨٤		
	﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ﴾	٢٩٩، ٣٢١
	﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ ۚ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ﴾	٣٢١
	﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ﴾	٢٩٩
١٨٥		
	﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾	٣٨
	﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ﴾	٣٢١
١٨٧		
	﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ﴾	٥٢٤
	﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾	٥٢٤

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
	﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ﴾	٥١٤
	﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾	٣١٩
	﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾	٣١٩
	﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ﴾	٤٠٣
	﴿ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾	٣١٩
١٩٧	﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَـٰتٌ ۚ﴾	٥٣١
٢١٧	﴿ٱسْتَطَـٰعُوا۟ ۚ﴾	٥٢٧
٢١٩		
	﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَـٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾	٢٨٤
	﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ﴾	٢٨٣
٢٢٢		
	﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ﴾	٢٥٤
	﴿يَطَّهَّرْنَ﴾	٢٥٤
٢٢٨	﴿وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَـٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ﴾	٥٢٤
٢٣٤		
	﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ﴾	١٦٨، ٣٠٠، ٣٠٩
	﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾	١٦٣
٢٣٦	﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾	٥٢٤
٢٣٨		
	﴿حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ﴾	٢٢٣
	﴿حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾	٢٢٤، ٥٣٥
	﴿وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ﴾	٢٢٤
٢٤٠	﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَـٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ۚ﴾	١٦٨، ٣٠٠

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
٢٤٨	﴿ٱلتَّابُوتُ﴾	٢٠٢
٢٥٢	﴿تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾	٣٠
٢٥٩	﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾	٢١٩، ٢٢١
٢٧٥	﴿ٱلرِّبَوٰا﴾	١٩٧
٢٨١		
	﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾	١٠١
	﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾	١٠١
٢٨٤		
	﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾	٢٧٨
	﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾	٢٧٨
	﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾	٢٩٨
٢٨٥	﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾	٢٧٩، ٢٩٨
٢٨٦		
	﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ﴾	٢٧٩
	﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ﴾	٣٥٢، ٥٦٢
	﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ﴾	٢٧٩
	﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ﴾	٢٧٩
	﴿وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾	٢٧٩

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
	سورة آل عمران	
١-٢	﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ﴾	١١٢
٢	﴿ٱلۡقَيُّومُ﴾	١١٢
٧	﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾	٦٥٠
	﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾	٣٦٦
	﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾	٣٦٦
	﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾	٣٦٧
	﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾	٣٦٨
٤٤	﴿ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۚ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يُلۡقُونَ أَقۡلَٰمَهُمۡ أَيُّهُمۡ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ﴾	٢٤
٥٠	﴿وَمُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي حُرِّمَ عَلَيۡكُمۡۚ﴾	٢٩٥
٦٢	﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ ٱلۡحَقُّۚ﴾	٥٠٩
٧٩	﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ﴾	٣٧٠
٩٧	﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾	٣٨٦
١٠٢	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾	٢٧٨
١٠٥	﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾	٦٥٢

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
١٥٩	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾	٥٣٢
١٨١	﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾	٥٧٢
	﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾	٥٧٢
١٨٧	﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾	٦٤
	﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ ٦٤،	٣٧٠
١٨٨	﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾	٦٤
١٩٠-١٩١	﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾	٦٧٢

سورة النِّساء

١١	﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ﴾	٣٨٩
١٢	﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ ٢٢٢،	٢٢٣
١٥	﴿وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ ۖ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ ٣٣٣،	٣٣٩
٢٤	﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾	٦٤٧
٣٦	﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾	٤٧٩
	﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾	٤٧٩
	﴿وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾	٤٧٩
	﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾	٤٧٩
٤١	﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾	٦٣٨

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
٤٣	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾	٢٨٣
٨٢	﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾	٥٨٠
	﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ ٢٢، ٤٣،	٦٥١
٩٢	﴿فَإِن كَانَ مِن قَوۡمٍ عَدُوّٖ لَّكُمۡ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖۖ وَإِن كَانَ مِن قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٞ فَدِيَةٞ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ وَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾	٦٩١
	﴿وَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾	٥٢٩
٩٤	﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ ﴿فَتَثَبَّتُواْ﴾	٢٠٠
٩٥	﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلۡمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡۚ﴾	٤١
	﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾	٤١
	﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾	٤١
	﴿وَٱلۡمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	٤١
١١٥	﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ﴾	٥٦٦
١١٧-١١٨	﴿وَإِن يَدۡعُونَ إِلَّا شَيۡطَٰنٗا مَّرِيدٗا ﴿١١٧﴾ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾	٥٣٠
١٣٦	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ﴾	٥٨٠
١٤٨	﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾	٥٢٨
	﴿سَمِيعًا عَلِيمًا﴾	١٣٠
١٦٤	﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾	٥٢٣
١٧٤	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا﴾ ٥٧٩،	٦٩٣
١٧٦	﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾	١٠٢

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
	سورة المائدة	
٣		
	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾	٣٨٩
	﴿لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾	٣٦٨
٥	﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾	٤٨٠
٦		
	﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾	٢٥٤
	﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾	٥٢٤
١٣	﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾	٥٣٢
١٥-١٦	﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾	٥٧٩
٣٨		
	﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾	٥٤٤
	﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾	٥٤٤
٤٠	﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾	٥٦٦
٤٣	﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾	٤٤٢
٤٨		
	﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾	٢٨
	﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾	٢٩٥، ٥١٩
٥٠	﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾	٢٨
٩٠	﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ﴾	٢٨٤
٩١		
	﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾	٢٨٣
	﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾	٢٨٣

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
٩٧	﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾	٥٢٩

سورة الأنعام

١٤	﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾	٣٩٦
٦٦	﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾	٢٨
٦٨	﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَـٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾	٦٥٢
٧١-٧٢	﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ﴾	٥٣١
٨٢	﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾	٣٨٧، ٤٠٣
٨٤	﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ﴾	٣٤٨
٩٠	﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ﴾	٣٤٨
	﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ﴾	٣٤٨
٩١	﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۚ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۚ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۙ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾	٥١٠
٩٢	﴿وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾	٥٨٠
١١٤	﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾	٢٣
١٤٣-١٤٤	﴿ثَمَـٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١٤٣﴾ وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾	٥١١-٥١٢

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
١٤٨	﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾	٥١٢
١٥٥	﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾	٥٨٠
١٦٥	﴿جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾	٣٦٨

سورة الأعراف

٢-٣	﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾	٥٨٠
	﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ ٣٠٧،	٣٥٢
١٢	﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ﴾	٥٣٢
٣٣	﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٣٧٠،	٦٤٩
٨٨	﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾	٦٤٧
١٢٤	﴿وَأَرْجُلَكُم﴾ ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾	٢٥٤
١٥٧	﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ﴾	٢٩٥
	﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾	٦٧٦
١٦٠	﴿فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ﴾	٣٦٨
١٧٥-١٧٧	﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَث أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾	٦٠٤-٦٠٥

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
١٨٥	﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾	٣١
٢٠٠		
	﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	٦٤٦
	﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ﴾	٥٤٤
	﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	٥٤٤
٢٠٤	﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ١٢، ٦٣٠،	٦٨٣

سورة الأنفال

٦٥		
	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ۚ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾	٢٩٧، ٣٣١
	﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ﴾	٢٩٧، ٣٣١
٦٦		
	﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾	٣٣١
	﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ﴾	٢٩٧، ٣٣٢

سورة التوبة

١	﴿بَرَآءَةٌ﴾	١٠٣، ١٩٢
٥	﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾	٢٨١، ٣٥١
٦		
	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ ١٢، ٥٧٥،	٦٩٣
	﴿ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾	٥٧٥

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
	﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾	٥٧٥
	﴿يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾	٥٧٥
٢٨	﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾	٦٨٨
٢٩	﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾	٣٥١
٤٠	﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ﴾	٤٨٨
٤٩	﴿وَمِنْهُم﴾	٢٧، ١٩١
٦٠	﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾	٥٥٨
٦٤	﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ﴾	١٦٩
٦٨-٧٠	﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا هِىَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٦٨﴾ كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٦٩﴾ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَٰهِيمَ وَأَصْحَٰبِ مَدْيَنَ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾	٥٠٩
٧٥	﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ﴾	٦٩
٧٥-٧٧	﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾	٦٨
٧٩	﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾	٥٣
٨٠	﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾	٥٠
٨٤	﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾	٥١

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
٨٦	﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُوا۟ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُو۟لُوا۟ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ﴾	١٦٩
٩١	﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	٤٦٧
٩٣	﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ ۚ﴾	٦٤٧
١٠٣	﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ﴾	٥٢١
١١٩	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾	٥٢٩
١٢٢	﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾	٣٧٠
	﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾	٦٠٧
١٢٤	﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ﴾	١٦٩
١٢٨	﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾	١٧٠
	﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾	١٧١
	﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾	١٣٣
١٢٩	﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾	١٧٠

سورة يُونس

١٠	﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٥٧٣
١٤	﴿خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	٣٦٨
١٥	﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ﴾	٢٩٣

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
	﴿قُل مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِ نَفۡسِيٓۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۖ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾	٣٠٧
	﴿قُل مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِ نَفۡسِيٓۖ﴾	٣٢٤
	﴿قُل مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِ نَفۡسِيٓۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۖ﴾	٣٥٧
	﴿مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِ نَفۡسِيٓۖ﴾	٢٩٣
٢٢	﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾	٥٣١
٣٧-٣٩	﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَتَفۡصِيلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾ بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ﴾	١٧
	﴿قُلۡ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾	٥١٢
٥٧-٥٨	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٥٧﴾ قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾	٥٧٩
٩٢	﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾	٢٤٥
٩٤	﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكّٖ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ﴾	٤٤٢
١٠٢-١٠٣	﴿فَهَلۡ يَنتَظِرُونَ إِلَّا مِثۡلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِهِمۡۚ قُلۡ فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلۡمُنتَظِرِينَ ﴿١٠٢﴾ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيۡنَا نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾	٥٠٩

سورة هُود

١	﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾	٢٩
١٣-١٦	﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ مُفۡتَرَيَٰتٖ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ﴾	١٦

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
١٤	﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾	٢١
٤٦	﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ﴾ ﴿إِنَّهُۥ عَمِلَ غَيْرَ صَٰلِحٍ ۖ﴾	٢٠٠
٤٩	﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۛ﴾	٢٤
٨١	﴿يَلُوطُ﴾	١٩٧
٨٧	﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾	٥٢٦
١١٤	﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾	٦٢، ٩١
١٢٠	﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۚ﴾	٤٢

سورة يُوسُف

٢-٣	﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾	٢٣
٣	﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾	٥٠٩
١٢	﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾	١٢٢
٣٢	﴿وَلَيَكُونًا﴾	١٩٨
٣٧	﴿تُرْزَقَانِهِۦٓ﴾	٥٦٦
٥٣	﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ﴾	٦٤٧
٧٦	﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾	١٥٢، ٦٤٩
٨٢	﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾	٥٢٢
٨٦	﴿إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾	٦٣٩
	﴿بَثِّى وَحُزْنِىٓ﴾	٥١٩

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
١٠١	﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾	٤٩٣
١٠٢	﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾	٢٤
١١١	﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾	٥٠٩

سورة الرّعد

١٧	﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ ۚ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾	٥٠٧
١٨	﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ﴾	٥٧٢
٢٩	﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾	٥٣٩
٣١	﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ﴾	٥٣١
	﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾	٣٨٥
٣٩	﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾	٢٩٢
	﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾	٢٩٢
	﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾	٢٩٢، ٢٩٣
	﴿وَيُثْبِتُ﴾	٢٩٢
	﴿وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾	٢٩٢، ٢٩٣
٤٣	﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾	٤٤٢

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة

سورة إبراهيم

٢٥	﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾	٥٠٨
٢٧	﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾	٣٩٠

سورة الحجر

٦	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾	١٢١
٩	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ ١٢، ١٢١، ١٣١، ٣٥٦،	٥٥٦
	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾	٦٥٦
٤٦	﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾	٦٦٤
٨٧	﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ ٨٧،	٣٨٨

سورة النحل

١	﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾	٥٢٨
٢	﴿يُنَزِّلُ﴾ ﴿يُنْزِلُ﴾	٢٠٠
٤٠	﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	٥٢٣
٤٣	﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٤٥٧،	٦٤٩
٤٤	﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾	٣٨٧
	﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾	٣٢٦
٦٩	﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾	٥٢٨
٨٩	﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ ٦،	٥١٣
٩٨-١٠٠	﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾	٦٣١

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
١٠١	﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٣٠٣
	﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً﴾	٣٥٣
	﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾	٢٩١
	﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾	٣٠٢
	﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾	٣٠٣
١٠١-١٠٢	﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾	٣٥٥
١٠١-١٠٢	﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾	٢٩١
١٠٢	﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾	٣٠٢
	﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾	١٠، ٤٥
١٠٣	﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾	٢٤
	﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾	٢٤، ٥٥٣
١٢٦	﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾	٩١

سورة الإسراء

٣٢	﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾	٥١٤
٣٦	﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾	٦٤٩
	﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾	٣٧٠
٤٢	﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْاْ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾	٥١١

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
٤٨	﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾	٢١
٥٦	﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾	٥١٢
٥٩	﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾	٥٣١
٨٥	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾	٩١
٨٦-٨٧	﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾	٣٥٥
٨٦-٨٧	﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا﴾	١٠
٨٨	﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾	١٥
١٠٥	﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾	٢٨
١٠٦	﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا﴾	٣٧، ٣٨، ٥٥٧
	﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ﴾	٣٧
	﴿لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾	٣٧
١٠٦-١٠٩	﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾ قُلْ آمِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾	٦٣٧-٦٣٨

سورة الكهف

١-٢	﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا ﴿١﴾ قَيِّمًا﴾	٥٣٢
٣٧	﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ﴾	٤٨٨
٦٥	﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾	٤٧٩
٩٧	﴿اسْطَاعُوا﴾	٥٢٧

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
	سورة مريم	
٥٨	﴿أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ أَنعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ ۚ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا۩﴾	٦٣٨
	سورة طه	
٤٠	﴿فَنَجَّيْنَٰكَ مِنَ ٱلْغَمِّ وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا ۚ﴾	٤٧٩
٧١	﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾	٥٣٥
٩٩-١٠١	﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ﴿٩٩﴾ مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وِزْرًا ﴿١٠٠﴾ خَٰلِدِينَ فِيهِ ۖ وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ حِمْلًا﴾	٥٨١
١١٠	﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾	٣٦٦
١١٣	﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾	٥٨٠
١٢٤-١٢٧	﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنۢ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ۚ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ﴾	٥٨١
١٢٩	﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾	٥٣٣
	سورة الأنبياء	
٥	﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾	٢٠
٢٢	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ﴾	٥١٠، ٥٣١
٣٠-٣٣	﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾ وَجَعَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣١﴾ وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ۖ وَهُمْ عَنْ ءَايَٰتِهَا مُعْرِضُونَ ﴿٣٢﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾	٣٠

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
٧٧	﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾	٥٣٦

سورة الحج

٢	﴿ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾	٥٦٦
٥	﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾	٥٣٠
	﴿وَنُقِرُّ﴾	٥٣٠
١١	﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾	٩٢
١٩-٢٢	﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ ﴿١٩﴾ يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ ﴿٢٠﴾ وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ ﴿٢١﴾ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا۟ فِيهَا وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾	٩٢
٣٢	﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾	٦٩٨
٣٥	﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾	٣٥١
٣٩-٤٠	﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾	٩٢
٤٢-٤٦	﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ﴿٤٢﴾ وَقَوْمُ إِبْرَٰهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَٰبُ مَدْيَنَ ۖ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ ۖ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿٤٤﴾ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴿٤٥﴾ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾	٢٥

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة

سورة المؤمنون

١٢-١٤ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَـٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَـٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَـٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾ ٢٩-٣٠

٩١ ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ﴾ ٥١١

سورة النُّور

١ ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَـٰهَا وَفَرَضْنَـٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ﴾ ١٦٩

٢ ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ ٣٣٩

٦ ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾ ٥٨

٩ ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ ٥٨

٢٧ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا۟﴾ ٢٧٧

٢٩ ﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَـٰعٌ لَّكُمْ ۚ﴾ ٢٧٧

٣٤ ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَـٰتٍ مُّبَيِّنَـٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ٥٠٨

٣٩ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَـٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ ٥٠٧

٥٨ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَـٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ ٣١٢

سورة الفُرقان

١ ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ ١٢

٤-٥ ﴿إِنْ هَـٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ﴿٤﴾ وَقَالُوٓا۟ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ ٢٠

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
١٦	﴿لَهُم فِيهَا مَا يَشَآءُونَ﴾	٦٦٤
٢٧		
	﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾	٤٨٧
	﴿يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا﴾	٤٨٧
٢٨	﴿يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾	٤٨٧
٢٩	﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ﴾	٤٨٧
٣٠	﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِي ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾	٦٠٤
٣٢	﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾	٣٧، ٤٢
٣٣	﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾	٢٨، ٤٢، ٥١٠
٥٣	﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾	٤٨٧
٦٨	﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ﴾	٥٤

سورة الشُّعَرَاء

٥	﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾	٦٠٣
١٥	﴿كَلَّا ۖ﴾	٧٩
٩٤	﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا﴾	٥٢٧
١٣٢-١٣٣	﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾	٥٢٩
١٣٦-١٣٧	﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴿١٣٦﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾	٢٥٤
	﴿خُلُقُ﴾	٢٥٤
١٣٨	﴿وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾	٢٥٤
١٩٢-١٩٤	﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾	١٠
١٩٢-١٩٥	﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾	٤٥، ٥٥٦

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
١٩٥	﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾	٥٢١، ٥٥٣، ٥٥٦
١٩٢-١٩٧	﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٩٦﴾ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	٢٣
	سورة النمل	
١٣-١٤	﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾	١٩
٩١-٩٢	﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ﴾	٥٨٠، ٦٠٧
	سورة القصص	
٣٩	﴿وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾	٥١٨
٤٤	﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾	٥٤٢
٤٤-٤٦	﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٤٤﴾ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٤٥﴾ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾	٢٤
٤٦	﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾	٣٩٤
٥٠	﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾	٣٨٢
	سورة العنكبوت	
١١	﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾	٨٠
٤٣	﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾	٥٠٨
٤٨	﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾	٢٣، ٤٤
٥٠-٥١	﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾	١٤

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
٥١	﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾	٤٣٩

سورة الرُّوم

١-٤	﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾	٢٥، ٢٦
١-٥	﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾	٢٥
٤	﴿فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾	٢٦
٤-٥	﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾	٢٦
٣٠	﴿لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾	٢٢٠
٥٥	﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾	٥٣٧

سورة لقمان

١٣	﴿يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾	٣٨٧
١٤	﴿وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ﴾	٥١٤

سورة السَّجدة

٥	﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	٣٧٢
٣٠	﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَٱنتَظِرْ﴾	٢٨١

سورة الأحزاب

١٠	﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ﴾	٣٩٢

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
٢٣		
	﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾	١٧١
	﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ﴾	١٦٣
٦٧	﴿أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾	٥١٩
	سورة سبأ	
٣٣	﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾	٥٢٢
٥٠	﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾	٥١
	سورة فاطر	
٧	﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾	٥٧٢
٢٤	﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۚ﴾	٢٨
٢٨	﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ﴾	٥٢٩
٢٩-٣٠	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾	٥٨٠
٣٢		
	﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾	٦٠٤
	سورة يس	
١٢	﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾	٩٢

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
٣٧-٤٠	﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾	٣٠

سورة الصّافات

٣٥	﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾	٥٢٩
١٥١	﴿لَيَقُولُونَ﴾	٥٧٣
١٥١-١٥٢	﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾	٥٧٣

سورة ص

١	﴿صٓ﴾	٣٤٨، ٦٧١
٢٦	﴿فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	٣٨٢
٢٩	﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾	٣٦٥، ٥٨٠
٨٦	﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾	٣٧٢

سورة الزُّمَر

٢٠	﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ﴾	٢٢٢
٢٣	﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾	٦٣٧
	﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾	٢١
	﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾	٣٦٨
	﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾	١٩٢
٢٧-٢٨	﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾	٢٢

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
	﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾	٥٥٢، ٦٣٧
٣٠	﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾	٥٤٢
٥٣		
٥٤	﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾	
٢٢٢	﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾	
٢٢١	﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾	
٢٢١	﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾	
٥٣-٥٥	﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ وَأَنِيبُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا۟ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿٥٤﴾ وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾	٩٢
٦٧	﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾	٩٣
٧٥	﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٣٨٨

سورة فُصِّلَت

١-٥	﴿حمٓ ﴿١﴾ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢﴾ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿٤﴾ وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾	٦٠٣
٣	﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾	٢٢
٢٦	﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾	٦٠٤
٤١-٤٢	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾	١٢١

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
٤١-٤٢	﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾	٢٩، ٤٤
٤١-٤٣	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾	٢٠
٤٢		
	﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾	٢٣، ٥٨٧
	﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾	٣٥٤، ٣٥٥، ٥٥٢، ٦٥١
	﴿وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾	١٢٢
٥٣		
	﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾	٣١
	﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾	٥٠٠

سورة الشورى

١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾	١٦، ٣٦٦، ٤٦٤، ٦٥٠
١٧	﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ﴾	٢٨
٢٣	﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ۗ﴾	٥٤٤
٢٧	﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾	٩٣
٥٢		
	﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾	٥٧٩
	﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾	٢٣
	﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ﴾	٤٤

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
	سورة الدّخان	
٣	﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾	٣٨
٤	﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾	٣٩
	سورة الجاثية	
٣٤	﴿وَقِيلَ ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾	٦١٧
	سورة الأحقاف	
١	﴿حمٓ﴾	١٨٣
٧	﴿هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾	١٩
١٠	﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	٩٣
	﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾	٢٣، ٤٤٢
١٥	﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾	٥١٤
١٧	﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ﴾	٦٧
٣٣	﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾	٥١١
	سورة محمّد	
٢٠	﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ﴾	١٦٩
٢٤	﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾	٣٦٥، ٥٨٠
	سورة الفتح	
٢٩	﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾	٤٨٣
	﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾	٤٨٣

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
	﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾	٤٨٣
	﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾	٤٨٣

سورة الحُجرَات

١٢	﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾	٥٠٨

سورة ق

١	﴿قٓ﴾	١٩٤، ٥٩٨
٣٥	﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾	٦٦٤

سورة الذّاريَات

١	﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾	٦٤٣
٢٢	﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾	٦٤٣
٥٢	﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾	٢٠

سورة الطُّور

٢٧	﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ﴾	٦٤٣
٢٩-٣٤	﴿فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴿٢٩﴾ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ﴿٣٠﴾ قُلْ تَرَبَّصُوا۟ فَإِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُتَرَبِّصِينَ ﴿٣١﴾ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٣٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾	٢٠

سورة النّجم

١-٦	﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ﴾	٤٥

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
٢-٤	﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾	٣٨٧
٢-٥	﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾	٢٨٨
٣-٤	﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾	٣٠
٥	﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾	٢٨٩
١٣	﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾	٤٦
٤٣-٤٤	﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾	٥٣٧
٥٨	﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾	٦٦٥

سورة القمر

١	﴿ٱقْتَرَبَتِ﴾	١٧٥
		١٧
	﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾	٣٦٥، ٥٨٠، ٦٦٧
	﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾	١٨
٤٦	﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾	٤٣

سورة الرّحمٰن

٦	﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾	٥٣٦
١٣	﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	٨٧، ٨٨، ٥٣٤، ٦٤٤
٢٢	﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾	٤٨٧
٢٦-٢٧	﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾	٥٣٦

سورة الواقعة

١	﴿إِذَا وَقَعَتِ﴾	١٧٦
٥٩	﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾	٦٤٤
٦٤	﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾	٦٤٤

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
٦٩	﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ﴾	٦٤٤
٧٢	﴿ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ﴾	٦٤٤
٧٧-٧٩	﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَـٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ ١٠،	٦٨٦
٧٩		
	﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾	٤٨٤
	﴿يَمَسُّهُۥٓ﴾	٦٨٦
	﴿ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾	٦٨٦

سورة الحديد

١٦-١٧	﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَـٰسِقُونَ ﴿١٦﴾ ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾	٦٣٧
١٧	﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَـٰسِقُونَ﴾	٩٣
٢٤		
	﴿وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾	٢٥٠
	﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾	٢٥٠
	﴿هُوَ﴾	٢٥٠

سورة المجادلة

١	﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾	٥٠
١٢	﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نَـٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً﴾	٣٠٩

سورة الحشر

٧	﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾	٢٨٨
٢١	﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾	٥٠٨

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة

سورة الجُمُعَة

٩		
	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾	١١٣
	﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾	١١٣

سورة التَّغَابُن

١٤	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ ۚ وَإِن تَعْفُواْ وَتَصْفَحُواْ وَتَغْفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	٩٣
١٥	﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ ۚ﴾	٦٨٢
١٦	﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾	٢٧٨

سورة المُلك

١	﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾	١٦٧، ١٨٤
١٤	﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾	٢٨

سورة الحَاقَّة

٢٠	﴿إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾	٥١٨
٤٤-٤٧	﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾	١٢٢

سورة المَعَارج

١	﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾	١٧٦
٤	﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	٣٧٣

سورة نُوح

١٣-١٤	﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾	٢٩

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
	سورة الجنّ	
١-٢	﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾	١٨
	سورة المُزمّل	
٤	﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾	٥٥٧، ٥٦٧
٥	﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾	٦٦٧
	سورة المدّثّر	
١	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾	٩٨، ٩٩
١-٢	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ﴾	٩٩
١-٣	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾	٩٨
٥	﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾	٩٩
٢٨	﴿لَا تُبْقِى وَلَا تَذَرُ﴾	٥١٩
	سورة القِيامَة	
١	﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	١٧٦
١٦	﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾	١٢٥
١٦-١٧	﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾	١٢٥
١٦-١٩	﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾	٦١٦
١٨	﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾	١٢٥
١٩	﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾	١٢٥
٣٤-٣٥	﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾	٥٣٤
٤٠	﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾	٦٤٢
	سورة الإنسان	
١	﴿هَلْ أَتَىٰ﴾	١٧٦
٢	﴿سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾	١٣٠

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
	سورة المُرسَلات	
١٥	﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾	٥٣٤
٥٠	﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾	٥١٠، ٦٤٣
	سورة النَّبَإِ	
١		
	﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾	١٧٦
	﴿عَمَّ﴾	١٩٤
	سورة النَّازعَات	
١٧	﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾	٤٨٣
	سورة عَبَسَ	
١١-١٦	﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿١٢﴾ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ﴾	١٠، ٥٩٤
١٣-١٦	﴿فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ﴾	٦٨٦
٢٧-٣١	﴿فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾	٣٧١
	سورة التَّكوير	
١	﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾	١٧٦
٧	﴿ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾	٥٦٦
٢٢	﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾	٥٤٢
٢٣	﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ﴾	٤٦
	سورة الانفطار	
١٧-١٩	﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾	٣٨٦

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة

سورة المطفّفين

١	﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾	٨٨، ١٧٦

سورة الانشقاق

٧-٩	﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا﴾	٢٨٠
٨	﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾	٣٩٠

سورة البُرُوج

٢١-٢٢	﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾	٩

سورة الطّارق

٥-٨	﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ ۝٧ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾	٥١١
١٧	﴿فَمَهِّلِ﴾	٢٢١

سورة الأعلى

١	﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾	٦٤٢
٦-٧	﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ ٢٨٩، ٣٥٥، ٣٥٦، ٦١٦، ٦١٧	

سورة الشّمس

١٢	﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا﴾	٣٨٨
١٥	﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ ﴿فَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾	٢٥٠

سورة اللّيل

١	﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾	٢٤٤
١-٢	﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾	٢٤٤
٣	﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾	٢٤٤

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
	سورة الضّحى	
١	﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾	١٩٤، ٦٧٥، ٦٧٦
١-٣	﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾	٥٠
	سورة التّين	
٨	﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَحۡكَمِ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾	٦٤٣
	سورة العَلق	
١		٩٩
	﴿ٱقۡرَأۡ﴾	٩٨، ٩٩
	﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾	٩٧، ٩٨
	﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾	
١-٣	﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ﴾	٩٧-٩٨
١٥	﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾	١٩٨
	سورة القَدر	
١	﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾	٣٨، ٣٩
٣	﴿خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ﴾	٤٠
	سورة البَيّنَة	
١	﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾	٣٤٢
	سورة الزّلزلة	
٧-٨	﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾	٥١٥

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
	سورة القَارعَة	
١-٤	﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٣ يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ﴾	٣٨٦
	سورة التّكاثُر	
١	﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾	٣٩٠
	سورة المَاعون	٥٧٣
٤	﴿لِّلْمُصَلِّينَ﴾	٥٧٣
٤-٥	﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾	٥٧٣
	سورة الكَوثَر	
١	﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾	٥٣٩
	سورة النّصر	
١	﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾	١٠٢، ١٠٣
٣	﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾	١٠٣
	سورة المَسَد	
٤	﴿وَٱمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾	٥١٤
	سورة الإخلاص	
١	﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	٥٠٦

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة

سورة الفَلَق

١	﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾	٨٩، ١٥٣، ١٥٤

سورة النَّاس

١	﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾	٨٩، ١٥٣، ١٥٤، ٦٧٦، ٦٨٠

فهرس الأحاديث النبويّة والآثار

الحديث أو الأثر	الصفحة

(أ)

(آ آ آ) ثلاثَ مرَّاتٍ ٥٦٩
آخِرُ آيةٍ أنزِلَتْ آيةُ الكَلالةِ، وآخِرُ سُورةٍ أنزِلَتْ ﴿بَرَآءَةٌ﴾ ..... ١٠٣، ١٩١
آخِرُ آيةٍ نزَلَتْ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ ١٠٢
آخِرُ آيةٍ نزَلَتْ على النَّبيِّ ﷺ آيةُ الرِّبا ١٠١
آخِرُ شيءٍ نزَلَ من القرآنِ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ ١٠١
آذِنِّي أُصلِّي عليهِ ٥٠
آلتَّوبة؟ قالَ: بلْ هي الفاضِحةُ، ما زالَتْ تنزِلُ: ﴿وَمِنْهُم﴾ ﴿وَمِنْهُمْ﴾ ... ٢٧، ١٩١
آلى مِن نِسائِهِ شَهْرًا، فجَلَسَ في مَشْرُبَةٍ لَهُ دَرَجَتُها من جُذوعٍ ٣٣٥
آمَنْتُ بِكِ وَبِمَنْ أنْزَلَكِ ٧٠٠
أبْشِرُوا، أبْشِرُوا، أليْسَ تَشْهَدُونَ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنِّي رَسُولُ اللهِ؟ .. ٥٩٠
أبى سائِرُ أزواجِ النَّبيِّ ﷺ أن يُدْخِلْنَ عليهِنَّ أحَدًا بتلكَ الرَّضاعَةِ ٢٣٢
أتأمُروني أنْ أقرأَ القرآنَ على قِراءَةِ زَيْدِ بْنِ ثابِتٍ؟ ١٤٣
أتُريدُونَ أن تَقولُوا كَما قالَ أهْلُ الكِتابينِ من قَبْلِكُم: سَمِعْنا وَعَصَيْنا؟ .. ٢٧٩
أتى الحارثُ بْنُ خُزَيْمَةَ بهاتَيْنِ الآيَتَيْنِ مِن آخِرِ سورَةِ بَراءَةَ ١٧٠
أتى عاصِمٌ النَّبيَّ ﷺ، فقالَ: يا رَسولَ اللهِ. فكَرِهَ رَسولُ اللهِ ﷺ المسائِلَ ٥٧
أتَيْتُ ابنَ مَسْعودٍ، وكانَ مُتَّكِئًا، فَغَضِبَ فَجَلَسَ ٣٧٢

الحديث أو الأثر	الصفحة
أثْبَتَ في كِتابِ اللهِ ما ليسَ فيهِ لأثْبَتُّها كَما أنزِلَتْ	٢٣٤
أحَبُّ إليَّ من أن أقرأَ القرآنَ أجمَعَ هَذْرَمَةً	٦٢٥
أحذِّرُكم زَيْغَةَ الحَكيم	٤٥٦
أحْسَنُوا الكَيْلَ بعْدَ ذلكَ	٨٨
أحيانًا يأتيني مثلَ صلصَلَةِ الجَرَسِ، وهو أشَدُّهُ عليَّ، فيَفْصِمُ عنِّي	٤٥
أحيانًا يتمثَّلُ ليَ الملَكُ رجُلاً فيُكلِّمُني فأَعِي ما يقولُ	٤٦
أخبِرْني بعَمَلٍ أعْمَلُهُ يُدْخِلُني اللهُ بهِ الْجَنَّةَ	٦٧١
أخبَرُوهُ خبرَهُم وسألُوهُ عن السُّورَةِ، فسَكَتَ ساعَةً لا يَرْجِعُ إليهِم شَيئًا .	٢٩٠
أخَذَني فغَطَّني حتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدَ، ثُمَّ أرسَلني، فقالَ: اقْرَأْ، قلتُ: ما أنا بقارئٍ	٩٧
أدْرَكْتُ أصْحابَ النَّبيِّ ﷺ حينَ شَقَّقَ عُثمانُ رضي الله عنه المصاحِفَ؛ فأعجَبَهُم ذلكَ	١٥٨
أَديمُوا النَّظَرَ في المصاحِفِ	٧٠٤
أرجو أن أكونَ أكثرَهُم تابعًا يومَ القيامَةِ	١٥
أرْسَلَ إلى كُلِّ أُفُقٍ بمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا	١٣٥
أرْسَلَ بها إليهِ عَبْدُاللهِ بْنُ عُمَرَ، فأمَرَ بِها مروانُ فشُقِّقَتْ	١٦٠
أرْسَلَني بكَتِفِ شاةٍ إلى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، فيها: (لم يتَسَنَّ)، وفيها: (لا تَبْديلَ للخَلْقِ)	٢٢٠
أرْسِلي إلينا بالصُّحُفِ نَنْسَخُها في المصاحِفِ ثُمَّ نردُّها إليكِ	١٣٤
أرْضِعيهِ	٢٣١
أرْضِعيهِ؛ يذْهَبْ ما في وجْهِ أبي حُذَيْفَةَ	٢٣٢
أشْهَدُ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أخبَرَني أنَّ جِبريلَ عليه السلام قالَ لَهُ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ فقُلْتُها	١٥٤
أصْبَحَ قَدْ لَفَظَتْهُ الأرْضُ، فعَلِموا أنَّه ليسَ من النَّاسِ، فألْقَوْهُ	١٣١
أضَعُ المصْحَفَ على فِراشٍ أُجامِعُ عليهِ وأحْتَلِمُ فيهِ وأعْرَقُ عَلَيْهِ؟ قالَ: نَعَمْ .	٧٠٠
أعْرِبُوا القُرآنَ، فإنَّه عَربيٌّ	٥٥٧
أُعْطِيتُ مكانَ التَّوراةِ السَّبْعَ الطِّوالَ	١٩٣
أعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطانِ	٦٤٠

الحديث أو الأثر	الصفحة
أفأترُكُ ما أخَذْتُ مِن فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ؟	١٤٧
أقْرأني رسولُ اللهِ ﷺ سُورةً من الثَّلاثينَ من آلِ ﴿حمٓ﴾ يعني الأحقافَ	١٨٣
أقْرَأنيها ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾، فمَدَّها	٥٥٨
أُقْرِئَ - يعني النَّبيَّ ﷺ - قرآنًا ثُمَّ نُسِّيَهُ، فلم يكُن شيئًا	٢٩٠
أقْرِئني يا رَسُولَ اللهِ سُورةَ هودٍ وسُورةَ يوسُفَ	١٥٣
أقولُ: اللَّهُمَّ باعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطاياىَ كَما باعَدْتَ بَيْنَ المشْرِقِ وَالمغْرِبِ	٦٣٢
أكتُبُ في مُصْحَفي سورةَ كَذا وكَذا؟	١٨٠
أكثَرُ ما كانَ الوحيُ يومَ تُوفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ	١٠٤
ألَا تَرى أنَّ الشَّيْخَ إذا لم يُحْصَنْ جُلِدَ، وأنَّ الشَّابَّ إذا زَنى وقَدْ أُحْصِنَ رُجِمَ؟	٢٣٦
ألَا تَصُفُّونَ كَما تَصُفُّ الملائِكَةُ عِنْدَ رَبِّها؟	٦٨٦
ألَا لا يحلُّ لكُمُ الحِمارُ الأهليُّ، وَلا كُلُّ ذِي نابٍ مِنَ السِّباعِ	٢٨٩
ألَا يوشِكُ شَبْعانُ على أريكَتِهِ يَقولُ: عَلَيْكُمْ بالقرآنِ	٢٨٨
ألْحَقْناها في سُورَتِها من المصحَفِ	١٦٣
ألَسْتُ أعْلَمُ أنَّهُ رجُلٌ كَبيرٌ؟	٢٣١
ألمْ تَرَ آياتٍ أنْزِلَت اللَّيْلَةَ لم يُرَ مثلُهُنَّ؟ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾	٨٩
ألم تُقرِئْنِيها كَذا وكَذا؟ فقالَ: بلى، كِلاكُما مُحْسِنٌ مُجْمِلٌ	١١٠
ألِهذا خُلِقْتُم؟ أم بِهذا أُمِرْتُم؟ لا تَضْرِبُوا كِتابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ	٦٥٣
ألَيْسَ اللهُ قَدْ نَهاكَ أن تُصلِّيَ على المنافِقينَ؟	٥٠
أمُّ القرآنِ هيَ السَّبْعُ المثاني والقرآنُ العَظيمُ	١٨٤
أمَا إنَّ أحَدَكُمْ إذا قامَ في الصَّلاةِ فإنَّهُ يُناجِي رَبَّهُ	٦٣٠
أمَّا الرَّجُلُ الأوَّلُ الَّذي أتَيْتَ عَلَيْهِ يُثْلَغُ رَأْسُهُ بالحَجَرِ، فإنَّهُ الرَّجُلُ يأخُذُ القُرآنَ فَيَرْفِضُهُ	٦٠٦
أمَرَ بِما سِواهُ من القرآنِ في كُلِّ صَحيفةٍ أو مُصْحَفٍ أن يُحْرَقَ	١٣٥
أُمِرَ نَبيُّكُمْ ﷺ أن يَقْتَدِيَ بدَاوُدَ	٣٤٨
أمَرَهُما رَسُولُ اللهِ ﷺ بالْمُلاعَنَةِ بِما سَمَّى اللهُ في كِتابِهِ، فلاعَنَها	٥٨

الحديث أو الأثر	الصفحة
أَميرٌ لا يَجِدُ بُدًّا، أو أحْمَقُ مُتَكلِّفٌ	٣٥٠
أنَّ أحَدَهُم كانَ إذا نامَ قبلَ أن يَتَعَشَّى لم يَحِلَّ لَهُ أن يأكُلَ شيئًا وَلا يَشْرَبَ، ليلَتَهُ ويَوْمَهُ مِنَ الغَدِ حتَّى تَغرُبَ الشَّمْسُ	٣١٩
أن تُزانِيَ بحليلةِ جارِكَ	٥٤
أنَّ رجلاً أصابَ من امرأةٍ قُبلةً، فأتى النَّبيَّ ﷺ فذكَرَ ذلكَ له	٦٢
أنَّ رجُلاً كانَ يكتُبُ لرَسولِ الله ﷺ، فكانَ إذا أملى عليهِ ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ كتَبَ ﴿سَمِيعًا عَلِيمًا﴾	١٣٠
أنَّ رَجُلاً مَرَّ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ يُهَرِيقُ الماءَ، فسَلَّمَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ، فَرَدَّ عليهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ	٦٦٠
أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ أملَى عليهِ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	٤١
أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْخَلاءِ، فَقُرِّبَ إليهِ طَعامٌ، فقالُوا: أَلَا نَأتيكَ بِوَضُوءٍ	٦٥٧
أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ سَقَطَ عَنْ فَرَسِهِ فجُحِشَتْ ساقُهُ أَوْ كَتِفُهُ	٣٣٥
أنَّ عبدَالله بْنَ أُبيٍّ لَمَّا تُوفِّيَ جاءَ ابنُهُ إلى النَّبيِّ ﷺ فقالَ: يا رَسولَ اللهِ، أعْطِني قَمِيصَكَ أُكفِّنْهُ فيه	٥٠
أنَّ ناسًا من أهْلِ الشِّرْكِ كانوا قَدْ قَتَلوا وأكْثَروا وزَنَوا وأكثَروا، فأتوا محمَّدًا ﷺ	٥٤
أنَّ النَّبيَّ ﷺ أمَرَهُ أن يَقْرَأَهُ في أرْبَعينَ	٦٢٧
أنَّ النَّبيَّ ﷺ زَجَرَ عنِ الشُّرْبِ قائِمًا	٣٣٤
أنَّ النَّبيَّ ﷺ صَلَّى في الفَجْرِ، فتَرَكَ آيَةً	٣٥٥
أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ إذا قرأَ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾	٦٤٢
أنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهى أن يُسافَرَ بالقُرآنِ إلى أرْضِ العَدُوِّ	٧٠٣
أنَّ هِلالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امرَأتَهُ عِنْدَ النَّبيِّ ﷺ بشَرِيكِ بْنِ سَحْماءَ	٥٨
أنا أشْهَدُ أنَّهُما من عِنْدِ اللهِ، فأينَ تَرى أن تجْعَلَهُما؟	١٧٠
أنا أشْهَدُ لَسَمِعْتُها من رَسولِ اللهِ ﷺ	١٧٠
أنا بينَ خِيرَتَينِ، قالَ: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾	٥٠

الحديث أو الأثر	الصفحة
أنبئتُ أنَّهُ ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾	٩٨
أَنبِئيني عَنْ خُلُقِ رَسولِ اللهِ ﷺ	٦٤٨
أنزَلَ اللهُ ﷻ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾	٥٠
أَنْزَلَ اللهُ ﷻ في الَّذينَ قُتِلُوا بِبِئْرِ مَعونَةَ قُرآنًا قَرَأْناهُ، حتَّى نُسِخَ بَعْدُ: أن بَلِّغُوا قَوْمَنا أن قَدْ لَقِينا رَبَّنا	٣٤٣
أنزَلَ اللهُ القرآنَ إلى السَّماءِ الدُّنيا في ليلةِ القَدْرِ	٣٩
أُنْزِلَ عليَّ آياتٌ لَمْ يُرَ مِثْلُهُنَّ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾	١٥٣
أُنْزِلَ القرآنُ على سَبْعَةِ أحْرُفٍ	١٠٧
أُنزِلَ القرآنُ كُلُّهُ جُملةً واحدةً في ليلةِ القَدْرِ في رمَضانَ إلى السَّماءِ الدُّنيا	٣٩
أنْزِلَتْ في كَذا وكَذا	٦٤٥
أنَّه جَلَدَ شُراحَةَ يومَ الخَميسِ، ورَجَمَها يومَ الجُمُعَةِ	٢٣٧
أنَّهُ سَلَّمَ على رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فلم يَرُدَّ عليْهِ حتَّى تَوَضَّأَ	٦٥٥
أنَّه سُئِلَ عَن بَيْعِ المصاحِفِ؟	٦٩٦
أنَّهُ صَلَّى العِشاءَ الآخِرَةَ، فاسْتَفْتَحَ آلَ عِمرانَ، فقرأَ: ﴿الٓمٓ ۝١ اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ﴾ [آل عِمْرَان: ١ ـ ٢] (القَيَّامُ)	١١٢
أنَّهُ قامَ رَجُلٌ منهُم في جَوْفِ اللَّيلِ يُريدُ أن يَفْتَتِحَ سُورَةً قَدْ كانَ وَعاها، فلَمْ يَقْدِرْ منْها على شيءٍ	٢٨٩
أنَّه كانَ لا يَرَى بأسًا أن يَمَسَّ المصْحَفَ على غَيرِ وُضُوءٍ	٦٨٨
أنَّه كانَ يَحُكُّ الْمُعوِّذَتينِ مِنَ الْمُصْحَفِ	١٤٦، ١٥١
أنَّه كانَ يختِمُ في كُلِّ لَيلةٍ	٦٢٦
أنَّه كانَ يَقْرَأُ هذهِ الآيةَ: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُۥ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ [النساء: ١٢] لأمٍّ	٢٢٢
أنَّها كانَتْ إذا قرأَتْ ﴿فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ السَّمُومِ﴾ [الطُّور: ٢٧] قالَتْ: اللَّهُمَّ مُنَّ عَلَيَّ وَقِني عَذابَ السَّمُومِ	٦٤٣
أهَذًّا كهَذِّ الشِّعْرِ، ونَثْرًا كَنَثْرِ الدَّقَلِ؟	١٧٥
أوتيتُ الكِتابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ	٢٨٨
أوَّلُ ما بُدِئَ به رسولُ الله ﷺ من الوَحْيِ الرُّؤيا الصَّالحةُ في النَّومِ	٩٧

الحديث أو الأثر — الصفحة

أوَلا ينهاكُم ما جاءَكُم من العِلْمِ عن مَسألَتِهم؟ ٤٣٩
أيُّ الذَّنبِ عندَ الله أكبرُ؟ قالَ: أن تجعَلَ للهِ نِدًّا وهو خَلَقَكَ ٥٤
أيُّ القِراءَتَينِ تَعدُّونَ أوَّلَ؟ قالُوا: قِراءَةَ عَبْدِاللهِ، قالَ: لا ١٤٥
أيْقَظَتْهُ فلم يَطْعَمْ شيئًا، وباتَ وأصْبَح صائمًا حتَّى انتَصَفَ النَّهارُ، فغُشِيَ عليهِ، وذلكَ قبلَ أن تَنزِلَ هذهِ الآيَةُ، فأنْزَلَ اللهُ فيهِ ٣١٩
أيُّكُم يُحِبُّ أن يَغْدُوَ إلى بُطْحانَ أوِ العَقِيقِ، فيَأتِيَ كُلَّ يَوْم بناقَتَيْنِ ٥٨٦
إذْ ذَكَرُوا آيَةً مِنَ القُرآنِ، فتَمارَوْا فيها حتَّى ارْتَفَعَتْ أصْواتُهُم ٦٥٣
إذا اختَلَفْتُمْ أنتُمْ وزيدُ بْنُ ثابتٍ في شيءٍ من القرآنِ ..... ١٣٥، ٢٠٢
إذا اختَلَفْتُمْ فيهِ فَقُومُوا ٦٥٤
إذا انْطَلَقَ جِبريلُ قرأَهُ النَّبيُّ ﷺ كما أقْرَأَهُ ١٢٥
إذا بَلَغْتَ هذهِ الآيَةَ فآذِنِّي ٢٢٣
إذا تَثاءَبَ أحَدُكُم وَهُوَ يَقْرَأُ القُرآنَ فلْيَسْكُتْ ٦٤٦
إذا تَثاءَبْتَ وَأنْتَ تَقرَأُ القُرآنَ، فأمْسِكْ عَنِ القِراءَةِ ٦٤٦
إذا حَضَرَتِ الصَّلاةُ فَلْيؤَذِّنْ أحَدُكُمْ، وَلْيَؤُمَّكُمْ أكْثَرُكُمْ قُرآنًا ٥٩٤
إذا خَفِيَ عَلَيْكُم شَيءٌ مِنَ القرآنِ فابْتَغوهُ في الشِّعْرِ ٣٩٧
إذا رَأَيتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فأولئكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فاحْذَرُوهُمْ ٦٥٠
إذا رَأَيْتُمُ الَّذينَ يَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ، فأولئكَ الَّذينَ سَمَّى اللهُ فاحذَرُوهُم ٣٦٦
إذا رَأَيْتَني هكَذا فَلا تُسَلِّمْ عَلَيَّ، فإنَّكَ إنْ تَفْعَلْ لا أرُدُّ عَلَيْكَ السَّلامَ .. ٦٦٠
إذا قامَ أحَدُكُمْ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فلْيَسْتَكْ ٦٦٢
إذا قامَ صاحِبُ القُرآنِ فقرَأَهُ باللَّيْلِ وَالنَّهارِ ذَكَرَهُ، وَإذا لم يَقْرَأْهُ نَسِيَهُ .. ٦٠٠
إذا قامَتِ البَيِّنَةُ، أو كانَ الحَبَلُ، أوِ الاعْتِرافُ ٢٣٥
إذا قَرَأَ أحدُكُم ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ فلْيَقُلْ: سُبْحانَ رَبِّيَ الأعْلى ٦٤٢
إذا قرأَ ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القِيامَة: ٤٠]، فلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَلى ٦٤٢
إذا قَرأَ ابنُ آدَمَ السَّجْدَةَ فسَجَدَ اعتَزلَ الشَّيطانُ يَبكي ٦٧١
إذا قرأتُموهُ فابْكُوا، فإن لم تَبْكُوا فتَباكَوْا ٦٤٠
إذا مَرَّ بآيَةٍ فيها تَنْزيهٌ للهِ ﷻ سَبَّحَ ٦٤١
إذا نَزَلَ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ عَلِمَ أنَّ السُّورَةَ قَدْ خُتِمَتْ .. ١٨٩

الحديث أو الأثر — الصفحة

إلَّا أن تَصِلُوا ما بَيْنِي وبَيْنَكُم مِنَ القَرابَةِ ٥٤٥
إلَّا أَنِّي أَشْهَدُ أَنِّي سمِعْتُها من رَسُولِ اللهِ ﷺ وَوَعَيْتُها وحَفِظْتُها ١٧٠
إنَّ اللهَ أمَرَني أن أقْرأَ عَلَيْكَ ٣٤٢
إنَّ اللهَ بعَثَ مُحمَّدًا ﷺ بالحَقِّ، وأنْزَلَ عليهِ الكِتابَ ..... ٢٣٤، ٣٤١
إنَّ اللهَ جَزَّأَ القرآنَ ثَلاثَةَ أجْزاءٍ: فجَعَلَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ جُزءًا ٥٠٦
إنَّ اللهَ ﷻ تابَعَ الوَحْيَ على رسولِ اللهِ ﷺ قبلَ وفاتِهِ حتَّى تُوفِّيَ ١٠٤
إنَّ اللهَ ﷻ يأجُرُكُم بكُلِّ حَرْفٍ منْهُ عَشْرَ حَسَناتٍ ٥٨٧
إنَّ اللهَ قالَ لنبيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ ... ٣٧٢
إنَّ اللهَ قَدْ أعْطى كُلَّ ذِي حَقٍّ حقَّهُ، فلا وَصيَّةَ لوارثٍ ٣٢٦
إنَّ اللهَ يُحِبُّ العُطاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثاؤُبَ ٦٤٦
إنَّ آخِرَ سُورةٍ أنزِلَتْ تامَّةً سُورةُ التَّوبةِ ..... ١٠٣، ١٩١
إنَّ أبا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقيقٌ، إذا قرأَ غَلَبَهُ البُكاءُ ٦٣٩
إنَّ أحَدَكُم إذا قَرأَ في صَلاتِهِ وَضَعَ مَلَكٌ فاهُ على فِيهِ ٦٦٢
إنَّ أحَقَّ ما أخَذْتُمْ عليهِ أجرًا كِتابُ اللهِ ٦٢٣
إنَّ أصْفَرَ البُيوتِ مِنَ الْخَيْرِ البَيْتُ الَّذي ليسَ فيهِ مِنْ كِتابِ اللهِ تعالى شَيْءٌ ٥٨٦
إنَّ أكْبرَ آيَةٍ في القرآنِ فرَحًا آيةٌ في سُورةِ الغُرَفِ ٢٢٢
إنَّ الأمْرَ لَشَديدٌ ٤٤٤
إنَّ أوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ القِيامَةِ عَلَيْهِ ٦٢٢
إنَّ ابنَ مَسْعودٍ كانَ لا يَكْتُبُ الْمُعوِّذتينِ في مُصْحَفِهِ ١٥٤
إنَّ البَيْتَ الَّذي ليْسَ فيهِ مِنْ كِتابِ اللهِ شَيءٌ خَرِبٌ ٥٨٦
إنَّ جِبريلَ كانَ يُعارِضُنِي القرآنَ كُلَّ سَنَةٍ مَرَّةً ١٢٦
إنَّ خُلُقَ نبيِّ اللهِ ﷺ كانَ القُرآنَ ٦٤٨
إنَّ ذاتَ الدِّينِ عِنْدَ اللهِ الحَنيفيَّةُ المسلِمَةُ، لا اليَهوديَّةُ وَلا النَّصرانيَّةُ ... ٣٤٢
إنَّ الَّذي تَقولُ وتَدعو إليه لحَسَنٌ، لوْ تُخبرُنا أنَّ لِما عَمِلْنا كفَّارةً ٥٤
إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ يأمُرُكُم أن تَقرأُوا كَما عُلِّمْتُم ٢٥٧
إنَّ سورةً من القرآنِ ثلاثونَ آيةً شَفَعَتْ لرجُلٍ حتَّى غُفِرَ لَهُ ١٦٧
إنَّ الشَّيْطانَ يَخْرُجُ مِنَ البَيْتِ يَسْمَعُ سُورَةَ البَقَرَةِ تُقْرَأُ فيهِ ٥٨٧

الحديث أو الأثر	الصفحة
إنْ صَلَّى قائِمًا فَصَلُّوا قِيامًا	٣٣٥
إنَّ الصَّوْتَ الْحَسَنَ يَزيدُ القرآنَ حُسْنًا	٦٣٤
إنَّ فُلانًا يَقرَأُ القُرآنَ مَنكُوسًا	٦٦٥
إنَّ القرآنَ لم يَنْزِلْ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، بَل يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا	٦٥٣
إنَّ قِراءَتَنا هذه هِيَ العَرْضَةُ الأخيرَةُ	١٤٩
إن قلْتَ: (غفورًا رَحيمًا) أو قُلتَ: (سميعًا عَليمًا) أو قُلتَ: (عَليمًا سَميعًا) فاللهُ كذلكَ	١١٠، ٥٧٢
إن كانَ مِن أصْدَقِ هؤلاءِ المحدِّثينَ الَّذينَ يُحدِّثونَ عَن أهْلِ الكِتابِ	٤٤٣
إن كُنَّا معَ ذلكَ لَنَبْلو عليهِ الكَذِبَ	٤٤٣
إنْ كُنْتَ فاعِلاً بَعْدُ فاقْرأهُ قِراءَةً تُسْمِعُ أُذُنَيْكَ وَيَعيهِ قَلْبُكَ	٦٢٦
إنَّكَ لا تَسْجُدُ للهِ سَجْدَةً إلَّا رَفَعَكَ اللهُ بِها دَرَجَةً، وَحَطَّ عَنْكَ بِها خَطيئَةً	٦٧٢
إنَّ لِلَّهِ أهْلِينَ مِنَ النَّاسِ	٥٨٩
إن لم يكُن فعَنْ أبي بَكْرٍ وعُمَرَ	٣٩١
إن لم يكُن في القُرآنِ وكانَ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ أخبرَ بِهِ	٣٩١
إن لم يكُن قالَ فيهِ برَأيِهِ	٣٩١
إنَّ مِنَ العِلْمِ أن يَقولَ لِما لا يَعْلَمُ: لا أعْلَمُ	٣٧٢
إنَّ مَنْزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَأُها	٥٩٥
إنَّ ناسًا ههُنا إذا سَمِعُوا ذلكَ تَأخُذُهُم عَلَيْهِ غَشْيَةٌ	٦٤٠
إنَّ نوفًا البِكاليَّ يَزعُمُ أنَّ موسى صاحِبَ بني إسرائيلَ، ليسَ هُوَ موسى صاحِبَ الخَضِرِ	٤٤٣
إنَّ هذا القُرآنَ سَبَبٌ، طَرَفُهُ بِيَدِ اللهِ وَطَرَفُهُ بأيْدِيكُمْ، فتَمَسَّكُوا بِهِ	٥٩٠
إنَّ هذا القُرآنَ مأدُبَةُ اللهِ، فتعلَّمُوا مِن مَأدُبَتِهِ ما استَطَعْتُمْ	٥٨٧
إنَّ هذا القُرآنَ مأدُبَةُ اللهِ، فَمَنِ اسْتَطاعَ أن يَتَعَلَّمَ مِنْهُ شيئًا فليَفْعَلْ	٥٨٦
إنَّ هذا القُرآنَ نَزَلَ بحُزْنٍ	٦٤٠
إنَّ هذا القُرآنَ هُوَ حَبْلُ اللهِ الَّذي أمَرَ بِهِ، وهُوَ النُّورُ المبينُ	٥٨٧
إنَّ هذهِ المساجِدَ لا تَصْلُحُ لشَيءٍ مِنْ هذا الْبَوْلِ وَالقَذَرِ	٦٦١
إنَّما أُمِرَ النَّبيُّ ﷺ أن يَتَعَوَّذَ بهِما	١٥١

الحديث أو الأثر	الصفحة
إنَّما أُمِرْتُ بالوُضُوءِ إذا قُمْتُ إلى الصَّلاةِ	٦٥٧، ٦٨٥
إنَّما جُعِلَ الإمامُ لِيُؤتَمَّ بهِ، فإذا كَبَّرَ فَكَبِّروا	٣٣٥
إنَّما ذلكَ سَوادُ اللَّيلِ، وبَياضُ النَّهارِ	٤٠٤
إنَّما قِراءَةُ القرآنِ سُنَّةٌ مِنَ السُّنَنِ، فاقرأوهُ كَما عُلِّمْتُموهُ	٢٥٨
إنَّما كانَ الَّذي أوتِيتُ وَحيًا أوحاهُ اللهُ إليَّ	١٥
إنَّما كانَتِ القُرَّاءُ تَقْرأُ القَصَصَ إنْ طالَت أو قَصُرَتْ	٦٤٧
إنَّما مَثَلُ صاحِبِ القُرآنِ كَمَثَلِ الإبِلِ الْمُعَقَّلَةِ	٦٠٠
إنَّما نزَلَ أوَّلُ ما نزَلَ منه سُورةٌ من المفصَّلِ فيها ذِكْرُ الجنَّةِ والنَّارِ	٤٢
إنَّما هَلَكَ مَن كانَ قَبْلَكُم باتِّباعِهِم الكُتُبَ وتركِهِمْ كِتابَهُم	٤٤٠
إنَّما هُوَ جِبْريلُ، لم أَرَهُ على صُورَتِهِ الَّتي خُلِقَ عليها غَيْرَ هاتَيْنِ المرَّتينِ	٤٦
إنَّما هِيَ أرْبَعَةُ أشْهُرٍ وعَشْرٌ، وقَدْ كانَتْ إحداكُنَّ في الجاهليَّةِ تَرْمِي بالبَعْرَةِ على رَأسِ الحَوْلِ	٣٠٠
إنَّما هِيَ لِذِكْرِ اللهِ ﷻ، وَالصَّلاةِ، وَقِراءَةِ الْقُرآنِ	٦٦١
إنَّما يأْخُذُ ثَمَنَ وَرَقِهِ وأجْرَ كِتابَتِهِ	٦٩٦
إنَّما يأخُذونَ أجورَ أيديهِمْ	٦٩٦
إنَّما يُفْتِي النَّاسَ أحَدُ ثَلاثَةٍ: رَجُلٌ عَلِمَ ناسِخَ القرآنِ مِن مَنْسوخِهِ	٣٥٠
إنَّه أعوَرُ، وإنَّ اللهَ ليسَ بأعْوَرَ	٤٦٤
إنَّهُ لم يَمْنَعْنِي أنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إلَّا أنِّي كَرِهْتُ أنْ أذْكُرَ اللهَ إلَّا على طَهارَةٍ	٦٥٥
إنِّي أُحِبُّ أن أسْمَعَهُ مِنْ غيْرِي	٦٣٨
إنِّي أخْشَى أن يَسْتَحِرَّ القَتْلُ في المواطِنِ كُلِّها فيَذْهَبَ منَ القرآنِ كَثيرٌ ..	٢٢٧
إنِّي أخشى أن يَطولَ عليكَ الزَّمانُ وأن تَملَّ، اقرأ بهِ في كُلِّ شَهْرٍ	١٢٨
إنِّي أرى أن تأمُرَ بجَمْعِ القرآنِ	١٣٢، ٢٢٧
إنِّي قَدْ سَمِعْتُ القرَأَةَ؛ فوجَدتُهم مُتَقاربينَ، فاقرأُوا كَما عُلِّمْتُم	١٥٩
إنِّي لأَعْرِفُ النَّظائِرَ الَّتي كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقرأُ: سورَتَينِ في رَكْعَةٍ ...	١٧٥
إنِّي لأعْلَمُ ما نَزَلَ مِنَ القرآنِ بمَكَّةَ، وَما أُنْزِلَ بالمدينَةِ	٨٠
إنِّي لأقْشَعِرُّ مِن قِراءَةِ أقْوامٍ، يَرى أحَدُهُم حَتْمًا عليهِ ألَّا يَقْصُرَ عَنِ العَشْرِ ...	٦٤٧
إيَّاكُم والاختِلافَ والتَّنطُّعَ	١٥٩

الحديث أو الأثر — الصفحة

اتَّقُوا التَّفسيرَ، فإنَّما هُوَ الرِّوايَةُ عَنِ اللهِ ﷻ ٣٧٣
اخْتِمْ بِهِما آخِرَ ما نزَلَ من القرآنِ، فخُتِمَت بِهِما براءَة ١٧٠
استَدَلَّتْ عائشةُ رضي الله عنها بهذهِ الآيةِ حينَ أهْديَ لها شَيْءٌ من كُتُبِ أهْلِ الكِتابِ .. ٤٣٩
اسْتَذْكِرُوا القرآنَ، فإنَّهُ أشَدُّ تَفَصِّيًا مِنْ صُدُورِ الرِّجالِ مِنَ النَّعَمِ ٦٠٠
اسْتعرَضْتُ الْمُهاجِرينَ أسألُهُم عنها، فلم أجِدْها معَ أحَدٍ ١٧١
اشْتَكى رسولُ اللهِ ﷺ فلمْ يَقُمْ ليلَتينِ أو ثلاثًا، فجاءَت امرأةٌ فقالَتْ:
يا محمَّدُ، إنِّي أرجو أن يكونَ شَيطانُكَ قَدْ تركَكَ ٤٩
افْتَتَحَ البَقَرَةَ، فقَرأَ حتَّى بَلَغَ رأسَ المئةِ، فقُلْتُ: يرْكَعُ ٦٤١
اقْرَأْ عَلَيَّ. قُلْتُ: آقْرَأُ عَلَيْكَ وعَلَيْكَ أنْزِلَ؟ ٦٣٨
اقرَأ القُرآنَ في كُلِّ شَهْرٍ ٦٢٦
اقْرَأْهُ في كُلِّ سَبْعٍ، ولا تَزِدْ على ذلكَ ..... ٦٢٦، ٦٢٧
اقرَأْهُ في كُلِّ عَشْرٍ ٦٢٦
اقْرأْهُ في كُلِّ عِشرينَ ٦٢٦
اقرَأُوا، فكُلٌّ حَسَنٌ، وَسَيَجِيءُ أقْوامٌ يُقيمُونَهُ كَما يُقامُ القِدْحُ ٥٦٢
اقرَأُوا القرآنَ بلُحُونِ الْعَرَبِ وَأصْواتِها ٦٣٦
اقْرَأُوا القُرآنَ في سَبْعٍ، وَلا تَقرأُوهُ في أقَلَّ مِنْ ثَلاثٍ ٦٢٨
اقرَأوا القُرآنَ ما ائتَلَفَتْ عليهِ قُلوبُكُمْ ٦٥٤
اقرَأوا القرآنَ وابتَغوا به اللهَ ﷻ ٦٢١
اكْتُبوهُ بِلِسانِ قُرَيْشٍ، فإنَّما نزَلَ بلِسانِهم ..... ١٣٥، ٢٠٢
اكتُبوهُ (التَّابوت)، فإنَّه نزَلَ بِلِسانِ قُرَيْشٍ ٢٠٢
انْبَعَثَ لَها رَجُلٌ عَزيزٌ عارِمٌ مَنيعٌ في رَهْطِهِ ٣٨٨
انْظُرُوا ما أُمِرْتُم بِهِ فاتَّبِعُوهُ، وَما نُهِيتُم عَنْهُ فاجْتَنِبُوهُ ٦٥٣
ائتُوني بأعْلَمِكُم. فأتيَ بفَتًى شابٍّ، فذكَرَ قِصَّةَ الرَّجْمِ ٧٠٠

(ب)

بَدأَ بشَهْرٍ، فخَمْسٍ وَعِشْرينَ، فعِشْرينَ ٦٢٦
بَعْدَما هاجَرَ إلى المدينَةِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، ثُمَّ صُرِفَ إلى الكَعْبَةِ ٣٢٩

الحديث أو الأثر	الصفحة
بَل أنْتَ يا رَبِّ	٦٤٤
بل قُولوا: سَمِعْنا وأطَعْنا، غُفْرانَكَ رَبَّنا وإلَيْكَ المصيرُ	٢٧٩
بل للنَّاسِ كافَّةً	٦٢
بَلَغَنا أنَّه كانَ أنْزِلَ قرآنٌ كَثيرٌ، فقُتِلَ عُلماؤهُ يومَ اليَمامَةِ الَّذينَ كانوا قَدْ وَعَوْهُ	٢٢٥
بَلِّغُوا عَنِّي وَلوْ آيةً	٤٣٨، ٥٨٥
بَلى، اجتَنِبْ مِن كَلامِ الحَكيمِ الْمُشتَهِراتِ (وفي لفظٍ: الْمُشْتَبِهات)	٤٥٦
بِئْسَ ما لأحَدِكُمْ أن يَقُولَ: نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ، بل نُسِّيَ	٥٩٩
بِئْسَ ما لأحَدِكُمْ أَن يَقُولَ (وَفي لَفْظٍ: لا يَقُلْ أحَدُكُمْ): نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ	٦٦٣
بينَا أنا أمْشي إذْ سمِعْتُ صَوْتًا من السَّماءِ، فرفَعْتُ بَصَري	٩٩
بَيْنا النَّاسُ بقُباءٍ في صَلاةِ الصُّبْحِ، إذْ جاءَهُم آتٍ (وفي روايةٍ: رَجُلٌ)، فقالَ: إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عليهِ اللَّيْلَةَ قُرآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أن يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ، فاسْتَقْبِلُوها	٣١٤
البَيِّنَةَ أوْ حَدٌّ في ظَهْرِكَ	٥٨
البَيِّنَةَ وإلَّا فحَدٌّ في ظَهْرِكَ	٥٨
بَيْنَما أنا أسيرُ في الجَنَّةِ، إذا أنا بنَهْرٍ حافَتاهُ قِبابُ الدُّرِّ المجوَّفِ	٥٣٩
بَيْنَما رَجُلٌ يُحَدِّثُ في كِنْدَةَ، فقالَ: يَجيءُ دُخانٌ يومَ القِيامَةِ	٣٧٢
بَيْنَما نَحْنُ في المسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إذْ جاءَ أعْرابيٌّ، فقامَ يَبُولُ في المسْجِدِ	٦٦١

(ت)

تتبَّعْتُ القرآنَ أجمَعُهُ من العُسُبِ واللِّخافِ وصُدورِ الرِّجالِ	١٣٢
تركَهُنَّ ابنُ مسْعودٍ، وكَتَبَ عُثْمانُ منهُنَّ فاتِحَةَ الكِتابِ والْمُعوِّذتينِ	١٥٥
تَعاهَدُوا القُرآنَ؛ فإنَّهُ أشَدُّ تَفَلُّتًا مِنْ قُلوبِ الرِّجالِ مِنَ الإبِلِ مِنْ عُقُلِهِ	٥٩٩
تَعْلَمُ آخِرَ سُورةٍ نزَلَتْ من القرآنِ، نزَلَتْ جميعًا؟ قلتُ: نَعَمْ، ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، قالَ: صَدَقْتَ	١٠٢
تَعَلَّمُوا كِتابَ اللهِ	٥٨٣
تَغَنَّوا بهِ، فمَن لم يَتغنَّ بهِ فلَيْسَ مِنَّا	٦٤١

الحديث أو الأثر — الصفحة

التَّفسيرُ على أرْبَعَةِ أوْجُهٍ ٣٦٤
تَلا ابنُ عبَّاسٍ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟﴾ ٦٤
تَلَقَّ الحَقَّ إذا سَمِعْتَهُ؛ فإنَّ على الحَقِّ نورًا ٤٥٦
الْتَمَسْناها فوجَدْناها معَ خُزيمةَ بْنِ ثابتٍ الأنصاريِّ: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ ١٦٣
تَنصَّرَ الرَّجُلُ، وقالَ: إنَّما كُنْتُ أكْتُبُ ما شِئْتُ عن محمَّدٍ ١٣٠
تُوفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وأنا ابنُ عَشْرِ سِنِينَ، وَقَدْ قَرَأْتُ الْمُحْكَمَ ٥٩٨
توفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وهُنَّ فيما يُقْرأُ مِنَ القرآنِ ..... ٢٣١، ٢٣٣

(ث)

ثُمَّ أرسَلَني فقالَ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾ ٩٧
ثُمَّ أن تقتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أن يَطْعَمَ مَعَكَ ٥٤
ثُمَّ إن شَرِبَ فاقْتُلوهُ ٣١٢
ثُمَّ إنَّا كُنَّا نقرأُ فيما نَقْرأُ مِن كِتابِ اللهِ: أن لا تَرْغَبُوا عَنْ آبائِكُمْ، فإنَّهُ كُفْرٌ بِكُمْ ٣٤٢
ثُمَّ تَعَلَّمْنا القُرآنَ فازْدَدْنا بِهِ إيْمانًا ٥٩٧
ثُمَّ تَلا ابنُ عبَّاسٍ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ ٦٤
ثُمَّ جَلَسَ بَعْدَ ذلكَ وأمَرَنا بالجُلوسِ ٣٣٢
ثُمَّ قالَ بالتَّوْراةِ فأتِيَ بِها، فنَزَعَ الوِسادَةَ مِن تَحْتِهِ، فوَضَعَ التَّوْراةَ عليها . ٧٠٠
ثُمَّ نَسَخَ وَاسْتَثْنَى مِن ذلكَ: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَٰعٌ لَّكُمْ﴾ ٢٧٧
ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلوماتٍ ٣٤٥
ثُمَّ نَسَخَها اللهُ، فنَزَلَتْ: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ ٢٢٤
ثُمَّ نَعَتَتْ قِراءَتَهُ فإذا هِيَ تَنْعَتُ قِراءَةً مُفَسَّرةً حَرْفًا حَرْفًا ٥٦٨
الثَّيِّبُ بالثَّيِّبِ جَلْدُ مِئَةٍ وَالرَّجْمُ ..... ٣٣٣، ٣٣٩

الحديث أو الأثر — الصفحة

(ج)

جاءَ خُزَيْمَةُ بْنُ ثابتٍ فقالَ: إنِّي قَدْ رأيتُكُم تركتُم آيَتَيْنِ لم تكتُبوهُما ... ١٧٠
جاءَ عُمَرُ فجلَسَ في ناحيةِ القَوْمِ، فناداهُ، فقالَ: وَيْحَكَ يا كَعْبُ، خَوِّفْنا ٤٤٤
جاءَهُ ابنُ أُمِّ مكتوم وهُوَ يُمِلُّها عَليَّ، فقالَ: يا رَسولَ اللهِ، لوْ أسْتَطيعُ الجِهادَ لجاهَدْتُ، وكانَ رجُلاً أعمى، فأنْزَلَ اللهُ تَبارَكَ وتعالى عَلى رَسولِهِ ﷺ وفَخِذُهُ على فَخِذي، فثَقُلَت عليَّ حتَّى خِفْتُ أن تُرَضَّ فَخِذي، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فأنْزَلَ اللهُ ﷻ: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ ٤١
جاءَه الملَكُ فقالَ: اقْرَأْ، قالَ: ما أنا بقارئٍ ٩٧
جاوَرْتُ في حِراءٍ، فلمَّا قَضَيْتُ جِوارِي هَبَطْتُ، فاسْتبطَنْتُ الوادِيَ ٩٨
جَلَدْتُها بكِتابِ اللهِ، ورَجَمْتُها بسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ٢٣٧
جَمَعَ القرآنَ عَلى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أرْبَعَةٌ، كُلُّهُم مِنَ الأنْصارِ ١٢٧
جمَعْتُ (وفي لفظٍ: حَفِظْتُ) القرآنَ فقرأتُهُ في ليلةٍ ١٢٨
جَمْعَهُ في صَدْرِكَ ثُمَّ تَقْرَأُهُ، ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ ١٢٥
جِئتُكَ مِنَ الكوفَةِ، وتَرَكْتُ بِها رَجُلاً يُمْلي الْمَصاحِفَ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِهِ ... ١٤٤

(ح)

الْحالُ المرْتَحِلُ ٦٠٨
حَتَّى أتَيْتُ على قَوْلِهِ: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذَّارِيَات: ٢٢]، فرَفَعَ صَوْتَهُ حتَّى ملأَ المسْجِدَ: أشْهَدُ ٦٤٣
حَتَّى أتَيْنا على رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ على قَفاهُ، ورَجُلٌ قائمٌ على رَأْسِهِ بِفِهْرٍ أو صَخْرَةٍ، فَيَشْدَخُ بِهِ رأسَهُ ٦٠٥
حتَّى إذا ثابَ النَّاسُ إلى الإسلامِ نزَلَ الحلالُ والحرامُ ٤٢
حتَّى بَلَغَ سبعةَ أحرُفٍ، ليسَ منها إلَّا شافٍ كافٍ ٥٧٢
حتَّى كانَ قَبْلَ وَفاتِهِ بِعامٍ، فَكانَ يُصَلِّي في سُبْحَتِهِ قاعِدًا ٥٦٧
حتَّى نَزَلَت هذهِ الآيةُ: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ إلى ﴿ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ ٣١٩
حتَّى نزَلَت هذهِ الآيةُ الَّتي بعْدَها فنَسَخَتْها ..... ٣٠٠، ٣٢٢
حتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورةِ التَّوبةِ معَ أبي خُزيمةَ الأنصاريِّ لمْ أجِدْها معَ أحَدٍ غيرِهِ ١٣٣

الحديث أو الأثر	الصفحة
حتَّى وجَدْتُها معَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثابتٍ الأنْصاريِّ، فكَتَبْتُها	١٧١
حتَّى وجَدْتُها معَ رجُلٍ آخَرَ يُدْعى خُزَيْمَةَ أيْضًا، مِنَ الأنْصارِ، فأثْبَتُّها في آخِرِ بَراءَةَ	١٧١
حتَّى يقولَ كُلُّ نبيٍّ وكُلُّ صِدِّيقٍ وكُلُّ شَهيدٍ: اللَّهُمَّ لا أكْلَفُكَ اليومَ إلَّا نَفسي ..	٤٤٤
حَدَّثَني مَن رَأى النَّبيَّ ﷺ بالَ، ثُمَّ تَلا شَيْئًا مِنَ القُرآنِ قَبْلَ أن يَمَسَّ ماءً	٦٥٦
حَدِّثُوا عن بَني إسرائيلَ وَلا حَرَجَ	٤٣٨
حَسِّنُوا القُرآنَ بأصْواتِكُم	٦٣٤
الحمدُ للهِ الَّذي وَسِعَ سَمعُهُ الأصواتَ، لقَدْ جاءَت الْمُجادِلَةُ إلى النَّبيِّ ﷺ تُكلِّمُهُ	٥٠
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ هِيَ السَّبْعُ الْمَثاني وَالقرآنُ العَظيمُ الَّذي أوتيتُهُ	٨٧، ٣٨٨

(خ)

خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلاً، البِكْرُ بالبِكْرِ ..	٣٣٣، ٣٣٩
خُذوا القرآنَ من أرْبَعَةٍ: من ابنِ أُمِّ عَبْدٍ	١٢٧
خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ على أصْحابِهِ وهُم يَتَنازَعُونَ في القَدَرِ	٦٥٣
خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُغْضَبًا قَدِ احْمَرَّ وَجْهُهُ يَرْميهِمْ بالتُّرابِ	٦٥٣
خَرَجَ عَلَيْنا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقْرَأُ القُرآنَ، وفِينا الأعْرابيُّ وَالأعْجَميُّ	٥٦٢
خرَجْنا من قَوْمِنا غِفارٍ، وَكانُوا يُحِلُّونَ الشَّهرَ الحرامَ، فخرَجْتُ أنا وأخي أُنَيْسٌ وأمُّنا	١٧
خَطَبَنا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فأقْبَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ، رضي الله عنهما، عليهِما قَميصانِ أحمَرانِ، يَعْثُرانِ وَيَقومانِ، فنزَلَ فأخَذَهُما، فصَعِدَ بهِما المنبَرَ	٦٨١
خَيْرُكُمْ (وفي لَفْظٍ: إنَّ أفْضَلَكُم) مَن تَعَلَّمَ القُرآنَ وَعَلَّمَهُ	٥٨٥

(د)

دَثِّروني وصُبُّوا عليَّ ماءً باردًا، وأُنزِلَ عليَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾	٩٨
الدُّخُولُ، والتَّغشِّي، والإفْضاءُ، وَالمباشَرَةُ، والرَّفَثُ، واللَّمْسُ، هذا الجِماعُ	٥٢٤

الحديث أو الأثر	الصفحة
دَعا بالدَّواةِ، فمَحا إحدى اللَّامينِ	٢٢٠
دَعْنا عَنْكَ يا ابنَ الْخَطَّابِ، فإنَّكَ لا تَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنابَةِ وَلا تَتَطَهَّرُ وَهذا لا يَمَسُّهُ إلَّا المطَهَّرونَ	٦٩٠
دُعِيَ عُمَرُ فقُرِئَت عليهِ، فقالَ: انتَهَيْنا، انتَهَيْنا	٢٨٣

(ذ)

ذاكَ مَنْكُوسُ القَلْبِ	٦٦٥
الَّذي رَأَيْتَهُ يُشْدَخُ رأسُهُ فرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللهُ القُرآنَ، فنامَ عَنْهُ باللَّيْلِ ولم يَعْمَلْ فيهِ بالنَّهارِ	٦٠٥
الَّذي في الْمُصْحَفِ: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾	١١٣
الَّذي في الْمُصْحَفِ: ﴿فَٱسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾	١١٣
الَّذي يَضْرِبُ مِنْ أوَّلِ القرآنِ إلى آخِرِهِ، كُلَّما حَلَّ ارْتَحَلَ	٦٠٩
الَّذي يَقْرَأُ القُرآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شاقٌّ لَهُ أجْرانِ	٥٦٢، ٥٩٣

(ر)

رأيْتُ ابنَ مَسْعودٍ، رضي الله عنه، يحُكُّ الْمُعوِّذَتينِ مِنَ المصْحَفِ	١٤٦
رأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَرَأَ هذهِ الآيةَ في خاتِمَةِ النُّورِ وهُوَ جاعِلٌ أُصْبُعَيْهِ تَحْتَ عَيْنَيْهِ	١١١
رأيْتُ عَبْدَاللهِ يحُكُّ الْمُعوِّذَتينِ	١٤٦
رأَيْتُ اللَّيْلَةَ رجُلَيْنِ أتَياني فأخَذا بِيَدِي	٦٠٥
رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطًا مِنَ السَّماءِ، سادًّا عِظَمُ خَلْقِهِ ما بَيْنَ السَّماءِ إلى الأرْضِ	٤٦
رَجُلٌ آتاهُ اللهُ القُرآنَ فهُوَ يَقُومُ بهِ آناءَ اللَّيْلِ وآناءَ النَّهارِ	٥٩١
رَجُلٌ آتاهُ اللهُ مالاً فهُوَ يُنْفِقُهُ آناءَ اللَّيلِ وَآناءَ النَّهارِ	٥٩١
رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ، فأُتِيَ بهِ فعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فعَرَفَها	٦٢٢
رَجُلٌ تَعَلَّمَ العِلْمَ وَعَلَّمَهُ، وَقَرَأَ القرآنَ	٦٢٢
رَجُلٌ تَعلَّمَ القرآنَ، فنامَ عنْهُ حتَّى نَسِيَهُ لا يقرَأُ منْهُ شيئًا	٦٠٦
رَجُلٌ عَلَّمَهُ اللهُ القُرآنَ، فهُوَ يَتْلوهُ آناءَ اللَّيْلِ وَآناءَ النَّهارِ، فَسَمِعَهُ جارٌ لَهُ	٥٩٢
رَجُلٌ وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ وأعْطاهُ مِنْ أصْنافِ المالِ كُلِّهِ	٦٢٢

الحديث أو الأثر	الصفحة
رَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ورَجَمْنا بعْدَهُ	٢٣٤
رَحِمَ اللهُ عُثْمانَ، لو وَلِيتُهُ لفعَلْتُ ما فَعَلَ في المصاحِفِ	١٤١
(ز)	
زَمِّلوني، زَمِّلوني	٩٨
زَمِّلوني، زَمِّلوني، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ إلى قَولِهِ: ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدّثّر: ١ ـ ٥]، فحَمِيَ الوَحْيُ وتَتابَعَ	٩٩
زَيِّنُوا القُرآنَ بأصْواتِكُمْ	٦٣٤
(س، ش)	
سألَ رَجُلٌ ابنَ عَبَّاسٍ عن ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السَّجدة: ٥]؟ ..	٣٧٢
سألتُ أبا سَلَمةَ: أيُّ القرآنِ أُنزِلَ أوَّلُ؟ فقالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾	٩٨
سَأَلْتُ مُجاهِدًا عَنِ السَّجْدَةِ الَّتي في ﴿صٓ﴾؟ فقالَ: نَعَمْ	٣٤٨
سألَهُم النَّبيُّ ﷺ عن شيءٍ فكتموهُ إيَّاهُ وأخبَروهُ بغيرِهِ	٦٤
سُبْحانَ اللهِ! إنَّ المؤمِنَ (وفي لَفْظٍ: المسْلِمَ) لا يَنْجُسُ	٦٨٧
سُبْحانَ رَبِّيَ الأعْلى	٦٤٢
سَقَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ مِن زَمْزَمَ، فَشَرِبَ وَهُوَ قائِمٌ	٣٣٤
سَلوني عن كِتابِ اللهِ، فإنَّه ليسَ مِن آيَةٍ إلَّا وقَدْ عَرَفْتُ بلَيْلٍ نزَلَت أم بنَهارٍ ..	٤٠٦
سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ وهُوَ يقرأُ وهُوَ يُصلِّي نحْوَ الرُّكْنِ قبلَ أن يَصْدَعَ بما يُؤمَرُ والمشرِكونَ يستَمعونَ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	٨٧
سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقْرأُ: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ وَلا يُبالي	٢٢١
سَمِعْتُ مِن رَسولِ اللهِ ﷺ فلا أدعُهُ لشَيءٍ	١٥٦
سَمِعْتُ نَشيجَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ وأنا في آخِرِ الصُّفوفِ في صَلاةِ الصُّبْحِ	٦٣٩
سمعْتُ هِشامَ بْنَ حكيم بن حِزامٍ يَقرأُ سُورةَ الفرقانِ على غيرِ ما أقرأُها، وكانَ رسولُ الله ﷺ أقرأنيها	١٠٧
سَمِعْتُها مِن رَسُولِ الله ﷺ	٢٢٤
سُئِلَ عَنِ الْجُنُبِ: أيَقرأُ القرآنَ؟ قالَ: لا، وَلا حَرْفًا	٦٥٩

الحديث أو الأثر — الصفحة

شَهِدَهُ عَبْدُاللهِ، فعَلِمَ ما نُسِخَ مِنْهُ وَما بُدِّلَ ١٤٥
الشَّيخُ والشَّيخَةُ إذا زَنَيا فارْجُموهُما البَتَّةَ ..... ٢٣٤، ٢٣٦

(ص)

صامَ النَّبيُّ ﷺ عاشُوراءَ، وأمَرَ بصِيامِهِ ٢٩٩
صَدَقَ اللهُ ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥]، رَأَيْتُ هذَينِ فلم أصْبِرْ . ٦٨٢
صَلَّى بِهِمْ جالِسًا وَهُمْ قِيامٌ ٣٣٥
صلَّى عليهِ، فنزَلَتْ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ ٥١
صَلَّى قاعِدًا، وأبو بكرٍ رضي الله عنه يأتَمُّ بهِ قائِمًا، والنَّاسُ يَأتَمُّونَ بأبِي بَكْرٍ قِيامًا ٣٣٥
صَلَّيْتُ خَلْفَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، فَقَرأَ سُورَةَ يوسُفَ ٦٣٩
صَلَّيْتُ معَ النَّبيِّ ﷺ ذاتَ لَيْلَةٍ ٦٤١

(ض)

ضَعُوا هذا في السُّورةِ الَّتي يُذْكَرُ فيها كَذا وَكَذا ١٦٤
ضَعُوا هذه الآياتِ في السُّورةِ الَّتي يُذْكَرُ فيها كَذا وَكَذا ..... ١٦٥، ١٨٠
ضَعُوا هذه الآيةَ في السُّورةِ الَّتي يُذْكَرُ فيها كَذا وكَذا ..... ١٦٥، ١٨٠
ضَعوها في مَوْضِعِ كَذا .....٩١، ١٣١

(ع، غ)

عَجِلْتَ، إنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يَكُن بَطْنٌ مِن قُرَيْشٍ إلَّا كانَ لَهُ فيهِمْ قَرابَةٌ ... ٥٤٤
عُرِضَ القرآنُ على رَسُولِ اللهِ ﷺ عَرَضاتٍ ١٤٩
عُرِضَتْ عَلَيَّ أُجورُ أُمَّتي حتَّى القَذاةِ ٦١٣
عُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنوبُ أُمَّتي، فلَمْ أَرَ ذنبًا أعْظَمَ من سُورةٍ منَ القُرْآنِ ٦١٣
عُرِضَتْ عَلَيَّ الذُّنوبُ، فلم أرَ فيها شَيئًا أعْظَمَ مِنْ حامِلِ القُرآنِ وتارِكِهِ . ٦١٥
عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ فلم أجِدْ فيهِ هذهِ الآيةَ ١٧١
عِشرونَ سُورةً مِنْ أوَّلِ الْمُفصَّلِ في تأليفِ عَبْدِالله ١٧٥
علَّمني ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ ١٥٣
عَلِيٌّ أقْضانا، وأُبَيٌّ أقرَؤنا، وإنَّا لَنَدعُ كَثيرًا مِن لَحْنِ أُبَيٍّ ١٥٦
علَيْكَ بكَثْرَةِ السُّجودِ للهِ ٦٧٢

الحديث أو الأثر	الصفحة
عَمَدْتُ إلى عِقالٍ أسْوَدَ وإلى عِقالٍ أبيَضَ، فجَعَلْتُهما تَحتَ وِسادَتي، فجعَلْتُ أنْظُرُ في اللَّيلِ فلا يَسْتَبِينُ لي	٤٠٣
غيرَ أنَّ اللهَ حَيِيٌّ كَريمٌ، يَكْني بِما شاءَ عَمَّا شاءَ	٥٢٤
(ف)	
فَرَضَ اللهُ الصَّلاةَ حينَ فَرَضَها رَكْعَتينِ رَكْعَتينِ	٢٩٨
فُرِضَت الصَّلاةُ رَكعتينِ، ثُمَّ هاجَرَ النَّبيُّ ﷺ فَفُرِضَت أرْبعًا	٢٩٩
فُضِّلْتُ بالْمُفَصَّلِ	١٩٣
فقَدْتُ آيَةً من الأحزابِ حينَ نَسَخْنا الْمُصْحَفَ	١٦٣
في قِراءَةِ عَبْدِالله (يعني ابنَ مَسْعودٍ): ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [البَقرة: ١٤٤] (قِبَلَهُ)	١١٣
فيهِ نبأُ ما قبلَكُم، وخَبَرُ ما بَعْدَكُم، وحُكْمُ ما بَينَكُم، وهُوَ الفَصْلُ ليسَ بالهَزْلِ .	١٨
فيها أنَّ الآياتِ: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ﴾ [التَّوْبَة: ٧٥] وما بعدَها نزلَت فيهِ	٦٩
(ق)	
قالَ أحدُهما: أنا فَطَرْتُها، يَقولُ: أنا ابتدَأْتُها	٣٩٦
قالَ رَجُلٌ: لَيْتَني أوْتيتُ مثْلَ ما أوتِيَ فُلانٌ، فَعَمِلْتُ مِثْلَ ما يَعْمَلُ	٥٩٢
قالَ ناسٌ مِن قُريشٍ لأبي بكرٍ: فذلكَ بينَنا وبينَكُم، زعَمَ صاحِبُكُم أنَّ الرُّومَ سَتغْلِبُ فارسًا في بِضْعِ سِنينَ، أفَلا نُراهِنُكَ على ذلكَ؟ قالَ: بَلى، وذلكَ قبلَ تحريمِ الرِّهانِ	٢٦
قَدْ أخبرْتُكَ كيفَ نزَلَت، وكيفَ نَسَخَها اللهُ تعالى	٢٢٤
قَدْ أنْزَلَ اللهُ القُرْآنَ فيكَ وَفي صاحِبَتِكَ	٥٧
قَدْ قَرَأْتُها: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إذا زَنَيا فَارْجُمُوهُما الْبَتَّةَ	٣٤١
قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هذا، ثُمَّ أُمِرْنا أن نَرْفَعَ إلى الرُّكَبِ	٣٢٢
قَدْ كُنْتَ تكْتُبُ الوَحْيَ لرَسولِ اللهِ ﷺ، فتَتَبَّعِ القرآنَ فاجْمَعْهُ	١٣٢
قَدْ نزَلَ بعْدَ أُبَيٍّ كِتابٌ	١٥٦
قَدِمَ عَلَيْنا سَعْدُ بْنُ أبي وَقَّاصٍ وَقَدْ كُفَّ بَصَرُهُ، فسَلَّمْتُ عليهِ	٦٤٠

الحديث أو الأثر — الصفحة

قُدِّمَتا، وأُلِّفَ القرآنُ على عِلْمٍ مِمَّن أَلَّفَهُ بهِ، ومَن كانَ مَعَهُ فيهِ ١٧٧
القرآنُ مُشَفَّعٌ، وَماحِلٌ مُصَدَّقٌ، مَنْ جَعَلَهُ أَمامَهُ قادَهُ إلى الجَنَّةِ ٥٩٠
قَرأَ الرَّجُلُ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التَّوْبَة: ٦٠] مُرْسَلَةً ٥٥٨
قرأَ عليه: وَلَوْ أنَّ لابنِ آدَمَ واديًا مِن مالٍ لابتَغى إلَيْهِ ثانيًا ٣٤٢
قرأ النَّبيُّ ﷺ سورةَ الكوثَرِ فابتدأَ بالبسملةِ ١٦٧
قرأْتُ آيةً وقَرَأَ ابنُ مسعودٍ خِلافَها، فأَتَيْتُ النَّبيَّ ﷺ ١١٠
قَرَأْتُ مِن فَمِ رَسُولِ اللهِ ﷺ سَبعينَ سُورَةً ١٤٧
القِراءَةُ سُنَّةٌ ٢٥٨
القراءةُ سُنَّةٌ، يأخُذُها الآخِرُ عَنِ الأوَّلِ ٢٥٨
قِراءَتُنا القِراءَةُ الأولى، وقِراءَةُ عَبْدِاللهِ قِراءَةُ الأخيرَةِ ١٤٥
قَرَنْتُ بينَهُما ولمْ أكْتُبْ بينَهُما سَطْرًا ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾،
ووَضَعْتُها في الطِّوَالِ ١٦٥
قِصَّةِ كِتابَةِ النَّبيِّ ﷺ لهِرَقْلَ ملِكِ الرُّومِ يَدْعوهُ إلى الإسْلامِ، وفيهِ آيَةٌ مِن
كِتابِ اللهِ ٦٩٢
قِصَّةِ نُزولِ قَولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]،
حينَ شقَّ ظاهِرُها على النَّاسِ ٤٠٣
قَطُّ؟ لقَدْ رأيْتُها وإنَّها لَتُعادِلُ سُورَةَ البَقَرَةِ ..... ٢٣٥، ٣٤٥
قُلْ سُورَةَ النَّضيرِ ١٧٩
قلتُ: سُورةُ الأنفالِ؟ قالَ: تلكَ سُورةُ بَدْرٍ ١٩١
قلتُ: على ثلاثةٍ، حتَّى بَلَغَ سبعةَ أحرُفٍ، ليسَ منها إلَّا شافٍ كافٍ ... ١١٠
قُلْتُ لجدَّتي أسْماءَ: كَيْفَ كانَ يَصْنَعُ أصْحابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ إذا قَرَأُوا القُرآنَ؟ ٦٤٠
قَولُهُ: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾، هيَ مثلُ قَولِهِ ٢٩٣
قولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ ٤٤٥

(ك)

كأيِّن تقرأُ سورَةَ الأحزابِ؟ أو كأيِّن تعدُّها؟ ..... ٢٣٥، ٣٤٥
كانَ آخِرَ الأمْرَيْنِ مِن رَسولِ اللهِ ﷺ تَرْكُ الوُضوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ٣٣٢

الحديث أو الأثر	الصفحة
كانَ أصْحابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَكْرَهُونَ بَيْعَ المصاحِفِ	٦٩٥
كانَ إذا أتى على ذِكْرِ يوسُفَ سَمِعْتُ نَشيجَهُ مِن وَراءِ الصُّفوفِ	٦٣٩
كانَ إذا ختَمَ القرآنَ جَمَعَ وَلَدَهُ وأهْلَ بَيْتِهِ فَدَعا لَهُمْ	٦٧٨
كانَ إذا ختَمَ القرآنَ حَمِدَ اللهَ بمَحامِدَ	٦٧٨
كانَ إذا مَرَّ بآيَةِ رَحْمَةٍ سَأَلَ، وإذا مَرَّ بآيَةٍ فيها عَذابٌ تَعَوَّذَ	٦٤١
كانَ ابنُ سِيرِينَ يَكْرَهُ أن يَقْرأَ الرَّجُلُ القُرآنَ إلَّا كَما أنْزِلَ	٦٤٥
كانَ ابنُ عبَّاسٍ إذا سُئِلَ عنِ الأمْرِ، فكانَ في القُرآنِ أخبرَ بهِ	٣٩١
كانَ ابنُ عبَّاسٍ إذا فسَّرَ الشَّيْءَ رَأَيْتَ عليهِ نورًا	٤٠٥
كانَ ابنُ عُمَرَ، ﷺ، إذا قَرأَ القرآنَ لم يَتكلَّمْ حتَّى يَفْرُغَ منْهُ	٦٤٥
كانَ جِبريلُ يَنْزِلُ على رَسولِ اللهِ ﷺ بالسُّنَّةِ	٢٨٩
كانَ ذلكَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ	٣٩٢
كانَ الرَّجُلُ مِنَّا إذا تَعَلَّمَ عَشْرَ آياتٍ؛ لم يُجاوِزْهُنَّ ..... ١٢٦،	٥٩٦
كانَ رجُلٌ نصرانيًا فأسْلَمَ، وقَرَأَ البَقَرَةَ وآلَ عِمرانَ، فكانَ يكتُبُ للنَّبيِّ ﷺ، فعادَ نَصرانيًّا	١٣٠
كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أمَرَنا بالقِيامِ في الجَنازَةِ	٣٣٢
كانَ رسولُ الله ﷺ إذا أتاهُ جِبريلُ اسْتَمَعَ	١٢٥
كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إذا كَبَّرَ في الصَّلاةِ سَكَتَ هُنَيَّةً قَبْلَ أن يَقْرَأَ	٦٣٢
كانَ رَسولُ اللهِ ﷺ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ المقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ	٣٢٩
كانَ رَسولُ اللهِ ﷺ يُحِبُّ أن يُوَجَّهَ إلى الكَعْبَةِ، فأنْزَلَ اللهُ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾	٣٢٩
كانَ رَسولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ بِمَكَّةَ نَحْوَ بَيْتِ المقْدِسِ وَالكَعْبَةُ بينَ يَدَيْهِ	٣٢٩
كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْضِي حاجَتَهُ، ثُمَّ يَخْرُجُ فيَقرَأُ القُرآنَ	٦٥٨
كانَ رَسولُ اللهِ ﷺ يُقَطِّعُ قراءَتَهُ يقولُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ثُمَّ يَقِفُ .	١٨٥
كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَنْسَخُ حَديثُهُ بَعْضُهُ بَعْضًا	٣٢٤
كانَ عَبْدُالله لا يَقرأُ بهِما	١٥١
كانَ عِكْرِمَةُ بْنُ أبي جَهْلٍ يأخُذُ المصْحَفَ وَيَضَعُهُ على وَجْهِهِ، ويَبْكي، وَيَقولُ: كِتابُ رَبِّي، كِتابُ رَبِّي	٧٠١

الحديث أو الأثر	الصفحة
كانَ عُمَرُ يُدخِلُني معَ أشياخِ بَدْرٍ، فكأنَّ بعْضَهُمْ وجَدَ في نفسِهِ	١٠٢
كانَ فيما أنْزِلَ مِنَ القرآنِ عَشْرُ رَضَعاتٍ مَعْلوماتٍ يُحَرِّمْنَ ..... ٢٣١،	٣٤٥
كانَ لا يَأخُذُ المصْحَفَ إلَّا وهُوَ طاهِرٌ	٦٨٩
كانَ مِمَّا أنْزَلَ اللهُ آيَةُ الرَّجْمِ، فقرَأناها وعَقَلْناها وَوَعَيْناها	٢٣٤
كانَ النَّبيُّ ﷺ لا يَعْرِفُ خاتِمَةَ السُّورةِ حتَّى ينزِلَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾	١٨٩
كانَ النَّبيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِن قَتْلى أُحُدٍ في ثَوْبٍ واحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أيُّهُم أكْثَرُ أخْذًا لِلْقُرْآنِ؟	٥٩٤
كانَ النَّبيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللهَ على كُلِّ أحْيانِهِ	٦٥٦
كانَ النَّبيُّ ﷺ يُعالِجُ من التَّنزيلِ شِدَّةً، كانَ يُحرِّكُ شَفَتَيْهِ، فأنْزَلَ اللهُ تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾	١٢٥
كانَ يجْعَلُهُ في العلمِ في مَصافِّ البَدْرِيِّينَ معَ صِغَرِ سِنِّه	٤٠٥
كانَ يَقْرَأُ بالسُّورَةِ فيُرَتِّلُها، حتَّى تكونَ أطْوَلَ مِنْ أطْوَلَ مِنْها	٥٦٧
كانَ يَقرأُها: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾	١٨٥
كانَ يُقَطِّعُ قِراءَتَهُ آيَةً آيَةً	١٨٥
كانَ يَمُدُّ صَوْتَهُ مَدًّا	٥٦٨
كانَ يَنْهَى أن يُسافَرَ بالقرآنِ إلى أرْضِ الْعَدُوِّ	٦٩٠
كانَت السُّورَةُ إذا كانتْ أكْثَرَ منْ ثلاثينَ آيَةً سُمِّيَتِ الثَّلاثينَ	١٨٣
كانَتِ الصُّحُفُ عندَ أبي بكرٍ حتَّى توفَّاهُ اللهُ، ثُمَّ عندَ عُمَرَ حياتَهُ	١٣٣
كانَت مَدًّا، ثُمَّ قرأَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ يمُدُّ بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾	٥٦٩
كانَت وُجوهُهُمْ إلى الشَّامِ، فاستَدارُوا إلى الكعْبَةِ	٣١٥
كانُوا كَما نَعَتَهُمُ اللهُ ﷻ: تَدْمَعُ أعْيُنُهُمْ	٦٤٠
كانُوا يَقْتَرِئُونَ مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ عَشْرَ آياتٍ	٥٩٦
كانُوا يَكْرَهُونَ أن يَتْلُوَ الآيَةَ عِنْدَ الشَّيْءِ يَعْرِضُ مِنْ أمْرِ الدُّنْيا	٦٦٤
كَبِّر عنْدَ خاتِمَةِ كُلِّ سُورَةٍ	٦٧٥
كِتابُ اللهِ، ما اسْتَبانَ مِنْهُ فاعْمَل بِهِ	٦٥٠
كَتَبَ أُبَيٌّ في مُصْحَفِهِ فاتِحَةَ الكِتابِ، والْمُعوِّذَتينِ، واللَّهُمَّ إنَّا نَسْتَعِينُكَ .	١٥٥
كَذَبَ الْحَجَّاجُ، إنَّ ابنَ الزُّبيرِ لا يُبَدِّلُ كَلامَ اللهِ تعالى، وَلَا يَسْتَطيعُ ذلكَ	١٢٢

الحديث أو الأثر	الصفحة
كَذَبَ عَدُوُّ الله، سَمِعْتُ أبيَّ بْنَ كعْبٍ يَقولُ: سَمِعْتُ رَسولَ الله ﷺ يَقولُ: قامَ موسى عليه السلام خَطيبًا في بَني إسرائيلَ	٤٤٣
كُرِهَ مِن مَقالَةِ ابنِ مَسْعودٍ، كَرِهَهُ رِجالٌ مِنْ أفاضِلِ أصْحابِ النَّبيِّ ﷺ	١٥٨
كُلُّ شَيءٍ في القرآنِ ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَٱنتَظِرْ﴾ [السَّجدة: ٣٠] مَنسوخٌ	٢٨١
كلُّ هذا قَدْ عَرَفْناهُ، فَما الأبُّ؟	٣٧١
كَلامي لا يَنْسَخُ كَلامَ اللهِ، وَكَلامُ اللهِ لا يَنْسَخُ كَلامي	٣٢٥
كَما في قِصَّةِ عَديِّ بْنِ حاتِمٍ عندَ نُزولِ: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾	٤٠٣
كَما وَقَعَ لأهْلِ قُباءٍ حينَ نُسِخَت القِبْلَةُ	٣٥٢
كَما يَنْسَخُ القرآنُ بَعْضُهُ بَعْضًا	٣٢٤
كُنَّا مَعَ النَّبيِّ ﷺ وَنَحْنُ فِتْيانٌ حَزاوِرَةٌ، فَتَعَلَّمْنا الإيمانَ قَبْلَ أن نَتَعَلَّمَ القُرآنَ	٥٩٧
كُنَّا نعُدُّ عَبْدَاللهِ حَنَّانًا، فما بالُهُ يُواثِبُ الأمَراءَ؟	١٥٩
كُنْتُ أمْسِكُ المصْحَفَ على سَعْدِ بْنِ أبي وَقَّاصٍ، فاحتَكَكْتُ	٦٨٨
كُنْتُ لا أدْري ما ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام: ١٤]، حتَّى أتاني أعْرابيَّانِ يَختَصِمانِ في بِئْرٍ	٣٩٦
الكَوْثَرُ: الخَيْرُ الكَثيرُ الَّذي أعْطاهُ اللهُ إيَّاهُ	٥٤٠
كيفَ أرْضِعُهُ وهُوَ رَجُلٌ كَبيرٌ؟	٢٣١
كيفَ تَفْعَلُ شيئًا لم يفْعَلْهُ رسولُ اللهِ ﷺ؟ قالَ عُمَرُ: هذا واللهِ خيرٌ	١٣٢
كيفَ تفعَلونَ شيئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رسولُ اللهِ ﷺ؟ قالَ: هو واللهِ خيرٌ، فلمْ يزَلْ أبو بكرٍ يُراجِعُني حتَّى شَرَحَ اللهُ صَدْري للَّذي شَرَحَ لَهُ صَدْرَ أبي بكرٍ وعُمَرَ رضي الله عنهما	١٣٢
كَيفَ تقولونَ في رجُلٍ وَجَدَ معَ امرأتِهِ رجُلاً؛ أيقْتُلُهُ فتَقْتُلونَهُ، أَم كيْفَ يَصْنَعُ؟	٥٧

(ل)

لأن أقْرأَ بسُورَةٍ واحِدَةٍ أعْجَبُ إليَّ مِنْ أن أفْعَلَ مِثْلَ الَّذي تَفْعَلُ	٦٢٦
لأن أقرأَ البقَرَةَ في ليلةٍ فأدَّبَرَها وأرتِّلَها	٦٢٥
لأن يَغْدُوَ أحَدُكُمْ إلى المسْجِدِ فَيَتَعَلَّمَ آيَتَيْنِ مِنْ كِتابِ اللهِ	٥٨٦

الحديث أو الأثر — الصفحة

لا أُراهُ إلَّا حَضَرَ أجَلِي ١٢٦
لا أعلَمُ نبيَّ اللهِ ﷺ قرأَ القُرآنَ كُلَّهُ في لَيلةٍ ٦٢٨
لا أُغيِّرُ شيئًا منه من مَكانِهِ ١٦٤
لا، إنِّي أخافُ أن يَنْشأَ قَوْمٌ لا يَعرِفونَهُ، فيظنُّوا أنَّه مِنَ القُرآنِ ١٨٠
لا تَخْلِطُوا بالقرآنِ ما ليسَ فيهِ، فإنَّما هُما مُعوِّذَتانِ تَعوَّذَ بهِما النَّبيُّ ﷺ ١٥١
لا تَخْلِطُوا فيهِ ما ليسَ مِنْهُ ١٤٦
لا تُزْرِمُوهُ، دَعُوهُ ٦٦١
لا تَسألُوا أهْلَ الكِتابِ عَن شيءٍ، فإنَّهم لن يَهْدوكُم وَقَدْ ضَلُّوا ٤٤٠
لا تُسافِرُوا بالقُرآنِ، فإنِّي لا آمَنُ أن يَنالَهُ العَدُوُّ ٦٩٠
لا تُصدِّقوا أهْلَ الكِتابِ، ولا تُكذِّبوهُم ٤٤٥
لا تَقْرأُ الْحائِضُ وَلا الْجُنُبُ شَيئًا مِنَ القُرآنِ ٦٥٨
لا تكتُبوا عنِّي شيئًا غَيْرَ القرآنِ ١٢٩
لا تَنْقَطِعُ التَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ من مَغْرِبِها ٣١٧
لا تَنْقَطِعُ الهِجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ ٣١٧
لا حَرَجَ ٤٣٩
لا حَسَدَ إلَّا في اثْنَتَيْنِ ..... ٥٩١، ٥٩٢
لا صَلاةَ بحَضْرَةِ الطَّعامِ ٦٣١
لا يَجْهَرْ بَعْضُكُمْ على بَعْضٍ بالقراءَةِ في الصَّلاةِ ٦٣٠
لا يَجوزُ أن يكونَ الرَّجُلُ إمامًا حتَّى يَعْلَمَ ما يَصِحُّ مِمَّا لا يَصِحُّ ٣٨٣
لا يَحِلُّ قِراءَةُ ما ليسَ منْهُ ١٤٦
لا يَقرَأُ الْجُنُبُ القُرآنَ ٦٥٩
لا يَقُلْ: ها، ها، وَهُوَ يَقرَأُ ٦٤٦
لا يمَسُّ القُرآنَ إلَّا طاهِرٌ ..... ٦٨٧، ٦٩٤
لتتركَنَّ الأحاديثَ، أو لأُلْحِقنَّكَ بأرْضِ القِرَدَةِ ٤٤٣
لَسْتُ بواحِدٍ مِن هذَينِ، وأرْجو أن لا أكونَ الثَّالثَ ٣٥٠
لَعَلَّكَ مَسِسْتَ ذَكَرَكَ؟ قالَ: فقُلْتُ: نَعَمْ. فقالَ: قُم فَتَوَضَّأْ ٦٨٩
لَقَدْ أدْرَكْتُ فُقَهاءَ المدينَةِ وإنَّهُم لَيُعَظِّمونَ القَوْلَ في التَّفسيرِ ٣٧٣

الحديث أو الأثر — الصفحة

لَقَد تَوَفَّى اللهُ عُمَرَ، رضي الله عنه، وما يَقْرَأُ هذه الآيةَ الَّتي ذكَرَ اللهُ فيها الجُمُعَةَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ إلَّا (فَامْضُوا إلى ذِكْرِ اللهِ) .. ١١٢

لَقَدْ رَأَيْتُ اليَوْمَ رِجالاً يُؤتى أحَدُهُمُ القُرآنَ قَبْلَ الإيمانِ ٥٩٧

لقَدْ سَمِعْتُ قولَ الكَهَنَةِ، فما هوَ بقولِهِم ١٧

لَقَدْ شَغَلَني الْجِهادُ في سَبيلِ اللهِ عَنْ كَثيرٍ مِنْ قِراءَةِ القُرآنِ ٦١٢

لَقَدْ عِشْنا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنا وَإنَّ أحَدَنا لَيُؤتى الإيمانَ قَبْلَ القُرآنِ ٥٩٧

لقَدْ قَرَأتُ على رَسولِ اللهِ ﷺ بِضعًا وسَبعينَ سُورةً ١٤٣

لَقَدْ كُنَّا نَقْرأُ على عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: لَوْ كانَ لابنِ آدَمَ وادِيانِ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ لابتَغَى إلَيْهِما آخَرَ ٣٤٢

لقَدْ نزَلَ بمكَّةَ على محمَّدٍ ﷺ وإنِّي لجاريةٌ ألْعَبُ: ﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾ [القمر: ٤٦] ٤٣

لَقَدْ نَزَلَتْ آيَةُ الرَّجْمِ، وَرَضاعَةُ الكَبيرِ عَشْرًا ٢٣٠

لقَدْ وَضَعْتُ قولَهُ على أقراءِ الشِّعْرِ، فما يَلتَئِمُ على لِسانِ أحَدٍ بَعدي أنَّه شِعْرٌ، واللهِ إنَّهُ لَصادقٌ ١٧

لكِنْ إذا وَقَعَ في القَلْبِ فَرَسَخَ فيهِ نَفَعَ ٦٢٥

لكِن قُلْ: يَسيرَةٌ، فإنَّ اللهَ تعالى يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ ٦٦٧

لكنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يَقْرَأُ النَّظائِرَ: السُّورَتَينِ في رَكْعَةٍ ١٧٥

لم أرَهُ قَرِبَكَ منذُ ليلتينِ أو ثلاثًا، فأنزَلَ اللهُ ﷻ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ ٥٠

لم أقُلْ لكُم ﴿الٓمٓ﴾ حَرْفٌ، ولكن (أَلِفٌ) حَرْفٌ، و(لامٌ) حَرْفٌ، و(مِيمٌ) حَرْفٌ ٥٨٧

لِمَ تَزيدونَ ما لَيْسَ فيهِ؟ ١٤٦

لم يَأْذَنِ اللهُ لِشَيْءٍ ما أذِنَ للنَّبيِّ أن يَتغنَّى بالقُرآنِ ٦٣٥

لم يَشُكَّ رسولُ اللهِ ﷺ ولم يَسْأل ٤٤٢

لم يفقَهْ مَن قرأ القُرآنَ في أقلَّ من ثلاثٍ ٦٢٧

لم يَكُن يَحْجُبُهُ عَنِ القُرآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنابَةَ ٦٥٨

لم يُنْكِر ذلكَ منهُم أحَدٌ ١٥٨

الحديث أو الأثر الصفحة

لَمَّا أُمِرْنا بالصَّدَقَةِ كُنَّا نَتحامَلُ، فجاءَ أبو عُقَيْلٍ بنِصْفِ صاعٍ، وجاءَ إنْسانٌ بأكثرَ منه ٥٣
لَمَّا خَفَّفَ اللهُ عنْهُم مِنَ العِدَّةِ، نَقَصَ مِنَ الصَّبْرِ ..... ٢٩٧، ٣٣٢
لَمَّا دخَلَت السَّنَةُ السَّابعةُ ظَهَرَت الرُّومُ على فارِسَ ٢٦
لَمَّا فُرِضَ رَمَضانُ تُرِكَ ٢٩٩
لمَّا فعَلُوا ذلكَ نَسَخَها اللهُ تعالى، فأنْزَلَ اللهُ ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ﴾ . ٢٧٩
لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المدينَةَ كانُوا مِنْ أخْبَثِ النَّاسِ كَيْلاً، فأنْزَلَ اللهُ سُبْحانَهُ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ ٨٨
لَمَّا ماتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَتَشاغَلْنا بموتِهِ؛ دخَلَ داجِنٌ فأكَلَها ٢٣٠
لَمَّا نزَلَتْ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شَقَّ ذلكَ على أصْحابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ٣٨٧
لَمَّا نَزَلَت: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ﴾ شَقَّ ذلكَ على المسلِمينَ ..... ٢٩٧، ٣٣١
لَمَّا نَزَلَت: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ...﴾، فكانَت فارسُ يومَ نزَلَت هذهِ الآيةُ قاهرينَ للرُّوم ٢٥
لَمَّا نزَلَت أتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فقُلْتُ: أكْتِبْنِيها ٢٣٦
لَمَّا نَزَلَتْ هذهِ الآيةُ: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ﴾ [البَقَرَة: ١٨٤]، كانَ مَنْ أرادَ مِنَّا أن يُفْطِرَ وَيَفْتَدِيَ فعَلَ ..... ٢٩٩، ٣٢١
لمَنْ عَمِلَ بها من أمَّتي ٦٢
لَن تَقرأَ شيئًا أبْلَغَ عنْدَ اللهِ مِن ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ ١٥٣
اللَّهُمَّ بَيِّنْ لَنا في الخَمْرِ بَيانَ شِفاءٍ ٢٨٢
اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ في الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأويلَ ..... ٣٦٣، ٤٠٥
لو أعْلَمُ أحدًا أعْلَمَ منِّي بكِتابِ اللهِ تُبلِّغُهُ الإبِلُ لَرَكِبْتُ إليهِ ٤٠٦
لو تَمَّت ثَلاثَ آياتٍ؛ لجعَلْتُها سورةً واحِدةً ١٧٢
لو تَمَّت ثَلاثَ آياتٍ؛ لجعَلْتُها سُورةً واحِدةً، ثُمَّ عَرَضْتُهُ عَرْضَةً أخرى؛ فلم أجِدْ فيهِ شيئًا ١٧١

الحديث أو الأثر	الصفحة
لَوْ رَأَيْتَني وأنا أَسْتَمِعُ لقِراءَتِكَ البارِحَةَ، لَقَدْ أوتِيتَ مِزْمارًا مِن مَزاميرِ آلِ داوُدَ .	٦٣٥
لَوْ كانَ لكَ يا ابنَ الخطَّابِ عَمَلُ سَبعينَ نبيًّا لظَنَنْتَ أن لا تَنْجُوَ	٤٤٤
لو كانَت ثَلاثَ آياتٍ لجعَلْتُها سُورةً على حِدَةٍ، فانظُروا سُورةً من القرآنِ فألْحِقوهُما فيها	١٧٠
لَوْ كُنْتُ قَرأْتُ قراءَةَ ابنِ مَسْعودٍ، لم أحْتَجْ إلى أن أسألَ ابنَ عبَّاسٍ ...	٣٩٨
لو نزَلَ أوَّلَ شيءٍ: لا تَشْرَبوا الخمْرَ، لقالوا: لا نَدَعُ الخمْرَ أبَدًا	٤٢
لَوْلا أن يَقولُوا: أثْبَتَ في كِتابِ اللهِ ما لَيْسَ فيهِ، لأَثْبَتُّها كَما أنْزِلَت ...	٣٤١
لَيْسَ ذاكِ الحِسابُ، إنَّما ذاكِ العَرْضُ، مَن نُوقِشَ الْحِسابَ يومَ القِيامَةِ عُذِّبَ .	٣٩٠
لَيْسَ في الدُّنْيا شيءٌ مِمَّا في الجنَّةِ إلَّا الأسماءُ	٣٩٣
لَيْسَ مِنَّا مَن لَم يَتَغَنَّ بالقُرآنِ	٥٨٤
لَيْسَ هُوَ كَما تَظُنُّونَ، إنَّما هُوَ كَما قالَ لُقْمانُ لابنِهِ	٣٨٧
لَيْسَتا مِنْ كِتابِ اللهِ	١٤٦
(م)	
ما أتيتُ على قَوْلِ اللهِ ﷻ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرَّحمن: ١٣] إلَّا قالتِ الجِنُّ: وَلا بشَيءٍ مِن نِعْمَةِ رَبِّنا نُكَذِّبُ	٨٨
ما أعْلَمُ منها إلَّا ما تقولُ	١٠٣
ما أنا بخَيرِهِم	١٤٣
ما أنزَلَ اللهُ فينا شيئًا من القرآنِ، إلَّا أنَّ اللهَ أنزَلَ عُذْري	٦٧
ما اجْتَمَعَ قَوْمٌ في بَيْتٍ مِن بُيوتِ اللهِ: يَتْلونَ كِتابَ اللهِ	٦٧٣
ما تقولونَ في قولِ الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾؟	١٠٣
ما حملَكُمْ على أن عَمَدتُمْ إلى (الأنفالِ) وهي من المثاني، وإلى (براءةَ) وهي من المئينَ، فقَرَنْتُمْ بينَهُما	١٦٤
ما خلَقَ اللهُ من نبيٍّ وَلا صِدِّيقٍ وَلا شَهيدٍ إلَّا وَجَثا لرُكبَتيهِ ساقطًا	٤٤٤
ما رَأيْتُ أحَدًا مِنْهُم عابَ ما صَنَعَ عُثْمانُ رضي الله عنه في المصاحِفِ	١٤١
ما رَأيْتُ في وجْهِ أبي حُذَيْفَةَ شيئًا أكرَهُهُ	٢٣١
ما رُئيتُ أنَّه دَعاني يومئذٍ إلَّا ليُرِيَهُمْ	١٠٢
ما عَرَفْتُم فاعْمَلُوا، وَما جَهِلْتُم مِنْهُ فَرُدُّوهُ إلى عالِمِهِ	٦٥٢

الحديث أو الأثر	الصفحة
ما عَرَفْتُمْ مِنْهُ فاعْمَلُوا بِهِ، وَما جَهِلْتُم مِنْهُ فَرُدُّوهُ إلى عالِمِهِ	٦٥٣
ما كانَ مِنْ حَدٍّ أو فَريضَةٍ فإنَّه أُنْزِلَ بالمدينَةِ	٨٠
ما كانَ مِن ذِكْرِ الأمَمِ وَالقُرونِ وَالعَذابِ، فإنَّه أُنْزِلَ بمكَّةَ	٨٠
ما لَكُم وَصَلاتَهُ؟ كانَ يُصَلِّي، ثُمَّ يَنامُ قَدْرَ ما صَلَّى	٥٦٨
ما لكُمْ ولهذه الآيةِ؟ إنَّما أنزِلَتْ هذه الآيةُ في أهْلِ الكِتابِ	٦٤
ما لي أسْمَعُ الجِنَّ أحْسَنَ جوابًا لردِّها منكُم؟	٨٨
ما مِنَ الأنبياءِ نَبيٌّ إلَّا أعطِيَ ما مثْلُهُ آمَنَ عليهِ البَشَرُ	١٥
ما مِنِ امْرئٍ يَقْرَأُ القرآنَ ثُمَّ يَنْساهُ	٦١٥
ما مِنْ حَرْفٍ أو آيَةٍ، إلَّا وَقَدْ عَمِلَ بها قَوْمٌ، أو لَها قَوْمٌ سَيَعْمَلُونَ بها .	٥١٣
ما نزَلَتْ سورةُ البقرةِ والنِّساءِ إلَّا وأنا عنْدَه	٤٣
ما نَسْأَلُ أصْحابَ مُحمَّدٍ ﷺ عَن شَيءٍ، إلَّا وعِلْمُهُ في القُرآنِ	٥٠٥
ما هُوَ بداخِلٍ عَلينا أحَدٌ بهذهِ الرَّضاعَةِ ولا رائينا	٢٣٢
ما يَدْرِي محمَّدٌ إلَّا ما كتبتُ لَهُ، فأماتَه اللهُ فدَفَنوهُ، فأصْبَحَ وقَدْ لَفَظَتْهُ الأرْضُ .	١٣٠
ما يَضرُّكَ أيَّهَ قرأْتَ قبلُ، إنَّما نزَلَ أوَّلَ ما نزَلَ منه سُورةٌ من المفصَّلِ .	١٧٤
ماتَ فدُفِنَ فلَفَظَتْهُ الأرْضُ، ثُمَّ دُفِنَ فَلَفَظَتْهُ	١٣٠
الماهِرُ بالقُرآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرامِ الْبَرَرَةِ ..... ٥٦٢،	٥٩٣
المراءُ في القرآنِ كُفْرٌ	٦٥٢
مَثَلُ الَّذي يَقْرَأُ القرآنَ وَهُوَ حافِظٌ لَهُ مَعَ السَّفَرَةِ الكِرام البَرَرَةِ ..... ٥٦٢،	٥٩٣
مَثَلُ الَّذي يَقْرَأُ وَهُوَ يَتعاهَدُهُ وَهُوَ عَلَيْهِ شَدِيدٌ فَلَهُ أجْرانِ ..... ٥٦٢،	٥٩٣
مَرْحَبًا بابنِ أخي، بلَغَني أنَّكَ حَسَنُ الصَّوْتِ بالقُرآنِ	٦٤٠
المسْلِمُ إذا سُئِلَ في القَبْرِ يَشْهَدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ	٣٩٠
مَنْ أحَبَّ أن يَقْرَأَ القرآنَ غَضًّا كَما أُنْزِلَ فليَقْرَأْهُ على قِراءَةِ ابنِ أُمِّ عَبْدٍ .	٥٥٧
مَن أخَذَ قَوْسًا على تَعْليمِ القُرآنِ	٦٢٤
مَن أرادَ العِلْمَ فلْيُثَوِّرِ القُرآنَ، فإنَّ فيهِ عِلْمَ الأوَّلينَ والآخِرينَ	٥٠٥
مِنْ أكْبَرِ ذَنْبٍ تُوافِي بهِ أمَّتي يوْمَ القِيامَةِ سُورَةٌ مِن كِتابِ اللهِ	٦١٤
مِنْ أيْنَ تَكُونُ خَفيفَةً وَاللهُ تعالى يَقولُ: ﴿إنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ ...	٦٦٧
مَنِ اسْتَطاعَ منْكُم أن يَغُلَّ مُصْحَفَهُ فلْيَغُلَّهُ	١٤٧

الحديث أو الأثر — الصفحة

مَنِ اسْتَمَعَ آيَةً مِنْ كِتابِ اللهِ كانَت لَهُ نُورًا يَوْمَ القِيامَةِ ٦٨٣
مَن تعلَّمَ العلمَ ليُباهِيَ بهِ العُلماءَ ٣٨١
مَن تَعَلَّمَ علمًا مِمَّا يُبْتَغى بهِ وَجْهُ اللهِ ٣٨١
مَن حَفِظَ على أمَّتي أرْبَعينَ حديثًا ٢١٣
مَن حُوسِبَ عُذِّبَ ٣٩٠
مَن ذاكَ؟ قالَ: عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ ٣٥٠
مَن سَرَّهُ أن يُحِبَّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ فليَقرَأ في المصْحَفِ ٧٠٣
مَن سَرَّهُ أن يَقْرَأَ القرآنَ رَطْبًا كَما أُنْزِلَ، فليَقْرَأْهُ على قِراءَةِ ابنِ أُمِّ عَبْدٍ . ١٤٤
مَن شَرِبَ الخَمْرَ فاجْلِدُوهُ ٣١٢
مَن عَلِمَ فَلْيَقُلْ، ومَن لَم يَعْلَمْ فَلْيَقُلْ: اللهُ أعْلَمُ ٣٧٢
مَن قالَ في القرآنِ برأيِهِ فأصابَ، فقَدْ أخطأَ ٣٧٤
مَن قالَ في القرآنِ بغَيرِ عِلْمٍ (وفي رِوايةٍ: برأيِهِ)؛ فلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ٣٧٤
مِنَ القرآنِ هُما؟ قالَ: نَعَمْ، يعني الْمُعوِّذَتَينِ ١٥٦
مَن قَرَأَ القُرآنَ في أقَلَّ مِنْ ثَلاثٍ فَهُوَ راجِزٌ ٦٢٩
مَن كانَ تَلَقَّى مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ شيئًا من القرآنِ فليأتِنا بهِ ١٧٠
مَن كانَ عِنْدَهُ من كتابِ اللهِ شيءٌ فليأتِنا بهِ ١٧٠
مَن كَتَبَ عَنِّي شيئًا غيْرَ القرآنِ فليمْحُهُ ١٢٩
مَن كَذَبَ عليَّ مُتعمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ٤٣٨
مَن يُرِدِ اللهُ بهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ ٣٨٠
مَهْلاً يا قَوْمِ! بِهذا أهْلِكَتِ الأمَمُ مِن قَبْلِكُم: باخْتِلافِهِمْ على أنْبِيائِهِمْ .. ٦٥٣
النَّجْمَ والرَّحمنَ في رَكْعَةٍ، و﴿ٱقْتَرَبَتِ﴾ والحاقَّةَ في رَكْعَةٍ ١٧٥

(ن)

نحنُ ذُرِّيَّةُ أبي بَكْرٍ ما أنْزَلَ اللهُ في أحدٍ مِنَّا ذمًّا ٦٨
نحنُ نَقولُ ما قالَ النَّبيُّ ﷺ ١٥٤
نـــزَلَ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ ٥٤

الحديث أو الأثر	الصفحة
نزَلَ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾	٥٤
نَزَلَ جِبْريلُ وأَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾، فقرأَ حتَّى بَلَغَ: ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النُّور: ٦ ـ ٩]	٥٨
نَزَلَ رَمَضانُ، فشَقَّ عليهِم، فكانَ مَن أطْعَم كُلَّ يومٍ مِسكينًا تَرَكَ الصَّوْمَ .	٢٩٩
نَزَلَ القرآنُ على سَبْعَةِ أحْرُفٍ	٦٥٢
نزلَتْ: ﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾	٥٣
نزلَتْ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾	٦٢
نزَلَتْ في بني النَّضيرِ	١٩١
نزلَتْ هذه الآيةُ تصديقًا لقَولِ رسولِ الله ﷺ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ﴾ ..	٥٤
نَزَلَت هذهِ الآيةُ: (حافِظُوا على الصَّلَواتِ وَصَلاةِ العَصْرِ)، فقرأناها ما شاءَ اللهُ	٢٢٤
نُسِخَ بِقَوْلِهِ تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾	٣٣٩
نُسِخَتِ البارِحَةُ	٢٩٠
نُسِخَتْ بقَوْلِهِ تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾	٢٧٨
نَسَخَتْها: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرة: ١٨٤]، فأُمِرُوا بالصَّوْمِ	٢٩٩
نَسَخَتْهُما الَّتي في المائدَةِ: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ﴾	٢٨٤
نِعْمَ تُرْجُمانُ القرآنِ ابنُ عَبَّاسٍ	٤٠٥
النَّهْرُ الَّذي في الجَنَّةِ مِنَ الخيرِ الَّذي أعْطاهُ اللهُ إيَّاهُ	٥٤٠
نَهَيْتُكُمْ عَن زِيارَةِ القُبورِ فزُوروها	٣٣٢
نَهَيْتُكُمْ عن لُحُومِ الأضاحِي فَوْقَ ثَلاثٍ فَأَمْسِكُوا ما بَدا لَكُمْ	٣٣٢
نَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبيذِ إلَّا في سِقاءٍ، فاشْرَبُوا في الأسْقِيَةِ كُلِّها، وَلا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا .	٣٣٢
نودِيَ أن: يا أُمَّةَ مُحمَّدٍ، أعْطَيْتُكُم قَبْلَ أن تَسْألوني	٣٩٤

(هـ)

هَذَا كَهَذِّ الشِّعْرِ؟ إنَّ أقْوامًا يَقْرَأُونَ القُرآنَ لا يُجاوِزُ تَراقِيَهُمْ	٦٢٥

الحديث أو الأثر — الصفحة

هذا الكَوْثَرُ الَّذي أعْطاكَ رَبُّكَ ٥٤٠
هذا لَعَمْرُ اللهِ التَّكلُّفُ، اتَّبِعُوا ما تَبيَّنَ لكُم مِن هذا الكِتابِ ٣٧١
هذا يَنْزِعُ آيَةً، وَهذا يَنْزِعُ آيَةً، فَكَأنَّما سُفِيَ في وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ ٦٥٣
هكذا أُنزِلَتْ، إنَّ هذا القرآنَ أنزِلَ على سبعَةِ أحْرُفٍ، فاقرأُوا ما تيسَّرَ منه ١٠٧
هكَذا فَعَلَ رَسولُ اللهِ ﷺ ٣٢٢
هَلْ عَلِمْتَ النَّاسِخَ والْمَنْسوخَ؟ ٣٤٩
هَل لكَ يا ابنَ آدَمَ مِن مالِكَ إلَّا ما أكَلْتَ فأفْنَيْتَ ٣٩١
هَلَكْتَ وأهْلَكْتَ ٣٥٠
هُمْ أهْلُ القرآنِ، أهْلُ اللهِ وَخاصَّتُهُ ٥٨٩
هُما يَوْمانِ ذَكَرَهُما اللهُ في كِتابِهِ، اللهُ أعْلَمُ بِهِما ٣٧٣
هوَ أجَلُ رَسولِ الله ﷺ أعْلَمَهُ لَه، قالَ: فـ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ وذلك علامَةُ أجَلِكَ ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ ١٠٣
هُوَ الطَّهورُ ماؤهُ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ ٣٨٩
هُوَ كَقولِهِ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ ٢٩١
هُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ الفَتْحِ، أو مِن سُورَةِ الفَتْحِ، قِراءَةً لَيِّنَةً، يقرأُ وهُوَ يُرَجِّعُ . ٥٦٩
هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسونَ، لا يُبَدَّلُ القَوْلُ لَدَيَّ ٣١٧
﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾: رَفَعْناها فأنْزَلْنا غيرَها ٢٩١

(و)

والذَّكَرِ والأنْثى ٢٤٤
وَالذَّكَرِ وَالأنْثى، قالَ: واللهِ لَقَدْ أقْرَأنيها رَسُولُ الله ﷺ مِن فِيهِ إلى فِيَّ . ٢٤٤
وَالَّذي بعَثَكَ بالحَقِّ إنِّي لَصادِقٌ، فلَيُنْزِلَنَّ اللهُ ما يُبَرِّئُ ظَهْرِي مِنَ الحَدِّ . ٥٨
والَّذي نَفسي بيَدِهِ، إنَّ النَّارَ لتَقْرُبُ يومَ القيامَةِ، لها زَفيرٌ وشَهيقٌ ٤٤٤
والَّذي نَفسي بيَدِهِ، لقَدْ أخَذْتُ مِن فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ بِضْعًا وَسَبْعينَ سورةً ١٤٣
والرَّجْمُ في كِتابِ اللهِ حَقٌّ على مَن زَنى إذا أُحْصِنَ مِنَ الرِّجالِ والنِّساءِ .. ٢٣٥، ٣٤١
وَاللهِ الَّذي لا إلهَ غيرُهُ، ما أنْزِلَتْ سُورَةٌ مِن كِتابِ اللهِ، إلَّا أنا أعْلَمُ أينَ أُنْزِلَتْ . ٤٠٦
واللهِ لا أدْفَعُهُ إليهِم، أقرأني رَسُولُ اللهِ ﷺ بِضْعًا وسَبعينَ سورةً ثُمَّ أدْفَعُهُ إليهِم؟ ١٤٨

الحديث أو الأثر	الصفحة
واللهِ، لَقَدْ أخَذْتُ مِن فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ بِضْعًا وسَبْعينَ سُورةً	١٤٥
واللهِ لَقَدْ عَلِمَ أصْحابُ النَّبيِّ ﷺ أنِّي مِنْ أعْلَمِهِم بِكِتابِ اللهِ، وَما أنا بخَيرِهِم	١٤٥
واللهِ لو كانَ موسى بينَ أظْهُرِكُم، ما حَلَّ لهُ إلَّا أن يتَّبِعَني	٤٤٠
واللهِ لَوْ كلَّفوني نَقْلَ جَبَلٍ من الجِبالِ ما كانَ أثْقَلَ عليَّ مِمَّا أمَرَني بهِ من جَمْعِ القرآنِ	١٣٢
واللهِ ما أعْلَمُ مِنَ النَّاسِ أحَدًا هُوَ أحَقُّ بذلكَ مِنْهُ	١٤٤
واللهِ، ما تَطيبُ نَفْسي أن يَراني الغُلامُ قَدِ استَغنى عَنِ الرَّضاعَةِ	٢٣٢
واللهِ، ما عرَفْتُهُ في وَجْهِ أبي حُذَيْفَةَ	٢٣٢
وَاللهِ، ما مِن آيَةٍ إلَّا قَدْ سَأَلْتُ عَنْها، ولكنَّها الرِّوايَةُ عَنِ اللهِ	٣٧٣
واللهِ ما نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ في كِتابِ اللهِ، فَيَضِلُّوا بتَرْكِ فَريضةٍ أنزَلَها اللهُ ..	٢٣٥
واللهِ ما نَرى هذا إلَّا رُخْصَةً أرْخَصَها رَسُولُ اللهِ ﷺ لسالمٍ خاصَّةً	٢٣٢
وَدِدْتُ أنَّ الأيْدِيَ تُقْطَعُ في بَيْعِ المصاحِفِ	٦٩٥
﴿وَعِندَهُۥ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرَّعد: ٣٩] يقولُ: وجُملة ذلكَ عندَهُ في أمِّ الكِتابِ: النَّاسخُ والمنسوخُ	٢٩٢
وفَّقَ اللهُ عُثْمانَ فنَسَخَ تلكَ الصُّحُفَ في المصاحِفِ	٢٢٥
وكِتابُكُم الَّذي أنْزَلَ اللهُ على نبيِّكُم ﷺ أحدَثُ الأخبارِ باللهِ، مَحْضًا لَمْ يُشَبْ .	٤٣٩
وَلا أنْزِلَتْ آيةٌ من كِتابِ اللهِ إلَّا أنا أعلَمُ فيمَ أُنْزِلَتْ	٤٠٦
وَلا بِشَيءٍ مِن نِعْمَةِ رَبِّنا نُكَذِّبُ	٦٤٤
وَلا ما يَنْبَغي أن يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهُ، وَيَنْثِرُهُ نَثْرَ الدَّقَلِ	٥٩٧
وَلْيُحافِظِ الرَّجُلُ في يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ على جُزْئِهِ	٦٢٨
ويحَكَ يا ثعلَبَةُ، قليلٌ تُؤدِّي شُكْرَهُ، خيرٌ مِن كثيرٍ لا تُطيقُهُ	٦٩
﴿وَيُثَبِّتَ﴾ ما يَشاءُ فلا يُبَدِّلُهُ	٢٩٢

(ي)

يا أُبيُّ بْنَ كَعبٍ، إنِّي أُقرِئْتُ القُرآنَ فقيلَ لي: على حرفٍ أو على حَرْفينِ؟ ١١٠،	٥٧١
يا أميرَ المؤمنينَ، أدْرِكْ هذه الأمَّةَ قبلَ أن يختَلِفوا في الكِتابِ ... ١٣٤،	١٣٧

الحديث أو الأثر	الصفحة
يا رَسُولَ اللهِ، إنَّ ابْنَتِي تُوُفِّيَ عَنْها زَوْجُها، وقَدِ اشْتَكَتْ عيْنَها، أفَنَكْحُلُها؟ فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لا	٣٠٠
يا رَسُولَ اللهِ، إنِّي أرى في وَجْهِ أبي حُذَيْفَةَ شيئًا مِن دُخولِ سالمٍ عليَّ	٢٣١
يا رَسولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أن يرزُقَني مالاً	٦٩
يا رَسُولَ اللهِ، نُسِخَتْ آيَةُ كَذا وكَذا أو نُسِّيتَها؟ قالَ: نُسِّيتُها	٣٥٦
يا رَسولَ اللهِ، واللهِ إنِّي لأرَى في وَجْهِ أبي حُذَيْفَةَ من دخولِ سالمٍ	٢٣٢
يا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ تَصُفُّ الملائِكَةُ عِنْدَ رَبِّها؟	٦٨٦
يا عُقْبَةُ، ألَا أُعلِّمُكَ خيرَ سورتينِ قُرِئَتا؟	١٥٣
يا عُقْبَةُ، كيْفَ رَأَيْتَ؟	١٥٤
يا مَعْشَرَ المسلمينَ، كَيْفَ تَسألونَ أهْلَ الكِتابِ عَنْ شيءٍ	٤٣٩
يُتِمُّونَ الصُّفوفَ الأُوَلَ، وَيَتَراصُّونَ في الصَّفِّ	٦٨٦
يَدرُسُ الإسلامُ كَما يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوبِ، حتَّى لا يُدْرى ما صِيامٌ ولا صَلاةٌ	١١
يَرْحَمُهُ اللهُ، لَقَدْ أذْكَرَني كَذا وَكَذا آيَةً كُنْتُ أنْسيتُها	٦١٧
يَرَوْنَ أو يَرْجونَ أن تكونَ قراءَتُنا هذهِ أحْدَثَ	١٥٠
يُسرى على كِتابِ اللهِ ﷻ في ليلةٍ، فَلا يبقى في الأرْضِ منه آيةٌ	١١
يُسْرى على كِتابِ اللهِ ليلاً، فيُصْبِحُ النَّاسُ ليسَ في الأرْضِ ولا جوْفِ مسلمٍ منهُ آيَةٌ	١١
يُقالُ لِصاحِبِ القُرآنِ: اقْرَأْ وَارْقَ	٥٩٥
يَقْرأُ مِنْ سُورَةِ يوسُفَ، يَقولُ: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾	٦٣٩
يَقولُ ابنُ آدَمَ: مَالي، مالي	٣٩٠
يَقولُ: بكُلِّ شَيْءٍ بَصيرٌ. والَّذي في الْمُصْحَفِ: ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	١١٢
يَقولُ: يا وَيْلَهُ، أُمِرَ ابنُ آدَمَ بالسُّجودِ فسَجَدَ فلهُ الجَنَّةُ، وأُمِرْتُ بالسُّجودِ فأبَيْتُ فلِيَ النَّارُ	٦٧١
يَكْرَهُ أن يَقرَأَ ثُمَّ يَتكلَّمَ ثُمَّ يقْرأَ	٦٤٥
﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ قالَ: من القرآنِ، يقولُ: يُبَدِّلُ اللهُ ما يَشاءُ فيَنْسَخُهُ	٢٩٢

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
تمهيد: القرآن وإعجازه	٩
ـ حديث رفع القرآن في آخر الزمان	١١
أسماء القرآن	١٢
تعريف السورة والآية	١٣
القرآن المعجزة الباقية	١٤
أنواع الإعجاز في القرآن	١٨
ـ النوع الأول: الإعجاز اللغوي	١٩
ـ النوع الثاني: الإعجاز الإخباري	٢٢
ـ النوع الثالث: الإعجاز التشريعي	٢٧
ـ النوع الرابع: الإعجاز العلمي	٢٩
المقدمة الأولى نزول القرآن	٣٣
الفصل الأول: كيفية نزول القرآن	٣٥
المبحث الأول: كيف أنزل القرآن؟	٣٧

الموضوع الصفحة

المبحث الثاني: حكمة التَّنزيل مفرَّقًا ٤١
المبحث الثالث: من كان يَنزل بالقرآن؟ ٤٥
الفصل الثاني: أسباب نزول القرآن ٤٧
المبحث الأول: القرآن من جهة النزول قسمان ٤٩
المبحث الثاني: الطريق إلى معرفة سبب النزول ٥٣
المبحث الثالث: هل يمكن تكرُّر النزول؟ ٥٧
المبحث الرابع: العِبرَة بعُموم اللَّفظ لا بخصُوص السَّبَب ٦١
المبحث الخامس: فوائد معرفة أسباب النزول ٦٣
المبحث السادس: وجوب التَّحقق من صِحَّةِ السَّبب ٦٧
ـ بطلان قصة ثعلبة بن حاطب في نزول (ومنهم من عاهد الله) ٦٨
خلاصة وأحكام ٦٩
الفصل الثالث: معرفة المكي والمدني ٧١
المبحث الأول: المراد بالمكي والمدني ٧٣
المبحث الثاني: طريق معرفة المكي والمدني ٧٥
المبحث الثالث: خصائص المكي والمدني ٧٧
المبحث الرابع: علامات لتمييز المكي والمدني ٧٩
المبحث الخامس: فوائد معرفة المكي والمدني ٨٣
المبحث السادس: حصر السور المكية والمدنية ٨٥
المبحث السابع: آيات مدنية في سور مكية ٩١
الفصل الرابع: أول ما نزل وآخر ما نزل ٩٥
المبحث الأول: أول ما نزل من القرآن ٩٧
المبحث الثاني: آخر ما نزل من القرآن ١٠١
الفصل الخامس: الأحرف السبعة ١٠٥
المبحث الأول: إنزال القرآن على سبعة أحرف ١٠٧
المبحث الثاني: بيان المراد بالأحرف السبعة ١٠٩
ـ أمثلة للأحرف التي قرأ بها الصحابة ١١٠

الموضوع الصفحة

المقدمة الثانية
حفظ القرآن ١١٧

الفصل الأول: جمع القرآن ١١٩
المبحث الأول: تمكين الأمة من حفظ القرآن ١٢١
المبحث الثاني: مراحل جمع القرآن ١٢٥
ـ المرحلة الأولى: جمع القرآن في عهد الرسالة ١٢٥
ـ المرحلة الثانية: جمع القرآن في عهد الصديق ١٣٢
ـ المرحلة الثالثة: جمع القرآن في عهد عثمان ١٣٤
المبحث الثالث: الفَرق بين جمع الصديق وجمع عثمان ١٣٧
المبحث الرابع: موقف الصحابة من الجمع العثماني ١٤١
ـ عبدالله بن مسعود والجمع العثماني، مع قصة المعوذتين ١٤٢
ـ ابن مسعود وموافقة الجماعة ١٥٩
ـ ماذا عن الصحف التي ردها عثمان على حفصة؟ ١٥٩
الفصل الثاني: ترتيب القران ١٦١
المبحث الأول: ترتيب الآيات في السور ١٦٣
ـ صحة حديث قصة البسملة بين سورتي الأنفال والتوبة، والرد على من ضعفه ١٦٤
ـ بيان بطلان القول بأن الصحابة تصرفوا في ترتيب بعض آيات القرآن ١٦٩
المبحث الثاني: ترتيب السُّوَر ١٧٣
المبحث الثالث: أسماء السُّوَر ١٧٩
المبحث الرابع: فواصل الآيات ١٨٣
المبحث الخامس: البسملة ١٨٧
المبحث السادس: تتمة في مسائل ١٩١
ـ الأنفال والتوبة سورتان ١٩١
ـ أقسام السور باعتبار الطول أربعة ١٩٢
ـ تجزئة القرآن وتحزيبه وقسمة الأرباع ١٩٤

الموضوع الصفحة

الفصل الثالث: الرسم العثماني ١٩٥
المبحث الأول: ما هو الرسم العثماني؟ ١٩٧
المبحث الثاني: النَّقْط والشَّكْل فيه ١٩٩
ـ علامات الوقف والسكت وما يتصل بأحكام التلاوة ٢٠٠
المبحث الثالث: حكم المحافظة عليه في خُطوط المصاحف ٢٠١
ـ هل تجب المحافظة على خط المصحف عند الاقتباس منه؟ ٢٠٥

المقدمة الثالثة

نقل القرآن ٢٠٧

الفصل الأول: تَواتُر نقل القرآن ٢٠٩
المبحث الأول: تعريف التواتر ٢١١
المبحث الثاني: نقل القرآن ٢١٥
المبحث الثالث: الشُّبهات حول نقل القرآن ٢١٩
ـ بطلان الرواية أن الحجاج الثقفي غير أحرفًا في رسم القرآن (هـ) ... ٢١٩
ـ الشبهة الأولى: موقف ابن مسعود من الجمع العثماني ٢٢٠
ـ الشبهة الثانية: مصحف أبي بن كعب ٢٢٠
ـ الشبهة الثالثة: منسوخ التلاوة ٢٢١
ـ الشبهة الرابعة: زيادات مروية في بعض الأحاديث ٢٢١
ـ الشبهة الخامسة: زعم ذهاب بعض القرآن بقتل القراء في حرب الردة ٢٢٥
ـ الشبهة السادسة: خبر روي عن عائشة في الصحيفة التي أكلتها الشاة ٢٣٠
ـ بيان تخليط بعض الرواة فيما روي عن عائشة في شأن رضاع الكبير والرضعات العشر بما لا تراه في غير هذا الكتاب (هـ) ٢٣١
ـ قصة الرجم ٢٣٤
ـ الشبهة السابعة: دعوى نقص القرآن، واستدراك بعض أهل الضلالة ما سموه (سورة الولاية) ٢٣٨
الفصل الثاني: القراءات ٢٤١
المبحث الأول: أنواع القراءات باعتبار نقلها ٢٤٣

الموضوع الصفحة

ـ قراءة منسوبة إلى أبي حنيفة لا تصح (هـ) ٢٤٥
ـ لا تجوز القراءة بالشاذ في الصلاة ولا إضافته إلى القرآن ٢٤٦
المبحث الثاني: شروط صحة القراءة ٢٤٩
المبحث الثالث: فوائد اختلاف القراءات ٢٥٣
الفصل الثالث: أئمة القراءة ٢٥٥
المبحث الأول: القراءة سُنَّة مُتَّبَعة ٢٥٧
المبحث الثاني: رواة السَّبْع ٢٥٩
١ ـ نافع بن أبي نعيم المدني ٢٦٠
٢ ـ عبدالله بن كثير المكي ٢٦٢
٣ ـ أبو عمرو بن العلاء البصري ٢٦٣
٤ ـ عبدالله بن عامر الشامي ٢٦٥
٥ ـ عاصم بن أبي النجود الكوفي ٢٦٦
٦ ـ حمزة بن حبيب الزيات الكوفي ٢٦٧
٧ ـ علي بن حمزة الكسائي الكوفي ٢٦٩

المقدمة الرابعة

النسخ في القرآن ٢٧١

الفصل الأول: معنى النسخ وثبوته وحكمته ٢٧٣
المبحث الأول: معنى النسخ ٢٧٥
ـ معنى النسخ عند السلف: ٢٧٦
١ ـ تخصيص العام ٢٧٦
٢ ـ تقييد المطلق ٢٧٧
٣ ـ تبيين المجمل وتفسيره ٢٧٨
٤ ـ ترك العمل بالنص مؤقتًا لتغير الظرف ٢٨٠
٥ ـ نقل حكم الإباحة الأصلية ٢٨٢
المبحث الثاني: ثبوت النسخ في الكتاب والسنة ٢٨٧
المبحث الثالث: الحكمة من النسخ ٢٩٧

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني: شروط ثبوت النسخ، وما يَقَع به، وطريق معرفته ٣٠٥
المبحث الأول: شُروط ثبوت النَّسخ ٣٠٧
١ ـ أن يكون الناسخ والمنسوخ ثابتين بالنص ٣٠٨
ـ لا نسخ بمذاهب الصحابة ٣١٠
ـ لا نسخ بدعوى الإجماع ٣١٢
ـ لا نسخ بالقياس ٣١٣
٢ ـ أن يكونا ثابتين نقلًا (إذا كانت السنة طرفًا في النسخ) ٣١٤
٣ ـ أن يكونا حكمين شرعيين ٣١٥
٤ ـ أن يكونا حكمين عمليين ٣١٦
٥ ـ أن يكونا حكمين جزئيين ٣١٦
٦ ـ أن يكونا حكمين متعارضين في المعنى ٣١٧
٧ ـ أن يكون الناسخ متأخرًا في زمن تشريعه عن المنسوخ ٣١٩
المبحث الثاني: ما يقع به النسخ ٣٢١
١ ـ نسخ قرآن بقرآن ٣٢١
٢ ـ نسخ سنة بسنة ٣٢٢
٣ ـ نسخ قرآن بسنة ٣٢٣
٤ ـ نسخ سنة بقرآن ٣٢٨
المبحث الثالث: طريق معرفة النسخ ٣٣١
الفصل الثالث: أنواع النسخ في القران ٣٣٧
المبحث الأول: نسخ الحكم مع بَقاء التِّلاوة ٣٣٩
المبحث الثاني: نسخ التِّلاوة مع بقاء الحكم ٣٤١
المبحث الثالث: نسخ التِّلاوة والحكم ٣٤٥
الفصل الرابع: مسائل في النَّسخ ٣٤٧
المسألة الأولى: نسخ الحكم مرتين ٣٤٧
المسألة الثانية: شرع من قبلنا ٣٤٧
المسألة الثالثة: معرفة النسخ شرط للكلام في الأحكام ٣٤٩
المسألة الرابعة: قلة المنسوخ في أدلة التشريع ٣٥٠

الموضوع الصفحة

ـ كتب ألفت في النسخ جديرة بالإتلاف ٣٥١
المسألة الخامسة: لا يجوز التوقف عن امتثال النص الشرعي خوف النسخ ٣٥٢
الفصل الخامس: شُبُهات حول النَّسخ ودَحْضُها ٣٥٣
الشبهة الأولى: القول بالنسخ يوجب إبطال بعض القرآن ٣٥٤
الشبهة الثانية: التعلق بآية من سورة الإسراء في رد القول بمنسوخ التلاوة ٣٥٥
الشبهة الثالثة: التعلق بقوله تعالى: (وإنا له لحافظون) ٣٥٦
الشبهة الرابعة: منسوخ التلاوة إنما جاء من طريق الآحاد ٣٥٧

المقدمة الخامسة
تفسير القرآن ٣٥٩

الفصل الأول: معنى التَّفسير وحكمه ٣٦١
المبحث الأول: معنى التَّفسير ٣٦٣
ـ التفسير على أربعة أوجه ٣٦٤
ـ تفسير المتشابه ٣٦٨
المبحث الثاني: حكم التَّفسير ٣٦٩
ـ حكم التفسير بالرأي ٣٧٠
الفصل الثاني: المنهج في تَفسير القرآن ٣٧٧
المبحث الأول: شُروط المفسِّر ٣٧٩
١ ـ صحة الاعتقاد وسلامة المنهج ٣٧٩
٢ ـ صحة المقصد والتجرد للحق والسلامة من الهوى ٣٨٠
٣ ـ التحري والتثبت في الفهم ٣٨٢
٤ ـ الدقة في النقل واعتماد الثابت ٣٨٢
المبحث الثاني: الطُّرق التي يَتْبَعها المفسِّر ٣٨٥
١ ـ تفسير القرآن بالقرآن ٣٨٥
٢ ـ تفسير القرآن بالسنة ٣٨٧

الموضوع	الصفحة
٣ ـ التفسير بآثار الصحابة	٣٩٢
ـ حكم الاستدلال بتفسير الصحابي	٣٩٢
٤ ـ التفسير بأقوال التابعين فمن بعدهم	٣٩٥
٥ ـ الاجتهاد في التفسير	٣٩٥
خاتمة الفصل	٣٩٩
الفصل الثالث: تاريخ التَّفسير	٤٠١
المبحث الأول: التَّفسير في عهد الصَّحابة	٤٠٣
ـ عبدالله بن عباس وتقدمه	٤٠٤
المبحث الثاني: التَّفسير في عهد التَّابعين	٤٠٧
ـ تميز أصحاب ابن عباس	٤٠٨
المبحث الثالث: التَّدوين في التَّفسير	٤١١
الفصل الرابع: نقد مناهج التَّفسير	٤١٧
المبحث الأول: المؤلفات في التَّفسير بالمأثور	٤١٩
المبحث الثاني: نَقد المؤلَّفات على هذا المنهاج	٤٢٧
المأخذ الأول: إيراد الأحاديث الضعيفة والمنكرة دون بيان	٤٢٨
ـ سياق أشهر أسانيد تفسير ابن عباس ونقدها	٤٢٩
المأخذ الثاني: إيراد الإسرائيليات	٤٣٨
ـ الصحابة والإسرائيليات	٤٤٥
المبحث الثالث: التَّفسير بالرَّأي	٤٤٩
التنبيه على مسائل:	٤٤٩
١ ـ التفسير باللغة تفسير بالرأي	٤٤٩
٢ ـ صياغة كتابة التفسير باللغة المناسبة	٤٥٠
٣ ـ ترجمة معاني القرآن (وبخصوصها ثلاثة تنبيهات)	٤٥٢
٤ ـ الوقاية من مزالق الرأي في كتب التفسير	٤٥٤
المبحث الرابع: تَسْمِيَة بَعْضِ جَوامِع التَّفسِير	٤٥٩
ـ نقد هذه الكتب	٤٦٢
مأخذان إضافيان	٤٦٣

الموضوع الصفحة

- القصور في ذكر تفاسير السلف ٤٦٣
- اتباع طريق الخلف في أبواب صفات الله (والتنبيه هنا على مسالك الناس) . ٤٦٣
المبحث الخامس: تفاسير الفقهاء ٤٦٩
المبحث السادس: التَّفاسير اللُّغويَّة ٤٧٥
المبحث السابع: تَفاسِير الصُّوفِيَّة ٤٧٩
المبحث الثامن: التَّفسِير بالرَّأي الفاسِدِ ٤٨٧
المبحث التاسع: التَّفاسِير المعاصِرَة ٤٩١
المبحث العاشر: تتمة ٤٩٧
- تفسير مشكل القرآن ٤٩٧
- مناهج معاصرة مبتكرة في التفسير ٤٩٨
الفصل الخامس: قَواعد التَّفسِير ٥٠٣
المبحث الأول: محتوى القُرآن ٥٠٥
تنبيه على ثلاثة أصول: ٥٠٦
الأصل الأول: أمثال القرآن ٥٠٦
الأصل الثاني: جدل القرآن ٥١٠
الأصل الثالث: أحكام القرآن ٥١٣
- كيف تستفاد الأحكام من القرآن؟ ٥١٣
- كيف تدل ألفاظ القرآن على الأحكام؟ ٥١٤
المبحث الثاني: قواعد لُغَويَّة ٥١٧
- اتباع الكلمة القرآنية فيما جاء به لسان العرب ٥١٧
- هل في القرآن ألفاظ مترادفة؟ ٥١٨
- الحقيقة والمجاز، وترجيح صحة ثبوت المجاز في القرآن ٥٢٠
- الكناية في القرآن ٥٢٤
- دلالة المشترك اللفظي ٥٢٤
- فهم المراد باللفظ من خلال السياق ٥٢٥
- ملاحظة تأثير القواعد النحوية ٥٢٦
- تأثير التغيير الصرفي في المعنى ٥٢٧

الموضوع الصفحة

- علوم المعاني البلاغية في القرآن ٥٢٧
* التوكيد والتكرار ٥٣٣
* هل يصح القول بتناوب حروف المعاني؟ ٥٣٥
- اشتمال القرآن على المحسنات البديعية ٥٣٦
المبحث الثالث: قواعد أخرى ٥٣٩
- اختلاف عبارات المفسرين من السلف اختلاف تنوع ٥٣٩
- جميع نصوص القرآن متكافئة في درجة الاعتبار بها إلا ما نُسخ ٥٤١
- مراعاة القواعد الأصولية: كالعموم والخصوص ٥٤١
- الغوص لإدراك الغرض المقصود بالسياق ٥٤٢
- ملاحظة الوحدة الموضوعية للسورة ٥٤٢
- مراعاة خواتيم الآي ٥٤٤
- رعاية أحكام الوقف والابتداء ٥٤٤
- مراعاة بيئة النص الزمانية والمكانية ٥٤٤
- ربط القرآن بالعلم الحديث ٥٤٥

المقدمة السادسة
أحكام قِراءَة القُرآنِ ٥٤٧

الفصل الأول: تجويد تلاوة القُرآنِ ٥٤٩
المبحث الأول: معنى التَّجويدِ وأصلُ استِمْدادِهِ ٥٥١
المبحث الثاني: حكم القِراءَة بالتَّجويدِ ٥٥٥
المبحث الثالث: كيف تُضْبَط تلاوةُ القُرآنِ؟ ٥٦١
المبحث الرابع: مَراتِب التِّلاوَة ٥٦٥
- الهدي النبوي في صفة الترتيل ٥٦٧
المبحث الخامس: الوَقف والابتِداء ٥٧١
- تنبيهات مهمة بخصوص ذلك ٥٧٤
الفصل الثاني: أخْذُ القُرآنِ والاعتِناءُ بهِ ٥٧٧
المبحث الأول: أمْرُ الله تعالى باتِّباع القُرآنِ ٥٧٩

الموضوع الصفحة

المبحث الثاني: تَعَلُّمُ القُرآنِ وتَعليمُهُ، والفَضْلُ فيهِ ٥٨٣
المبحث الثالث: أمْرُ السُّنَّةِ بالتَّمَسُّكِ بالقُرآنِ والعَمَلِ بهِ ٥٨٩
المبحث الرابع: الاعتِناءُ بحِفْظِ القُرآنِ ٥٩٣
ـ هدي الصحابة في حفظ القرآن ٥٩٥
المبحث الخامس: الأمْرُ بتَعاهُدِ القُرآنِ خَشْيَةَ تَفَلُّتِ حِفْظِهِ ٥٩٩
المبحث السادس: التَّحذِيرُ مِنْ هَجْرِ القُرآنِ ٦٠٣
ـ الأقسام التي تكون عليها التلاوة من حيث حكمها ثلاثة ٦٠٧
ـ عدم صحة حديث الحال المرتحل ٦٠٩
المبحث السابع: ما جاء في نِسْيانِ الحِفْظِ للقُرآنِ ٦١١
ـ بيان وهاء الحديثين الواردين في وعيد نسيان الحفظ للقرآن ٦١٣
ـ حديث ما يسمى بـ(صلاة حفظ القرآن) موضوع ٦١٨
الفصل الثالث: أدَبُ تلاوةِ القُرآنِ ٦١٩
المبحث الأول: آداب قارئ القُرآنِ ٦٢١
ـ إخلاص النية ٦٢١
ـ هل يجوز أخذ الأجرة على تلاوة القرآن؟ ٦٢٣
ـ القراءة بالتدبر ٦٢٥
ـ التوقيت في ختم القرآن ٦٢٧
يعين على التدبر أمور: ٦٢٩
ـ القراءة في موضع سكون ٦٢٩
ـ التهيؤ للتلاوة بصفاء الفكر ٦٣٠
ـ البدء بالاستعاذة، وبيان حكمها وصيغتها ٦٣١
ـ تحسين الصوت بالقراءة دون تكلف، وشرعية القراءة بالألحان ٦٣٣
ـ الاجتهاد في الخشوع، واستحباب البكاء دون تكلف ٦٣٧
ـ استحضار التالي أنه مخاطب بما يقرأ، ومن ذلك شرعية إجابة الآية ٦٤١
ـ اجتناب ما يقطع التلاوة بما ليس من موضوعها لغير حاجة ٦٤٤
ـ كف التثاؤب، وشرعية الاستعاذة عند وروده ٦٤٥
ـ مراعاة التالي أحكام الوقف والابتداء ٦٤٦

الموضوع الصفحة

- التخلق بأخلاق القرآن والتأدب بأدبه ٦٤٨
- الحذر من القول في تفسيره بغير علم ٦٤٩
- الإيمان بمتشابهه ٦٤٩
- ترك المراء في القرآن ٦٥١

المبحث الثاني: أحكام يَحتاج إلى مَعرِفَتِها القارئ ٦٥٥
- الطهارة لقراءة القرآن ٦٥٥

المسألة الأولى: الطهارة من الحدث الأصغر، وبيان استحبابها ٦٥٥
المسألة الثانية: الطهارة من الحدث الأكبر، وترجيح كراهة القراءة للجنب ٦٥٨
المسألة الثالثة: طهارة موضع التلاوة ٦٦٠
المسألة الرابعة: السواك لقراءة القرآن ٦٦٢
- أحكام متفرقة ٦٦٣
- إذا ذهب بعض حفظه فلا يقول: (نسيت) ٦٦٣
- توقي ذكر الآية للأمر يعرض من أمر الدنيا ٦٦٤
- التنكيس في القراءة ومعناه ٦٦٥
- لا يقول: (سورة صغيرة)، ولا (خفيفة) ٦٦٦
- حكم قراءة البسملة أثناء السورة ٦٦٧
- حكم الجمع في التلاوة الواحدة بين قراءتين فأكثر ٦٦٨
- القراءة بشواذ القراءات من المنكرات ٦٦٩
- سجود التلاوة: مواضعه، وأحكامه ٦٧٠
- القراءة على جميع الهيئات التي يكون عليها التالي ٦٧٢
- الاجتماع لقراءة القرآن، ورد قول منكري شرعيته ٦٧٣
- تكبير الختم ٦٧٥
- دعاء الختم ٦٧٨
- ختم التلاوة بالتصديق من عادة القراء وليس بسنة ٦٨١
- استماع القرآن ٦٨٢

المبحث الثالث: أحكام تتعَلَّق بالمصاحِف ٦٨٥

الموضوع الصفحة

- مس المصحف مع الحدث، والراجح فيه ٦٨٥
- حديث مس الصحيفة فيها قرآن في قصة إسلام عمر لا يصح (هـ) .. ٦٩٠
- السفر بالمصحف إلى أرض الكفار ٦٩٠
- حكم إعطاء الكافر مصحفًا بغرض دعوته إلى الإسلام ٦٩٢
- بيع المصحف وشراؤه ٦٩٤
- تكريم المصحف (وفيه فروع) ٦٩٨
- ماذا يُصنع بأوراق المصحف البالية؟ ٧٠٢
- فضل التلاوة من المصحف ٧٠٣
خاتمة الكتاب ٧٠٥
مسرد المراجع ٧٠٧

الفهارس ٧٣١

فهرس الآيات القرآنية ٧٣٣
فهرس الاحاديث النبويّة والآثار ٧٧٥
فهرس الموضوعات ٨٠٧